

٢- النظريات والسياسات النقدية

مختصر

الدكتور أحمد محمد إبراهيم

أستاذ الاقتصاد السياسي بكلية التجارة
بالجامعة المصرية

٢- النظريات والسياسات النقدية

نحو اقتصاديات

تأليف

أحمد محمد إبراهيم

دكتور في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة باريس
حائز دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس
أستاذ الاقتصاد السياسي بكلية التجارة العليا
وبكلية الحقوق سابقاً

حقوق النقل محفوظة

١٣٥٤ - ١٩٣٦

بسم الرحمن الرحيم

كلمة افتتاحية

هذا الكتاب هو الحلقة الثانية في سلسلة البحوث الاقتصادية ، التي اعزمت أن أنشرها تباعاً كلما سنحت الظروف ونهأت الأسباب . وأنا في ذلك جد حريص على أن أهيم لطلاب الفرق المتقدمة من كلية التجارة مراجع عربية يرجعون إليها في أهم موضوعات دراستهم الاقتصادية ، بحيث تكون مطابقة لمناهجهم . وأن أقدم للجمهور بحوثاً تجلو له غامض بعض الظواهر الاقتصادية ، وترشده الى ما يتوق الى معرفته من أخص مسائل علم الاقتصاد التي تتصل بحياته اليومية ، والتي أصبح الالم بها ضرورة لازمة في كل ثقافة عامة .

ولقد عاجلت في أول هذه البحوث موضوع التجارة الدولية ، وهأنذا اليوم أعالج في هذا البحث الثاني موضوع النظريات والسياسات النقدية ، وأنحوفيه مثلما نحوت في البحث الأول ، فأجعل همى منصرفاً الى تذليل المعاني الصعبة والتلطيف من حدة بعض النظريات العلمية الجافة ، بدون أن أفرط في شيء من أساليب البحث العلمي وطرائقه المقررة . وإني أتقدم بوافر الشكر الى كل من أمدنى من الاخوان بالمعونة والمشورة . وأخص بالذكر حضرة عميدنا الجليل الأستاذ محمد حمدى بك ، فقد كان لتشجيعه وحسن مؤازرته أكبر الأثر في ظهور هذه البحوث .

وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً الى ما فيه النفع لوطننا المحبوب

أحمد محمد إبراهيم

أم المراجع التي اشير اليها في هذا الكتاب

الكتب الاجنبية :

- آدم سميت *Adam Smith, Wealth of Nations.*
 افتاليون *Aftalion, Monnaie, Prix et Change, 1933.*
 ارمنجون *Arminjon, La Situation Economique et Financière, de l'Egypte, 1911.*
 ارنوني *Arnauné, La Monnaie, le Crédit et le Change 1926.*
 اويقي *Aupetit, Théorie de la Monnaie, 1901.*
 بلانشار *Blanchard, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1ère Edition.*
 بونه *Bonnet, Les Expériences Monétaires Contemporaines, 1929.*
 بوريس *Boris, Le Problème de l'Or et Crise Mondiale, 1931.*
 كاسل *Cassel, Postwar Monetary Stabilisation, 1928.*
 " *, Theory of Social Economy.*
 كول *Cole, Monetary Problems, 1933.*
 اينزيج *Einzig, International Gold Movements, 1929.*
 " *, The Exchange Control.*
 فيشر *Fisher, The Purchasing Power of Money, 1922.*
 " *, The Money illusion.*
 فرانك *Franck, La Stabilisation Monétaire en Belgique, 1929.*
 Foreign Banking System, Edited by *Parker and Bechart, 1929.*
 فريزر *Fraser, Great Britain and the Gold Standard, 1933.*
 فؤاد بك سلطان *Fouad Bey Sultan, La Monnaie Egyptienne, 1914.*
 فورجو *Fourgeaud, La Dépréciation et la Révalorisation du Mark Allemand, 1926.*
 فوفيل *Foville, La Monnaie, 1907.*

- جاریس *Garis, Principles of Money, Credit and Banking, 1934.*
- جیز *Jèze, Cours de Science de Finance, 1922.*
- جید *Gide, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1925-1926.*
- جید وریست *Gide et Rist, Histoire des Doctrines Economiques, 1922.*
- جونار *Gonnard, Précis d'Economie Monétaire, 1930.*
- هوڑی *Hawtrey, Currency and Credit, 1930.*
- ” , *The Gold Standard in Theory and Practice, 1933.*
- اسحق انکونا *Isaac Ancona, Le Régime Monétaire Egyptien, 1931.*
- جاک *Jack, The Economics of The Gold Standard, 1925.*
- جیفونز *Jevons, Money and the Mechanisme of Exchange.*
- کامل ملش *Kamel Malache, Etude Economique et Critique des Instruments de Circulation et des Institutions de Crédit en Egypte, 1930.*
- کیممرر *Kemmerer, Modern, Currency Reforms, 1916.*
- کینز *Keynes, A Tract on Monetary Reform, 1924.*
- ” , *Treatise on Money, 2 vol., 1930.*
- لازار *Lazard, Politique et Théories Monétaires Anglaises d'après-Guerre.*
- عصبة الامم *League of Nations, Currencies after the War, 1920.*
- لیوینسون *Lewinsohn, Histoire de l'Inflation, 1924.*
- ” , *Histoire de la Crise, 1934.*
- رومیہ *Lucien Romier, Qui sera le Maître, l'Europe ou l'Amérique ?*
- مارشال *Marshall, Money, Credit and Commerce, 1924.*
- میشلیہ *Michelet, Histoire de France, XIX vol.*
- نیکلسون *Nicholson, Inflation, 1919.*
- نوجارو *Nogaro, Traité Elémentaire d'Economie Politique, 1921.*
- ” , *La Vie Economique, 1928.*
- ” , *Modern Monetary Systems, 1927.*
- نورمان انجل *Norman Angel, The Story of Money.*
- والید *Oualid, Leçon sur la Monnaie et les Problèmes Monétaires, 1927.*

- ريبو *Reboud*, Précis d'Economie Politique, 2 vol., 1925-1927.
- ريست *Rist*, La Déflation en Pratique, 1923.
 „ , Les Finances de Guerre de l'Allemagne, 1921.
- روبينز *Robbins*, The Great Depression, 1934.
- سيجفريد *Siegfried*, La Crise Britannique au XXe. siècle, 1931.
- سولتر *Sir Arthur Salter*, Recovery, 1933.
- توسيج *Taussig*, Principles of Economics, 2 vol., 1927.
- تروشي *Truchy*, Cours d'Economie Politique, 2 vol., 1922-1923.
Truchy, Précis d'Economie Politique, 1926-33.
- فوشير *Vaucher*, Note sur le Régime Monétaire et la Circulation Fiduciaire de l'Egypte, 1932.
- وارن و بيرسون *Warren and Pearson*, Prices, 1933.
- ويذرز *Withers*, The Meaning of Money.
 „ , Bankers and Credit.
- زولوتاس *Zolotas*, L'Etalon-Or en Théorie et en Pratique, 1933.

المجلات والتقارير الانجليزية :

L'Egypte Contemporaine.
 L'Europe Nouvelle.
 Le Mois.
 Le Monde Nouveau.
 Revue d'Economie Politique.
 The Economist.
 League of Nations, World Economic Survey.
 Report of MacMillan's Committee on Finance and Industry, 1930.

المجلات والتقارير العربية :

صحيفة التجارة والصناعة
 صحيفة الاقتصاد والتجارة
 مجلة الهلال

١

تقرير اللجنة المالية للمجلس الاقتصادى عن نظام العملة فى المملكة المصرية
تقرير حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا عن اعمال مؤتمر النقد
والاقتصاد المنعقد فى لندن فى صيف سنة ١٩٣٣
محاضر جلسات مجلس النواب
للمؤلف :

L'Organisation du Crédit Foncier en Egypte, Paris, 1924.

الاقتصاد السياسى ، الطبعة الثالثة ، ١٩٣٥

التجارة الدولية ، ١٩٣٤

الكتاب الثاني

النظريات والسياسات النقدية

الباب الأول

معلومات أساسية

الفصل الأول

وظائف النقود

فطورة المسائل النظرية في العصر الحديث : أصبحت المسائل النقدية في مقدمة الأمور التي تسترعى الأنظار وتثير الاهتمام في كل أمة ، وبلغ الاعتقاد في خطرها مبلغا أفضي ببعض الباحثين الى القول بأن أهم الحوادث التاريخية وهما سقوط الدولة الرومانية وحياء العلوم إنما يرجعان الى عوامل نقدية ، فالأول كان نتيجة استنفاد الذهب من مناجم أسبانيا واليونان ، والثاني نتيجة اكتشاف مناجم الذهب والفضة في يرو والمكسيك^(١) . وبعض

(١) السير ارشيبالد اليون (Sir Archibald Alison) في كتابه (History of Europe) ، الجزء الأول ، الفصل الأول ، ٣٣

النظر عما قد يكون في هذا القول من النزوع الى المبالغة والاغراق فلا مراء
أن المسائل النقدية من أهم العوامل التي تؤثر في ارتقاء الأمم وانحطاطها .
وقد تجلت هذه الحقيقة ناصعة منذ الحرب العظمى ، فقد شوهدت شحوب
تردى في هاوية البؤس والفاقة وتثقل نظمها الاجتماعية والسياسية
بسبب اختلال نظامها النقدي ، ثم إذا بها تهض من كبوتها وتستتب
أمرها على أثر اصلاح نظام عملتها .

وقد كان من أثر الحادثات النقدية التي انابت شعوباً كثيرة بعد الحرب
أن تفتحت أمام علماء الاقتصاد آفاق للبحث والاستقراء لم تتوافر في أى
عصر من العصور الماضية ، فراح كل منهم يلقي بدلوه في الدلاء ، وأخذوا
في ضوء تلك الحادثات يعيدون النظر فيما وضع من قبل من آراء ونظريات ،
فتعددت المؤلفات ، وكثرت البحوث في موضوعات النقود ، ومُهر علم
الاقتصاد من تلك الوجهة بنظريات وتحاليل جديدة رائعة .

وكان لهذه الحادثات من ناحية أخرى أثرها العميق في نفوس الجماهير
فقد دقت مشاعرها الاقتصادية ، وزاد انتباهها لما جريات الحوادث النقدية ،
ولا سيما بعد الذي شاهده من فعلها في بعض البلدان كالألمانيا والنمسا ، إذ
كان من أثر التضخم النقدي فيها أن ارتقت طبقات الى ذروة المجد والغنى
وهوت طبقات أخرى الى الخضم ، وذابت ثروات فئيت العمر في جمعها ،
وتغيرت أقدار الناس ، وتبدلت العلاقات الاجتماعية بينهم . لذلك أصبح القوم
في كل البلاد يتطلعون بانتباه الى الحالة النقدية والسياسات الخاصة بها ، وأصبح
على هذه السياسات يتوقف الى حد كبير مصير الناس من السعادة أو الشقاء .

وظائف النقود : ولعل أول سؤال يعن للخاطر عند البحث في
موضوع النقود هو : ما وظائف النقود في الحياة الاقتصادية ؟ وقد أجاب
على ذلك أغلب الاقتصاديين بتحديد هذه الوظائف في ثلاث : اثنتان

أصليتان والثالثة متفرعة منهما . فأما الأصليتان فوظيفتهما كوسيط في الاستبدال وكمقياس للقيمة ، وأما الثالثة فوظيفتها كأداة للادخار

(فأولاً) وظيفة النقود كوسيط في الاستبدال : اتخذ الاستبدال

في الأزمنة الأولى شكل المقايضة وهي استبدال شيء بآخر عن طريق مباشر

كاستبدال الملح بالقمح والماج بالقارب ، فنشأ عن ذلك مشاق وصعاب منها :

(أ) صعوبة الاتفاق : فقد كان يتعين في هذه الطريقة أن يكون كل من المتعاملين

حائزاً ما يحتاج إليه الآخر وفي الوقت ذاته محتاجاً الى ما في حيازة الآخر ،

وهذا ما يطلق عليه اسم « التوافق المزدوج » ، فإذا كان شخص يملك حصاناً

ويعوزه القمح مثلاً تعين عليه أن يهتدى الى شخص آخر يحتاج الى الحصان

ويكون لديه القمح ، وهذا ما يتعذر تحقيقه ، اذ لو اتفق أن وجد من عنده القمح

فقد لا يكون بحاجة الى الحصان ، وان وجد من هو بحاجة الى الحصان فقد

لا يكون عنده القمح . (ب) صعوبة التجزئة : فمثلاً اذا كان الحصان يعادل

أحمتين وكان صاحبه لا يعوزه سوى حمل واحد فبحال أن يعطى نصف الحصان ،

وحيث أن يتعين عليه أن يجد شخصاً يملك حملاً وأشياء أخرى يحتاج اليها الأول .

وهذا في الغالب ما لا يتسنى

فتجنبنا لهذه الصعاب وسط الناس مادة تالفة هي التي سميت بالنقود فأصبح

الاستبدال يتكون من عمليتين منفصلتين بعد أن كان يتكون من عملية واحدة ،

فبدلاً من أن يقايض الانسان السلعة «أ» بالسلعة «ب» أصبح يستبدل النقود

بالسلعة «أ» ثم يستبدل بعد ذلك السلعة «ب» بالنقود ، وتسمى العملية الأولى

عملية البيع والثانية عملية الشراء . وقد يرى المتأمل أن في اجراء الاستبدال

على هذا النحو تعقيداً لا تسهيلاً ، ولكن أقصر الطرق ليس دائماً أسهلها ، وهذا

الانعطاف اللطيف فيه تيسير عظيم . فقد أصبح يكفي من يريد الاستبدال أن

يهتدى الى شخص يحتاج الى سلعته فيعطيهها له مقابل مقدار من النقود دون

أن يكون مضطراً كما في حالة المقايضة أن يجد عند المتعامل معه السلعة التي

يحتاج إليها بالذات ، اذ هو بالنقود يستطيع بسهولة أن يحصل على ما يعوزه من شخص آخر ، في وقت آخر ، وفي مكان آخر ، وبذلك زالت الصعوبة الناشئة عن عدم تجزئة عملية المقايضة وضرورة وجود التوافق المزدوج فيها . وقد زالت أيضاً الصعوبة التي كانت ناشئة عن عدم تجزئة الأشياء غير القابلة للتجزئة لأن النقود قابلة للتجزئة ، فأصبح الشخص الذي يملك حصانا ويريد الحصول على حمل يبيع الحصان بمبلغ من النقود . وبجزء من النقود يشتري الحمل وبالجزء الآخر يشتري أشياء أخرى يحتاج إليها أو يحتفظ به الى يوم تتولد فيه حاجة في نفسه

(وثانياً) وظيفة النقود كمقياس للقيمة : يرجع أصل هذه الوظيفة الى صعوبة أخرى في طريقة المقايضة وهي تعذر قياس قيم الأشياء بعضها ببعض ، إذ تنسب قيمة كل واحدة منها من قمح وملح وماشية وغيرها الى قيمة كل المواد الأخرى ، وبذلك يكون هناك بين كل مائة شيء ٤٩٥٠ نسبة قيمة $(\frac{100 \times 99}{2})$ وهذا ما يتعذر اثباته في الذهن . فلتغلب على هذه الصعوبة استخدم الناس سلعة واحدة أصبحت هي التي يقاس بها قيم كل السلع الأخرى ، فبعد أن كان يقال إن القمح مثلاً يعادل كذا من الملح وكذا من العاج وكذا من القماش الخ ، أصبح يقال إنه يعادل كذا من النقود ، وبذلك قضى على التقييد والاضطراب اللذين كانا سائدين في طريقة المقايضة . فوظيفة النقود كمقياس عام لقيم الأشياء أشبه ما يكون بوظيفة المتر أو الذراع في قياس الأطوال والكيلوجرام أو الرطل في وزن الأثقال ، ولذلك راق لبعض الاقتصاديين أن يسميها : Valoirimètre (مقياس القيمة)^(١)

انما يلاحظ هذا الفارق بين النقود كمقياس للقيمة ومقاييس الأطوال والأوزان ، وهو أن هذه تمثل أجساماً ذات أبعاد وأوزان ثابتة وتعرف

(١) (Traité) ، في (الجزء الثالث ، ص ١٠٠)

بأبعادها وأوزانها ، على حين أن النقود لا تعرف بقيمتها ، فالقانون في المجتمعات الحديثة عند ما يعرف وحدة النقود ينص على أنها وزن وعيار معينان من معدن خاص ولكنه لا يعرض لقيمتها . فهذه تظل غير محددة . وهذا يرجع الى فكرة القيمة نفسها ، فالنقود ليست لها قيمة في ذاتها وإنما بالنسبة لغيرها من السلع والخدمات ، وهذه النسبة ليست ثابتة بل هي متغيرة تبعاً لما يطرأ من التغير على أحد طرفيها : النقود من جهة والسلع والخدمات من جهة أخرى . نعم ان السلعة التي تتخذ نقوداً تلتقي عادة من السلع التي تكون أحوالها أقل عرضة للتغير من غيرها ، أى التي يكون تغير نسبتها القيمة ناشئاً بالأخص عن تغير طارئ على أحوال السلع الأخرى ، ومع ذلك فمحال أن تكون النقود نفسها في مأمن من تقلبات طارئة على أحوالها الخاصة .

ومهما يكن من الأمر فإن وظيفة النقود كمقياس للقيمة هي من الخطر بحيث أن كثيراً من الاقتصاديين ينزلها في المكان الأول ويقدمها على وظيفتها كوسيط في الاستبدال . وفي الحق أنه لا يتصور استخدام النقود كوسيط في الاستبدال إذا لم يكن الذهن قد قدر أولاً ما تساويه بالنسبة للأشياء التي تستبدل بها ، على حين أنه في الاستطاعة استخدامها كمقياس للقيمة دون استخدامها بالذات في الاستبدال . وقدما كان الاغريق يستعملون البقر مقياساً للقيمة — كما تدل على ذلك بعض قطع في اليأذة هوميروس — دون أن يستعملوه بالذات وسيطاً في الاستبدال . ومن قبيل ذلك أيضاً نوع من النقود اسمه « Marco Banco » ذاع استعماله في شمال أوربا زمننا طويلاً ، وكان عبارة عن نقود وهمية تمثل وزناً ثابتاً من الفضة الخالصة ، واليه كانت تنسب المصارف قيمة النقود الأخرى المتداولة

ومن الوجهة التاريخية ينزع كثير من المؤلفين الى الاعتقاد بأن اتخاذ النقود كمقياس للقيمة كان أسبق على اتخاذها كوسيط في الاستبدال . وقد يكون هذا الرأي صحيحاً ، فإن شيئاً من التصور يهدينا الى أن الانسان في

الجماعات الأولى وقد كان بسيطاً في عقله وتفكيره لم يكن في وسعه أن يدرك قيمة الأشياء بالنسبة لبعضها البعض ، ولذلك كان أول مقام بخاطره أن ينسبها جميعاً إلى سلعة واحدة دون أن يستعملها بالضرورة وبسيطاً في الاستبدال . يؤيد ذلك ما كان دائماً إلى عهد قريب بين بعض القبائل الهمجية في أواسط إفريقيا إذ كانت تتخذ من الأصداغ نقوداً ، ولكنها لم تكن تستعملها بالذات في الاستبدال وإنما فقط كوسيلة لتحديد قيم الأشياء^(١) ويطلق اصطلاحاً اسم « النقود التعدادية » (Monnaie de compte) على النقود التي تستخدم في تقدير قيم الأشياء دون أن تكون وبسيطاً في الاستبدال . ويمكن التفرقة بين نوعين منها :

(١) نقود حقيقية استخدمت في التداول في وقت ما ، ولكنها لم تعد بعد ذلك متداولة ، والأرجح أن يكون ذلك حال البقر عند قدماء اليونان ، فقد استعملوه بادية الأمر على أنه وبسيط في الاستبدال ومقياس للقيمة ، ثم ما لبثوا أن اقتصروا على استعماله كمقياس للقيمة فقط . ومن قبيل ذلك النقود الذهبية في البلاد التي ظهرت فيها النقود الورقية الإلزامية فقد حلت الثانية محل الأولى في التداول ، وأصبحت النقود الذهبية مجرد نقود تعدادية لا تظهر في التداول ولكن تنسب إليها أحياناً قيمة السلع ، وحتى قيمة النقود الورقية نفسها^(٢) . وكذلك نستطيع أن نعتبر الجنيه المصري الذهبي قبل سنة ١٩١٤ نقوداً تعدادية ، فع أنه كان وحدة النقود في مصر وإلى تنسب قيمة النقود الأخرى إلا أنه منذ زمن طويل لم يعد موجوداً فعلاً في التداول

(١) واليد ، في (La Monnaie) ، ص ٢١ — ٢٢

(٢) إنما يلاحظ أن ذلك من الوجهة الفعلية فقط ، وأما من الوجهة القانونية فالت قانون يظل في أغلب البلاد ذات النقود الورقية الإلزامية يعتبر وحدة النقود الورقية تعادل وحدة النقود الذهبية سواء بسواء

(٢) نقود وهمية ليس لها وجود فعلي ، ولكنها تمثل شيئا يستطيع العقل أن يتخيل وجوده بسهولة ، وذلك كوزن معين من معدن خاص ، ومن أمثلة ذلك الماركوبنكو « Marco Banco » الذي أشرنا إليه آنفا ، وكذلك الفلوران في النمسا والمجر قبل سنة ١٩١٤ ، فقد كانت وحدة النقود فيها هي الكورون وكان موجودا فعلا في التداول ، وبجانبه كان يقوم الفلوران وهو يعادل اثنين من الكورونات ، ولكنه كان مجرد نقود تعدادية ، تستعمله المتاجر في تقدير أثمان بضائعها دون أن توجد منه مسكوكات في التداول . ومن قبيل ذلك الفرنك الفرنسي ، فقد نص قانون ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ على أنه مقدار من الذهب محدد وزنه وعياره ، ومع ذلك فلم يسك منه شيء وظل الى وقتنا الحاضر مجرد نقود تعدادية

ويلاحظ بوجه عام أن النقود في المجتمعات الحديثة تنزع الى أن تكون مجرد نقود تعدادية ، فكثير من المبادلات اليوم يسوى بدون أن يتوسط في ذلك شيء من النقود ، وذلك بفضل أساليب المصارف في ترحيل الحسابات بين العملاء وتسوية الديون عن طريق المقاصة ، وقد عنّ لبعض الاقتصاديين أن يطالب بتعميم هذه الأساليب والاستغناء نهائيا عن استعمال النقود كوسيط في المبادلات ، وقد أبدى بعض الكتاب على ذلك الملاحظة الظريفة الآتية : « انه لشيء عجيب وجدير بالملاحظة حقا في نظرية النقود أن يكون استعمالها أول تقدم ثم اذا ما وجدت يصبح الاستغناء عنها تقدما جديدا »^(١)

(وئائلا) وظيفة النقود كأداة لبرودمار : وتلك وظيفة متفرعة من السابقتين ، فانه لما ذاع استعمال النقود كوسيط في الاستبدال ومقياس للقيمة وتبين للناس قوتها في الحصول على السلع والخدمات اعتبروها رمز الثروات جميعا ، وأصبحت هي الهدف الذي ترمى اليه غريزة التملك وجمع المال عند

الانسان ، وساعد على ذلك كون النقود تتخذ عادة من أشياء غير قابلة للتلف وذات قيمة أقل عرضة للتغير من غيرها كالذهب والفضة ، ولذلك كان يتسنى حفظها مدة طويلة من الزمن من غير خشية التلف أو النقص . وقد ظل الذهب قرونا عديدة معبود الجماهير يسبحون بحمده ويؤمنون بسلطانه ، ولطالما تناولته أقلام الكتاب والشعراء ما بين مقدس له متحدث بنعمائه ، وناقم عليه يحمله أوزار الانسان وخطيئاته . ولعل أحسن ما قيل في وصفه قول ميشليه (Michelet) مؤرخ فرنسا الكبير ^(١) :

« علينا ألا نمس الذهب بكلمة سوء ، فهو إذا قورن بملكية الأقطاع أو بالأرض كانت أرقى أشكال الثروة . فهو شيء دقيق ، متحرك ، قابل للتبادل ، قابل للتجزئة ، سهل التداول ، سهل الاختفاء ، فهو الثروة دقة حجمها حتى كادت تصير معنى من المعاني »

ولم يعد الذهب خاصة والنقود عامة أداة الادخار والاحتفاظ بالثروات فحسب بل أصبحت ايضا في المجتمعات الحديثة أساس الائتمان ، فالبالغ من النقود التي تحتفظ بها منشآت الائتمان (المصارف) في خزائنها إنما هي رصيد تستطيع أن تقرض وتقرض أمثاله أضعافا مضاعفة كما سوف نوضح فيما بعد طبيعة النقود : بعد أن ألقينا نظرة شاملة على وظائف النقود أصبح

لزاما أن نكشف عن طبيعتها ، فهل ياترى من مستلزماتها أن تكون سلعة ذات قيمة خاصة ، أم أنه يكفي أن تكون رمزا للقيمة فقط دون أن تكون في حد ذاتها من السلع ذوات القيمة ؟ لقد اعتادت طائفة من الاقتصاديين أن تعرف النقود بأنها السلعة التي يتخذها الناس أداة للاستبدال ، ولكن كثيراً من الاخصائيين ينتقد هذا التعريف اذ يرى أن صفة السلعة ليست من مستلزمات النقود . وفي الحق أن هذا الاختلاف في وجهة النظر قديم ،

(١) Michelet, Histoire de France ، الجزء الرابع ، ص ٣ — ٤

وقد وقف ارسطوطاليس بين الفكرتين حائراً ، فتارة يتكلم عن النقود باعتبارها أى شىء يصطلح الناس على اتخاذها أداة للاستبدال دون أن يكون له بالضرورة من قبل قيمة خاصة ، وأنه فى مقدور الناس إذا شاءوا أن يعدلوا عنه بمحض اتفاقهم ويحولوا عملها شيئاً آخر ، وتارة يتكلم عن النقود باعتبارها سلعة لها فى ذاتها قيمتها بغض النظر عن وظيفتها النقدية .

وكذلك ظهر التنازع بين الفكرتين خلال القرون الوسطى فكان أعلام القانون يذهبون الى أن النقود حق من حقوق السلطات فله أن يخلق عليها من القيمة ما يشاء ، وكانت نصوص بعض الأوامر الملكية صريحة فى ذلك ، كما يتبين من أمر أصدره فيليب السادس فى سنة ١٣٤٦ فقد ورد فيه ما يأتى : وما كان لنا أن نظن بأن أحدا يشك فى حقنا المطلق على النقود وفى قدرتنا على اعطائها السعر الذى يروق لنا^(١) . وقد كانت تصرفات الملوك والحكام مطابقة لتلك النظرية ، اذ كثيراً ما كانوا يعمدون الى تغيير وزن النقود وعيارها دون أن يغيروا تبعاً لذلك قيمتها الاسمية . ولكن فريقاً من رجال الدين - وقد كانوا فى ذلك الحين رافعى لواء العلم فى اوربا - كانوا يستنكرون تلك التصرفات ، ولم يتردد بعض كتابهم مثل نيقولا اوريسم (Nicole Oresme) فى أن يقرر بأن النقود إنما اخترعت لسعادة المجموع فليس للسلطان أن يمسها الا اذا دعت الى ذلك مصلحة المجموع ، وأن من الزم صفات النقود ثبات قيمتها ، ولذلك حمل حملة عنيفة على ما كان شائعاً فى ذلك الحين من تغيير وزن النقود وعيارها كلما اشتد عوز الملوك الى المال^(٢) .

ولما ظهرت بعد ذلك آراء التجاريين (Mercantilistes) وسياستهم كانت

(١) وارد فى Gonnard, Précis d' Economie Monétaire ص ٢٨

(٢) وقد بسط اوريسم هذه الآراء بقوة فى كتابه : Traictie de la Première

Invention des Monnaies سنة ١٣٥٥ . وقد عنى كثير من الاقتصاديين فى العهد

الآخر بتحليل آراء اوريسم واذاعتها واعتبروها متقدمة جداً بالنسبة لزمانه

تعمل بين ثناياها آثار الفكرتين . فمن جهة كان كتاب التجاريين ينزلون المدينين النفيسين في أعلى المراتب وكانت سياستهم تدور كلها حول الحصول على أكثر ما يستطيع من الذهب والفضة ، وفي ذلك ما يدل على عظيم تقديرهم لقيمة المدينين النفيسين في حد ذاتها . ولكنهم من جهة أخرى كانوا يقولون بأن قيمة النقود تتوقف على ارادة الشارع وكانوا يحبذون تغير وزن النقود وعيارها سواء أ كانت أهلية أم أجنبية كوسيلة لمنع تسرب بعضها الى الخارج واجتذاب بعضها الى الداخل (١)

ثم جاء أصحاب المذهب الحر القديم فنبذوا الفكرة القائلة بأن النقود مجرد رمز للقيمة وحرصوا على أن يبينوا أنها تستمد قوتها في الاستبدال من قيمتها السلعية لا من ارادة الشارع ، ولم يكن عسيرا عليهم أن يثبتوا أن كل انخفاض في وزن النقود أو عيارها كان يعقبه ارتفاع عام في الائتمان ، الأمر الذي يرهن على أن للنقود في حد ذاتها قوة شراء مستقلة عن ارادة الحكام . ومما يؤثر عن ترجو (Turgot) قوله « كل سلعة نقود وكل نقود سلعة » ولاريب أن الشق الأول من المعادلة صحيح . فإن التاريخ يحدثنا بأن سلعا كثيرة منوعة اتخذت على التوالي نقوداً في البيئات والعصور المختلفة ، ولكن الشك يحوم حول الشق الثاني ، وكثير من الاقتصاديين اليوم لا يسلّمون بصحته . وهم لا ينكرون أن النقود كانت في أول الأمر سلعة ، وكانت من السلع الأكثر ذيوعاً بين الناس والأعم منفعة لديهم ، وكذلك الحال اليوم في النظم النقدية المعدنية فإن أحداً لا يجروء على انكار صفة السلعة للمعادن المتخذة نقوداً طالما أنها تستخدم في أغراض أخرى غير الأغراض النقدية ، ولكن الحال ليست كذلك بالنسبة لنوع خطير من النقود

(١) ومما يؤثر عن بعض كتاب التجاريين قوله : ان النقود قيمة من صنع القانون . وقول آخر : اننا لا ننظر الى قيمة النقود بحسب معدنها وإنما بحسب القيمة التي يعينها القيعر - جوناك ، في (Economie Monétaire) ص ٣١ بالهامش

وهو النقود الورقية ، فهذه ليست سوى قصاصة من الورق وما تمثله من قيمة لا يتناسب مع قيمة الورق المصنوعة منه . ولئن قيل ان هذه النقود الورقية تمثل نقوداً معدنية محتفظاً بها كرصيد في خزائن مصارف الاصدار فقد يكون ذلك صحيحاً من الوجهة التاريخية فقط ، اذ كانت معظم النقود الورقية تتركز في الأصل على رصيد معدني كبير وكانت تصرف بالذهب أو الفضة ، ولذلك كان التداول يقوم في الواقع على النقود المعدنية ولم تكن النقود الورقية الا بديلاً لها ولكن كثيراً من النظم النقدية الورقية اليوم لا يتركز على رصيد معدني كبير ولم تعد الأوراق فيه تصرف بالذهب أو الفضة ، ولكنها مع ذلك تؤدي وظيفتها النقدية ، وفي ذلك ما ينهض دليلاً على أن صفة السلعة ليست من مستلزماتها . وإنك لترى أن من أهم خصائص النقود أنها تقبل في المعاملات لا لذاتها وإنما لتستبدل بغيرها ، ولذلك ينجح الاقتصاديون اليوم الى تعريفها بأنها الشيء الذي يقبل في المبادلة لاذاته وإنما يستبدل فيما بعد بغيره ^(١)

(١) أنظر من قبيل ذلك : نوجارو ، في (La Vie Economique) ص ٦٥ ،

دواليد في (La Monnaie) ، ص ٢٦

الفصل الثاني

النقود المعدنية

تطور النقود التاريخي : لم يكن اتخاذ بعض الاشياء واسطة للتبادل ناشئا عن اتفاق أو عقد اجتماعي، وإنما عن صفات خاصة توافرت فيها فحملت الناس على اختيارها لأداء وظيفة النقود . وقد وقع الاختيار في أول الأمر على السلع التي كانت أكثرها ألفة بين الناس وأعظمها منفعة لديهم ، ولذلك تشكلت السلع التي اتخذت نقوداً بأشكال مختلفة تبعاً لاختلاف البيئات والعصور: فمن الجلود عند الشعوب القانصة ، الى السائمة عند الشعوب الزراعية ^(١) ، الى منتجات الارض مثل القمح والتمر عند الشعوب الزراعية . وقد اتخذت شعوب كثيرة بعض أدوات الزينة والأقمشة والأسلحة نقوداً ، وذلك مثل الخرز والأصداف في أواسط افريقية ، وريش الطيور الملونة في بعض جزائر المحيط الهادي ، والأقمشة القطنية في السنغال ، والبنادق في بعض مجاهل افريقية . على أن نوعاً من السلع ما كادت تلتفت اليه الأذهان وتذكر ما فيه من مزايا خاصة حتى خلع السلع الأخرى عن عرشها وتبوأ مكانها ، هذا النوع هو المعادن: الحديد ، فالنحاس ، فالفضة ، فالذهب ، على هذا التعاقب ، وقد أصبح المعدنان النفيسان في الأزمنة الأخيرة أساس النقود لدى الشعوب المتحضرة

لماذا اتخذت النقود من الذهب والفضة ؟ : وإذا كان الناس في كل الأمم قد أجمعوا من تلقاء أنفسهم على اتخاذ النقود من الذهب والفضة ، فذلك لأن هذين المعدنين من المزايا ما ينعدم في غيرها من المواد الأخرى التي

(١) ولا يزال يشعر بذلك اسم النقود في اللغة اللاتينية وهو (Pecunia) فإنه مأخوذ من لفظ (Pecus) وممناه الماشية

استخدمت ولا تزال تستخدم واسطة للتبادل لدى بعض الجماعات ، وهذه المزايا تنحصر فيما يأتى :

(١) أن للذهب والفضة من الصفات الذاتية ما يجعلهما يوافقان رغبة من أشد الرغبات وأعمها فى الانسان وهى الشغف بالزينة والتحلية ، ولذلك كانا مقبولين لدى جميع الناس

(٢) سهولة حملهما ، وذلك لارتفاع قيمتهما مع صغر حجمهما وقلة ثقلهما . وهذه الميزة لا تتوافر فى الحديد ولا فى النحاس ، ولذلك أهمل استعمال الأول فى التداول وقصر استعمال الثانى على المبادلات المحلية ذات القيمة الزهيدة . أما الذهب والفضة فتلك الميزة متوافرة فيهما ، ولذلك يستطيع الانسان فى الأحوال العادية أن ينقل ما يشاء منهما الى أقصى الجهات فلا يكلفه نقلهما الا نحو ١ ٪ من قيمتهما ، على حين أن نقل مادة أخرى مثل القمح أو الفحم قد يتكلف ٢٠ ٪ أو ٣٠ ٪ من قيمتها بحسب المسافة . وقد قدر بعض المؤلفين ^(١) قبل الحرب أنه لدفع ١٥٠ فرنكا بنقود حديدية يتعين نقل ١٠٠٠ كيلو جرام من الحديد ، على حين أنه لو استعمل الذهب لما تطلب الأمر سوى نقل ٢٣٦ جراما من الذهب . وقد ورد فى أقاصيص قدماء اليونان أن ليكرج (Lycurgue) متشرع اسبرطة أراد أن يمنع مواطنيه من الاشتغال بالتجارة فعمد الى سك النقود من الحديد ، ولا ريب أن هذه كانت أفضل وسيلة لبلوغ الغاية المنشودة ، فان النقود متى كانت كبيرة الحجم ثقيلة الوزن عرقلت التجارة .

ومن أهم ما يترتب على سهولة نقل المعدنين النفيسين أن تكون قيمتهما واحدة فى كل الجهات ، ولا شك فى أن من أهم الصفات التى يجب توافرها فيما يستعمل مقياساً لقيم الأشياء ألا يتغير المقياس بتغير المكان . بيد أن توافر

(١) ارنونيه ، فى (La Monnaie Le Credit Et Le Change) ، ص ٨

هذه الصفة في المعدنين نسبي وليس مطلقا ، فقيمتها ليست واحدة تماما في كل الجهات ، فهي في مواطن انتاجها مثلا أقل منها في غيرها ، ولذلك يشاهد في الأولى ارتفاع محسوس في مستوى الأثمان العام

(٣) سلامتهما من التلف فهما لا يصدآن كالحديد ولا تضر بهما الآفات فيتسنى حفظهما من غير خشية أن يصيبهما نقص أو تلف ، كما أنهما لا يتأكلان في التداول إلا بمقدار طفيف

(٤) قابليتهما للتجزئة من غير أن تنقص قيمة أجزائهما وهي منفصلة عنها وهي متصلة ، فلو قسم الكيلوجرام من الذهب أو الفضة الى عدة أجزاء لكان مجموع هذه الأجزاء معادلا لقيمتها وهي قطعة واحدة ، وهذا على خلاف كثير من المواد الأخرى التي تنقص قيمتها متجزئة عن قيمتها وهي غير متجزئة ، فقطعة الماس مثلا التي زنتها خمسة سنتيجرام تساوى من الثمن أكثر مما تساويه خمس قطع زنة كل منها سنتيجرام واحد

(٥) التشابه والتجانس بين القطع المسكوكة من الذهب والفضة ، اذ يغلب مثلا أن يختلف قمع أودسا عن قمع كاليفورنيا وصوف استراليا عن صوف المكسيك ، ولكن لا يتسنى لأحذق الناس أن يفرق بين ذهب استراليا وذهب الأورال ، وهذا ما يجعل المعاملات في كل مكان تدور على أساس واحد .

(٦) صعوبة تزييف المسكوكات من الذهب أو الفضة نظراً لما اختص به المعدنان النفيسان من اللون والرنه والصلابة ، ولهذا كان يسهل اتقاء غشهما بالنظر والسمع واللمس ، بينما يصعب ذلك لاتقاء غش الماس والآلى مثلا (٧) ثبات قيمتهما نسبياً ، فالذهب والفضة ليسا من السلع التي تستهلك ويتجدد ناتجها كل عام فيؤثر المحصول الأخير في قيمتها تأثيراً شديداً كما يشاهد في أثمان الفلال والقطن والبن وسواها ، بل أن كميات الذهب والفضة

التي استخرجت منذ الأزمنة القديمة لم تستهلك ، وإذا استثنى ما تقدمها بالتحات أو بالقضاء والقدر فان هذه الكميات لا تزال باقية . وينشأ عن ذلك أن ما يستخرج سنوياً من الذهب والفضة لا يؤثر الا قليلا في الكمية الموجودة من قبل ، وبذلك تكون قيمتهما أكثر ثباتاً من قيمة بقية السلع . وهذه من أهم الميزات التي يجب توافرها في السلعة التي تتخذ مقياساً لقيم الأشياء ، اذ يجب ألا يتغير المقياس بتغير الزمان . غير أن هذا الثبات في القيمة نسبي وليس مطلقاً . فقد يهتدى الانسان الى اكتشاف مناجم غنية من المعدنين النفيسين فتغزر كيتهما فيؤدي ذلك إلى هبوط قيمتهما ، وحينئذ يتعين للحصول على نفس القدر من السلع اعطاء كمية أكثر من الذهب أو الفضة ، وهذا يظهر على شكل ارتفاع عام في الائتمان ، وقد حدث في التاريخ مرات عدة نذكر منها اثنتين على سبيل التمثيل :

(الأولى) في القرن السادس عشر عند اكتشاف أمريكا واستيلاء الأسبانيين عليها ، فقد جلبوا من مناجم بيرو والمكسيك مقادير طائلة من الذهب والفضة ، فحالت المعدنان النفيسان أن فقدا في أسبانيا نحو ثلثي قيمتهما ، وقد أدى ذلك الى ارتفاع الائتمان في اسبانيا ارتفاعاً بليغاً كان من شأنه أن قضى على تجارة الصادرات فيها وكان من أهم عوامل اضمحلالها (الثانية) في أواخر القرن التاسع عشر حينما اكتشفت مناجم الترنسفال الغنية بذهبها ، فقد أدى ذلك الى هبوط قيمة الذهب لغزارته ومن ثم إلى حدوث ارتفاع عام في الائتمان كان بداية عهد نشاط اقتصادي عظيم

على أنه كما يمكن حدوث افراط في انتاج المعدنين النفيسين فكذلك قد تحدث قلة في كيتهما ، أو بعبارة أصح قلة نسبية . فانه من المعلوم أن حركة الانتاج والاستبدال تزايدت بزيادة السكان وتقدم الصناعة والزراعة وتعدد حاجات الانسان تبعاً لانتشار المدنية واطراد العمران ، ولذلك كان لزاماً أن تزيد

كمية المعدن المتخذ أساساً للتداول النقدي بما يتلاءم مع هذه الحالة والا أصبح نسبياً قليلاً في كميته ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمته ومن ثم إلى هبوط الأثمان . وسوف ترى فيما يلي أن فريقاً من الاقتصاديين يميل إلى الاعتقاد بأن حدوث الأزمة الاقتصادية الأخيرة إنما يرجع بالأخص إلى قلة الذهب النقدي بالنسبة لحاجة المبادلات (١)

ضرب النقود : لما أدركت الشعوب القديمة فائدة استخدام المعادن النفيسة واسطة للتبادل بدأت تستخدمها على شكل سبائك مختلفة الوزن والعيار فكان لا بد في كل مبادلة من وزن السبيكة واختبارها ، ولذلك كان التجار يحملون في أحزمتهم لهذا الغرض موازين ومحكات على نحو ما يفعل القوم في الصين أحياناً إلى الآن . فلما أعيا الناس ما في هذه الطريقة من البطء والتكرار فكروا في استعمال سبائك معين وزنها وعيارها تعييناً سابقاً وموسومة بسمه بعض السلطات ضماناً لذلك ، وبذلك لم تعد هناك حاجة إلى وزن السبيكة واختبار عيارها في كل مبادلة . عندئذ تم الانتقال من عهد النقود الموزونة إلى عهد النقود المعدودة . غير أنه كان لا يزال يعترض تداول هذه السبائك بعض الصعاب ، فهي لم تكن ذات شكل منتظم ، ولم يكن هناك ما يحول دون اختلاس شيء منها بالحك دون أن يترك ذلك أثراً يُم عليه ، فلتجنب هذا الغش عمدت السلطات إلى سك النقود على شكل قرص منقوش على وجهها وقفاها علام خاصة ، كما جعلت مدارها على شكل (شرشرة) وبذلك أصبح يتعذر اختلاس شيء منها من غير أن يترك ذلك أثراً ظاهراً في النقوش المرسومة يدل عليه ، وهذا الشكل هو الذي استقرت عليه النقود في الأمم

(١) ومن أحسن ما يرجع إليه في هذا الموضوع : G. Boris, Problème de l'Or :

المتحضرة ، ولذلك يعرفها جيفونز (Jevons)^(١) بأنها سبائك ذات وزن وعيار تضمنته الحكومة ، ويشهد بصحته النقوش المغشية لوجهيها بحالة كاملة . وقد كانت الحكومات في القرون الوسطى تحتكر حق تزويد دور الضرب بالسبائك التي تصنعها نقوداً ، وكان ذلك مصدر مضار كثيرة ، إذ كانت الحكومات تلجأ الى ضرب النقود كلما نضب معين خزائنها دون أن تراعى في ذلك حاجات التجارة ومقتضياتها . وكثيراً ما كانت تجعل لهذه النقود قيمة اسمية أعلى من قيمتها المعدنية ، طمعاً في الاستيلاء على الربح الناشئ من الفرق بين القيمتين ، فتجنبنا لهذه المضار رؤى تقرير مبدأ حرية الضرب (Le frappe libre) وبمقتضاه صار لكل فرد الحق في أن يحمل ما يشاء من السبائك الى دار الضرب ، فيعطى مقابلها - على شكل مسكوكات - ما يعادل وزنها من المعدن الخالص . والحكومة بقبولها في دار الضرب كل ما يقدم من سبائك معدن معين إنما تخلع في الواقع صفة النقود على هذا المعدن . كما لو أنها أباحت تداول سبائكهم بوزنها . وليس لعملية الضرب في هذه الحالة من غاية إلا جعل التداول أكثر سهولة ، واعفاء الأفراد من ضرورة وزن النقود واختبارها في كل عملية .^(٢)

على أن حرية الضرب لا تقرر إلا بالنسبة للقطع النقدية التي تشتمل على كمية من المعدن تكون قيمتها المعدنية مساوية لقيمتها الاسمية ، فإذا وجد في التداول قطع لها قيمة معدنية أقل من قيمتها الاسمية فإن ضربها لا يعود مباحاً للأفراد ، ولذا تحتفظ الحكومات دائماً لنفسها بحق ضرب النقود المساعدة التي سيأتي الكلام عليها .

ولا تزال الحكومات في الحاضر كما كانت في الماضي تحتفظ لنفسها بعملية

(١) جيفونز ، في (Le Mecanisme de l' Echange) ، ص ٤٨

(٢) نوجارو ، في (Traité d' Economie Politique) ص ١٤٠ - ١٤١

صنع النقود، فالفرد له حق تقديم السبائك وأخذ ما يعادلها وزناً من المسكوكات، ولكنها هي الحكومة التي تزاوِل عملية السك لتضمن صحة وزن النقود وعيارها. ونفقات الضرب يتحملها إما الأفراد. كما هي الحال في فرنسا، وإما الحكومة. كما هي الحال في إنجلترا.

ففي فرنسا كانت الحكومة قبل الحرب تتقاضى ٧ر٤٤ فرنكا عن كل كيلوجرام من الذهب يستخدم في صنع ١٥٥ قطعة من ذات عشرين فرنكا، أي ٤ سنتيمات عن كل قطعة ذات عشرين فرنكا. وهذا ما يطلق عليه اسم « رسم الضرب » (Droit de monnayage) ولهذا كانت القيمة المعدنية للنقود المسكوكة في فرنسا تقل عن قيمة السبيكة التي تستبدل بها بمقدار هذا الرسم. ولما صدر قانون الاصلاح النقدي في فرنسا بعد الحرب (قانون ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨) نص فيه على أن حرية الضرب — وقد كانت أوقفت أثناء الحرب — سوف تعود في موعد يحدد فيما بعد. وحتى يحين ذلك لا يكون ضرب النقود الذهبية مباحاً إلا لحساب بنك فرنسا، الذي أصبح بمقتضى القانون السالف الذكر ملزماً بأن يشتري ما يقدم اليه من سبائك الذهب على أساس : ١ فرنك لكل ٦٥ ر ٥ ملليجرام من الذهب عياره ٩٠٠ : ١٠٠٠. وبنك فرنسا عند شراء الذهب ان يتقاضى من بائعيه نفقات الضرب بسعر دار الضرب في باريس^(١). وأما في إنجلترا فانه اذا قدم شخص الى دار الضرب سبيكة ذهبية وزنها أوقية انجليزية من عيار الجنيهات الانجليزية ($\frac{1}{11}$) فانها تعطيه من النقود الذهبية ما مقداره ٣ جنيهات و ١٧ شلن و $\frac{1}{4}$ بنس. ولهذا المبلغ من النقود قيمة معدنية تعادل تماماً قيمة الأوقية من السبيكة

(١) مادة ٣ من قانون ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ واردة في : La Revue d'Economie

الذهبية . وقد جرت العادة في إنجلترا على ان ترسل كافة السبائك الى بنك إنجلترا ، وهو الذى يتولى تقديمها الى دار الضرب اذا شاء لتحويلها الى مسكوكات . وهذه السبائك يشتريها بنك إنجلترا بسعر قدره ٣ جنيه و ١٧ شلن للأوقية بدلا من ٣ جنيه و ١٧ شلن و ١٠ ¼ بنس السالف الذكر . والفرق بين السعيرين يمثل فائدة الذهب أثناء عملية الضرب ، وهم بائعو السبائك الذين يتحملون عبء هذه الفائدة .

وقد كانت الحكومات في العهد الماضى تتقاضى فوق رسم الضرب ربحا خاصا اسمه « الحق السيادى » (Seignuriage) ، ولا يزال هذا الاسم يطلق على الربح الذى ينتج للحكومات من ضرب نقود قيمتها المعدنية أقل من قيمتها الاسمية ، وذلك مثل ضرب النقود المساعدة

النقود الرئيسية أو القانونية والنقود المساعدة أو الخيارية : لا تقتصر الحكومات فى ضرب النقود على معدن واحد ، بل تستخدم فى ذلك معادن مختلفة ، نظراً لما تتطلبه المعاملات من صغيرة وكبيرة . فالذهب لا يصلح للمعاملات الزهيدة القيمة ، لارتفاع قيمته ، كما أن النحاس والفضة لا يصلحان للمعاملات المرتفعة القيمة لضعف قيمتهما . لذلك كان لابد من تداول نقود من معادن ثلاثة أو أربعة ، مثل الذهب والفضة والنحاس والنيكل . غير أن هذه الأنواع المختلفة لا توضع فى مرتبة واحدة من حيث قوتها فى ابراء الذمم من الديون ، اذ يفرق بين نوعين منها :

(١) نقود رئيسية أو قانونية (Monnaie legale) : وهى التى يفرض القانون التعامل بها بلا تحديد فى كمية ما يقبل منها ، مثاله : النقود الذهبية فى مصر ومعظم البلاد الأخرى

(٢) نقود مساعدة أو خيارية (Monnaie d'appoint) : وهى نقود منخفضة القيمة تستخدم بمفردها فى المبادلات الزهيدة ، وتكون عوناً

للقود الرئيسية في المبادلات الكبيرة ، اذ تكون منها بمنزلة الكسور . مثاله النقود الفضية والنيكلية والبرونزية في مصر . وعادة تكون لهذه النقود قيمة معدنية أقل من قيمتها الاسمية . فالريال المصرى الذى قيمته الاسمية ٢٠ قرشا لا يشمل الا على قدر من الفضة يساوى ثمانية قروش تقريبا . ومثل هذا أو أكثر يقال عن النقود النيكلية والبرونزية التى لاتعادل قيمتها المعدنية أكثر من ثلث قيمتها الاسمية . لذلك لا يكره الدائن على قبول النقود المساعدة اذا تجاوزت مقدارا معلوما يحدده القانون . ففي مصر مثلا تنص المادة ١٤ من قانون سنة ١٩١٦ رقم ٢٥ على ما يأتى : « لا يجبر أحد على قبول نقود فضية بمبلغ تزيد قيمته على مائتى قرش . ولا على قبول نقود من النيكل والبرونز بمبلغ تزيد قيمته على عشرة قروش » . وتستأثر الحكومات في كل البلاد بحق ضرب النقود المساعدة ، وذلك لنقص قيمتها المعدنية عن قيمتها الاسمية ، ولاتضرب منها إلا بقدر ما تحتاج اليه المعاملات

قائمه جريشام : وقد أوضح الاقتصاديون منذ زمن بعيد أن النقود في تداولها تخضع لقانون علمى مشهور ، هو الذى يعرف باسم قانون جريشام (Gresham's Law) ، نسبة الى السير توماس جريشام مستشار الينابات ملكة انجلترا . وهذا القانون يتلخص فى العبارة الآتية : « النقود الرديئة تطرد الجيدة » (Bad money drives out good money) ، بيد أن هذه الحقيقة كانت معروفة منذ زمن طويل قبل السير توماس جريشام ، فنسبتها اليه خطأ تاريخى ، فقد أشار اليها إريسطوقان أحد كتاب اليونان الأقدمين فى إحدى رواياته بقوله : « ان بنى الانسان يؤثرون النقود الرديئة على النقود الجيدة » كما ذكرها نيقولا أوريسم فى القرون الوسطى فى كتابه عن النقود ^(١)

(١) Nicole Oresme, Traictie de la première invention des

monnaies سنة ١٣٥٥

وقد كان السير توماس جريشام لاحظ في انجلترا أنه كلما ضربت نقود جديدة لتحل محل نقود قديمة متحاتة ، فإن النقود الجديدة لا تلبث أن تختفي من التداول ، فحدا به ذلك الى القول : بأنه في البلاد التي يجرى فيها التداول بنوعين من النقود القانونية أحدهما رديء والآخر جيد ، فإن الرديء منهما يطرد الجيد .

والسبب في اختفاء النقود الجيدة وبقاء الرديئة يرجع الى الحقيقة الآتية : وهي أنه لما كانت للنوعين من النقود قيمة قانونية تجعل الانسان مخيراً في أن يؤدي ما عليه بالنقود الرديئة أو الجيدة فإنه يحرص على استبقاء الجيدة منها ولا يستعمل في الدفع سوى الرديئة ، أما الذي يقبض هذه النقود فإنه ملزم بقبولها ، سواء أ كانت جيدة أم رديئة . ولو كان له حق الاختيار لانهكس القانون وأصبحت النقود الجيدة هي التي تطرد الرديئة .

لكن ماذا عسى ان يكون مال النقود الجيدة التي تختفي من التداول ؟ إنها لا ريب تستخدم في وجوه خاصة ، لا تستخدم فيها الرديئة . وأهم هذه الوجوه ما يأتي :

(١) الدفع الخارجى : وذلك أنه اذا كان للمدين - بمقتضى القانون - الخيار في أن يسدد ديونه الداخلية بالنقود الجيدة أو الرديئة ، فليس له هذا الخيار في تسوية حساب ما يشتري من الخارج . لأن الدائن الأجنبي غير ملزم بقبض عملة المدين الأهلية ، وهو لا يقبلها إلا بحسب وزن ما تشتمل عليه من المعدن الخالص ، ولذلك ينتق للدفع الخارجى أجود النقود . وقد عبر عن ذلك لروابوليو بقوله « إن النقود المحلية تكتسح الى الخارج النقود العالمية » (١)

(٢) الاكتناز : فإن الناس عندما يريدون اكتناز شيء من النقود

(١) (١) وارد في جيد ، في (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٤٤٨ ، بالهامش .

يتخرون أجودها ، ولذلك تراهم في المجتمعات الحديثة يؤثرون كنز النقود الذهبية على الفضة ، ويفضلون كنز النقود الفضية على الورقية . وهذه الخطة تسلكها المصارف أيضا ، اذ تعمل على تكوين رصيد لها من الذهب وبث ما فيها من الفضة بين الجماهير .

(٣) الأغراض الصناعية : فالصائغ الذي يريد أن يصهر جنيتها من الذهب ليستخدمه في صناعته يتخيره جديداً كامل الوزن ، لأنه يشتمل على كمية من الذهب الخالص أكثر من غيره ، مما يكون قد تداول كثيراً وفقد جزءاً من وزنه بالاحتكاك من كثرة مس الأيدي له

(٤) التحويل الى سبائك ، ذلك أنه اذا ارتفعت قيمة الذهب أو الفضة في السوق ، حتى أصبحت لمسكوكات أحدهما قيمة معدنية أعلى من قيمتها القانونية ، فإن الناس يقبلون على صهرها ويبيعها في سوق المعادن النفيسة على شكل سبائك ، وبذلك تسحب من التداول وتستخدم سبائكها في الصناعة ، أو ترسل كمادة أولية الى دور الضرب في البلاد الأجنبية هذا هو قانون جريشام ، وقد لعب في تاريخ النظم النقدية دوراً هاماً كما سيتبين لك عند البحث فيها . ومن أهم الحالات التي ينطبق عليها هذا القانون ما يأتي :

(١) اذا ضربت نقود جديدة لتحل محل نقود قديمة متحاربة ، فإن النقود الجديدة التي يكون وزنها كاملاً تختفي فلا يبقى في التداول سوى النقود الجيدة ، وهذه الحالة هي التي لاحظها جريشام وحدث به الى صوغ هذا القانون

(٢) اذا ضربت نقود جديدة تشتمل على كمية من المعدن الخالص أقل مما تشتمل عليه النقود القديمة التي لها نفس قيمتها الاسمية . فإن النقود القديمة لا تلبث أن تختفي من السوق فلا يبقى فيه سوى الجديدة ،

وهذا ما كان يحدث في القرون الوسطى كلما سك الحكام نقوداً أقل وزناً أو عياراً من النقود المتداولة

(٣) اذا وجد في التداول نقود ورقية خسيصة بجانب النقود المعدنية فان الأولى تطرد الثانية ، وهذه حالة شاع حدوثها أثناء الحرب العظمى ، وكان من نتائجها اختفاء النقود الذهبية وندرة النقود النضية ، حتى اضطرت الحكومات في حالات كثيرة الى إصدار أوراق نقدية صغيرة لشدأزر ما بقي من النقود النضية . ويلاحظ أنه طالما يمكن صرف النقود الورقية بالنقود المعدنية الرئيسية فان قيمة التقدين تظل واحدة . اذ لا يكون هناك في الواقع سوى نقود واحدة ، هي المعدنية ، وكل ما في الأمر أنها أحياناً تتداول بنفسها وأحياناً تتداول العملة الورقية مكانها ، فاذا ما تقرر عدم قابلية صرف النقود الورقية بالمعدنية فان الأولى لا تلبث ان تصبح عملة رديئة ، فتختفى أمامها النقود الجيدة وهي المعدنية

(٤) اذا توافرت حرية الضرب في كل من الذهب والنفضة على أساس نسبة قانونية معينة ، ثم حدث أن أصبحت النسبة القانونية لا تتفق مع نسبة السوق ^(١) فان مسكوكات المعدن الذي هبطت قيمته في السوق لا تلبث أن تطرد مسكوكات المعدن الآخر ، وهذه حالة شاع حدوثها في البلاد التي تتبع نظام المعدنين ، والبحث فيها تفصيلاً يحدو بنا الى الكلام عن هذا النظام ، وهو ما نرجئه الى موضع آخر

(١) النسبة القانونية : هي التي تستبدل بها دار الضرب أحد المعدنين بالآخر ، وأما نسبة السوق أو النسبة التجارية : فهي النسبة التي يستبدل بها أحد المعدنين بالآخر في سوق المعادن النفيسة بين المشتغلين بتجارتهما

الذهب والفضة من الوجهة الجغرافية : ان الذهب والفضة من المعادن التي توجد آثارها في بقاع من الأرض كثيرة ، ولكن ذبوعهما لا يتضمن وفرتهما ، اذ يغلب في كثير من الحالات ألا يوجد المعدنان بنفسان بمقادير تكفي لاستغلال مواردهما استغلالاً رابحاً . ويوجد الذهب خالياً من الشوائب ، حيث يعثر عليه الباحثون في مجارى الأنهار وفي الرمال وبعض الصخور ، أما الفضة فيعثر عليها غالباً مشوبة بمعادن أخرى . وقد كان القدماء يستخرجون الذهب من مناجم في بلاد النوبة والعرب ، ثم في الهند وأرمينيا وكادونيا ، وكذلك من مناجم في القوقاز وتراقية ومقدونيا وبعض جهات الألب . أما الفضة فكانت مواطن استخراجها في الهند وخليج العجم وآسيا الصغرى وبعض بلاد أوربا : كتراقية وبريطانيا . وقد كان فراعين مصر وملوك اليونان وأباطرة الرومان يستخدمون الجيوش الداخلة من الأرقاء في استغلال مناجم الذهب ، ويسومونهم في ذلك الخسف وسوء العذاب (١) .

وقد لبثت هذه الشعوب سنين طويلة تستخدم الذهب والفضة في معاملاتها التجارية ولكن بدون سك ، وكان المصريون خاصة يستخدمون الذهب على شكل حلقات مستديرة . وقد كان هم القدماء منصرفاً الى الحصول من هذه المناجم على أقصى ما يستطيع من المعدنين النفيسين ، غير مكترئين لما ينجم عن كثرة كمينهما من هبوط قيمتهما ، ويظهر أن نظرية كمية النقود - وهي التي سوف نبحث فيها بعد - كانت مجهولة لديهم ، بعيدة عن تناول أفهامهم . ومما يؤثر عن كزینوفون - أحد

(١) نجد وصفاً شاملاً عن سوء معاملة هؤلاء الأرقاء في : Babelon, Traité

des Monnaies Grecques et Romaines ص ٧٩٣ وما بعدها

فلاسفة اليونان - قوله : ان الذهب ليس كسائر السلع التي يرخص
تمنّها عند ما تغزر كميّتها ، وان الانسان في تملك النقود لا يبلغ أبدا
درجة الزهادة (١)

يبد أن الافراط في استغلال مناجم الذهب والفضة في ذلك الحين مالمبث
ان أفضى بكثير منها الى النفاذ ، على الأقل بالنسبة لما كانت عليه
أحوال الاستخراج الفنية وقتئذ . وقد كان المستخرج من الذهب
والفضة من القلة بحيث انه خلال المدة بين القرنين السادس والعاشر
لم يكن يوازي النقص الطارئ على الكمية الموجودة من قبل . وظل
نتاج الذهب والفضة ضئيلا طوال القرون الوسطى ، وكانت مواطن
استخراجه تقع بخاصة في اسبانيا وبوهيميا وسا كس والتيرول والسويد .
ثم حدثت الاكتشافات البحرية المشهورة في خلال القرنين الخامس عشر
والسادس عشر فكان من نتائجها زيادة الذهب والفضة في أوروبا
زيادة عظيمة ، وذلك على اثر استغلال مناجم بيرو والمكسيك . وقد
بلغ جملة ما حمل الى أوروبا من المعدنين النفيسين في المدة بين ستي
١٤٩٣ و ١٦٠٠ نحو ٦٩ ر ٧ مليار من الفرنكات . واستمر الناتج
السئوى من الذهب والفضة في زيادة مطردة طوال القرن السابع عشر ،
حيث كان متوسط المستخرج منهما سنويا يبلغ نحو ١٣٠ مليونا من
الفرنكات ، وواصلت هذه الزيادة سيرها خلال القرن الثامن عشر
حيث كان متوسط الناتج السنوى يربو على ٢٠٠ مليون من الفرنكات .
ومنذ أوائل القرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٤٠ كان الناتج السئوى من
الذهب والفضة يميل الى التناقص ، وظلت مواطن الاستخراج الرئيسية
قاصرة على أمريكا الوسطى والجنوبية . ولكن ابتداء من سنة ١٨٤٠

(١) وارد في جونا ر ، في (Economie Monétaire) ، ص ٢٦

أخذ الناتج السنوي من الذهب يزيد بنسبة عالية ، وذلك على اثر استغلال مناجم سيبيريا أولاً ، ومناجم استراليا وكاليفورنيا بعد ذلك حتى لقد كان المستخرج منه سنوياً في المدة المحصورة بين سنتي ١٨٥١ و ١٨٧٠ ، وهي المعروفة بالعهد الذهبي للقرن التاسع عشر ، يزيد على ٦٠٠ مليون من الفرنكات . وفي خلال هذا الوقت زاد الناتج السنوي من الفضة أيضاً ، ولكن بسرعة أقل من سرعة زيادة الذهب ، ولكنه بعد سنة ١٨٧٠ كانت زيادة الناتج من الفضة تفوق كثيراً زيادة الناتج من الذهب . وبينما كانت زيادة المستخرج من الفضة سبباً في هبوط قيمتها كان تناقص الناتج السنوي من الذهب بعد سنة ١٨٧٠ لاستنفاد بعض مناجمه سبباً في ارتفاع قيمته ، ولكن المستخرج السنوي منه لم يلبث أن عاد الى الزيادة منذ أواخر القرن التاسع عشر بنسبة لم يسبق لها مثيل ، وذلك على أثر استغلال مناجم افريقية الجنوبية ، وبخاصة مناجم الترنسفال ، واستخدام الأساليب الفنية الحديثة في استخراج المعدن وتنقيته ، ولم تقف هذه الزيادة الا زماناً قصيراً أثناء حرب الترنسفال ، ثم واصلت سيرها بعد ذلك ، حتى أنه في المدة المحصورة بين سنتي ١٩٠٦ و ١٩١٦ كان متوسط الناتج السنوي يربو على ٦٠٠.٠٠٠ كيلو جرام ، وقيمه نحو مليارين من الفرنكات . وقد كان من نتائج الحرب الكبرى هبوط إنتاج الذهب والفضة في العالم هبوطاً كبيراً ، ولكنه عاد إلى الزيادة بعد ذلك . والجدول الآتي يبين حالة إنتاج الذهب والفضة في العالم منذ سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٢ (١)

(١) Warren and Pearson, Prices ، ص ٩٧ و ١٣٩ وذلك نقلاً عن ادارة

ضرب النقود في الولايات المتحدة

مقدار الناتج العالمى من الذهب والفضة
بالآلاف الأوقيات

السنة	ناتج الذهب	ناتج الفضة	السنة	ناتج الذهب	ناتج الفضة
١٩١٣	٢٢٢٢٥٥	٢٢٧٥٢٠	١٩٢٣	١٧٧٩١	٢٤٦٢٧٦
١٩١٤	٢١٣٠٢	١٧٧٢٧٤	١٩٢٤	١٩٠٣١	٢٣٩٦٨٠
١٩١٥	٢٢٧٣٨	١٨٩٤٥٤	١٩٢٥	١٩٠٢٦	٢٤٥٢٨٠
١٩١٦	٢٢٠٣١	١٧٤٦٣٢	١٩٢٦	١٩٣٤٦	٢٥٣٨٠٦
١٩١٧	٢٠٣٤٦	١٧٩٨٩٠	١٩٢٧	١٩٤٣١	٢٥١٣٩٧
١٩١٨	١٨٦١٤	٢٠٣٤٢٨	١٩٢٨	١٩٧٠٠	٢٥٧٩٢٥
١٩١٩	١٧٦٩٨	١٧٩٩٣٢	١٩٢٩	١٩٥٠٠	٢٦٠٩٧٠
١٩٢٠	١٦١٣٠	١٧٣٣٤٥	١٩٣٠	٢٠١٦٠	٢٤٨١٣٩
١٩٢١	١٥٩٧٥	١٧١٥٨١	١٩٣١	٢١٣٥٦	١٩٥٥٧٥
١٩٢٢	١٥٤٥٢	٢٠٩٨٢٩	١٩٣٢	٢٢٣٠٠	١٥٥٠٠٠

وأهم مواطن استخراج الذهب في الوقت الحاضر هي الآتية : أفريقية الجنوبية (الترنسفال وروديسيا) ، الولايات المتحدة ، كندا ، روسيا سيبيريا ، المكسيك ، استراليا . وهناك مواطن أخرى ثانوية في الصين واليابان ، وأمريكا الوسطى . وألمانيا ، والمجر وغيرها . وأهم هذه البلاد جميعا أفريقية الجنوبية ، فان مقدار الذهب المستخرج منها سنويا يزيد على نصف الناتج العالمى . ويبلغ مقدار ما يستخرج من البلاد الأربعة الآتية : أفريقية الجنوبية ، الولايات المتحدة ، كندا ، أستراليا نحو ٨٠٪ من مجموع الناتج الكلى

ويرى الخبIRON أنه ينتظر خلال العشرين سنة القادمة أن يظل معدل الناتج السنوى من أفريقية الجنوبية على حاله . بينما يتناقص المستخرج من الولايات المتحدة ، إذ قد أخذت بعض مناجمه فيها في التناقص ولذلك يشاهد منذ الآن نقص تدريجى في إنتاجها السنوى . أما كندا فان ناتجها في تزايد لاكتشاف بعض المناجم الغنية فيها أخيراً . ويقدر أن تكون زيادة الناتج الكندى معادلة لنقص الناتج في الولايات المتحدة . وأما روسيا فقد هبط إنتاجها هبوطاً بليغاً على أثر الحرب

وقيام الثورة الشيوعية فيها ، ولكن حكومة السوفييت عنت بهذه المسألة أخيراً واستطاعت أن تزيد الناتج السنوى حتى عاد إلى حوالى ما كان عليه فى سنة ١٩١٣ ، ويأتى ٩٠ ٪ منه من سيبيريا . وأما استراليا فان محصولها الذهبى فى تناقص مستمر وسريع . ويرجع ذلك بالأخص إلى نقاد كثير من مناجمها الغنية وتعذر استغلال المناجم الأقل غنى لارتفاع تكاليف استغلالها وصعوبة فصل الذهب عن المواد الأخرى المختلطة به ^(١) وأما الفضة فأهم مواطن استخراجها هى الآتية : الولايات المتحدة ، المكسيك ، كندا ، بيرو ، أستراليا ، بوليفيا . وهناك بجانب ذلك مواطن أخرى ثانوية فى أمريكا الوسطى ، وألمانيا ، واليابان . ويبلغ مقدار الناتج السنوى من أمريكا الشمالية وحدها نحو ٣ الناتج العالمى ، وفى ذلك ما يفسر شدة اهتمام الولايات المتحدة بمسألة الفضة كما سيأتى بيان ذلك .

وقد فقدت الفضة فى معظم البلاد وظيفتها كنقود رئيسية ، وأصبحت بجانب النحاس نقوداً مساعدة . وقصر استعمالها على المبادلات الصغيرة المحلية . ولم يعد هناك من الدول من يتخذ الفضة أساساً لنظامه النقدى سوى الصين ، وقد يضاف إلى ذلك الحبشة وأفغانستان ، لولا أن هناك بعض قيود مفروضة على حركة الفضة فيها . بيد أن الجمهور فى أغلب البلاد الآسيوية والأفريقية لا يزال متعلقاً بأهداب النقود الفضية ويفضلها بخاصة على النقود الورقية . ولذلك ظلت هذه البلاد تبتلع من ناتج الفضة سنوياً مقادير عظيمة . ويأتى فى مقدمة هذه البلاد : الهند والصين . وقد بلغ ما استهلكته من الفضة فى سنين ١٩٢٥ و ٢٦ و ٢٧ نحو

(١) مجلة (L' Europe Nouvelle) عدد خاص بالذهب ، ١٨ أبريل سنة ١٩٣١

٦٥ ٪ من الناتج العالمى ، وفى سنتى ١٩٢٨ و ١٩٣٠ نحو ٦٩ ٪ .^(١)

النسبة القيمة بين الزئبق والفضة : لعل أقدم ما هو معروف عن تلك النسبة يرجع الى عهد البابليين ، حيث كانت وحدة من الذهب تعادل $13\frac{1}{4}$ مثلها وزناً من الفضة . على أن النزاع بين الذهب والفضة على سيادة العالم النقدية لم يبدأ الا خلال المدة بين سنتى ١٣٠٠ و ١٤٩٢ ، وقد كان تزايد المبادلات فى ذلك الحين داعياً الى زيادة طلب المعدنين النفيسين ، ولكن لما لم يكن هناك فى انتاج المعدنين ما يقابل هذه الزيادة فى الطلب فقد عمد الحكام فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا واسبانيا الى معالجة الموقف عن طريق انقاص وزن النقود المتداولة ، وكان من أثر ذلك اشتداد تقلب النسبة بين المعدنين اشتداداً شجع الصيارفة - وكان جُلهم من اليهود - على تصدير النقود التى كانت قيمتها المعدنية بالنسبة لقيمتها الاسمية أعلى من غيرها ، وترك النقود الرديئة وحدها فى التداول . وبدلاً من أن يعمد الحكام وقتئذ الى اتخاذ معدن واحد مقياساً للقيمة ، وبذلك يقضون على هذه المضاربات ، قنعوا بأن يفرضوا عقوبات صارمة على من يصدر الذهب تارة ومن يصدر الفضة تارة أخرى . ويقول بعض الاقتصاديين : إن النتائج السيئة التى أحدثتها تقلبات قيمة المعدنين النفيسين كانت أول مالفت الأنظار الى البحث فى الوسائل التى استطاع بها الاحتفاظ بالمعدنين معاً كمقياس للقيمة داخل الدولة والى تشجيع استيرادهما وعرقلة تصديرهما ، وأنه الى هذا الالتفات خاصة يرجع أصل طريقة التجارين^(٢)

(١) « Les Doctrines Monétaires à l'épreuve des faits » مجموعة محاضرات

فى جمعية خريجي مدرسة العلوم السياسية فى باريس ، سنة ١٩٣٢ ، ص ٢٤

(٢) أنظر فذلك : Garis, Principles of Money, Credit and Banking

ومنذ بداية القرن السادس عشر أخذت قيمة الذهب بالنسبة للفضة في الارتفاع ، وكان ذلك راجعاً الى تدفق الفضة الى أوروبا من مناجم المكسيك وبيرو ، وقد قدر سوتير (Soetper) أحد مشاهير الإحصائيين أنه بين سنتي ١٥٠١ و ١٥٢٠ كانت النسبة القيمية بين المعدنين ١ : ٧٥ ر ١٠ وانه بين سنتي ١٦٠١ و ١٦٢٠ كانت تلك النسبة ١ : ٢٥ ر ١٢ بينما كانت ١ : ١٥ بين سنتي ١٦٦٠ و ١٦٨٠ . وفي بداية القرن الثامن عشر كانت النسبة بين المعدنين ١ : ١٥ ر ٥ ، وهذه النسبة هي التي اتخذت أساساً للنظام النقدي في فرنسا وبعض البلاد الأخرى التي اتبعت نظام المعدنين . وقد هبطت تلك النسبة الى ١ : ٥٦ ر ١٤ بين سنتي ١٧٥١ و ١٧٦٠ ولكنها عادت الى ١ : ١٥ ر ٥ في نهاية القرن الثامن عشر

وفي خلال السبعين السنة الأولى من القرن التاسع عشر ظلت النسبة بين المعدنين تتقلب في حدود ضيقة حوالي ١ : ١٥ ر ٥ ، ولكن منذ سنة ١٨٧٠ أخذت قيمة الفضة في التدهور ، حتى إنه لم يحل آخر القرن التاسع عشر حتى كانت الفضة قد فقدت أكثر من نصف قيمتها ، وكان ذلك راجعاً الى الإفراط في إنتاج الفضة من ناحية ، وإلى عدول دول كثيرة - وعلى رأسها ألمانيا - عن استعمال الفضة كنفود رئيسية وإلغاء حرية الضرب بالنسبة لها ، من ناحية أخرى . ومن هذا الحين يبدأ تاريخ النظم النقدية في العصر الحديث .

وقد بلغت في سنة ١٨٩٨ النسبة بين المعدنين ١ : ٣ ر ٣٥ وفي سنة ١٩٠٩ بلغ مقدارها ١ : ٧٤ ر ٣٩ ، وفي سنة ١٩١٥ بلغ ١ : ٨٤ ر ٣٩ . بيد أنه خلال الحرب تحسنت قيمة الفضة كثيراً حتى لقد بلغت النسبة بين المعدنين في سنة ١٩٢٠ ، ١ : ٣١ ر ١٥ ، وبذلك النسبة أصبحت

قيمة الفضة وقتئذ في أعلى درجة بلغت منذ سنة ١٨٦٠ . وقد كان الباعث الرئيسى على ذلك زيادة طلب الفضة من جانب الهند والصين زيادة غير مألوفة ، وذلك لكثرة مبيعاتهما إلى الدول المتحاربة ، وما استتبع ذلك من زيادة حركة الشراء بين سكانهما ، ومن ثم زيادة المسكوكات الفضية إذ كانت هى المتداولة فعلا (١)

يبد أن ارتفاع قيمة الفضة لم يدم طويلا ، فقد أخذ طلب الفضة من جانب الهند والصين يتناقص سريعا بعد سنة ١٩٢٠ ، ومن ثم أخذت النسبة بين المعدنين تتعدل في مصلحة الذهب ، حتى بلغ مقدارها في سنة ١٩٢٩ ، ١ : ٧٨ ر ٣٨ ثم إذا بها تثب في سنة ١٩٣٠ إلى ١ : ٧٤ ر ٥٣ وأخيراً بلغت ١ : ٢٥ ر ٧١ في سنة ١٩٣١ وهذه أعلى نسبة عرفها التاريخ النقدي . وهكذا قدر للفضة في خلال عشر سنوات أن تبلغ من القيمة أعلى الدرجات وان تهوى بعد ذلك الى أدنى الدرجات . على أن تدهور قيمة الفضة هذا التدهور البليغ لم يكن في الحق راجعا فقط الى نقص طلب الهند والصين ، وإنما هو راجع أيضا الى جملة عوامل أخرى تضافرت على احداث هذه النتيجة . وأهمها اثنان :

(١) اتباع بعض البلاد في العهد الأخير نظام النقد الذهبي كالهند والهند الصينية ، واستغنائها بسبب ذلك عن مقادير كبيرة من النقود الفضية . وقد كان متجمعا لدى حكومة الهند وحدها في سنة ١٩٢٦ نحو ٣٠٠ ر ٠٠٠ ر ٣٠٠ أوقية من الفضة أخذت تباعها بعد ذلك للحصول على الرصيد الذهبي اللازم لنظامها النقدي الجديد

(١) يد أن بعض الاقتصاديين يرى أن السبب الرئيسى في ارتفاع قيمة الفضة هو تدهور قيمة الذهب في ذلك الحين بسبب تجمعه بقرارة في بعض البلاد . Warren and Pearson,

(٢) انقاص كمية الفضة التي تشتمل عليها النقود المساعدة في بعض الدول ، كما فعلت إنجلترا في سنة ١٩٢٠ اذ أنقصت كمية الفضة التي تشتمل عليها الشلنات بنسبة ٥٠ ٪ . وبذلك استطاعت أن تباع أكثر من ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ أوقية من الفضة الفائضة ، وهذا حذو إنجلترا في ذلك فرنسا وبلجيكا وبعض الدول الأخرى (١)

وقد أدى تدهور قيمة الفضة على النحو السالف الذكر الى إلحاق أكبر الأذى بأصحاب مناجم الفضة ، وإلى اضعاف القوة الشرائية لقسم عظيم من سكان المعمورة ، وهم الذين عملتهم أو مدخراتهم من الفضة . وقد كانت الولايات المتحدة أشد الدول اهتماماً بتلك المسألة لأنها أعظم البلاد انتاجاً للفضة ، وإذ ذلك فانه ما كاد يتقرر عقد مؤتمر النقد والاقتصاد العالمى في لندرة في صيف سنة ١٩٣٣ حتى عيّنت الحكومة الأمريكية بأن تكون مسألة الفضة في مقدمة المسائل التي يتناولها المؤتمرون بالبحث ، ونجح مندوبوها في استصدار القرار الآتى خاصاً بالفضة (٢) :

« (أ) أن يعقد اتفاق بين أهم البلدان المنتجة للفضة ، وأهم البلدان المستعملة لها أو المحرزة لأكثر مقادير منها ، ابتغاء تقليل التقلبات في أسعارها ، على أن تمتنع البلدان الخارجة عن هذا الاتفاق عن كل عمل من شأنه أحداث تأثير محسوس في أسواق الفضة .

« (ب) أن تكف الحكومات المشتركة في هذا المؤتمر عن اتخاذ أى اجراء تشريعى جديد يكون من شأنه نقص عيار الفضة الخالصة في قطع النقود الفضية عن $\frac{8}{10}$ »

« (ج) أن تستبدل هذه الحكومات بأوراق النقد ذات القيمة

(١) جاريس ، في كتابه المشار إليه آتفا ، ص ٦٤

(٢) تقرير صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا عن أعمال مؤتمر النقد والاقتصاد ص ١٤

الصغيرة نقوداً فضية ، وذلك بقدر ما تسمح به ميزانياتها وأحوالها المحلية »

وقد أفلح مندوبو الولايات المتحدة في ٢٢ يولية سنة ١٩٣٣ في عقد الاتفاق المشار اليه في الفقرة « ١ » من هذا القرار بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وبوليفيا وبيرو وأسبانيا والهند وأستراليا والصين ، وذلك لمدة أربع سنوات تبدأ من أول يناير سنة ١٩٣٤ . وبمقتضى هذا الاتفاق تعهدت حكومة الهند ألا تباع أكثر من ١٤٠.٠٠٠.٠٠٠ أوقية من الفضة الخالصة بمعدل ٣٥.٠٠٠.٠٠٠ أوقية سنوياً ، وألا تباع حكومة أسبانيا أكثر من ١٥.٠٠٠.٠٠٠ أوقية سنوياً ، وألا تباع حكومة الصين أى مقدار من الفضة بسبب صهر أى نقود فضية . أما الدول الست الأخرى فقد تعهدت ألا تباع أى مقدار من الفضة ، وأن تشتري منها سنوياً ما يبلغ مجموعه ٣٥.٠٠٠.٠٠٠ أوقية من مناجمها الأهلية ، وأن تحتفظ بهذا القدر في خزائن حكوماتها (١)

الأغراض المختلفة التى يستخرج فيها الذهب والفضة : لا يقتصر استعمال المعدنين النفيسين على اتخاذها أداة للاستبدال ، فهناك جزء كبير من ناتجها السنوى يستخدم فى الصناعة ، وهناك جزء آخر يتخذ سبيله الى خزائن المكتثرين ، ولذلك حق لنا أن نقسم الأغراض المختلفة التى يستخدم فيها الذهب والفضة الى ثلاثة : (١) الأغراض النقدية (٢) الأغراض الصناعية (٣) الاكتناز

(فأولاً) الأغراض النقدية : قد سبق لنا ذكر الأسباب التى دعت الى اتخاذ النقود من الذهب والفضة ، وهذه العوامل متوافرة بدرجة

(١) جارىس ، فى كتابه المشار اليه آتياً ، ص ٩٥ - ٩٦

كبيرة في الذهب ، وبدرجة أقل في الفضة ، ولذا أصبح الذهب وحده في أغلب المجتمعات الحديثة هو النقود الرئيسية . وقد كان من شأن تزايد الثروات ونشاط المبادلات أن أدى الى ظهور وسائل أخرى للاستبدال بجانب الذهب كالنقود الورقية ، بل لقد انتهى الأمر بأن حلت الثانية محل الأولى في المبادلات الداخلية . غير أن الذهب - اذا ضربنا صفحا عن الحوادث النقدية الأخيرة - قد ظل مع ذلك أساس التداول النقدي في أغلب البلدان . فان النقود الورقية في الأوقات العادية لا تصدر إلا على أساس نسبة معينة من الذهب الذي تحتفظ به مصارف الاصدار في خزائنها ، وقد تختلف هذه النسبة باختلاف البلدان ، غير أن العمل جرى على أن لا تقل هذه النسبة عن $\frac{1}{3}$ ٣٣ ٪ من كمية النقود الورقية المتداولة ، وقد كانت في بلدان كثيرة تبلغ نحو ٥٠ ٪ . وقد تزيد عن ذلك ^(١)

ويتوقف طلب الذهب للأغراض النقدية على عوامل عدة : من أهمها حالة النشاط الاقتصادي ، وعادات الأفراد في استعمال النقود وما يطرأ على النظم النقدية من التطورات . وقد قدر بعض الاقتصاديين . أن النشاط الاقتصادي يزيد سنويا بمعدل ٣ ٪ ، وهذا - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - يستلزم زيادة في طلب الذهب النقدي بالنسبة نفسها ، وكذلك قد يزيد الأفراد أو ينقصون من استخدام أدوات الائتمان التي تحمل محل النقود في التداول كالشيكات والكمبيالات ، كما انهم قد

(١) وقد ورد في تقرير وفد الذهب لدى عصبة الأمم أنه في آخر سنة ١٩٢٨ بلغ مقدار الأوراق المصرفية والتعهدات الحالة في مصارف الاصدار ٧١ مليار ٢٤٠ مليوناً من الدولارات على حين بلغ مقدار الارصدة الذهبية ٩٩٢ مليار ٩٠٠ مليون دولار ، وهذا يعادل نسبة تدرها ٧٠ ٪ في المائة .
Premier Rapport Provisoire de la Délégation de l'Or du Comité Financier, Genève, 1930

يزيدون أو ينقصون من مقدار النقود التي يحتفظون بها لاستعمالهم الشخصي ، وأخيراً فقد يقضى القانون بزيادة أو نقص الرصيد الذهبي الذي يرتكز عليه النظام النقدي في الدولة ، وفي هذه الحالات جميعاً يتغير طلب الذهب للأغراض النقدية تبعاً لذلك^(١)

(وثانياً) الأغراض الصناعية : ومن الذهب والفضة تستخدم مقادير كبيرة في صناعات متنوعة ، مثل الصياغة وصناعة بعض الأواني والتحف والأشياء الفنية الثمينة ، وكذلك في صناعة الأسنان والنقش بماء الذهب وبعض أنواع الأقمشة . ومن الصعب تعيين الجزء من الناتج السنوي الذي يستخدم في الأغراض الصناعية ، ويغلب على الظن أنه يتراوح بين ربع الناتج السنوي وثلثه بالنسبة للذهب ، وبين الثلث والنصف بالنسبة للفضة^(٢) . ويلاحظ أن هناك علاقة بين كمية الذهب والفضة التي تستخدم في الأغراض النقدية في كل بلد وبين ثروته العامة ، وأن الأولى تمشي مع الثانية كثرة وقلة . فمن ذلك ما شوهد في فرنسا من نقص مقدار الذهب المستخدم في الصناعات بين سنتي ١٨٦٩ و ١٨٧٠ وزيادته بعد ذلك ، ثم نقصه مرة أخرى أثناء أزمة سنة ١٨٨٩ . وكذلك بلغ مقدار هبوطه مبلغاً كبيراً خلال الأزمة الاقتصادية التي أعقبت الحرب العظمى ، فقد هبط مقداره بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٢١ من ٣٠٨٠٠ ك ج إلى ١٤١٠٠ ك ج . وكذلك يختلف مقدار هذا الذهب باختلاف درجة التقدم العلمي ، كما أنه يخضع لسلطان الموضة ، ، فمن ذلك أنه في آخر القرن التاسع عشر كان الجمهور في أغلب البلاد يفضل اقتناء الخفيف من الحلبي الذهبية دون الثقيل منها ، فكان ذلك

(١) وقد عبر عن ذلك بعض الاقتصاديين بقوله : حالة الاقتصاد الأهلي ، والمعرف ، والمقانون ، تلك هي أهم العوامل التي تؤثر في طلب النقد الأصغر - من مقال للاستاذ Louis Baudin في مجلة L' Europe Nouvelle ، ١٨ أبريل سنة ١٩٣١ ، ص ٥٣٠

(٢) تروشي ، في (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٢٥٣

مدعاة إلى نقص كمية الذهب المستخدم في الصياغة
(وئالماً) الاكتناز : ويراد به الاحتفاظ بالذهب والفضة من
غير تدمير ، احتياطاً لليوم العصيب ، أو للذة الاحتفاظ وحدها . وهو
إما أن يكون مؤقتاً أو دائماً ، وكلا النوعين يستفد جانباً كبيراً من ناتج
المعدنين السنوي . كما أن لكل نتائجه . فالاكتناز المؤقت ينتشر عادة
وبعظم خطره في أوقات الأزمات ، حيث تضعف الثقة ، فيفضل مالك
الذهب والفضة ألا يخرجهما من مخبئيهما خشية الضياع إذا استثمرهما .
ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ما شوهد أثناء الحرب العظمى من إقبال
الناس في كل البلدان - لا سيما طبقة الفلاحين - على اكتناز النقود
الذهبية أولاً حتى إذا ما نفذت من الأسواق عمدوا إلى اكتناز الفضة
أيضاً . ويعتبر هذا النوع من الاكتناز من أشد عوامل الاضطراب
النقدي ، إذ يؤدي إلى سحب مقادير كبيرة من النقود من الأسواق
في وقت ، فتقل فيه كيتها ، ثم أعادتها في وقت آخر . فتكثر فيه
كيتها ، وفي الحالتين تضطرب حركة المبادلات .
وأما الاكتناز الدائم فهو أشد النوعين خطراً وأبعدهما أثراً ، إذ
هو بمثابة ضياع جزء كبير من الذهب العالمي ، وهو أكثر ما يكون
انتشاراً في بلاد الشرق الأقصى ، ولا سيما في الهند . فالقوم هناك
اعتادوا كنز الذهب والفضة منذ الأزمنة القديمة ، ولا تزال هذه العادة
شائعة بينهم إلى وقتنا الحاضر . ويرجع سببها إلى اضطراب جبل الأمن
واستبداد الحكام في العصور الماضية ، وعدم اطمئنان الفرد على ملكية
ما يملك من أنواع الثروات الأخرى . ولا يزال مهراجات الهند وعظماؤها
يحفظون في قصورهم بكنوز طائلة من الذهب والفضة على شكل حلي
وأواني ومسكوكات متنوعة ، كما أن كثيراً من طبقة العامة يخبثون

الذهب ويعيشون بما يقتضونه من الغير . ولقد كان تصدير الذهب من جنوب افريقية الى الهند ممنوعا بسبب ظروف الحرب الكبرى ، ولكن ما كاد يباح تصديره في شهر اغسطس سنة ١٩٢٣ حتى أخذ تيار عظيم منه يتدفق الى بومباي ، حتى لقد قدر ما صدر الى الهند من الذهب في سنة ١٩٢٤ بنحو نصف الناتج العالمى . ويلاحظ عموما أن كمية الذهب الوارد الى الشرق الأقصى تختلف من سنة الى أخرى باختلاف جودة المحاصيل أو رداؤها ، وتبعاً لما تكون عليه حالها الاقتصادية العامة ، ولذا كانت عرضة لتغيرات كبيرة بين عام وآخر

واقف انصرف بعض الاقتصاديين في العهد الأخير الى تحديد نصيب كل واحد من الأغراض الثلاثة المتقدمة من ناتج الذهب العالمى ، فذهب الاقتصادى ليهفد (Lehfdt) الى ان ناتج الذهب السنوى بلغ في سنة ١٩٣٠ نحو ٤٠٠ مليون دولار ، استخدم منه في الأغراض الصناعية والاكتناز نحو ٢٠٠ مليون دولار أى النصف ، واستخدم في الأغراض النقدية النصف الآخر . على حين قدر كيتشن (Kitchen) - وهو من أكبر الاختصاصيين في موضوع الذهب - أنه في سنة ١٩٢٩ بلغ مقدار ما استخدم من الذهب في الأغراض الصناعية نحو ٧٥ مليون دولار ، وما صدر الى الهند والصين للاكتناز نحو ٧٠ مليون دولار ، والباقي وقدره ٢٧٠ مليون دولار استخدم في الأغراض النقدية ^(١)

هل تكفى كمية الذهب النقوى حاجة المبادلات ؟ : لما جعلت أغلب الدول بعد الحرب تعود الواحدة تلو الأخرى الى نظام الذهب أظهر

(١) مجلة (L' Europe Nouvelle) العدد الخاص بالذهب ، ١٨ ابريل - سنة

بعض الاقتصاديين مخاوفه من أن لا تكفى كمية الذهب النقدي حاجة المبادلات في هذه الدول جميعا ، وأن يؤدي اشتداد طلب الذهب إلى ارتفاع قيمته ، ومن ثم إلى هبوط مستوى الائتمان العام . وقد بين الأستاذ كاسل (Cassel)^(١) أن مستوى الائتمان في سنة ١٩١٠ كان معادلا لمستواه في سنة ١٨٥٠ ، على حين أن كمية الذهب النقدي في العالم زادت أثناء تلك المدة بمعدل ٠.٢٨٪ في السنة إذا ضيف إليها ٠.٠٣٪ مقابل ما يفقد من الذهب أصبح معدل الزيادة السنوية ٠.٣٪ ، فاستخلص من ذلك أن النشاط الاقتصادي زاد أثناء تلك المدة بهذه النسبة (وهذا ظاهر) لأنه لو كانت حالة النشاط الاقتصادي قد ظلت في سنة ١٩١٠ كما كانت في سنة ١٨٥٠ مع زيادة كمية الذهب النقدي لأدى ذلك إلى ارتفاع عام في الائتمان) وقد أدت بحوث السيراكوش (Strakosch) إلى هذه النتيجة أيضا ، فقد تبين له خلال المدة التي تناولتها بحوثه (بين سنتي ١٩٢٣ و ١٩٢٧) أن النشاط الاقتصادي يزيد سنويا بمعدل ٠.٣٪ . ويخلص من ذلك أنه إذا ظل التقدم الاقتصادي يسير في المستقبل بتلك النسبة ، ولم يطرأ تغير على طريقة استعمال الذهب للأغراض النقدية ، فإن طلب الذهب النقدي سوف يزيد بالنسبة نفسها ، فإن لم تزد كمية الذهب النقدي تبعاً لذلك تعرض مستوى الائتمان العام إلى الهبوط

وقد تبين من بحوث بعض الاقتصاديين بعد الحرب ، أمثال العلامة كيتشن (Kitchen) ، أن زيادة الذهب النقدي في العالم خلال المدة بين سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٩ كانت بدرجة أقل من زيادة النشاط الاقتصادي ، وأنه ينتظر خلال السنوات التالية أن يتناقص الناتج الكلي من الذهب

(١) كاسل ، في Theory of Social Economy ص ٤٤١ — ٤٥٤ ، وانظر

أيضا كتابه : Postwar Monetary Stabilisation ، سنة ١٩٢٨

لنفاد بعض مناجمه ، ولذلك أبدى خوفه من حصول ضائقة شديدة في الذهب تؤدي إلى تدهور عظيم في الائتمان ، وجاراه في تشاؤمه بشأن مستقبل الذهب كثير من الاقتصاديين . وقد استرعى هذا الأمر نظر مجلس عصبة الأمم وأثار اهتمامه ، ولذلك رأت اللجنة المالية في العصبة في سنة ١٩٢٩ أن تعهد إلى وفد من أعضائها ومن بعض الاخصائيين بالبحث في أسباب تقلبات قوة شراء الذهب وأثر ذلك في حياة الأمم الاقتصادية ، وقد أطلق على هذا الوفد اسم « وفد الذهب » (Délegatin de l'Or) وقدم عن أعماله تقريرين مؤقتين وتقريراً نهائياً ، أودعهما طائفة كبيرة من المعلومات عن حالة انتاج الذهب في الحاضر والمستقبل ، ونتائج بحوث وتقارير بعض الاقتصاديين عن حالة عرض الذهب وطلبه في العالم . وقد جاء التقرير الأول ^(١) مؤيداً احتمال حصول ضائقة في الذهب النعدي في المستقبل اذا لم يقتصد في استعماله ، ويبنى ذلك على جملة من التقديرات ضرب عنها هنا صفحاً ^(٢) ، ولذلك حرص على تقديم بعض اقتراحات للقصص في استعمال الذهب من أهمها :

(أ) تخفيض النسبة المتبعة الآن بين مقدار الرصيد الذهبي من جهة والبنكنوت والمطلوبات الحالة لدى بنوك الاصدار من جهة أخرى ، وذلك بجعلها مثلاً ٢٥ ٪ بدلاً من ٣٣ ٪ . وهي النسبة القانونية السائدة الآن .

(ب) تعميم الطريقة التي تجرى عليها بعض بنوك الاصدار من

(١) Premier Rapport Provisoire de la Délégation de l'Or du

Comité Financier, Genève, 1930

(٢) أنظر في ذلك مقالنا : « مسألة الذهب وعلاقتها بالأزمة الاقتصادية الحاضرة » ،

مجلة الهلال ، ديسمبر سنة ١٩٣١ ، ص ٢٤٦

ادخالها ضمن احتياطيها الذهبي صكوكا أجنبية في حكم الذهب
(or - dévises)

يبد أنه ازاء تطور الحالة الاقتصادية بعد ذلك لم يسع وفد الذهب
الا العدول عن رأيه الأول ، فقد كان من أثر هبوط الأثمان واشتداد
الكساد بعد سنة ١٩٢٩ أن قل طلب الذهب للأغراض النقدية ، وهو
الأمر الذي لم يدخله الوفد في حسابه عند وضع تقريره الأول ، اذ
فرض أن النشاط الاقتصادي سيظل يتزايد بنسبة تتراوح بين ٠.٢٪
و ٠.٣٪ وأن طلب الذهب للأغراض النقدية سيظل يتزايد بتلك النسبة .
كما أنه لم يدخل في حسابه أن هبوط الأثمان وكساد الأعمال من
شأنهما أن يؤديا الى نقص طلب الذهب للأغراض الصناعية ، ومن
ثم الى زيادة كمية الذهب المخصص للأغراض النقدية .

ومهما يكن من أمر فقد أورد وفد الذهب في تقريره الثاني ما يأتي :
« نريد - دفعا لكل سوء فهم - ان نلفت النظر الى أن البيانات التي
اعتمدنا عليها في تقديراتنا الأولى انما ترجع الى آخر سنة ١٩٢٨ ،
وأنه منذ ذلك الحين أخذت أثمان الجملة تهبط هبوطا محسوسا جداً .
وهي اذا ظلت في المستقبل قريبة من مستواها اليوم ، فان كميات
الذهب الجديدة التي تبقى للأغراض النقدية سوف تكفي في الغالب
لمواجهة الطلب خلال عدد من السنين أطول كثيراً مما لو عادت
الأثمان الى مستواها القديم »

وليس ثمة شك في أن هبوط مستوى الأثمان في السنوات الأخيرة
وانتشار الكساد في التجارة والصناعة ، ونقص المتداول من النقود ، كل
ذلك أدى الى وقف زيادة طلب الذهب للأغراض النقدية ، بينما زاد العرض
منه على أثر خروج الذهب المكتنز من مخابئه في الهند والبلاد الأخرى

التي تنتشر فيها عادة الاكتناز ، وذلك لاقبال الأهالي على بيعه نتيجة ارتفاع قيمته بالنسبة للجنيه الانجليزي الورقي . ويكفي أن نشير هنا الى أنه في سنة ١٩٣٢ تدعم الناتج الكلي من الذهب بفضل تصدير ما قيمته ٢٣٤ مليون دولار من الهند والصين ، وصهر مقدار من الذهب لم يكن يستخدم في الأغراض النقدية من قبل يقدر بنحو ٤٨ مليون دولار (١)

وبنخلص من ذلك : أنه ليس في الظروف الاقتصادية الحاضرة ما يبرر الخوف من ألا تكفي كمية الذهب النقدي في العالم حاجة المبادلات . ومع هذا فليس بعيداً أن يحصل ذلك في المستقبل ، والأمر يتوقف قبل كل شيء على مقدار الناتج السنوي من الذهب ، وأيضاً على مقدار نسبة الرصيد الذهبي الذي تحتفظ به بنوك الاصدار . فإذا تقرر مثلاً أن يكون مقدار نسبة هذا الرصيد ٥٠٪ فقد يؤدي ذلك الى حدوث ضائقة في الذهب النقدي العالمي ، ولكن اذا تقرر أن يكون مقداره ٣٠٪ فقد يؤدي ذلك الى ابعاد هذا الخطر في المستقبل خلال سنين طويلة ، أما اذا جعل مقدار هذا الرصيد ٢٠٪ فلا شك أن العالم يصبح في سعة من الذهب النقدي

مركات الذهب : ومن أهم ما يتصل بموضوع الذهب : حركاته بين الدول المختلفة . ويعني الاقتصاديون كثيراً بمراقبة هذه الحركات وتفسير أسبابها . وقد عظم أمرها منذ الحرب العظمى ، وكان أهم ما يميزها تدفق الذهب من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة من ١٩١٥ إلى ١٩١٨ ، ثم تسرب الذهب من الولايات المتحدة الى أوروبا أثناء عام ١٩١٩ ، ثم عودته الى التدفق من أوروبا الى

الولايات المتحدة بين سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٧ ، وتدفعه الى فرنسا منذ سنة ١٩٢٦ وبالأخص بعد سنة ١٩٢٩ . ثم تسرب من الولايات المتحدة بعد سنة ١٩٢٧ وبالأخص بين سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٣

وهذه الحركات نتيجة طبيعية للمعاملات بين الدول ، غير أنها أحياناً تكون عادية ، فتمر دون أن تسترعى اهتماماً ، وأحياناً تكون غير عادية ، تلفت النظر وتثير الاهتمام . وهي في مجملها ترجع الى أسباب كثيرة متنوعة أهمها الآتية^(١) :

(١) استخراج مقادير جديدة من الذهب في البلاد المنتجة للذهب ، فهذه البلاد تصدر الذهب الى الخارج وتحصل مقابل ذلك على ما تحتاج اليه من السلع والخدمات ، ولذلك كان تصدير الذهب من أظهر صفات التجارة الخارجية في استراليا وأفريقية الجنوبية .

(٢) رجحان كفة الواردات (المنظورة وغير المنظورة) على كفة الصادرات (المنظورة وغير المنظورة) في بعض البلاد ، فان ذلك من شأنه أن يدعو الى تسرب الذهب منها الى الخارج . وذلك كي يتحقق التوازن في ميزانها الحسابي . فميزانها في الأصل مدين أكثر منه دائن . ولكنها توازنه بفضل ما تصدر من الذهب الى الخارج . وهناك مواسم في السنة يكون فيها الميزان الحسابي في غير صالح البلد ، فيدعو ذلك الى خروج الذهب منه ، ومواسم أخرى يكون فيها الميزان الحسابي في صالحه ، فيدعو ذلك الى تدفق الذهب اليه ، وقد يتعادل في نهاية العام الصادر من الذهب مع الوارد منه فلا تتغير كمية الذهب في البلد

(١) انظر في ذلك : Einzige, International Gold Movements ،

ص ٣٢ - ٣٧ ، وجاريس ، في كتابه انتشار اليه آتياً ، ص ١١٧ - ١١٨

(٣) ارتفاع مستوى الأثمان أو هبوطه في بعض البلاد عن مستواها في البلاد الأخرى . فارتفاع الأثمان في بلد يدعو الى ارتفاع سعر الصرف فيه ، لكثرة وارداته وقلة صادراته ، وإذا ما بلغ ارتفاع سعر الصرف حد خروج الذهب (وهو الحد الذي يصبح عنده نقل الذهب الى الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك في تسوية الديون الخارجية) فإن الذهب يأخذ في التسرب الى الخارج . وإذا كان ذلك يؤدي الى نقص وسائل الشراء داخل البلد ، فإن مستوى الأثمان لا يلبث أن يهبط فيه مقتربا تدريجيا من مستواه في البلاد الأخرى . وعلى عكس ذلك هبوط الأثمان في بلد يؤدي الى هبوط سعر الصرف فيه . لكثرة صادراته وقلة وارداته ، وإذا ما بلغ هبوط سعر الصرف حد دخول الذهب (وهو الحد الذي يصبح عنده نقل الذهب من الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك ، ويكون أفضل للمصدر أن يقبض قيمة بضائعه ذهبيا في الخارج وينقله الى بلده) فإن الذهب يأخذ في التدفق اليه من الخارج ، فلا يلبث أن تؤدي كثرة الذهب فيه الى زيادة وسائل الشراء ، ومن ثم يأخذ مستوى الأثمان في الارتفاع حتى يقترب من مستواه في البلاد الأخرى . من أجل ذلك كانت حركات الذهب بين البلاد - في الأوقات العادية - كفيلة بجعل مستوى الأثمان فيها جميعا يميل إلى التعادل

(٤) ارتفاع سعر الخصم في بعض الأسواق المالية ، فإذا رفع بنك إنجلترا مثلا سعر الخصم ، وهو ما يطلق عليه في إنجلترا اسم « سعر البنك » (Bank rate) فإن ذلك من شأنه في الأوقات العادية ان يجذب الى إنجلترا من الأسواق المالية الأخرى مقادير جديدة من الذهب لأسباب ييناها في كتابنا « التجارة الدولية » ^(١) ومن أهمها الاستفادة من ارتفاع

(١) أنظر في ذلك صحيفة ١٣٧ - ١٣٩ من هذا الكتاب .

سعر الفائدة في سوق لوندرة

(٥) المغالاة في اصدار النقود الورقية الالزامية في بعض البلاد ، فان ذلك من شأنه أن يدعو الى تسرب الذهب منها الى الخارج ، لضعف الثقة في نظامها النقدي . وقد كان هذا الأمر من أهم البواعث على حركات الذهب غير العادية منذ الحرب العظمى . ومن أمثلة ذلك ما حدث في ألمانيا ، فقد هبط مقدار الذهب في خزائن الريشبنك من ٢٥٠٠ مليون مارك ذهبيا الى أقل من ١٠٠٠ مليون مارك بعد الحرب مباشرة وقبل ان يبلغ المارك الورقي تدهوره المشهور . وقد صدر أغلب هذا الذهب الى سويسرا وهولندا وغيرها من الدول التي كانت معتبرة في ذلك الحين بآمن من الاضطرابات النقدية والمالية

(٦) توقع خروج بعض البلاد عن قاعدة الذهب فان ذلك من شأنه أن يدعو الى سحب الأموال المودعة فيها لحساب البنوك والمودعين الأجانب ، ومن ثم يؤدي الى تصدير الذهب منها الى الخارج . ومن أمثلة ذلك ما حدث في سوق لوندرة في صيف سنة ١٩٣١ منذ أمعن البنوك والتمولون الأجانب في سحب ما لهم من حساب دائن في لوندرة . واشتد ضغط هذا السحب على بنك إنجلترا حتى بلغ مقدار ما فقد من رصيده الذهبي خلال النصف الثاني من شهر يولية أكثر من ٣٠٠٠٠٠ رطل جنيه حتى اضطر الى اقتراض مبالغ طائلة في باريس ونيويورك . ولكنها ما لبثت ان استنفدت في زمن قصير ، واضطرت إنجلترا في نهاية الأمر أن تخرج عن قاعدة الذهب كما سيأتي تفصيل ذلك . ومن قبيل ذلك أيضا ما حدث في الولايات المتحدة خلال المدة بين سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٣ ، وهي التي تقدمت خروجها عن نظام

الذهب . فقد اشتدت حركة سحب رؤوس الأموال منها اشتداداً أفقدها جزءاً هاماً من رصيدها الذهبي . وقد بلغ ما فقدته الولايات المتحدة من الذهب خلال الستة الشهور التي أعقبت خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب - وهو الوقت الذي اشتد فيه الخوف من ان تمذو الأولى حذو الثانية - نحو ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ٥٤٧ ر ١ دولار (١)

وقد اعتاد رجال الاقتصاد والمال أن يرقبوا عن كثب نسبة الذهب في البلد الى مجموع الوسائل النقدية الأخرى ، وأن يعتبروا الأول من الثاني بمثابة القمة من هرم مقلوب ، فإذا ضمرت هذه القمة كثيراً تعرض الهرم كله للانهييار . ولذلك فانهم عند ما يلحظون نقصاً دائماً في الرصيد الذهبي في إحدى البلاد يسارعون الى سحب ما لهم من رؤوس أموال فيه ، وذلك قبل أن يقع الخطر وتحرم الحكومة تصدير الذهب ، كما يحدث عادة في أوقات الاضطراب النقدي

بعض الوسائل التي يستطيع بها التأثير في مرئيات الذهب : تقضى الضرورة أحيانا على الحكومات أو البنوك المركزية باتخاذ بعض الوسائل للتأثير في حركات الذهب ، ولا سيما متى نقص مقدار رصيده نقصاً يهدد البناء النقدي المرتكز عليه بالانهيار . ومن أهم هذه الوسائل ما يأتي :

(١) سياسة سعر الخصم : وهذه أقرب الوسائل الى متناول اليد ، ومن أشدها تأثيراً في حركات الذهب . ففي الأوقات التي تشتد فيها حركة نزوح الذهب الى الخارج يكون رفع سعر الخصم حائلاً دون استمرار هذه الحركة وداعياً الى اجتذاب بعض الذهب من الخارج . ذلك أنه متى ارتفع سعر الخصم فإن التمويلين من أبناء البلد الذين

(١) رجايس ، في المرجع السالف الذكر ، ص ١٢٦

كانوا على وشك ترحيل رؤوس أموالهم الى الخارج يحتفظون بها لتثميرها في بلدهم مادام قد أصبح سعر الفائدة فيه يربو على مثله في الخارج ، كما أن أولئك الذين كانوا يشمرون بعض أموالهم في الخارج في عمليات ذات آجال قصيرة لا يلبثون أن يردوها الى بلدهم على أثر ارتفاع سعر الفائدة فيه . وفوق ذلك فكثير من الممولين الأجانب يرحلون الى هذا البلد جانبا من أموالهم ليثمروها فيه في عمليات الخصم وما إليها من العمليات ذات الآجال القصيرة . فيكون من أثر حركات هذه الأموال جميعا تعديل حركة الذهب في مصلحة البلد . ولذلك كانت سياسة رفع سعر الخصم من أهم ما تعتمد عليه مصارف الاصدار في الدفاع عن رصيدها الذهبي كلما تعرض لخطر الاستنفاد . وعلى عكس ذلك اذا أخذ الذهب يتدفق الى البلد ، فان في تخفيض سعر الخصم ما يحول دون استمرار تدفقه ويدعو الى خروج جانب منه ، وذلك لانصراف بعض رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية عن التثمير في هذا البلد

يبد أن سياسة سعر الخصم لاتصادف نجاحا إلا في البلاد التي تسير على نظام النقد الذهبي ، ولكنها تصبح ضئيلة الأثر في البلاد التي تسير على نظام النقد الورقي . ذلك أن رفع سعر الخصم فيها لا يجذب إليها من الخارج إلا قليلا من رؤوس الأموال ، نظراً للخطر الذي تتعرض له من جراء احتمال هبوط قيمة النقود الورقية أثناء عملية التثمير . وكذلك لاتصادف سياسة سعر الخصم نجاحاً إذا كان هناك من الظروف السياسية والاقتصادية ما يثير المخاوف والشكوك في نفوس الممولين ، كخطر نشوب حرب أو ثورة في البلد الذي ارتفع فيه سعر الخصم ، أو احتمال تقرير السعر الإلزامي لأوراقه المصرفية ، أو توقع صدور «موراتوريوم»

بتأجيل دفع ديونه^(١)

(٢) الاحتفاظ بالذهب في إحدى البنوك لحساب بنك أجنبي ، وهذا ما يطلق عليه الانجليز اسم « earmarked gold » . وفي هذه الحالة يكون هذا الذهب ملكاً للبنك الذي أودعه ، ويقيد في حسابه الدائن ، ويكون جزءاً من رصيده الذهبي . وقد ظلت مدينة لوندرة سنين طويلة مركزاً هاماً تجتمع في بنوكها المختلفة مقادير كبيرة من الذهب لحساب بنوك أجنبية كثيرة ، وكذلك كانت حال مدينة نيويورك أثناء الحرب العظمى وبعدها . وفائدة هذه الطريقة أنها تحول دون نقل الذهب الى الخارج كلما دعت الحاجة ، اذ يكفي لذلك أن تنقل قيمة الذهب من حساب بنك البلد الدائن الى حساب بنك البلد المدين .

(٣) الحجز على الذهب ، وهو ما يعبر عنه باصطلاح « Gold embargo » والغرض منه تحريم تصدير الذهب ، وفي ذلك معنى الخروج عن نظام الذهب ، اذ أن حرية التصدير شرط أساسي لذلك كما سنبين فيما بعد . وقد كان الحجز على الذهب في مقدمة الاجراءات التي لجأت اليها الدول المتحاربة غداة اعلان الحرب العظمى ، اذ كانت الفكرة السائدة أن الذهب أعظم عدة مالية في أوقات الحرب فيتعين الاحتفاظ بأ كبر مقدار منه لاستخدامه في الأغراض الحربية . وحتى الولايات المتحدة مع عظيم غناها لم تحجم أثناء الحرب عن تحريم تصدير الذهب ، مع أنها لم تعدل عن استخدامه في التداول الداخلي ، وقد ظل الحجز على الذهب فيها قائماً من ٧ سبتمبر سنة ١٩١٧ الى ٩ يونية سنة ١٩١٩ ، وكان الغرض من ذلك منع تسربه الى البلدان الشرقية حيث اشتد وقتئذ طلبه للاكتناز^(٢)

(١) راجع في ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٣٩

(٢) جارس ، في المرجع السالف الذكر ، ص ١١٩

يبدو أن هذا الاجراء وان كان يجد مايرره في الأوقات العصبية كأوقات الحروب ، الا أنه لا يحسن استخدامه في الأوقات العادية عند ما تكون المشكلة التي يواجهها البلد هي وجود عجز في ميزانه الحسابي لأن التدخل في حركات الذهب في هذه الحالة يصبح بعيداً عن الحكمة والسداد ، وذلك للأسباب الآتية :

(أ) أن في تحريم تصدير الذهب مايسىء الى سمعة البلد المالية ، ويجعل الممولين الأجانب يوجسون خيفة من التعامل معه ، فيعمدون الى سحب ما لهم فيه من رؤوس أموال قديمة ، على حين يمتنعون عن تمير رؤوس أموال جديدة ، وفي الجملة الأولى هم يزيدون الجانب المدين في ميزانه الحسابي ، وفي الثانية يحرمون الجانب الدائن من عناصر كان يمكن أن تضاف اليه ، وفي الحالتين تزيد حال الميزان الحسابي سوءاً (ب) أنه متى بلغ سعر الصرف حد خروج الذهب وحرّم على اثر ذلك تصدير المعدن النفيس فان ذلك من شأنه أن يجعل سعر الصرف يتجاوز حد خروج الذهب ، ولا يعود ثمة ضابط لارتفاعه . وكلما ارتفع سعر الصرف غلت أثمان الواردات الأجنبية ، وزاد عبء الديون الخارجية التي تدفع بالذهب أو النقود الأجنبية^(١)

(ج) أن حركة الذهب بين البلاد متى كانت حرة طليقة فهي أفضل الوسائل لتعديل حركة الصادرات والواردات تعديلاً يؤدي بطبيعته الى إعادة التوازن في الميزان الحسابي ، ذلك أنه متى أخذ الذهب في التسرب من بلد - على أثر عجز طارئ - على ميزانه الحسابي - فان ذلك يؤدي الى نقص كمية النقود فيه ، فينشأ عن ذلك ارتفاع قيمتها ، وهو ما يظهر على شكل هبوط عام في الأثمان ، ومتى

(١) راجع في كتابنا « التجارة الدولية » آثار سعر الصرف ، ص ١٦٠ و ١٦٥

هبطت فان الصادرات تأخذ في الزيادة والواردات في النقصان ، ويساعد على ذلك أن تسرب الذهب الى البلاد الأخرى يحدث فيها زيادة في كمية النقود ، ومن ثم يؤدي الى ارتفاع الأثمان فيها ، فنقص الصادرات وزيادة الواردات ، أى عكس ما حدث في البلد الأول . وهكذا من ناحيتين تعمل حركة الذهب على إعادة التوازن الى الميزان الحسابي . فلو أن هذه الحركة لم تترك حرة طليقة لما حدثت النتائج السائلة الذكر واطل الموقف سيئاً مريباً .

(٤) التعاون بين البنوك المركزية : يعلق كثير من الاقتصاديين آمالاً كباراً على تعاون البنوك المركزية في المستقبل تعاوناً يؤدي الى تنظيم حركات الذهب بين البلاد المختلفة ، ويدعو الى القصد في هذه الحركات ، وذلك بالأخص عن طريق إيجاد نوع من المقاصة بين البنوك المركزية . وقد كان أكبر الظن أن يقوم بنك التسويات الدولية بوظيفة غرفة المقاصة بين البنوك المركزية المختلفة ، وبذلك يحول دون تنقل مقادير كبيرة من الذهب بينها ، ولكن هذا الظن ، للأسف ، لم يحقق . وقد اقترح الاقتصادى الانجليزى المشهور كينز (Keynes)^(١) أن يحتفظ كل بنك من البنوك المركزية بجزء من رصيده الذهبى في بنك التسويات الدولية ، وبذلك تتسنى تسوية الديون بينها جميعاً عن طريق نقل الذهب من حساب بعضها الى حساب البعض الآخر . ويلاحظ أن ذلك ليس معناه تقييد استعمال الذهب في التسويات الدولية ، بل هو على العكس من ذلك يسهل استعماله ، ولكن مع توفير نفقات نقله .



مترلة النقود المعرنية في الحياة الاقتصادية : ويجدر بنا ختاماً لهذا الفصل أن نذكر شيئاً عن المكانة التى تتبوأها النقود المعدنية في الحياة

(١) كينز ، فى (A Treatise on Money) ، الجزء الثانى ، ص ٣٩٧

الاقتصادية . فهي بالنسبة للفرد تعد بلا مرء سيدة الثروات جميعا ،
اذ يستطيع بواسطتها أن يحصل على مايشاء من ضروب السلع
والخدمات وأن يوفى بها ديونه ، وفوق ذلك فهي أفضل وسيلة
لاختران الثروات والاحتفاظ بها . لذلك أصبحت هي الهدف الذي
ترمى اليه غريزة التملك وجمع المال عند الانسان .

وكذلك كان الأقدمون يعتبرون النقود من الذهب والفضة أعظم
الثروات شأنًا بالنسبة للأمم ، وقد ساعد على بث هذه العقيدة منذ
أواخر القرن الخامس عشر ماشوهد من اثرء اسبانيا على أثر جلبها
الذهب والفضة من مناجم بيرو والمكسيك ، واشتداد العوز بالدول
الحديثة التي تكونت الى النقود . والى هذا العصر يرجع ظهور
المذهب الكريسوهيدونيقي (Doctrine Chrysohedonique) الذي يقوم
على الاعتقاد بأن الذهب والفضة هما أعظم أنواع الثروات أهمية وثمنا ،
وقد كانت تلك هي الفكرة الاساسية في طريقة التجارين
(Mercantilistes) وسياستهم^(١)

يد أن الفيزيوقراطيين (Physiocrates) في القرن الثامن عشر
حاولوا تنفيذ هذا الزعم ، وكذلك فعل أصحاب المذهب الحر القديم ،
واستندوا في ذلك خاصة على نظرية النقود (Quantity theory of
money) التي تنص على أن قيمة النقود تتغير بعكس تغير الكمية
الموجودة منها في التداول . وقد ذهب أحدهم ، وهو ستوارت ميل ،
الى القول بأنه اذا تضاعفت كمية ما يمتلكه كل فرد من الناس من النقود
فان هذه الزيادة لا تفيد أحداً منهم ، ذلك أن زيادة كمية النقود بمقدار
الضعف تؤدي الى هبوط قيمتها بمقدار النصف ، وبذلك يصبح لكل

(١) أنظر في تفصيل ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٣ وما بعدها

قطعة من النقود نصف قوة شرائها الأولى دون أن يكون ذلك مؤدياً إلى زيادة أو نقص في كمية الثروات التي تستعمل النقود في استبدالها . وهكذا فبعد أن كان التجاريون يطلبون دائماً للأمة مزيداً من الذهب والفضة أصبح أصحاب المذهب الحر يقولون بأنه يكفي أن يتوافر منهما القدر اللازم لحاجة المبادلات ، وكذلك بعد أن كان التجاريون يعتبرون الذهب والفضة أهم أنواع الثروات بلغت الحال ببعض الاقتصاديين أن يعتبرها أقل أنواع الثروات أهمية وثقفاً ، مادام أن زيادة كيتها أو نقصانها لا يؤثر في درجة الرخاء العام .

ولا شك في أن الباحث يقف لأول وهلة بين الفكرتين حائراً ، ولكنه لا يلبث أن يتبين أن الحقيقة وسط بينهما . ذلك أنه إذا كانت زيادة كمية المعدنين النفيسين تؤدي حقا إلى نقص قوتها الشرائية ولذلك يتبادر إلى الذهن أن لافائدة من زيادتهما ، إلا أنه يلاحظ من جهة أخرى أن تلك الزيادة تجر في أذيالها زيادة الائتمان ونشاط الإنتاج ، ومن ثم تدعو إلى زيادة الثروات في الأمة ، ولذلك يقول ويدرس (Withers) في كتابه المشهور في النقود ما يأتي (١) : « انه إذا زاد الرصيد الذهبي في بنك إنجلترا زيادة معقولة فإن هذا الحادث في الأوقات العادية يقابل بالترحيب في الأوساط التجارية ، اذ يبدو من خلاله مركز بنك إنجلترا أكثر مناعة وقوة ، ويسود المرور والتفاؤل سوق لوندرة المالية ، ويصبح هناك مقادير أكثر من القروض يغترف منها كل مقترض يريد أن يمول مشروعه ويستطيع أن يقدم ضمانا حسنا . ولكن إذا لم يكن هناك من يستطيع تقديم هذا الضمان فإن الذهب الجديد يغدو عديم الجدوى . غير أنه فيما عدا أوقات الكساد الشديد

(١) Hartley Withers, The Meaning of Money ، ص ٢٠-٢١

فان ذلك غير محتمل الحدوث ، كما أنه بعيد عن الاحتمال أن يظل هذا الكساد طويلا اذا عولج بمقادير كافية من ذلك الدواء »
وثمة اعتبار آخر يجعل للمعدنين النفيسين أهمية خاصة وهو اعتبار كان له عند التجارين خطره ومكانته ، ولكن زعماء الاقتصاديين الأحرار أسرفوا في اهماله ، ذلك هو فضيلة المعدنين النفيسين في أوقات الحروب ، اذ انه من المعلوم أن الدولة التي يتبها لها من الذهب خاصة مقدار وفير تستطيع بسهولة أن تحصل من الخارج على ما تحتاج اليه جيوشها من المؤن والذخائر ، وهذا بلا ريب من أقوى عوامل الانتصار في الحروب . ولذلك يقول بعض الاقتصاديين الفرنسيين رداً على من ينتقد احتفاظ بنك فرنسا برصيد معدني كبير^(١) : ان هناك في كل مسألة ما يرى ومالا يرى ، والذي يغيب عن الناقدين هنا هو أن قلة الرصيد المعدني قد يصبح في بعض الظروف مصدر خطر عظيم ، وهو يضرب مثلاً لذلك انجلترا التي عرض لها في أوقات السلم أن تواجه ظروفاً عصبية لقلّة رصيدها المعدني مما اضطرها عدة مرات الى اللجوء الى بنك فرنسا تنشد منه المعونة ، وتستقرضه بعض مالهيه من الذهب . هذا بينما كانت وفرة الرصيد المعدني في فرنسا أثناء الحرب سنداً وظهيرا للائتمان الفرنسي ، وقد استطاعت فرنسا بفضل ذلك أن تحصل على اعتمادات وفيرة في الخارج^(٢) . ولقد أجاد فوفيل (Foville)^(٣) ذ

(١) (جونا ر في ، (Economie Monétaire) ، ص ٨٧ - ٨٨

(٢) (وقد أودعت فرنسا أثناء الحرب ١٨٤٠٠ مليون فرنك ذهباً في بنك انجلترا واستطاعت بفضل ذلك أن تحصل على اعتمادات كثيرة في انجلترا

(٣) (وهو من أشهر المؤلفين الفرنسيين في موضوع النقود وله فيها كتاب مشهور :

De Foville, La Monnaie ، سنة ١٩٠٧

يقول: إن مثل الرصيد المعدني كمثل بعض الأثقال التي توضع في قاع السفن لحفظ توازنها، فتي كان الجوصافيا والبحر هادئا ظهرت كأنها أكثر مما يجب أن تكون، ولكن اذا ماهبت العواصف والألواء تبين أن الفضل في النجاة في كثير من الأحيان إنما يرجع الى هذه الأثقال.

الفصل الثالث

النقود الورقية

لمحة تاريخية : لا يعلم أحد على وجه التحقيق متى وأين ظهرت النقود الورقية لأول مرة ، وكل ما استطاع الجزم به أنها عريقة في القدم . فهناك ما يدل على أنها كانت معروفة لدى البابليين قبل الميلاد بستة قرون ، كما كانت شائعة في الصين منذ القرن التاسع الى القرن الخامس عشر بعد الميلاد ، وقد وصفها الرحالة ماركو بولو (Marco Polo) في القرن الرابع عشر . ويذكرون أنه كان في أوروبا نوع من أوراق البنكنوت ذاع استعماله خلال القرون الوسطى ، فقد كانت المصارف تسلم المودعين بها شهادات ابداع تخولهم حق الحصول على وزن معين من المعدن المتخذة منه النقود المودعة ، وذلك تلافيا للمضار الناشئة عن تغير وزن النقود وعيارها ، وقد كان ذلك عادة شائعة بين الحكام في ذلك الحين . وهذه الشهادات كانت في أول أمرها ذاتية لا تدفع قيمتها الا لأصحاب الودائع أنفسهم أو من ينوب عنهم ، ولكنها ما لبثت أن أصبحت لحاملها ، فعدت كالنقود في تداولها تنتقل ملكيتها من يد الى أخرى بمجرد التسليم والتسلم . والى

هذه الشهادات يرجع الفضل في تعود الجماهير على استعمال قصاصات من الورق تقبل في التداول لا على أنها تمثل تعهداً بدفع مبلغ معين من الذهب أو الفضة وإنما على أنها في حد ذاتها أداة للاستبدال ، وبذلك خلقت بيئة صالحة لتداول الأنواع المختلفة من النقود الورقية التي سيأتى الكلام عليها ، كما شجعت الحكام على إصدارها كلما اشتدت بهم الحاجة الى المال^(١)

أنواع النقود الورقية : والنقود الورقية على أنواع مختلفة ،
ترد في جملتها الى ثلاثة رئيسية :

(١) نقود ورقية نائبة (representative paper money)

(٢) نقود ورقية وثيقة (fiduciary paper money)

(٣) نقود ورقية غير قابلة للصرف (inconvertible paper money)

وتسمى أيضاً نقوداً ورقية الزامية (fiat paper money) .

وهذا التقسيم يخرج من عداد النقود الورقية أنواعاً من الصكوك ، مثل الشيكات ، والكيالات ، وأذون الخزانة ، وبعض أنواع الأوراق المالية وكوبوناتها ، وهى صكوك لا يرى بعض المؤلفين غضاضة في اعتبارها صنوفاً من النقود الورقية^(٢) ولكن جبهة الاقتصاديين لا يعتبرونها نقوداً بالمعنى الصحيح كما سيأتى تفصيل ذلك . ولكل واحد من الأنواع السالفة الذكر خصائص نحن موردوها فيما يلى :

(فأولاً) النقود الورقية النائبة : تعرف بأنها صكوك تمثل كمية من الذهب أو الفضة على شكل نقود أو سبائك مودعة في مكان معين لها من القيمة المعدنية ما لهذه الصكوك من القيمة الاسمية ، وتصرف

(١) واليد ، فى (La Monnaie) ، ص ١٣١

(٢) أنظر من قيل ذلك (Withers) ، فى المرجع السالف الذكر ، الفصلين الثالث

بها لدى الطلب . وفي هذه الحالة يكون التداول في الواقع قائما على النقود المعدنية ، وكل ما هنالك أنها بدلا من أن تجرى في التداول بنفسها تقوم هذه الصكوك مقامها باعتبارها نائبة عنها ، وإذلك يقول بعض الاقتصاديين في وصفها ^(١) : إنه ليس فيها من النقود الورقية الاشكها ، أو اذا شئت فقل إنها نقود معدنية تجرى في التداول على شكل صكوك ورقية . وأفضل مثل لها الشهادات الذهبية والفضية (Gold and Silver Certificates) بالولايات المتحدة . وفضيلة هذه الصكوك أنها سهلة الحمل ، وأنها تقى النقود المعدنية من التآكل . فلقد كان الباعث الرئيسى الذى حمل حكومة الولايات المتحدة على اصدار الشهادات الفضية هو كبر حجم الدولارات من الفضة وصعوبة التعامل بها بمقادير كبيرة ، وإلى هذا السبب أيضا يعزى اصدار الشهادات الذهبية ، ولو أن ذلك بدرجة أقل .

(وتانياً) النقود الورقية الوثيقة : توصف بأنها صكوك يتعهد الموقع عليها بدفع مبلغ معين من النقود المعدنية لحاملها ، وتتوقف مكانتها في التداول على مبلغ ما يتوافر من الثقة في الموقع عليها وعلى قدرته في الوفاء بتعهده ، فإذا كان موثوقا به لدى الجمهور سهل استعمالها في التداول كالمسكوكات . لهذا نعتت بالوثيقة (fiduciaire) وهو لفظ مشتق من كلمة لاتينية معناها الثقة . والنوع الرئيسى لها هى الأوراق المصرفية أو البنكنوت (Billets de banque, bank notes) التى يصدرها مصرف معروف وموثوق به لدى الجمهور مثل البنك الأهلى المصرى ، وهى التى تقصر الكلام عليها هنا .

يبد أنه لما كانت المصارف التى تصدر الأوراق المصرفية تحتفظ في

(١) واليد ، فى (La Monnaie) ، ص ٤٦

خزائنها باحتياطي معدني ضمانا لهذه الأوراق على أساس نسبة معينة ، فقد
وجب اعتبار القدر من الأوراق المصرفية الذي يقابله ما يعادل قيمته تماماً
من الاحتياطي المعدني نقوداً ورقية نائبة ، أما الجزء الباقي الذي لا يوجد
مقابله احتياطي معدني فهو وحده الذي يعتبر بحق نقوداً ورقية وثيقة
وقد اعتاد الاقتصاديون أن ينظروا الى فوائد الأوراق المصرفية
(البنكنوت) من نواح ثلاث :

(١) من ناحية المصرف الذي يصدرها : عند ما يحتفظ مصرف
الإصدار في خزائنه باحتياطي معدني قدره ١٠ مليونات مثلاً ، ويصدر
أوراقاً مصرفية قدرها ٢٠ مليوناً ، فإن العشرة الملايين منها التي لا يقابلها
احتياطي هي نقود ورقية وثيقة تدور على المصرف ربحاً جزیلاً ، إذ تعد
بمشابهة قرض يقترضه من الجمهور بلاقائدة ليقترضه الى عملائه بفائدة ،
فهى وسيلة لطيفة لايجاد ما يحتاج اليه من رأس مال بلا ثمن . على أن
إصدار أوراق البنكنوت ، وان كان يكفل للبنوك ربحاً وفيراً ، الا أنه
يعرضها لبعض الأخطار ، ذلك أن مجموع قيمة البنكنوت المتداول يمثل
دينياً في ذمة البنك واجب الأداء فوراً كما لو كان ودائع مودعة عنده ،
ومن ثم يكون البنك معرضاً لمخاطر : أحدها رد ما تؤمن عليه من الودائع
والثاني صرف قيمة ما أصدره من الأوراق . وفي ذلك ما يفسر اهتمام
المشرع في أغلب البلدان بأن يفرض على بنوك الإصدار أن يكون
لديها رصيداً معدنياً بمقدار معين

(٢) من ناحية الجمهور : يجد الجمهور في الأوراق المصرفية واسطة
للتبادل أخف حملاً وأسهل نقلاً من النقود المعدنية ، ومما يسهل قيامها
بوظيفة النقود توافر الصفات الآتية فيها (١) :

(١) جيد ، في (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٥٥٦ - ٥٥٧

(١) تدفع قيمتها نقداً لدى الطلب ، كما تدل على ذلك الصيغة المكتوبة عليها (ب) تنتقل من حيازة حاملها الى غيره ، كما تنتقل المسكوكات من غير حاجة الى اجراءات التظهير أو نحوها (ح) أنها على الدوام مستحقة الأداء ، فلا يسقط حق المطالبة بها بمضى المدة (د) تصدر بأعداد صحيحة كخمسين أو مائة أو ألف قرش فيسهل المحاسبة بها (هـ) يصدرها ويوقع عليها مصرف معروف وموثوق به في داخل البلاد وخارجها كبنك إنجلترا وبنك فرنسا (و) لا تأنى لحاملها بفائدة ، ولو كان الأمر غير ذلك لكانت قيمتها عرضة للتقلبات تبعاً لاقتراب وابتعاد موعد الحصول على الفائدة .

وتسلك أوراق البنكنوت حتى تصل الى أيدي الجمهور وتجري في التداول أحد سبيلين : أحدهما أن يدفعها المصرف الى من يقترض منه عن طريق خصم الأوراق التجارية وما الى ذلك من عمليات التسليف وهذا هو السبيل العادى ، والثانى أن يدفعها الى الدولة على أنها سلفة لها تستخدمها فى أداء مرتبات موظفيها وإيفاء ديونها ، وهذا هو السبيل غير العادى . والسبيل الأول آمن عاقبة من الثانى ، إذ يجعل اصدار الأوراق المصرفية متمشياً مع مقتضيات التجارة والصناعة ، كما يكون مقابلها ديون للبنك قبل الغير لآجال قصيرة . وأما السبيل الثانى فيصبح خطراً منذ اليوم الذى تسرف فيه الدولة فى الاقتراض ، اذ يندو اصدار أوراق البنكنوت متوقفاً على حاجات الدولة المالية ، كما أنه لا يعود يقابلها سوى ديون فى ذمة الدولة لأجل غير مسمى .

(٣) من الناحية الأهلية : يؤدى اصدار النقود المصرفية من ناحية الاقتصاد الأهلى الى الاستغناء عن جزء من النقود المعدنية ، اذ تحل هذه الأوراق محله فى التداول الداخلى ، وبذلك يتسنى الانتفاع به

خارج البلد ، كأن يستخدم في شراء ما يحتاج اليه البلد من أدوات وآلات ، أو يوظف في الخارج على وجه من الوجوه ، فيكون ذلك مدعاة الى زيادة ثروة الأمة . وهذه الملاحظة تصدق أيضاً بالنسبة للنقود الورقية الالزامية التي سيأتى الكلام عليها . وقد أشار آدم سميث الى هذه الحقيقة بقوله : إن النقود المعدنية المتداولة في بلد هي رأس مال غير منتج ، وأن احلال النقود الورقية مكانها يجعل رأس المال الآنف طليقاً ، ويمكن من الانتفاع به في مقاصد منتجة . وقد ذهب الى تشبيه ذلك بابتكار وسائل للنقل في الهواء ، فكما أن ابتكار هذه الوسائل يؤدي الى الاستغناء عن طرق المواصلات على سطح الأرض ، وبذلك يتسنى الاستفادة من الطرق القديمة بزرعها أو بالبناء عليها ، فكذلك استخدام النقود الورقية يؤدي الى الاستغناء عن النقود المعدنية وتوجيهها الى أغراض أخرى منتجة (١) .

يضاف الى ما تقدم مزية أخرى ، وهي أن تداول الأوراق المصرفية في الأوقات العادية من شأنه أن يجعل مقدار النقود في الأمة متناسباً مع حاجات التجارة والصناعة ، فإذا نشطت حركة الأعمال واستتبع ذلك بالضرورة زيادة في طلب النقود كثر تقديم الأوراق التجارية الى مصرف الاصدار لحصمها ، فيدفع من الأوراق المصرفية ما يلزم لذلك ، وحينئذ تزيد الكمية المتداولة منها . وبالعكس اذا فترت حركة الأعمال فانه يقل ما يقدم من الأوراق التجارية للخصم ، فيصبح ما يعود الى مصرف الاصدار من الأوراق المصرفية التي استخدمت في خصم الأوراق التجارية القديمة أقل مما يخرج منه لحصم الأوراق التجارية الجديدة ،

(١) أنظر : Adam Smith, Wealth of Nations ، الفصل الثاني من الكتاب

وبذلك تقل الكمية المتداولة من الأوراق المصرفية ، وفي الحالتين تمشي تلك الكمية كثرة وقلة مع حالة النشاط الاقتصادي .

(وتالياً) النقود الورقية غير القابلة للصرف أو الإلزامية : ويطلق عليها اصطلاحاً اسم « الأوراق النقدية » « papier - monnaie » ، ولهذه النقود نوعان :

(أ) النقود الورقية التي تصدرها الحكومات وتجعلها نقوداً رئيسية ، ولكنها لا تصرف بنقود معدنية ، ولا تعتمد على احتياطي يضمنها ، وذلك كالأوراق التي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة أثناء الحرب الأهلية واشتهرت باسم « Greenbacks » ، وكالتي أصدرتها قبل الحرب بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية ، وكالأوراق التي أصدرتها الحكومة الإنجليزية خلال الحرب العظمى واشتهرت باسم « Currency - notes » .

(ب) الأوراق المصرفية (البنكنوت) التي يصدر بشأنها قانون يعفي المصرف الذي أصدرها من التزام صرفها ، وذلك كأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري منذ قانون ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وأوراق البنكنوت الصادرة من أغلب بنوك الإصدار في الدول المتحاربة أثناء الحرب العظمى . وفي هذه الحالة يقال بأن للبنكنوت سعراً إلزامياً (١) وهناك أسباب كثيرة تغري على استعمال النقود الورقية الإلزامية :

(١) يلاحظ هنا وجه الفرق بين السعر القانوني والسعر الإلزامي : فأحياناً يقضي القانون بإلزام الأفراد بقبول أوراق البنكنوت في التعامل ولكن مع احتفاظهم بحق صرفها ، وفي هذه الحالة يقال بأن لها سعراً قانونياً (Cours légal) . وأحياناً يقضي القانون بإعفاء المصرف الذي يصدرها من التزام صرفها ، وفي هذه الحالة يقال بأن لها سعراً إلزامياً (Cours forcé) . والسعر الإلزامي يتضمن بالضرورة السعر القانوني ولكن العكس ليس صحيحاً ، فلا يتضمن السعر القانوني السعر الإلزامي

فهي من الوجهة الأهلية تؤدي الى الاستغناء عن استعمال النقود المعدنية في التداول الداخلي ، وبذلك يتسنى الانتفاع بها في وجوه منتجة ، كما يتنا آتفا ، وهذا ما حدا الى الاعتقاد بأن انشاء النقود الورقية الالزامية يعادل انشاء ثروة جديدة . انما يلاحظ أن ذلك بشرط ألا تتجاوز كمية النقود الورقية كمية النقود المعدنية المتداولة . فلو أن بلدأ اعتاض عما لديه من النقود المعدنية - وقدرها ١٠ ملايين - بمثلها نقوداً ورقية ، لحصل على ثروة اضافية بقدر ١٠ ملايين ، ولكنه اذا عمد الى اصدار ٢٠ مليوناً من النقود الورقية لتحل محل ١٠ ملايين من النقود المعدنية فان القدر الزائد من النقود الورقية لا يضيف شيئاً الى الثروة الأهلية ، ولا يكون له من أثر سوى انقاص قيمة النقود الورقية . ولذلك يقول جيد (Gide) : « إن النقود الورقية تنمى الثروة الموجودة ، لا بقدر ما تزيد من كمية النقود المتداولة ، ولكن بقدر ما تسمح بانقاصها » . (يريد بذلك : بقدر ما تسمح بانقاص النقود المعدنية) (١)

ومع ذلك فانه اذا كان في استطاعة بعض البلدان أن تزيد ثروتها بفضل الاستغناء عن النقود المعدنية فان هذه النتيجة لا يتسنى تحقيقها في كافة البلدان في آن واحد . ذلك أنه اذا كان في مقدور بعضها الانتفاع بمالديها من النقود المعدنية انتفاعاً مثمراً بتصديره الى الخارج الا أنها اذا عمدت جميعاً الى هذا الفعل فان الذهب والفضة يفقدان وظيفتهما النقدية ، ولا يعود لهما سوى الوظيفة الصناعية ، وفي الوقت ذاته تبخس قيمتهما بنحس بالغاً لتكاثر المعروض منهما من جهة وانعدام الطلب النقدي من جهة أخرى .

(١) جيد ، في (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٨١

يد أن السبب السالف الذكر لانشاء النقود الورقية الالزامية لايهم سوى الاقتصاديين ، وليس هو الذى يحفز الحكومات الى اصدارها . ولكن السبب الرئيسى الذى يدفعها الى ذلك هو سد عوزها الى النقود ، ولا سيما فى الاوقات الحرجة كأوقات الحروب ، فتجد أن أقرب الوسائل الى متناول يدها هو اصدار هذه النقود ، باعتبار أنها خير الوسائل لسداد نفقاتها المختلفة ، دون اضطرار الى عقد قرض عام وبدون حاجة الى دفع الفوائد . ومع ذلك فاصدار هذه النقود الورقية يعد قرضا ، ولكنه يختلف عن القرض العام العادى فى المواضع الآتية ^(١) :

(أ) أنه قرض اجبارى ، اذ يلزم الأفراد بقبول النقود الورقية ويحرم عليهم صرفها بالنقود المعدنية

(ب) أنه قرض لمدة غير محدودة ، فلا يحل أجله الا اذا قررت الحكومة يوما ما إلغاء السعر الالزامى

(ج) أنه قرض بدون ثمن ، اذ لاتدفع عنه الحكومة فائدة . وهذا القرض يكون للحكومة مباشرة فى حالة النقود الورقية التى تصدرها الحكومة بنفسها ، ويكون لها من طريق غير مباشر بواسطة مصرف الاصدار فى حالة الاوراق المصرفية ذات السعر الالزامى . وفى كلتا الحالتين يكون المقرض الحقيقى هو الجمهور الذى يحرز عملة الورق ويتعامل بها .

المقارنة بين النقود الورقية الالزامية والنقود المعدنية : تعد النقود الورقية الالزامية والنقود المعدنية سواء من حيث كونهما واسطة للتبادل ، وهذا قد يبدو غريبا لأول وهلة ، اذ كيف تقوم قصاصة من الورق ، لاتمثل قيمة معدنية ، ولا تعتمد على

(١) بيدو ، فى (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٤١٢

احتياطي يضمنها ^(١) : بنفس الوظيفة التي تؤديها قطعة من الذهب الوهاج ؟ ولكن هذه الغرابة لا تلبث ان تزول متى عُرِف أن الناس في المجتمعات الحديثة لا يسعون الى اقتناء النقود المعدنية للزينة والتحلية ، بل لاستخدامها في ايفاء ديونهم ، وللحصول بواسطتها على مختلف أنواع السلع الأخرى ، فقطعة النقود المعدنية إنما هي « اذن » (bon) ينحول لحامله الحق في الحصول على ما يشاء من الثروات الموجودة بقدر ما يعادل القيمة المنقوشة على وجه هذه القطعة ، فهذا الحق يمكن أن تحوله قصاصة من الورق لحاملها اذا قضى بذلك القانون وقبل الناس التعامل بها . غير أنه مع ذلك يبقى من وجوه الاختلاف بين النقود الورقية والمعدنية ما نجمله فيما يأتي ^(٢) :

(١) أن النقود الورقية نقود أهلية ، فلا يتعدى تداولها حدود البلد الذي يخضع للقانون الذي قضى يجعلها عملة رئيسية ^(٣) : أما النقود المعدنية - وبخاصة الذهبية - فهي نقود دولية لأن قيمتها تتوقف على قيمة المعدن الذي تشتمل عليه ، وهذه تكاد تكون واحدة في كل البلاد المتحضرة ، ولهذا تقبل في مختلف البلاد ان لم تكن على أنها نقود مسكوكة فباعتبارها سبكة معدنية

(٢) ليس للنقود الورقية الالزامية سوى قيمة قانونية ، ولكن

(١) كما هي الحال خاصة في النقود الورقية التي تصدرها الحكومات

(٢) واليد ، في (La Monnaie) ص ١٢٦ - ١٢٧ ، جيد ، في

(Cours) الجزء الأول ، ص ٤٧٥ - ٤٧٧

(٣) نعم ان النقود الورقية التي تصدر في بعض البلاد تقبل عادة في البلاد الأخرى ، ولكن هذا القبول لا يكون باعتبارها نقودا وإنما باعتبارها وثيقة ائتمان تمثل دينا في ذمة البلد الذي أصدرها ، ولا بد لبراءة ذمته من ان يدفع قيمتها يضايع أو أوراق مالية أو

ليس لها قيمة سلعية ، اذ هي تستمد قيمتها من ارادة المشرع الذي فرض تداولها ، فلو أنه ألغى التعامل بها لأصبحت عديمة القيمة . وذلك على عكس النقود المعدنية ، فان لها بجانب قيمتها القانونية قيمة سلعية ، فلو قضى المشرع بعدم استعمالها كنقود فانها تظل محتفظة بقيمتها كسبيكة ينتفع بها في الأغراض الصناعية ، ولو أن قيمتها السلعية تبخس كثيراً في حالة ما اذا عدت البلاد جميعا عن استعمال المعدنين النفيسين في سك النقود كما ذكرناه آنفا

(٣) أن قيمة النقود الورقية أكثر عرضة للتغير من قيمة النقود المعدنية ، لأن كمية الأولى تتوقف على ارادة من يصدرها ، على حين أن كمية الثانية تتوقف على عوامل طبيعية ، هي حالة مناجم المعدنين النفيسين من الغنى والفقر ، وما يكشف من المناجم الجديدة . وقد دلت الحوادث على أنه كثيراً ما يفرط في اصدار النقود الورقية ، ولا سيما في أوقات اعسار الحكومات ، اذ ليس أسهل عليها من اصدار هذه الأوراق لسد ما ينتاب ميزانياتها من العجز ، فتدعو كثرتها الى هبوط قيمتها . أما بالنسبة للنقود المعدنية ، فانه وان كان يحدث أحياناً ان تكثر كيتها على أثر اكتشاف مناجم جديدة ، الا أن موارد هذه المناجم تظل مع ذلك محدودة . وفوق ذلك فان النقود المعدنية متى تكاثرت في بلد فانها لا تلبث ان تسرب الى البلدان الأخرى بفعل القوى الاقتصادية ^(١) ، وذلك على عكس الأوراق النقدية ، فان كل زيادة في كيتها تظل محصورة في حدود البلد الذي يصدرها ، ولذلك يكون تأثيرها في قيمتها بليغاً .

(١) ذلك أن كثرة كمية النقود المعدنية في بلد تؤدي الى ارتفاع مستوى الأثمان فيها ثم الى نقص الصادرات وزيادة الواردات ، وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف ، حتى يبلغ حد خروج الذهب ، ومن ثم يأخذ الذهب في التسرب الى البلدان الأخرى

مضار النقود الورقية الالزامية : ينشأ جمهور الاقتصاديين على النقود الورقية الالزامية نتائجها الوخيمة ومضارها الخطيرة ، حتى لقد ذهب بعضهم الى اعتبارها أكبر طاعون يصيب الأمم . وقبل أن نبحت في هذه المضار يتعين علينا ابداء الملاحظة الآتية : وهى أن حدوثها ليس نتيجة حتمية لتداول النقود الورقية الالزامية ، فهذه النقود اذا كانت لم تصدر الا لتحل محل النقود المعدنية ، وبالقدر اللازم لحاجة المبادلات (وهذا يقاس بالمقدار المعتاد تداوله من النقود المعدنية) ^(١) فلم يسرف في اصدارها ولم تضعف الثقة فيها فانه لا يكون ثمة سبيل لمضارها ، وان وجدت فانها تكون بقدر يسير ، فقد ظهرت النقود الورقية الالزامية مرتين فى فرنسا : احدهما فى سنة ١٨٤٨ ، والاخرى فى سنة ١٨٧٠ ومع ذلك لم تغادر فى الحياة الاقتصادية أثراً ذا بال . فالتساج السيئة التى قد تنشأ عن تداولها لا تحدث الا متى أفرط فى اصدارها وضعفت الثقة بها .

وتتجلى مضار النقود الورقية الالزامية فى المواضع الآتية :

(١) اختفاء النقود المعدنية : فانه لا تكاد تظهر النقود الورقية الالزامية حتى تأخذ النقود المعدنية فى الاختفاء بفعل قانون جريشام كما ذكرناه آنفاً . وحدث ذلك يكون عادة نتيجة تحريم قبول النقود المعدنية بقيمة أكثر من قيمة النقود الورقية ، وهذا ما ينص عليه القانون غالباً فى البلدان التى تتبع نظام النقود الورقية الالزامية . ومن أمثلة ذلك قانون ١٢ فبراير سنة ١٩١٦ فى فرنسا ، اذ كان

(١) كما فى حالة ما اذا كانت النقود المعدنية قد صدرت الى الخارج فى ابتداء حرب نصيرة الأجل لاستخدامها فى شراء بعض السلع الأجنبية

يحظر عرض أوراق بنكنوت أو قبولها بأكثر من مائة فرنك في مقابل مائة فرنك ذهباً . بيد أنه لو ترك للناس حرية التعامل بالنقود المعدنية بقيمتها الحقيقية لأصبح لكل سلعة ثمان : أحدها بالنقود الورقية الإلزامية ، والثاني بالنقود الذهبية ؛ وهذا ما يسمى بازدواج الأثمان ، وفي هذه الحالة يظل جزء من النقود الذهبية في التداول الداخلي .

(٢) ارتفاع الأثمان : ذلك أن المغالاة في إصدار النقود الورقية الإلزامية يؤدي إلى هبوط قيمتها ، وحينئذ يتعين لشراء مقدار من السلع استخدام مقدار أكبر من النقود ، ولذلك كان هبوط قيمة النقود الورقية يظهر في التداول الداخلي على شكل ارتفاع عام في الأثمان . والذي يزيد من أمر هذا الارتفاع هو أن إصدار هذه الأوراق يحدث عادة في ظروف تحيط بها الشكوك وتبعث في النفوس التشاؤم بالمستقبل ، ولذلك يتسابق الناس في التخلص من النقود الورقية باستبدالهم بها أشياء ذات قيمة أكثر ثباتاً ، فيكون من أثر هذا التهافت في حصد ذاته اشتداد ارتفاع الأثمان . ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ما حدث في ألمانيا وقت تدهور المارك الورقي ، فقد كان تهافت الناس على التخلص منه مدعاة إلى ارتفاع الأثمان بنسبة أعلى كثيراً من نسبة الإصدار ، ولذلك فانه بالرغم من إصدار القناطر المقنطرة من الماركات الورقية بصفة مستمرة كان المقدار المتداول منها يبدو دائماً أقل من القدر الذي يتناسب مع حالة الأثمان

(٣) غلاء الذهب : إذا نظر المتأمل إلى ارتفاع الأثمان النائي عن انحطاط قيمة النقود الورقية الإلزامية وجد أنه ليس بدرجة واحدة في كل السلع ، ذلك أن أحوال العرض والطلب الخاصة بكل سلعة

٥ - م - اقتصاد

قد ترفع ثمنها إلى ما فوق المتوسط العام للأثمان أو تنخفضه إلى ما دون هذا المتوسط ، ولذلك فكثيراً ما يحدث أن يكون ارتفاع ثمن الذهب على أثر هبوط قيمة النقود الورقية غير متكافئ مع ارتفاع المتوسط العام للأثمان ، لأن الذهب كسائر السلع له أحوال العرض والطلب الخاصة به ، فقد يشتد طلبه دون غيره لاستعماله مثلاً في سداد الديون الأجنبية ، فيدعو ذلك إلى ارتفاع ثمنه إلى ما فوق المتوسط العام للأثمان . وكثيراً ما يكون ذلك أول الأمارات الدالة على انحطاط قيمة النقود الورقية . ويطلق اصطلاحاً اسم « علاوة الذهب » (prime d'or) على الفرق بين ثمن الذهب بالنقود الورقية و ثمنه القانوني . والثن القانوني للذهب هو عبارة عن عدد الوحدات النقدية التي يشتمل عليها وزن معين منه ، ففي شهر بوليه سنة ١٩٢٥ كان الكيلو جرام من الذهب في فرنسا يساوي من الفرنكات الورقية نحو ١٤٠٠٠ فرنك ، على حين أنه يشتمل على ٣٤٤٤ من الفرنكات الذهبية ، فالفرق بين السعرين هو عبارة عن علاوة الذهب في فرنسا في ذلك الحين

(٤) خسارة الصرف : إذا كان انحطاط قيمة النقود الورقية يظهر في المعاملات الداخلية على شكل ارتفاع في الأثمان وظهور علاوة للذهب ، فانه في المعاملات الخارجية يظهر على شكل خسارة في عملية الصرف ، إذ يتعين لشراء صكوك التسويات الدولية دفع مقدار أكثر من النقود الأهلية ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أثمان الواردات الأجنبية وزيادة عبء الديون الخارجية ^(١) . ويعد سعر الصرف المقياس الأكثر تأثيراً بتغيرات قيمة النقود الورقية ، فكل مايجد من الحوادث السياسية

(١) ولتقلبات سعر الصرف الناشئة عن تدهور قيمة النقود الورقية آثار خطيرة في الحياة

الاقتصادية ، وقد عالجنا ذلك تفصيلاً في كتابنا « التجارة الدولية » ص ١٦٠ - ١٦٥

والاقتصادية - مما يؤثر في قيمة النقود الورقية - يكون سعر الصرف أسرع الأشياء الى ترديد صدهاء ، ولذلك تكثر تقلباته وقفزاته ، فتضطرب لها التجارة الدولية ويتغلغل فيها عنصر خطير من عناصر المضاربة

(٥) الدائرة الجهنمية : ومن أشد أخطار النقود الورقية الالزامية أنه اذا ما أخذت قيمتها في التدهور ظهرت طائفة من الظواهر الاقتصادية يتسلسل بعضها عن بعضها ، وتجعل النقود الورقية تسير من تدهور الى آخر ، فيتكون من ذلك دائرة متصلة الحلقات ينعتها بعض الاقتصاديين بالدائرة الجهنمية (Cercle infernal) ^(١) انعذر الخلاص منها .

فمن جهة اذا هبطت قيمة النقود الورقية وأدى ذلك الى ارتفاع الأثمان فان هذا الارتفاع لا يلبث أن يؤدي الى زيادة النفقات العامة . غير أنه لما كانت زيادة إيرادات الدولة لا تسير بسرعة زيادة نفقاتها فان العجز لا يلبث أن يدب الى الميزانية العامة ، فتضطرب الدولة لسد هذا العجز الى إصدار مقدار من النقود الورقية أو الى الاقتراض من مصرف الإصدار الذي يصدر تبعاً لذلك مقداراً جديداً من هذه الأوراق ، ولكنها متى تسربت الى التداول لا تلبث أن تحدث ارتفاعاً في الأثمان ، فعجزاً في الميزانية ، فضرورة إصدار نقود ورقية جديدة . ومن ثم يسير التسلسل على النحو الآتي : عجز الميزانية ، فأصدار ، فعجز ، فأصدار ، وهكذا دواليك

ومن جهة أخرى اذا هبطت قيمة النقود الورقية وارتفعت الأثمان

(١) أنظر في ذلك ، Truchy, Précis d'Economie Politique ، الجزء

تبعاً لذلك فإن طلب الائتمان يزايد ، اذ أن ارتفاع أثمان المواد الأولية وأجور العمال يستلزم زيادة ما تخصصه المشروعات من رأس مال متداول لتسيير عملية الانتاج ، فيكون ذلك حافزاً لها على الاستزادة من قروضها لدى البنوك ، فتستزيد هذه بدورها من قروضها لدى البنك المركزي ، فيدعوه ذلك الى اصدار مقادير جديدة من أوراقه النقدية ، ولكنها متى تسربت الى التداول أحدثت ارتفاعاً في الأثمان فزيادة في طلب الائتمان . ومن ثم يسير التسلسل على النحو الآتي : ارتفاع الأثمان فزيادة طلب الائتمان ، فأصدار . فارتفاع الأثمان ، فزيادة طلب الائتمان ، فأصدار ، وهكذا دواليك .

وأخيراً اذا هبطت قيمة النقود الورقية فإن ذلك يفضي بسعر الصرف الى الارتفاع . وهذا الارتفاع يسبق غالباً ارتفاع الأثمان في الداخل ، ويكون مثيراً له ، وذلك لما بين سعر الصرف ومستوى الأثمان من علاقة وثيقة تناولناها بالشرح في موضوع التجارة الدولية ^(١) ، فيكون ارتفاع الأثمان مدعاة الى اصدار مقادير جديدة من النقود الورقية . ومن ثم يسير التسلسل على النحو الآتي : ارتفاع سعر الصرف ، فارتفاع الأثمان ، فأصدار ، فارتفاع سعر الصرف ، فارتفاع الأثمان ، فأصدار ، وهكذا دواليك .

وعلى هذا النحو تتكون تلك الدائرة الجهنمية التي أشرنا اليها والتي لا يستطيع التحرر منها الا الدول التي صحت عزيمتها على انقاذ عملتها ووطنت نفسها على تحمل ما يتطلبه ذلك من جهد وتضحية ، كما سنفصل ذلك .

(١) راجع كتابنا « التجارة الدولية » ص ١٥٢ - ١٥٦

الفصل الرابع

أبدال النقود

كان من أثر انتشار المصارف وذيع طريقة الحسابات الجارية أن اعتاد الناس استعمال وسائل لتسوية الديون تحمل محل النقود، وتغني عن استعمالها الى حد كبير، وذلك كالشبكات والكيالات وبعض أنواع الأوراق المالية وكوبوناتها. وقد بلغ من خطرهما في الحياة الاقتصادية أن عدما بعض الاقتصاديين نوعا من النقود ^(١)، ولكن الأصح اعتبارها مجرد أبدال للنقود، فهي تحمل عملها ولكنها ليست نقوداً بالمعنى الصحيح، ولذلك يصفها بعض المؤلفين بأنها أبدال غير نقدية للنقود (Succédanés non - monétaires de la monnaie) ^(٢) ذلك أنه ليس لها في ذاتها قوة ابراء الذم من الديون وإنما هي مجرد قنطرة يعبر عليها للوصول الى هذا الإبراء. وأظهر ما يكون ذلك في حالة الأوراق المالية وكوبوناتها، فهي - وإن استخدمت في الوفاء - فذلك لأن من يقبلها من الدائنين يستطيع أن يبيعها ويقبض قيمتها نقوداً، ولكن ليس لأحد أن يلزمه بقبولها إذ ليست لها قوة قانونية في سداد الديون. ومثل ذلك يقال عن الشيكات والكيالات والسندات الاذنية فاتها مجرد أمر أو تعهد بالوفاء، وهي إذا لم تدفع قيمتها في موعدها ظل الدين الذي استخدمت في وقائه قائماً. ومع ذلك فهذه الصكوك جميعا تؤدي وظيفة خطيرة في الحياة الاقتصادية كما يتبين مما يلي:

(١) أنظر من قبل في ذلك : Clerget, Economie Commerciale، ص ١٨٠

(٢) جوناو، في (Economie Monétaire)، ص ٢٦٨

§ الشيكات

تعريف الشيك وماهية : يعرف الشيك بأنه أمر يكتبه شخص له حساب ودائع عند آخر يكون مادة صيرفيا ، يكلفه بموجبه أن يدفع مبلغا معينا عند الاطلاع لأمر شخص معين أو لحامله . ويحرر الشيك على النحو الآتي أو ما يماثله :

في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥

البنك الأهلى المصرى بمصر

ادفعوا لأمر حضرة عثمان بك خالد مبلغا وقدره مائة جنيه مصرى
وقيدوا القيمة علينا بالحساب الجارى

محمد فؤاد

المبلغ بالرقم ١٠٠ جنيه مصرى

ولسكل مصرف دفاتر شيكات مصنوعة من ورق خاص ومطبوع عليها نمرة حساب العميل مع المصرف وصيغة الشيك ، ماعدا التاريخ ومقدار المبلغ المطلوب دفعه واسم المستفيد ان لم يكن الشيك لحامله ، فهذه تترك على بياض . فلتحرير الشيك يملا هذا البياض ويوقع على الشيك وينزع من الدفتر .

وتعتبر انجلترا الموطن الأصلي للشيك ، فقد أوردت بعض الصحف الاقتصادية صور شيكات فيها يرجع تاريخها الى سنة ١٦٧٤ . بيد أن من المؤلفين من ينسب اختراع الشيك الى الايطاليين ويقول إنه كان متداولاً في ايطاليا في القرن السابع عشر ، وكان معروفاً باسم (Polizze bancaire feddi deposito) . على أن طريقة استعمال دفاتر

الشيكات لم تنتشر الا منذ أواخر القرن الثامن عشر ، ولقد بلغ انتشار الشيك في إنجلترا والولايات المتحدة مبلغا عظيما حتى أصبح سواد الناس فيهما لا يحتفظون لديهم الا بالنذر القليل من النقود حاملين مكانها دفاتر الشيكات ، فاذا أرادوا اعطاء ثمن سلعة ، أو دفع أجرة خدمه ، أو سداد دين ، أو دفع ضريبة أو نحو ذلك ، قدموا شيكا مسحوبا على المصرف الذى يتعاملون معه فلا يمتنع أحد عن قبوله . أما في البلدان الأخرى فالشيك - وان يكن شائع الاستعمال بين رجال الأعمال - الا أنه لا يزال ضيق النطاق بين عامة الناس ، اذ قلما يستعملونه فى تسوية النفقات اليومية ، ويرجع سبب ذلك الى تخوفهم من الأخطار التى تستهدف لها حامل الشيك ، وأهمها ما يأتى :

١ - أن الشيك قد يفقد أو يسرق ، وفى هذه الحالة اذا كان الشيك لحامله ، ولم يخطر المصرف المسحوب عليه فى الوقت المناسب ، فان السارق يستطيع أن يقبض قيمته . غير أن هناك وسيلة للوقاية من هذا الخطر هى مايسمونه بالشيك المسطور الذى سيأتى الكلام عليه . وشبه بذلك أيضا الخطر الذى ينشأ عن افلاس المصرف المسحوب عليه الشيك ، وهو أمر لا يزال محتمل الحدوث فى بعض البلاد التى لم تتوطد فيها دعائم النظام المصرفى بعد .

٢ - أن المصرف قد يأبى دفع قيمة الشيك عند تقديمه ، وذلك لأن الموقع عليه ليس له حساب ودائع فيه ، أو أنه كان له هذا الحساب ولكنه سحبه قبل تقديم الشيك . على أن هذا الخطر يمكن اتقاؤه اذا وقع المصرف مقدما على الشيك بما يتضمن استعداده لدفع قيمته ، ولكن ذلك غير ميسور ، اذ قلما تقبل المصارف أن تستهدف للأخطار الناشئة عن مثل هذا التعهد . وقد رؤى فى بعض

البلاد لدفع هذا الخطر أن يعاقب القانون من يسحب شيكا من غير أن يكون له مقابل وفاء بعقوبة النصب والاحتيال ، ولا ريب ان في ذلك زجراً لذوى النفوس الوضيعة ومدعاة لزيادة التعامل بالشيكات تبعاً لزيادة الضمان فيها . ولكن الأهم من ذلك ان يرتفع المستوى الخلقي في المجتمع ، بحيث يعتبر سحب شيك بدون مقابل وفاء عملاً دنيئاً يعرض فاعله للاحتقار العام ، وأن يشعر من يقدم عليه بمرارة هذه الحال وأثرها في أعماله . ولذلك يقول بعض الاقتصاديين ^(١) : إن انتشار نظام الشيك في بلد يعد من أمارات ارتقاء سكانها وبلوغهم من التربة الاقتصادية والأخلاقية منزلة رفيعة .

وبجانب هذه الأخطار التي يستهدف لها حامل الشيك ، توجد صعوبة أخرى تعترض سبيل انتشاره ، وهي ما ينشأ لحامله من المضايقة في الذهاب الى البنك وتكليف نفسه مؤونة قبض قيمته ، ولذلك يفضل عادة أن يدفع اليه مدينه مباشرة مبلغ الدين الذي في ذمته . غير أن هذه الصعوبة تتلاشى في البلاد التي تنتشر بين سكانها عادة ايداع الأموال في البنوك ، وذلك مثل إنجلترا والولايات المتحدة على الأخص ، فان الدائن الذي يتسلم شيكا فيهما لا يكلف نفسه مشقة الذهاب الى البنك وانما يكتب بارساله الى بنكه ، وهو يتولى قبض قيمته بنفسه ويقيده في الحساب الدائن لعميله ، ولهذا كان من أهم شرائط ذبوع استعمال الشيكات أن يتعود الافراد ايداع أموالهم في البنوك .

الشيك المسطور (Crossed check, Chèque barré) : ومن الوسائل التي استتبطها القوم في إنجلترا وأمريكا ، تسهيلاً لتسوية الديون بين البنوك وتقليلاً للأخطار الناشئة عن استعمال الشيكات ، نوع خاص

(١) جيد ، في (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٤٤٤ .

منها يعرف باسم « الشيك المسطور » ، وهو عبارة عن شيك مسطر عليه خطان متوازيان من شأنهما أن يجعل الشيك غير قابل للسحب الا على بنك معين وغير قابل للدفع الا لبنك معين . وأحيانا يوضع بين السطرين اسم بنك معين فيسمى التسطير تسطيراً خاصاً (barrement special) وحينئذ يكون لهذا البنك وحده حق الاستيلاء على قيمة الشيك . وأحيانا يترك ما بين السطرين على يياض أو يوضع بينهما عبارة « وشركاؤه » (Et compagnie) فيسمى التسطير تسطيراً عاماً (barrement general) ، وفي هذه الحالة يكون لأي بنك حق الاستيلاء على قيمته . وقد سري استعمال الشيك المسطور الى بلدان القارة الأوربية كما أخذ استعماله في الذبوع في بعض الأوساط المالية في مصر ومن أهم فوائد الشيك المسطور ما يأتي :

(أولاً) أنه يساعد كثيراً على تسوية الديون بين البنوك عن طريق المقاصة ، وبدون استعمال النقود ، وذلك نظراً لما يؤدي اليه من تجمع الشيكات بين أيدي البنوك . مثاله : اذا فرض أن البنك « ا » تجمع لديه في يوم ما شيكات قيمتها ١٠٠.٠٠٠ جنيه مسجوبة على البنك « ب » وفي اليوم ذاته تجمع لدى البنك « ب » شيكات قيمتها ١٠٠.٠٠٠ جنيه مسجوبة على البنك « ا » ففي هذه الحالة يتقضى الدين بين البنكين عن طريق المقاصة لكون كليهما دائنا ومدينا للآخر في وقت واحد (وثانياً) أن استعمال الشيك المسطور يخفف من خطر استعمال الشيك ، اذ أنه في حالة ضياعه أو سرقة لا يستطيع السارق تقديمه لقبض قيمته الا بواسطة أحد البنوك . ولكن البنوك في العادة لا تقبل أن تقدم شيكا لحساب شخص آخر الا اذا كان له حساب ودائع عندها ، وفي هذه الحالة تستطيع عند اكتشاف السرقة أن ترجع على

حساب السارق كما تستطيع أن ترشد إليه ، وحتى إذا قبلت تقديمه
لحساب شخص ليس له حساب ودائع عندها فهي لا تقدم على ذلك
إلا إذا استوثقت من شخصيته .

هل يعتبر الشيك نوعاً من النقود؟: يخيل لبعض الناس أن الشيك
نوع من النقود وأن ليس ثمة فرق بينه وبين البنكنوت ، فكلاهما أوراق
يتعهد الموقع عليها بدفع مبلغ معين . وكما أن أوراق البنكنوت إذا
كان الموقع عليها بنك موثوق به لدى الجمهور سهل استعمالها في التداول
كالمسكوكات ، فكذلك الشيك إذا كان الموقع عليه شخص موثوق
به سهل تداوله كالنقود . بيد أنه يلاحظ على ذلك ما يأتي .

(أ) أن كل شيك يمثل مبلغاً في بنك ، وهو إنما يسحب لاسترداد
هذا المبلغ أو نقله لحساب شخص آخر ، وهنا تنتهي وظيفته .

(ب) أن أغلب الشيكات أذنية « أي أنها تشتمل على عبارة
لاذن أو لأمر » وليست لحاملها وهذا يستلزم تظهيرها كلما أريد نقل
حيازتها من شخص لآخر ، وذلك على عكس أوراق البنكنوت التي
تنتقل حيازتها بمجرد التسليم والتسلم . وفوق ذلك فكثير من الشيكات
يتخذ شكل شيكات مسطورة ، وهذه لا يمكن قبض قيمتها
إلا بواسطة بنك .

(ج) أن كل شيك يتضمن وجود مقابل وفاء في بنك ، فإذا لم
يكن لساحبه حساب دائن في البنك ، فإن هذا الأخير لا يكون ملزماً
بدفع قيمته .

(د) أنه متى كان الشيك أذنياً فإن الساحب وكل من يظهره
يكونون مسئولين بالتضامن عن وجود مقابل وفاء له وعن قدرة
المسحوب عليه على دفع قيمته .

وفي الحق ان الذي يعتبر نقوداً في حالة الشيكات ليس هي الشيكات بالذات وانما هي الودائع التي تسحب عليها ، فهي التي تشبه أوراق البنكنوت من حيث وظيفتها النقدية ، ولولا أساليب البنوك في إيجاد هذه الودائع لما وسع النقود المعدنية وأوراق البنكنوت جميعاً أن تكفي حاجات الصناعة والتجارة المتزايدة ، ولا سيما في بعض البلاد كأنجلترا ، حيث أن إصدار أوراق البنكنوت فيها مقيد تقييداً شديداً ، كما سيأتى بيان ذلك . وهذا يحدو بنا الى الكلام عن مصدر هذه الودائع ، وكيف أنها في تداولها تؤدي بين الناس وظيفة النقود ؟

مصدر الودائع التي في البنوك وماهيتها : اذا تأملت في تلك المبالغ الطائلة التي تدرجها البنوك في قوائم حساباتها على أنها « ودائع » واستقصيت حقيقة أصلها وجدت جزءاً يسيراً منها — وبخاصة في البلاد الأنجلو سكسونية — يستمد أصله من نقود معدنية أو ورقية أودعت بالذات في خزائن البنوك ، أما الجزء الأكبر فمصدره قروض أقرضتها البنوك الى عملائها ، ولذلك يقول الاقتصادى الانجليزى المشهور ويذرز (Withers) (١) : إنه عند ما ينبأ المرء بأن في بنوك المملكة المتحدة أكثر من ٩٠٠ مليوناً من الودائع فإنه لا يتمالك أن يخلق بعينه دهشة واستغراباً ، لظنه بأن هذا المبلغ الجسيم قد ادخره الجمهور واحتفظ به وديعة في المصارف ، وأن في ذلك آية صدق على الغنى والرخاء ، ولكن ذلك لا يطابق الواقع تماماً ، اذ أن أغلب الودائع في البنوك انما تتألف من قروض أقرضتها البنوك الى عملائها .

(١) وقد كان الكتابه ويذرز في موضوع النقود وبحوثه المختلفة فضل عظيم في تبديد ما كان يكتنف الموضوع الذي نحن بصدده من غموض وإبهام — أنظر : Withers, The Meaning Of Money ، ص ٥٦ وما بعدها

ولكى نبين كيف أن قرضاً يقرضه بنك يؤدي الى إيجاد وديعة
نضرب المثل الآتى : نفرض أن البنك « ١ » اتفق مع عميل له - اسمه
زيد - علي أن يفتح الأول للثاني اعتماداً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بضمانات
معينة ، فعلى أثر ذلك يقيد البنك هذا المبلغ في الحساب الدائن لعميله ،
كما لو كان العميل قد أودع هذا المبلغ على شكل نقود ، وبذلك يزيد
حساب ودائع العميل بقدر هذا المبلغ ، وفي الوقت ذاته يقيد البنك أيضاً
قيمة هذا المبلغ في حساب الديون التي على العملاء . وعلى هذا النحو
يصبح هناك تعهد متبادل بين البنك وعميله ، فالأول يتعهد بأن يسمح
للثاني بأن يسحب عليه شيكا بقيمة هذا المبلغ ، والثاني يتعهد برده في
موعد معين ، فهناك بين الطرفين ما يسمى « بالمديونية المتبادلة »
(mutual indebtedness)

ولنفرض الآن : أن زيداً - العميل السالف الذكر - قد سحب
شيكاً على البنك بمقدار ١٠٠٠ جنيه لأمر بكر أحد دائنيه ، فحينئذ
يحدث أحد أمرين :

(١) إما أن يكون البنك الذي يتعامل معه بكر هو نفس البنك
الذي يتعامل معه زيد ، وهو هنا البنك « ١ » ، وفي هذه الحالة يسوى
الدين بين العميلين عن طريق نقل قيمة الشيك من حساب زيد الى
حساب بكر ، وهذا ما يعرف بترحيل الحسابات . ولئن كان حساب ودائع
زيد قد نقص تبعاً لذلك غير أن حساب ودائع بكر قد زاد ، وبذلك
يكون مجموع ودائع العميلين قد ظل كما كان ، وكل ما هنا لك أن
الوديعة التي قيدت في أول الأمر لحساب زيد قد انتقلت الى حساب
بكر ، وفي ذلك آية أخرى على أن الذي يتداول بين الناس - كأوراق
البنكنوت - هو الودائع وليس الشيكات

(٢) وإما أن يكون البنك الذي يتعامل معه بكر غير البنك الذي يتعامل معه زيد ، فإذا كان بنك الثانى « ا » فان بنك الأول يكون « ب » ، وفى هذه الحالة يقدم بكر الى بنكه الخاص الشيك المسحوب على البنك « ا » ليقيده فى حسابه الدائن ، واذ كان لهذين البنكين - كما هى العادة - حساب جار فى البنك المركزى كبنك انجلترا فى انجلترا وبنك فرنسا فى فرنسا ، فان تسوية الحساب بينهما تتحقق فى النهاية عن طريق البنك المركزى ، ذلك أن كل بنك منهما يتسلم يوميا عدداً من الشيكات مسحوبة على البنك الآخر فيصير بموجبها دائناً لزميله ، وفى الوقت ذاته يصبح مديناً له بقيمة الشيكات المسحوبة عليه والتي يكون هذا الزميل قد تسلمها من عملائه ، فتسوى الديون بينهما عن طريق المقاصة ، ثم اذا بقى شئ على أحدهما قبل الآخر بعد المقاصة فانه يسوى بواسطة البنك المركزى عن طريق ترحيل الحساب بين البنكين .

وتسهيلاً للبحث نفرض أنه فى اليوم الذى قُدم فيه الشيك الذى نحن بصددده لم يكن بين البنكين عملية أخرى تستحق التسوية ، وحينئذ يقيّد البنك المركزى مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى الجانب المدين من حساب البنك « ا » كما يقيّد المبلغ نفسه فى الجانب الدائن من حساب البنك « ب » . ومن جهة أخرى يقيّد البنك « ا » مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى الجانب المدين من حساب عميله زيد ، وبذلك ينقص حساب الودائع فيه بقدر هذا المبلغ ، على حين يقيّد البنك « ب » مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى الحساب الدائن لعميله بكر ، وبذلك يزيد حساب الودائع فيه بهذا القدر . وعلى هذا النحو ينتهى الأمر بتقص الودائع فى البنك « ا » بمقدار ١٠٠٠ جنيه وزيادتها فى البنك « ب » بمقدار ١٠٠٠ جنيه ، وبذلك

لا يتغير مجموع الودائع في البنكين ، وهو الأمر الذي يدل على أن الوديعة ذات الألف جنيه التي تولدت عن القرض الذي أقرضه البنك « أ » ظلت بعد هذه التسويات جميعاً باقية لا تنعدم ، وغاية ما هنالك أنها نقلت الى البنك « ب » وقيدت فيه لحساب عميل آخر . لذلك حق القول بأن قرضاً يقرضه بنك يؤدي بطبيعة الحال الى زيادة الودائع اما في هذا البنك واما في البنوك الأخرى ، كما أن جانباً كبيراً من ودائع كل بنك تستمد أصلها اما من قروض أقرضها هذا البنك واما من قروض أقرضتها البنوك الأخرى (١) .

وما تقدم تتضح الحقيقة الآتية : وهي أن الودائع التي في بنك ما تستمد وجودها من مصادر ثلاثة : (١) مبالغ أودعت فعلاً في هذا البنك ، وهذه نصيبها في تكوين الودائع قليل (٢) قروض أقرضها هذا البنك الى عملائه ، وهذه نصيبها أكبر في تكوين الودائع (٣) قروض أقرضتها بنوك أخرى الى عملائها ، وهؤلاء لكي يؤدوا ما عليهم لبعض عملاء البنك الذي نحن بصددته ينقلون بواسطة الشيكات قيمة هذه القروض اليهم . فيقيدها هذا البنك في حساب ودائعهم . واذا نظر المتأمل لا الى بنك خاص ، وانما الى مجموع البنوك في بلد معين ، تبين له أن الجزء الأكبر من مجموع الودائع فيها

(١) ونحن قد فرضنا في هذا المثل : أن القرض الذي أدى الى إيجاد الوديعة اتخذ شكل اعتماد مفتوح ولكنه قد يتخذ أشكالاً أخرى كختم أوراق تجارية . مثاله : أن يقدم زيد الى البنك « أ » ورقة تجارية مسحوبة لمدة ثلاثة شهور ليخصمها له ، فيقيد البنك تيحتمها في الحساب في حساب ودائع عميله ، وبذلك تزيد جملة الودائع التي في البنك ، ويصبح هناك بين البنك وعميله مديونية متبادلة ، فالبنك يخول عميله حق سحب الوديعة في أي وقت يريد والعميل يتعهد بأن تدفع قيمة الورقة التجارية عند حلول أجلها . وكذلك تستطيع البنوك أن توجد الودائع عن طريق شراء الأوراق المالية ، فهي تؤدي ثمنها عن طريق إيجاد حقوق قبلها للبائعين ، ويقيد ذلك في حساب الودائع فيها .

يرجع أصله الى قروض أقرضت الى العملاء وقيدت في حسابهم الدائن وهذا ما ينقض الاعتقاد الشائع بأن الودائع في البنوك تمثل مبالغ أودعت فيها فعلا

ولقد يظن بعض الناس أن في إيجاد الودائع على النحو الذي أسلفناه بمجرد المديونية المتباعدة ضربا من التأمر بين البنوك وعملائها ومغالطة لذوى العقول البسيطة ، ولكنه اذا أمعن النظر حمد لهذه الطريقة نعمها الجزيلة ، اذ تؤدي الى اقتصاد كبير في استعمال النقود وتسوية ديون طائلة بأعظم سهولة ، وأقل نفقة . والخطر الوحيد الذي تشتمل عليه هو احتمال تهاوى البنوك في إيجاد الودائع بمقادير أكثر مما يحتاج اليه تداول الثروات الموجودة ، فيكون ذلك مؤدياً الى حدوث تضخم نقدي كما سيأتى بيانه .

وجوه السبب بين الودائع وأوراق البنكنوت : بالتأمل فيما تقدم يتضح أنه بجانب البنوك التي تصدر أوراق البنكنوت أصبح هناك بنوك كثيرة تنشئ ودائع فيها لحساب عملائها ، وهى بذلك تؤدي وظيفة بنوك الاصدار ، لأن هذه الودائع تشبه البنكنوت من وجوه كثيرة (١) : فمن حيث مصدرهما ينشأ كلاهما اما عن نقود دفعت الى البنك ، واما عن قروض يقرضها البنك على شكل خصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات أو غير ذلك . ومن حيث ما يتولد عنهما من الالتزامات للبنوك يلتقى كلاهما على طاق من يوجد من البنوك التزام وفاء القيمة حالا بالنقود القانونية . ومن حيث ما يتوافر فيهما من الضمانات ، فكلاهما يضمّن الرصيد المعدنى والأوراق التجارية المخصوصة وما في ذمة العملاء من قروض واجبة السداد في آجال قصيرة .

(١) ريو ، فى (Precis) ، الجزء الأول ، ص ٤٤٠

وأخيراً فكل من الودائع وأوراق البنكنوت يجرى التداول به بسهولة وبدون مشقة ، فالبنكنوت تنتقل حيازته بمجرد التسليم والتسلم ، والودائع بمجرد نقل قيمتها من حساب الى حساب بواسطة الشيكات أو أوامر يصدرها العملاء الى مصارفهم . وغنى عن البيان أن الذى يشبه البنكنوت فى سهولة التداول هو الودائع وليس الشيكات ، وما كانت هذه سوى وسيلة لنقل الودائع أو سحبها .

صرى قررة البنوك على إيجاد الودائع : ولقد يخيل لبعض الناس أن قدرة البنوك على إيجاد الودائع على النحو الذى أسلفناه تكاد تكون غير محدودة ، اذ لا ضابط لها الا رغبة البنوك فى الاقراض ، وأن البنوك تستطيع ، بفضل إيجاد هذه الودائع ، أن تضع بين أيدي الجمهور قوة شراء هائلة . ولكن الحقيقة غير ذلك ، فالبنوك مهما بلغ من رغبتها فى التوسع فى الاقراض ملزمة بالاحتفاظ برصيد من النقود لتدفع به قيمة الشيكات التى يريد أصحابها أن يحصلوا على قيمتها نقداً . ومثلها فى ذلك كمثل بنوك الاصدار التى تحتفظ دائماً برصيد معدنى لتدفع به عند الطلب قيمة أوراق البنكنوت التى تصدرها . وفى بعض البلاد ينص القانون صراحة على التزام البنوك بأن تحتفظ برصيد بنسبة معينة من مجموع الودائع التى فيها . وفى الولايات المتحدة يتعين على كل بنك من البنوك المتدججة فى نظام الفيدرال ريزرف (١) أن يحتفظ فى بنك الفيدرال ريزرف التابع له برصيد قدره بالنسبة للودائع تحت الطلب : ١٣ ٪ فى المدن الكبيرة و ١٠ ٪ فى المدن المتوسطة و ٧ ٪ فى المدن الصغيرة ، وقدره بالنسبة للودائع ذات الآجال ٣ ٪ .

(1) The Member Banks of the Federal Reserve System

أما في البلاد الأخرى كإنجلترا وفرنسا فإن القانون لا يلزم بنوك الودائع بالاحتفاظ برصيد معين ، ولكنها من تلقاء نفسها ، وجريا على سنة مألوفة ، تحتفظ برصيد بنسبة معلومة من مجموع الودائع تلاحظ في تعيينها عادات العملاء ومدى اقبالهم على سحب النقود من البنوك . والجدول الآتي يبين نسبة هذا الرصيد الى الودائع في بعض البلاد (١)

الاحتياطي المألوف

البنوك أعضاء الفيدرال ريزرف في الولايات المتحدة	٩٥ ٪
عشرة بنوك كبيرة في إنجلترا	١١٥ ٪
أربعة بنوك كبيرة في فرنسا	١١٥ ٪
البنوك الخاصة في سويسرا	٨ ٪
البنوك الرئيسية في كندا (٢)	١١ ٪

ومهما يكن من الأمر فتعين نسبة هذا الرصيد متروك في أغلب البلاد لكياسة مديري البنوك وحسن تقديرهم . ذلك أن لكل بنك ظروفه الخاصة ، فما يعتبر من الأرصدة كافيا لبنك قد يكون غير كاف ، أو يكون أكثر من اللازم بالنسبة لبنك آخر . وكل صيرفي في تلك المسألة مأخوذ بين عاملين : فرغبته في الاستزادة من الربح تغريه بتخفيض النسبة بين الرصيد والودائع ، لأن الرصيد يعد بمثابة نقود عاطلة ، ورهيبته من خطر التوقف عن الدفع وما يتعرض له من الانتقاد وسوء السمعة تحمله على رفع هذه النسبة . وفي الحق أن المسألة هنا كما يقول ويندرس (Withers) (٣) : ليست مسألة قوانين جيدة ، وإنما هي مسألة صياغة جيدين . وكما أن أفضل الدساتير يكون مآله

(١) كينز ، في (Treatise on Money) ، الجزء الثاني ، ٦٥

(2) Chartered banks of Canada

(٣) Withers, The Meaning of Money ، ص ٧٩

الفشل اذا كانت دقة الحكم في أيدي رجال تعوزهم الخبرة أو النزاهة ،
فكذلك أفضل المخطط والقوانين لا يكفي لحسن سير النظام المصرفي
اذا لم تكن ادارة البنوك في أيدي صيارفة نزہین متضلعين ، كما أنه
لا يحول دون انتشار عدم الثقة في البنوك اذا كانت بعض أجزاء
الآلة المالية قد تسرب اليه الفساد^(١) .

وفي العادة تحتفظ البنوك بأرصدها على شكل نقود معدنية ، أو
أوراق بنكنوت ، أو ودائع تحت الطلب في البنوك المركزية . وإذا
كانت البنوك المركزية في البلاد التي تسير على نظام الذهب لا تصدر
أوراق البنكنوت ولا تحتفظ لديها بودائع تحت الطلب الا على أساس
نسبة معينة من رصيدها الذهبي ، لذلك كان مقدار الودائع التي تستطيع
البنوك ايجادها - طالما نظام الذهب قائم - يتوقف الى حد كبير على مقدار
الرصيد الذهبي بالبنك المركزي .

وأنت ترى في انجلترا خاصة أن أهم عنصر في رصيد بنوك الودائع
ليس النقود المعدنية أو البنكنوت ، وإنما هو حساب الودائع الذي تحتفظ
به في بنك انجلترا ، ولذلك فإن ما تستطيع أن توجده من الودائع عن
طريق إقراض عملائها يتوقف قبل كل شيء على مقدار مالها من الحساب
الدائن في البنك المركزي ، وهذا ما يحول بنك انجلترا سلطة واسعة في
ادارة دقة النظام المصرفي الانجليزي . ذلك أن بنك انجلترا لا يقتصر
على تسليم ما يودع فيه لحساب البنوك الأخرى ، بل أن في مقدوره أن
يؤثر في كمية هذه الودائع زيادة وتقصانا ، وذلك بخاصة عن طريق

(١) وليس أدل على ذلك مما حدث في الولايات المتحدة في سنة ١٩٠٧ ، فقد كانت
القانون يقضي على البنوك الأهلية بأن تحتفظ باحتياطي تدره ٢٥ ٪ من جملة الودائع
فيها ، ومع ذلك ورغم ذلك عن هذا الاحتياطي القانوني فقد توقف عدد كبير فيها عن الدفع
ابان أزمة سنة ١٩٠٧

شراء وبيع الأوراق المالية (Securities) ، وهو ما يطلق عليه في إنجلترا اسم سياسة السوق المفتوحة (Open Market Policy) . ويان ذلك : أنه عند ما يشتري بنك إنجلترا أوراقا مالية ، كسندات الحكومة البريطانية يدفع قيمتها الى البائعين على شكل شيكات مسحوبة عليه ، وهؤلاء يسلمونها الى بنوكهم الخاصة ، فتقيد قيمتها في حسابهم الدائن ، وتقدمها الى بنك إنجلترا فيقيد قيمتها بدوره في الحساب الدائن لهذه البنوك ، وعلى هذا النحو تكون هذه العملية سببا في زيادة الحساب الدائن الذي لبنوك الودائع في بنك إنجلترا . وعلى عكس ذلك عند ما يبيع بنك إنجلترا بعض الأوراق المالية ، فان المشترين يدفعون قيمتها على شكل شيكات مسحوبة على بنوكهم الخاصة ، فيقيدوها بنك إنجلترا في الجانب المدين من حساب ودائع هذه البنوك ، وعلى هذا النحو تكون هذه العملية سببا في انقاص الحساب الدائن لهذه البنوك في بنك إنجلترا .

ومن هذا يتبين أنه عند ما يكون النظام المصرفي في بلد مرتكزا على بنك مركزي عتيد ، فان مقدار ما تستطيع البنوك الأخرى أن توجده من الودائع - وهو ما يسميه بعض الكتاب خلق النقود - يتوقف في النهاية على ارادة البنك المركزي . نعم أن للبنوك أن توزع ما تنشؤه من الودائع بين عملائها كما تريد ، غير أن جملة ما تستطيع أن توجده لهم مرتبط ارتباطا وثيقا بسياسة البنك المركزي ، الذي يتأثر في وضعها بحالة الرصيد الذهبي لديه . وفي ذلك ما يفسر اهتمام رجال الأعمال بحركات الذهب في البنك المركزي ، ذلك أن زيادة رصيده الذهبي تحمله على انتهاج سياسة تؤدي الى زيادة الحساب الدائن للبنوك الأخرى لديه ، ومن ثم تؤدي الى زيادة قدرتها على الاقتراض وابتعاد الودائع ، وهو ما يتبع عنه سهولة الاقتراض ورواج الأعمال ، كما

أن تقص الرصيد الذهبي في البنك المركزي بحمله على اتباع سياسة مضادة للأولى ، ويكون الغرض منها انقاص الحساب الدائن للبنوك الأخرى لديه ، ومن ثم ضعف قدرتها على الاقتراض وايجاد الودائع ، وهو ما ينشأ عنه صعوبة الاقتراض وتباطؤ الانتاج

غرف المقاصة : وقد كان من أثر انتشار طريقة الودائع في البنوك وذبوع عادة التعامل بالشيكات : أن ظهرت هيئات ، الغرض منها تسهيل عملية المقاصة بين بنوك الودائع وبعضها البعض ، وهي ما يعرف باسم : غرف المقاصة (Chambres de compensation) أو بيوت التصفية (Clearing Houses) . وهي ترجع في أصلها الى القرون الوسطى ، حيث كان الصيارفة يتقابلون في بعض الأسواق الكبيرة - كسوق ليون المشهورة - ويسوون حساباتهم بينهم عن طريق المقاصة ، فلا يدفع كل منهم الا مقدار الفرق بين ماله وما عليه . ثم كان من أمر تقدم العلاقات بين البنوك أن حدا بها الى اتخاذ أما كن خاصة يجتمع فيها ممثلوها لاجراء عمليات المقاصة بين الشيكات المفوض اليها قبض قيمتها والشيكات المسحوبة عليها . وقد كان أول ظهور غرف المقاصة بشكلها الحديث في المملكة المتحدة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر^(١) ثم أخذتها عنها البلاد الأخرى ، حتى أصبح لا يخلو منها اليوم مركز من المراكز المالية الهامة ، ولكن لا تزال البلاد الانجلوسكسونية تفوق سواها من حيث عدد هذه الغرف ورقم أعمالها^(٢) . وفي

(١) ومن أقدمها غرفة ادنبرة التي أنشئت سنة ١٧٦٠ ، وغرفة لوندرة التي أنشئت سنة ١٧٧٥

(٢) بلغ عدد غرف المقاصة في الولايات المتحدة قبل الحرب نحو ١٥٠ غرفة كما بلغ عدد البنوك المنتسبة الى غرفة نيويورك ١٥٠٠٠ بنك . وقد بلغ مقدار الديون التي سويت بواسطة غرفة مقاصة لوندرة في سنة واحدة (سنة ١٩٢٤) نحو أربعين ملياراً من الجنيهات - جيد ، في (Cours) ، الجزء الثاني ، ص ٤٥٥ بالهامش

بعض البلاد يقوم البنك المركزي بوظيفة غرفة المقاصة ، كما هي الحال في فرنسا . ويوجد في مصر الآن غرفتان للمقاصة أنشأهما البنك الأهلي المصري في سنة ١٩٢٨ : أحدهما في القاهرة وعدد أعضائها ١٢ مصرفاً ، والأخرى في الاسكندرية وعدد أعضائها ١٧ مصرفاً ، ويجتمع أعضاؤهما في أبنية البنك الأهلي المصري^(١) .

ولايضاح كيفية تسوية الديون بواسطة غرف المقاصة : نفرض أن أربعة بنوك ، وهى : ا ، ب ، ح ، د تؤلف بينها غرفة مقاصة ، وأن كل بنك منها يتسلم يومياً عدداً من الشيكات المسحوبة على الثلاثة البنوك الأخرى ، كما يُسحب عليه عدد من الشيكات يسلم الى البنوك الأخرى . ففي كل يوم يرسل كل بنك مندوباً عنه الى غرفة المقاصة فيضع ميزان حساب شيكات بنكه بالنسبة للبنوك الأخرى ، وغالباً يتناول ذلك أيضاً الكمبيالات والسندات الأذنية . ونفرض أن مركز كل بنك ازاء الثلاثة الأخرى كان كما يأتى :

(أولاً) ان البنك « ا » مدين للبنك « ب » بعد اجراء المقاصة بينهما بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وللبنك « ح » بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، وأنه من جهة أخرى دائن للبنك « د » بعد اجراء المقاصة بينهما بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، فهو بذلك مدين في النهاية بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، وهذا يقيد دينا في ذمته لغرفة المقاصة .

(ثانياً) أن البنك « ب » بعد اجراء المقاصة بينه وبين البنوك الأخرى دائن لغرفة المقاصة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه

(١) أنظر مقال مستر جوب (Job) في مجلة (L' Egypte Contemporaine)

(ثالثاً) أن البنك « ح » بعد اجراء المقاصة بينه وبين البنوك الأخرى مدين لفرقة المقاصة بمبلغ ٨٠٠ جنيه .

(رابعاً) أن البنك « د » بعد اجراء المقاصة أيضاً بينه وبين البنوك الأخرى دائن لفرقة المقاصة بمبلغ ٣٠٠ جنيه .

وبدهى فى هذه الحالة أن يكون مجموع الأرصدة الدائنة (١٠٠٠ + ٣٠٠ = ١٣٠٠ جنيه) مساوياً مجموع الأرصدة المدينة (٥٠٠ + ٨٠٠ = ١٣٠٠ جنيه) لأن مالبعض من الحقوق هو فى الوقت ذاته دين على البعض الآخر، ونستطيع أن نعبر عن هذه الحالة بالجدولين الآتيين :

الجدول الأول

مركز البنك « ا » ازاء الثلاثة البنوك الأخرى

له	بنك ا	منه
	الى بنك ب	٢٠٠٠
من بنك د	١٠٠٠	
	» »	٥٠٠
	:	

رصيد مدين = ٥٠٠ جنيه

الجدول الثانى

مركز غرفة المقاصة ازاء أعضائها

له	غرفة المقاصة	منه
من بنك ا	٥٠٠	الى بنك ب ١٠٠٠
» »	٨٠٠	» » د ٣٠٠
	١٣٠٠	١٣٠٠

وفي النهاية تم تسوية الديون بين كل عضو وغرفة المقاصة عن طريق الترحيلات ، ذلك أن لغرفة المقاصة ولكل عضو من أعضائها حساب جار في البنك المركزي ، ففي المثل الذي نحن بصدده يقيد البنك المركزي في الجانب المدين من حساب « ١ » مبلغ ٥٠٠ جنيه ومقابل ذلك يقيد في الجانب الدائن من حساب غرفة المقاصة ٥٠٠ جنيه مثلها ، وقس على ذلك بالنسبة لسائر الأعضاء . وبذلك الطريقة تسوى ديون طائلة بين البنوك وبعضها البعض بدون أن يستعمل في ذلك شيء من النقود . لذلك يقرر بعض الاقتصاديين^(١) أنه لو أتيح لكل الأفراد أن تكون لهم حسابات جارية في البنوك وعهدوا إليها في قبض ما لهم ودفع ما عليهم لسويت الديون كلها أو معظمها عن طريق غرفة المقاصة وترحيل الحسابات ، ولما عاد للنقود أن تستعمل كأداة للاستبدال

§ الكمبيالات والسندات تحت الاذن

تعريف الكمبيالة : تعرف الكمبيالة بأنها أمر يكتبه شخص الى آخر يكلفه فيه بدفع مبلغ معين في موعد مسمى أو عند الاطلاع لاذن شخص معين أو لحامله . فاذا فرض أن زيداً التاجر في القاهرة باع بضاعة بأجل قدره ثلاثة شهور الى خالد في الاسكندرية بمبلغ قدره ١٠٠ جنيه ويريد أن يدفع هذا المبلغ الى دائن له في الاسكندرية اسمه بكر ، فانه يحجر كمبيالة بالصيغة الآتية :

(١) ريو ، في (Précis) ، الجزء الأول ، ص ٤٤٧

القاهرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥

الى حضرة خالد التاجر بالاسكندرية
بعد مرور ثلاثة شهور من تاريخه ادفعوا لاذن حضرة بكر
أو (لحامله) مبلغا قدره مائة جنيه مصرى والقيمة وصلتنا
بضاعة

المبلغ بالرقم ١٠٠ جنيه مصرى

زيد

وهذه الكيالة ترسل الى بكر المستفيد ، وهى بتلك الصيغة أشبه
ما يكون بخطاب موجه الى خالد ، ولذلك يطلق عليها بالفرنسية اسم
(Lettre de change) . ومتى تسلمها بكر فانه يستطيع أن يحتفظ بها خلال
الثلاثة الشهور المنصوصة فيها ، وعند انقضائها يقدمها الى المسحوب
عليه (خالد) ويقبض قيمتها . بيد أنه بفضل ذكر عبارة « لاذن »
يستطيع أن يظهرها الى شخص آخر فى أى وقت يشاء ويقبض
قيمتها ، ولهذا الأخير أن يظهرها الى غيره ، وهلم جرا . وعلى هذا
النحو تأخذ الكيالة فى الانتقال من ملكية شخص الى ملكية آخر بمجرد
تظهرها . وهى قد تكون لحاملها فتقل ملكيتها بدون حاجة الى التظهر
بل بمجرد التسليم والتسلم ، ويكون شأنها فى ذلك كالبنكنوت ، مع
ملاحظة ماسنينه فيما بعد من صعوبة قيامها مثله بوظيفة النقود .

الوظائف الاقتصادية للكيمياة : تؤدي الكيالة فى الحياة

الاقتصادية ثلاث وظائف رئيسية باعتبارها : (١) أداة ائتمان

(٢) أداة للوفاء فى الداخل (٣) أداة لتسوية الديون الخارجية

(فأولا) الكيالة أداة ائتمان : تصدر الكيالة غالباً بمناسبة عمليات

تجارية ، فالمستصنع الذى يبيع بضاعة بأجل قدره ثلاثة شهور مثلاً ،
ويريد مع ذلك أن يقبض قيمتها حالا ، يسحب على المشتري كيالة

بشمها لأمر البنك الذي يتعامل معه البائع ، ومتى قدمها الى البنك دفع له قيمتها بعد خصم جزء صغير منها ، هو عبارة عن قائدة المبلغ خلال المدة التي تنقضى حتى يحل أجل استحقاق الكيالة ، وتسمى تلك العملية بعملية الخصم (escompte) وهي من أهم عمليات التسليف ذات الآجال القصيرة التي تزاو لها البنوك . ولقد ذاع استعمال الكيالة كأداة للاتمان في المعاملات التجارية حتى أصبح العرف التجارى يبيع للتاجر في كل الحالات تقريراً التي يبيع فيها بأجل أن يسحب على المشتري كيالة بدون حاجة الى استئذانه ، اللهم الا مجرد اخطار يرسله اليه (وثانيا) الكيالة أداة للوفاء في الداخل : فالبايع الذي يسحب على المشتري كيالة يستطيع أن يرسلها الى دائن له وفاء لما عليه ، وهذا يظهرها الى دائن آخر ، وعلى هذا النحو تستطيع الكيالة أن تنتقل عدة مرات من حياة شخص الى غيره ، حتى حلول أجل استحقاقها ، ومتى قدمت الى المسحوب عليه ودفع قيمتها فان جميع الديون التي استعملت فيها كأداة للوفاء تنقضى نهائيا . وهي بذلك الطريقة تؤدي الى اقتصاد كبير في استخدام النقود ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تذهب بعيداً في ذلك ، اذ يعترض تداولها مكان النقود جملة صعاب أهمها الآتية :

- (أ) أنه لكي تقبل الكيالة كأداة للوفاء يتعين الاطلاع بالحالة المالية للمسحوب عليه وحظه من الشرف والاستقامة ، وهذا ان كان مستطاعا داخل دائرة ضيقة من أبناء المهنة الواحدة الا أنه يكاد يكون مستحيلا بالنسبة لأغلبية الجمهور ، اذ تعوزه عناصر التقدير الصحيح .
 - (ب) أن الكيالة تلقى على عاتق كل من يوقع عليها التزاما قانونيا ثقيلا ، اذ يجعله مسئولا بالتضامن عن دفع قيمتها ، وفي ذلك من
- ٨ — م — اقتصاد

المخطر ما فيه .

(ج) أنها لا تبقى طويلا في التداول ، اذ يتعين تقديمها الى المسحوب عليه عند حلول أجلها ، كما أن حق المطالبة بها يسقط بمضى المدة .

(د) أنه قلما تكون قيمة الكيالة المسحوبة على شخص معادلة لقيمة الدين الذي يراد أدائه الى شخص آخر ، كما أنه قلما يكون أجل استحقاق الدينين واحداً .

(وثالثا) الكيالة أداة لتسوية الديون الخارجية : والى تلك الوظيفة خاصة يرجع منشأ الكيالة ، فقد كاد استعمالها في القرون الوسطى يكون قاصراً على تسوية الديون في المعاملات الخارجية وذلك نظراً للمخاطر الجسيمة التي كان يتعرض لها نقل النقود المعدنية من بلد الى آخر ، فكان التاجر في مدينة البندقية مثلاً ، الذي يريد أن يدفع ألف دوقية الى آخر في مدينة أمستردام ، يدفع مافي ذمته الى مواطن له في مدينة البندقية يكون له دين قبل آخر في أمستردام ، وفي مقابل ذلك يعطيه هذا المواطن خطاباً الى عميله في أمستردام يكلفه فيه بأن يدفع ألف دوقية الى حامله ، وهذا الخطاب يرسله المدين في البندقية الى دائئه في أمستردام فيقبض قيمته ، وبذلك يتحقق الوفاء دون حاجة الى نقل النقود . وكذلك الحال اليوم ، اذ تستخدم الكيالة في المعاملات الدولية ، فتغنى عن استخدام النقود وتؤدي الى تسوية الديون عن طريق المقاصة بين ما لكل بلد وما عليه ^(١) . ومما يسهل قيامها بهذه الوظيفة تدخل البنوك في الأمر ، اذ تقوم بوظيفة الوسيط بين من يسحبون كيالات على الخارج استيفاء

(١) راجع في ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ص ١١٧

لديونهم ، ومن يريدون شراءها لأداء ما عليهم . ويتحقق ذلك عمليا بالطريقة الآتية : عند ما يشتري بنك كبيالة مسحوبة على جهة أجنبية يرسلها الى مراسله في تلك الجهة ليقبض قيمتها ويقيدها في حسابه الدائن ، ومن ثم يسحب البنك على هذا الحساب كبيالات ، أو شيكات ، أو أذون تفرافية يبيعها الى الأشخاص الذين يريدون أن يسددوا ديونا عليهم في تلك الجهة .

السند تحت الاذن : يعرف السند تحت الاذن بأنه صك يتعهد بمقتضاه مدين لدائنه بأن يدفع لازنه مبلغا معلوما في موعد مسمى ، ويحرر بالصيغة الآتية أو مايمثلها :

القاهرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥

في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أتعهد بأن أدفع الى وتحت اذن حضرة بكر . . مبلغا قدره مائة جنيهه مصرى ، والقيمة وصلتنا بضاعة

خالد المبلغ بالرقم ١٠٠ جنيهه مصري

والفرق بين السند تحت الاذن وأى تعهد عادى : هو أن السند تحت الاذن يشتمل دائما على عبارة « تحت اذن ، أو لازن » وبفضلها يمكن تظهيره ، كما يكون جميع الموقعين عليه مسئولين بالتضامن عن دفع قيمته . والفرق بينه وبين الكبيالة هو أن السند تحت الاذن ينشأ بين شخصين فقط ، هما المتعهد والمستفيد ، بينما أن الكبيالة تنشأ عادة بين ثلاثة أشخاص : هم الساحب ، والمسحوب عليه ، والمستفيد . ولذلك كانت الكبيالة عند ما يوقع عليها المسحوب عليه أوفر ضمانا من السند تحت الاذن ، اذ تشتمل على امضاءين بينما أن السند تحت الاذن لا يشتمل الا على امضاء واحد

الوظائف الاقتصادية للسنة تحت الاذن : يستطيع السند تحت الاذن نظرياً أن يؤدي نفس الوظائف التي تؤديها الكبيالة ، ولكنه عملياً لا يستخدم في تسوية الديون الخارجية إلا نادراً ، كما أنه قلما يستعمل كأداة للوفاء . فوظيفته تكاد تكون قاصرة على كونه أداة ائتمان بين المشترين والبائعين داخل أرض الدولة الواحدة ، وبفضله يستطيع الأولون أن يحصلوا على السلع دون أداء الثمن حالا ، بينما يستطيع الآخرون أن يحصلوا على ثمن بضائعهم حالا وذلك عن طريق خصم هذه السندات لدى البنوك اذا أرادوا .

الباب الثاني

قيمة النقود

بعد اذ عالجنا في الباب السابق موضوع النقود من حيث وظائفها أصبح لزاماً علينا أن نعرض لمسألة من أخطر مسائل هذا البحث وأدقها وهي مسألة قيمة النقود . فلقد يتنا فيما تقدم أن من وظائف النقود أن تكون مقياساً لقيمة الأشياء ، غير أن هذا المقياس يختلف عن مقاييس الأطوال والأوزان ، من حيث ان هذه تمثل أجساماً ذات أبعاد وأوزان ثابتة في ذاتها ، على حين أن النقود تمثل أشياء ليست ذات قيمة ذاتية ثابتة . فما هي العوامل التي تحدد اذن هذه القيمة ، ولماذا تتغير بين حين وآخر تغيراً يظهر تارة على شكل ارتفاع عام في الائتمان ، وطوراً على شكل هبوط عام فيها ، وما هي نتائج تلك التغيرات في الحياة الاقتصادية ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه فيما يلي .

الفصل الأول

نظرية كمية النقود

The Quantity Theory of Money

المتوسط العام لمؤثماه وقيمة النقود : تقدر قيمة النقود في وقت ما ، أو بعبارة أخرى قوة شرائها ، بكمية السلع والخدمات من كل الأنواع التي تشتري بمبلغ معين منها ، ولذلك فهي تزيد إذا انخفضت الأثمان ، وتنقص إذا ارتفعت الأثمان ، أي أن قوة شراء النقود تتغير على عكس تغير الأثمان . ولذلك كانت طريقة الأرقام القياسية (index numbers) وبخاصة ذات الوزن النسبي ^(١) وهي تبين مقدار التغير الطارئ على المتوسط العام للأثمان تبين في الوقت ذاته مقدار التغير الطارئ على قيمة النقود ، فمثلا إذا اتضح أن المتوسط العام للأثمان زاد خلال مدة معينة بنسبة الضعف كان ذلك معناه أن قوة شراء النقود هبطت بمقدار النصف ، لأنه مادام أن الأشياء التي كانت تشتري قبلا بمبلغ ١٠٠ من النقود أصبحت تشتري بمبلغ ٢٠٠ فعنى ذلك أنه لم يعد يشتري بمبلغ ١٠٠ الا نصف ما كان يشتري أولا

فهي اذن حركات الأثمان - من صعود وهبوط - التي يظهر من خلالها أثر التغير الطارئ على قيمة النقود . وهذه الحقيقة يصوغها بعض

(١) راجع في طريقة الأرقام القياسية كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، الطبعة الثالثة ،

الاقتصاديين في قالب قانون عكسي على النحو الآتي : « كل تغير في قيمة النقود يؤدي الى تغير عكسي وبالنسبة نفسها في الائتمان »^(١) .
يبد أن عكس ذلك ليس صحيحاً ، فتغير ثمن احدى السلع لا يتضمن بالضرورة تغيراً عكسياً في قيمة النقود . ذلك أن تغير ثمن السلعة قد يكون ناشئاً عن تغير قيمة السلعة نفسها ، وهذا يرجع الى طبيعة فكرة الثمن في علم الاقتصاد . فالثمن هو عبارة عن النسبة بين قيمة السلعة وقيمة النقود ، ولذلك فهو يتأثر بكل ما يؤثر في طرفي هذه النسبة .
وقد اعتاد الاقتصاديون أن يبحثوا في ظاهرة الثمن على فرض أن قيمة النقود ثابتة ، ولذلك استطاعوا أن يفسروا التغيرات الطارئة على ثمن كل سلعة بتغيرات طارئة على أحوال العرض والطلب الخاصة بها .
غير أن هذا مجرد فرض ، غايته تسهيل البحث ، اذ الواقع أن قيمة النقود متغيرة ، ولذلك كان تغير ثمن كل سلعة يرجع اما الى تغير طارئ على قيمتها ، واما الى تغير طارئ على قيمة النقود ، واما الى الأمرين معا وهو الأغلب .

وانك لتجد فكرة قيمة النقود ماثلة في أذهان البائعين والمشتريين في كل صفقة يعقدونها ، فقبل الحرب مثلاً كان مستوى الائتمان العام هابطاً في كل البلدان ، ومن ثم كانت وحدة من النقود - كالجنيه المصري - تمثل قوة شراء كبيرة ، ولذلك كان من يريد أن يشتري سلعة - كالقمح - بمبلغ جنيه يطمع في الحصول على مقدار كبير منها . ولكن أثناء الحرب وبعدها عم الغلاء ، فلم يعد للنقود سوى جزء من قوتها الشرائية القديمة ، ولذلك - وبغض النظر عن الظروف التي أدت الى تغير عرض القمح وطلبه - لم يعد البائع يطيب له أن يعطى

(١) جيد ، في (Cours) ، الجزء الاول ، ص ٣٥٨

مقابل جنيهه الا مقداراً من القمح أقل من ذى قبل ، وأصبح المشتري لا يجد مندوحة من قبول ذلك . وعلى هذا النحو ترى أن ثمن كل سلعة على حدة يتعين في وقت ما على نحو ملحوظ فيه حالة مستوى الائتمان العام ، أى قيمة النقود . وهذا ما حدا بالاقتصادي الأمريكي ارفنج فيشر (Irving Fisher) الى القول بأنه لتعريف العرض أو الطلب لسلعة ما لا يكفي أن تقول : بأنه مقدار ما يقدم للبيع أو يطلب للشراء بثمن معين ، بل يجب أن تضيف الى ذلك « وعند مستوى ثمن معين »^(١) . وتقلبات هذا المستوى العام للائتمان هى التى سنحاول تفسيرها في هذا المقام .

وَأَعْدُ بِحَقْ نظرية كمية النقود أشهر نظرية وضعها علماء الاقتصاد لتفسير ذلك ، وهى - وان كانت تصادف من جانب بعض الاقتصاديين نقداً لاذعاً - الا أنها مع ذلك ظلت اليوم كما كانت بالأمس النظرية التى تسود موضوع النقود كافة ، ولا يزال يجتمع حولها أغلبية الاقتصاديين الكبرى ، ولكنهم فى عرضها وتفسيرها يختلفون . ولقد تعددت صور هذه النظرية تحت أقلام أنصارها حتى كاد يصبح لها لدى كل اقتصادى مشهور صورة خاصة وتفسير خاص ، بيد أن التأمل فى شتات هذه الصور والتفسيرات يستطيع أن يردنا الى ثلاث رئيسية ، نستعرضها فيما يلى^(٢) :

(١) فيشر ، فى (Purchasing Power of Money) ، ص ١٧٦

(٢) وليست نظرية كمية النقود فى صورتها المختلفة مجرد تحليل علمى رائج فحسب بل هى أيضاً ذات فائدة عملية كبرى اذ تركز عليها مختلف النظريات التى ترمى الى تنظيم التداول النقدي بما يحقق ثبات قيمة النقود ، وهى التى تشتهر اليوم باسم نظريات النقود المسيرة (théories de la monnaie dirigée)

§ نظرية الكمية في شكلها الأول

النظرية في ثوبها القديم^(١) : كان الاقتصاديون المتقدمون يقولون بأن قيمة النقود تتغير بعكس تغير الكمية الموجودة منها في التداول (La valeur de la monnaie varie en raison inverse de la quantité de la monnaie en circulation) بمعنى أنه إذا تضاعفت هذه الكمية ارتفعت الأثمان بمقدار الضعف ، إذ تكون النقود قد فقدت نصف قيمتها . وعلى عكس ذلك إذا نقصت كمية النقود بمقدار النصف هبطت الأثمان بالنسبة نفسها ، إذ تكون قيمة النقود قد ارتفعت بمقدار الضعف . وتلك هي نظرية كمية النقود في ثوبها القديم ، وهي من أشهر النظريات التي صاغها ريكاردو ، وقد صادفت في أول الأمر نجاحاً عظيماً حتى نزلت من نفوس الاقتصاديين منزلة العقائد الثابتة ، ولكن نجمها لم يلبث بعد ذلك أن أخذ في الأفول ، وتطرق الشك في صحتها على أثر ماوجه إليها من سهام الناقدين . وكان أهم ما أخذ عليها : أنها بصيغتها المتقدمة لا تتفق مع الواقع ، إذ أن كمية النقود يمكن أن تنقص أو تزيد دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة أو نقص في الأثمان بالنسبة نفسها . ذلك أن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في قيمتها ، إذ تتوافر عوامل أخرى تؤثر في تلك القيمة أهمها ثلاثة :

(١) سرعة تداول النقود ، فهذه إذا زادت أو نقصت كان ذلك بمثابة زيادة أو نقص في كمية النقود . فإلحظة من النقود إذا تداولتها الأيدي عدداً من المرات أكثر من ذي قبل بمقدار الضعف مثلاً ،

(١) جيد وريست في (Histoire des Doctrines Economiques) ص ١٩١

— ١٩٤ ، جيد ، في (Cours) الجزء الأول ، ص ٣٥٩

أصبحت بمثابة قطعتين ، وفي ذلك ما يدعو الى هبوط قيمتها . وعلى عكس ذلك اذا اقتصرت كان ذلك بمثابة سحبها من التداول ونقص كمية النقود تبعاً لذلك ، ومن ثم ترتفع قيمتها .

(٢) الودائع القابلة للتداول بواسطة الشيكات : فقد بينا فيما تقدم كيف أن أساليب البنوك في إيجاد هذه الودائع تؤدي الى إيجاد قوة شراء جديدة بين أيدي الجمهور ، كما أن انقاص هذه الودائع يؤدي الى سحب جزء من قوة شراء الجمهور ، وفي الحالة الأولى يكون ذلك بمثابة زيادة كمية النقود المتداولة ، وفي الثانية يكون بمثابة نقصها .

(٣) حركة المبادلات : وهذه تحدث تأثيرها على عكس تأثير العوامل الثلاثة المتقدمة ، بمعنى أنه كلما نشطت حركة المبادلات من بيع وقرض ودفع أجور ونحو ذلك زاد طلب النقود وزادت قيمتها تبعاً لذلك ، بينما أن ضعف حركة المبادلات وهو يؤدي الى نقص في طلب النقود يفضي بقيمتها الى الهبوط .

يد أنه بالرغم من هذه الملاحظات ظل كثير من الاقتصاديين متمسكا بالنظرية بصيغتها المتقدمة ولكن مع اضافة العبارة الآتية « مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها »^(١) ، وبذلك أصبحت صيغة النظرية عند هؤلاء الاقتصاديين كما يأتي : تغير قيمة النقود - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - بعكس تغير الكمية الموجودة منها في التداول . يقصدون بذلك أنه اذا تغيرت كمية النقود وحدها فإن مستوى الأثمان العام يتغير في الاتجاه نفسه وبالنسبة نفسها

مصادره فيشر : وقد ذهب الأستاذ فيشر الأمريكي الى أن يجمع

(١) أنظر من قبل ذلك : لندري (Landry) في (Mauuel d' Economique)

ص ٥٤٦ ، وجيد ، في (Cours) الجزء الأول ، ص ٣٦٠

بين كمية النقود وهذه الأشياء الأخرى في معادلة جبرية اشتهرت باسمه وذلك على النحو الآتى (١) :

$$ن س + ن س = ك م$$

وفي هذه المعادلة يرمز بالحروف :

ن : لقيمة النقود المتداولة

ن : لقيمة الودائع القابلة للتداول بالشيكات

س : لسرعة تداول النقود

س : لسرعة تداول الودائع

ك : لقيمة المبادلات

م : لمستوى الأثمان العام .

يبدو أن الأستاذ فيشر كان يرى - على الأقل قبل الحرب ، وذلك هو تفسيره الأول للنظرية - أن سرعة تداول النقود وسرعة تداول الودائع لا تتغيران بسهولة ، إذ هما تخضعان لحكم العادة عند الجمهور ، ومعنى ذلك أن « س و س » يظلان ثابتين في معظم الحالات . أما كمية الودائع القابلة للتداول بالشيكات « ن » فهي في رأيه تتوقف على كمية النقود المتداولة ، وذلك لأن البنوك تحرص دائماً على الاحتفاظ بنسبة معينة بين احتياطياتها التقديرية وجملة الودائع لديها ، ولأن الأفراد في معاملاتهم يلاحظون في العادة نسبة معينة بين ما يؤدونه بالنقود وما يؤدونه بالودائع . وعليه فما دام أن « س و س » ثابتان بينما أن « ن » تتوقف على « ن » فإن كل تغير في الجانب الأيمن من المعادلة إنما ينشأ عن تغير في « ن » أى في كمية النقود . ويخلص من ذلك أنه متى زادت كمية النقود على إثر إصدار

(١) فيشر ، في (Purchasing Power of Money) ، الفصل الثامن ،

كمية من أوراق البنكنوت مثلا ، فان الجانب الأيمن من المعادلة يزيد ، وحينئذ يتعين أن يزيد الجانب الأيسر أيضا ، ولكن من حيث أن «ك» (كمية المبادلات) لا تتغير - في اعتقاد فيشر - بتغير كمية النقود فان «م» (مستوى الأثمان العام) يجب أن يتغير بنفسية تغير كمية النقود .

وهذا التوافق بين كمية النقود ومستوى الأثمان العام قال به الاقتصاديون قبل فيشر ، ولكنهم أضافوا الى ذلك قولهم « مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها » أما فيشر فيرى أن « هذه الأشياء الأخرى » تنزع الى أن تظل ثابتة ، علي الأقل بالنسبة إلى « س و س » أما « ن » فانها خاضعة لكمية النقود ، وقد كان ذلك هو الذي حدا به الى القول - علي الأقل قبل الحرب - بأن العامل الرئيسي في تغير مستوى الأثمان هو كمية النقود .

نظرية كمية النقود والتجارب : اذا نظر المتأمل في تاريخ الأثمان لم تعوزه الحالات التي يبدو فيها التوافق واضحا بين كمية النقود المعدنية أو الورقية ومستوى الأثمان العام ، ونحن نكتفي هنا بإيراد بعض الأمثلة :

ففي غضون القرن السادس عشر ، لما كثرت كمية الذهب والفضة في القارة الأوربية ، علي إثر اكتشاف أمريكا وجلب المعدنين النفيسين منها ، ارتفعت الأثمان علي إثر ذلك ارتفاعا بليغا ، وغلت المعيشة غلاء تحدث به الكتاب في مؤلفاتهم . وشبه بذلك ما حدث في منتصف القرن التاسع عشر ، فقد كان اكتشاف مناجم ذهب جديدة في كاليفورنيا وأستراليا مصحوبا بارتفاع عام في الأثمان ، ظل منذ سنة ١٨٤٩ الى سنة ١٨٧٣ . ثم أعقب ذلك عهد ضعف فيه إنتاج الذهب ،

كما ألغيت حرية الضرب بالنسبة للقضة في بلدان كثيرة ، فكان عهد هبوط في الأثمان ، ثبت من سنة ١٨٧٣ الى سنة ١٨٩٦ . ولما حدث في أواخر القرن التاسع عشر ان اكتشفت مناجم ذهب جديدة في الترنسفال ، واستخدمت الوسائل العلمية الحديثة في الاستخراج ، زاد الناتج السنوي من الذهب زيادة كبيرة ، فكان ذلك فاتحة عهد ارتفاع في الأثمان ظل قائماً من سنة ١٨٩٦ الى نشوب الحرب العظمى (١) . وليس تاريخ النقود الورقية في جملته بأقل دلالة على تأثير كمية النقود في قيمتها ، فلقد شوهد في كل البلدان التي عمدت الى اصدار النقود الورقية الالزامية في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن المغالاة في اصدار هذه النقود كان يعقبه دائماً ارتفاع عام في الأثمان . وأنت ترى أثناء الحرب العظمى أن اُثمان الجملة واثمان التجزئة ارتفعت في كل البلدان تقريباً ارتفاعاً بليغاً . وقد أثبت البحث أنه بين سنتي ١٩١٤ و ١٩١٩ كانت كمية النقود ومستوى الأثمان يسيران جنباً الى جنب ، وفي الحالات التي كان يشاهد فيها شيء من التفاوت بين معدل زيادة كمية النقود ومعدل زيادة الأثمان كان الاقتصاديون يعلنون الأمر بحدوث تغير في كمية المبادلات .

يبدو أن سير الحوادث النقدية بعد سنة ١٩٢٠ لم يكن في معظم البلدان مطابقاً لنظرية كمية النقود في شكلها القديم ، اذ كان يشاهد بجلاء أن ليس ثمة تناسب بين تغيرات كمية النقود « ن » وتغيرات مستوى الأثمان « م » ، أو بعبارة أدق بين تغيرات « ن » وتغيرات ^ك ويقول الأستاذ افاليون (Aftalion) - وهو من أشهر الاقتصاديين

(١) أنظر في تفصيل ذلك: Arnauné, La Monnaie Le Crédit Et Le Change

الفرنسيين الذين انصرفوا الى دراسة الظواهر النقدية بعد الحرب - (١) إن سير الحوادث النقدية في فرنسا والبلدان الأخرى بعد الحرب لم يكن سوى سلسلة طويلة من تكذيبات متكررة للقائلين بوجود توافق بين حركات الأثمان والتداول النقدي ، فتارة كانت الأثمان ترتفع دون زيادة محسوسة في كمية النقود المتداولة ، أو على الأقل دون زيادة كمية النقود بما يتناسب مع ارتفاع الأثمان ، وتارة كانت الأثمان تهبط دون نقص يذكر في كمية النقود المتداولة ، وطوراً كان يحدث ثبات في الأثمان رغماً عن تزايد كمية النقود المتداولة .

وهذا التباين بين حركات الأثمان وحركات التداول النقدي كان ناشئاً في أغلب الأحيان عن تأثير سعر الصرف ، فقد ظلت حركات سعر الصرف خلال عدد من السنين هي التي تهيمن على حركات الأثمان ولم يكن ل كمية النقود في ذلك أثر يعتد به ، اللهم إلا أن تسير في إثر حركات الأثمان كنتيجة لها . وقد كان ذلك أظهر ما يكون في ألمانيا خلال عام ١٩٢٣ وفي فرنسا منذ عام ١٩٢٢ ، إذ كان ارتفاع الأثمان فيها يحدث في الداخل على إثر ارتفاع سعر الجنيه الانجليزي والدولار الأمريكي دون أن تسبق ذلك زيادة في كمية النقود المتداولة ، وارتفاع الأثمان هو الذي كان يدعو بعد ذلك الى اصدار مقادير جديدة من النقود الورقية . وفي هذه الحالات جميعاً كان يسير التسلسل على النحو الآتي : ارتفاع سعر الصرف ، ارتفاع الأثمان ، زيادة التداول النقدي (٢) .

على أن هذه الحقائق وأمثالها لم تكن لتفت في عضد أنصار نظرية كمية النقود في صورتها الأولى ، إذ يقولو : إن ارتفاع

(١) Aftalion, Monnaie, Prix et Change ، ص ١١٦

(٢) افتاليون ، في المرجع السالف الذكر ، ص ٣١٦ - ٣١٧

سعر الصرف في هذه الحالات إنما كان منشؤه الخوف من التضخم النقدي . ذلك أن سعر الصرف قوى الحساسية جداً ، فلا تكاد تظهر بوادر التضخم النقدي ، أو مجرد توقع حصوله ، حتى يكون سعر الصرف أسرع الأشياء الى التأثير بذلك ، أو اذا شئت فقل إن سعر الصرف كالمرآة يعكس صورة مايجول بخاطر الناس في الداخل والخارج بشأن حالة التداول النقدي ، فكان التداول النقدي اذن هو المحرك الحقيقي لتقلبات الائتمان ، وهو هنا يحدث تأثيره من خلال تأثيره في سعر الصرف . وهذا الزعم قد يجد ما يؤيده ، ولكن الأستاذ أفتاليون يقول : بأنه في معظم الحالات التي تناولها البحث لم تكن تقلبات سعر الصرف مجرد طلائع لحركات التداول النقدي ، اذ كانت الأولى تدوم شهوراً بل أعواماً دون أن يتعد التداول النقدي كثيراً عن مستواه السابق . فلو كانت هذه التقلبات ناشئة حقاً عن توقع حدوث تغير في كمية النقود لوجب أن تقف حركتها عند ما يتبين أن التداول النقدي باق على حاله (١) .

§ نظرية الكمية في شكلها الثاني

نظرية الكمية في نوربها الثاني الحديث : وتتخذ نظرية الكمية عند بعض الاقتصاديين وعند ارفنج فيشر نفسه شكلاً ثانياً ، وفيه لا تعود كمية النقود هي العامل الوحيد الذي يؤثر في الائتمان ، اذ يقول أنصارها : إن كمية الودائع « ن » لا تظل دائماً بنسبة ثابتة من مقدار النقود ، كما أن سرعة تداول النقود وسرعة تداول الودائع (س ، س') قد تتغيران ، ولهذه التغيرات جميعاً تأثير في مستوى الائتمان . وعلى هذا النحو يكون مستوى الائتمان العام خاضعاً لكل ما يطرأ من

(١) أفتاليون ، في المرجع السابق ، ص ١١٦ - ١١٧

التغيرات على أى واحد من العوامل النقدية السالفة الذكر ، وليس على كمية النقود وحدها . على أنه بالتأمل في هذا الرأى يتضح أن الفكرة الأساسية في نظرية الكمية لانزال قائمة ، وهى أن قيمة النقود تغير بعكس تغير الكمية الموجودة في التداول ، غير أنه أصبح يراد بكمية النقود هنا مختلف العوامل النقدية التى أشرنا إليها آتقا . وفي هذا الشكل الثانى - كما هى الحال في الأول - تظل العوامل النقدية هى التى تؤثر في الائتمان وليست الائتمان هى التى تؤثر في العوامل النقدية ، فهذه تخضع لمؤثرات خاصة لاشان للائتمان بها ، وما كانت الائتمان الا مجرد نتيجة ولكنها ليست سببا

وأصحاب هذا الرأى لا ينكرون من الجهة الأخرى تأثير كمية المبادلات « ك » في مستوى الائتمان العام « م » ، ولذلك يضمنون معادلتهم على النحو الآتى :

$$ن س + ن س = \frac{ن س}{ك} م$$

ولكنهم في هذه المعادلة يرون أن الجانب الأيمن وحده هو الذى يؤثر في الجانب الأيسر ، دون أن يكون العكس صحيحا

مرى صحة النظرية في شكلها الثانى : لاشك في أن عرض النظرية بهذا الشكل من شأنه أن يجعل الحالات التى يظهر فيها التباين واضحة بين تقلبات الائتمان وكمية النقود لا يخشى منها على صحة النظرية ، اذ يسهل تعليل حدوث هذا التباين بأنه راجع الى فعل العوامل النقدية الأخرى ، وبالأخص الى تغير سرعة التداول . فحدوث تباطؤ في التداول النقدي يبلغ أحيانا حد الاكتناز ، وحدوث تزايد في سرعة التداول يبلغ أحيانا حد الهرب من النقود ، كل ذلك وأمثاله ، مضافا الى

تغير كمية النقود ، من شأنه أن يجعل تغير مستوى الأثمان غير متمش مع تغير كمية النقود . وكذلك الحال بالنسبة لتغير سرعة تداول الودائع ، فزيادة سرعتها ، أو بعبارة أخرى زيادة المبالغ التي تؤدي عن طريق الشيكات وتحويل الحسابات والمقاصة بواسطة نفس القدر من الودائع من شأنها أن تؤدي الى ارتفاع الأثمان ، حتى مع بقاء جملة الودائع في البنوك على حالها .

يبد أن الذي لا يستسيغه خصوم النظرية : هو ادعاء أنصارها بأن كل التغيرات الطارئة على سرعة تداول النقود وغيرها من العوامل النقدية إنما ترجع الى أسباب خاصة بها دون أن يكون لحركة الأثمان دخل في ذلك . فخصوم النظرية لا ينكرون صحة معادلة الاستاذ فيشر السالفة الذكر ، كما أنهم لا يمارون في أن ما يحدث من التباين بين التداول النقدي وحركة الأثمان يتضمن بالضرورة تغيرات طارئة إما على مقدار الودائع « ن » ، وإما على سرعة تداول النقود « س » ، وإما على سرعة تداول الودائع « س » . ولكن الذي لا يسلّمون به هو أن تنشأ هذه التغيرات دائماً دون أن يكون لحركة الأثمان أثر في حدوثها ، وأن تكون العوامل النقدية وحدها هي المسيطرة على حركات الأثمان دون العكس . فعندم أن حركات الأثمان نفسها كثيراً ما تسبب تغيراً في العوامل النقدية : فارتفاع الأثمان - ولا سيما اذا كان بدرجة كبيرة - من شأنه أن يدعو بادىء الأمر الى زيادة كل من سرعة تداول النقود وسرعة تداول الودائع « س » و « س » ثم يدعو من بعد ذلك الى زيادة كمية النقود والودائع « ن » و « ن » ، وهم يستدلون على صحة ذلك بجملة من الحوادث النقدية . فمن ذلك ما شوهد بعد الحرب العظمى في البلدان التي تقام فيها ارتفاع سعر الصرف ، فقد كان هذا

الارتفاع يجر في أذيله ارتفاع الأمان في الداخل^(١) ، فلا يلبث غلاء الأمان أن يدعو الى زيادة سرعة تداول النقود والودائع وذلك لحاجة أرباب الصناعة والتجارة الى استخدام ما لديهم من النقود والودائع في أداء دفعات أكبر مقداراً من ذي قبل ، ثم لا تلبث كمية النقود بعد ذلك أن تزيد أيضاً ، ذلك أنه بالرغم من زيادة سرعة تداول النقود والودائع فإن المقادير الموجودة منها تصبح غير كافية لسد حاجة المبادلات التي ارتفعت قيمتها الكلية بارتفاع الأمان ، فتشتد الحاجة الى النقود ، ويعظم الإلحاح على البنوك في طلبها ، ويقع عبء هذا الإلحاح على بنوك الإصدار في النهاية ، فلا تجد بداً من إصدار مقادير جديدة من أوراق البنكنوت ، وعلى هذا النحو يسير التسلسل هكذا : ارتفاع سعر الصرف ، ارتفاع الأمان ، زيادة سرعة التداول ، زيادة كمية النقود . على أن أصحاب هذا الرأي يسلّمون من الجهة الأخرى بأنه متى زادت سرعة تداول النقود وقيمتها فإن ذلك بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأمان .

وما يقال عن حركات الأمان تحت تأثير سعر الصرف يقال أيضاً عن حركاتها في عهدي النشاط والكساد اللذين تتكون منهما الدورة الاقتصادية (Cycle économique) . فقد أثبت البحث أن كمية الاعتمادات التي تفتحها البنوك ، وسرعة تداول النقود والودائع ، تزدان في أوقات النشاط وتنقصان في أوقات الكساد . فأنصار نظرية الكمية بشكها الثاني يعتبرون تغير هذه العوامل هو السبب المباشر لارتفاع الأمان في عهد النشاط وهبوطها في عهد الكساد . ولكن خصوم النظرية

(١) وقد فصلنا الأسباب التي يستند عليها الاقتصاديون لتفسير تأثير سعر الصرف

في مستوى الأمان في كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٥٤

يقررون على عكس ذلك أن تقلبات الأثمان هي الباعث الرئيسى على تغير مقدار الاعتمادات وسرعة التداول فى العهدين . فهم يقولون : إن زيادة النشاط الاقتصادى فى العهد الأول من الدورة الاقتصادية ، وما ينجم عن ذلك من ارتفاع الأثمان ، يؤدى بطبيعة الحال الى زيادة سرعة تداول النقود وزيادة طلب الاعتمادات من البنوك ، ومن ثم يدعو الى زيادة الودائع ، فإذا ما حل عهد الكساد كان هبوط الأثمان حينئذ - مضافا الى تباطؤ حركة الانتاج - مؤديا بطبيعة الحال الى نقص طلب الاعتمادات من البنوك ، ومن ثم يؤدى الى نقص الودائع ، كما أنه يكون سببا فى نقص سرعة تداول النقود والودائع^(١).

§ نظرية الكمية فى شكلها الثالث

نظرية الكمية كما يبسطها مشاهير الاقتصاديين الانجليز : وبالرغم من الانتقادات والملاحظات التى وجهت الى نظرية كمية النقود ، وبخاصة من جانب الاقتصاديين الفرنسيين ، فقد ظل أغلب كبار الاقتصاديين الانجليز متمسكا بها شديد الحرص عليها . ومن أشهر من أبلى منهم بلاء حسنا فى دراستها وتحليل مختلف عناصرها : مارشال (Marshall)^(٢) وكنز (Keynes)^(٣) . وهوترى (Hawtry)^(٤) . ويجو (Pigou)^(٥)

(١) اقبالون ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ١٢٧

(٢) Marshall, Money, Credit and Commerce الفصل الرابع ،

ص ٣٨ - ٥٠

(٣) Keynes, A Tract on Monetary Reform ص ٧٤ - ٨٧ ، وأيضا

كتابه (Treatise ou Money) ، الجزء الأول ، الفصلين العاشر والرابع عشر

(٤) Hawtry, Currency and Credit ، ص ٣٠ - ٤٠

(٥) Quarterly journal of Economics, November, 1917

وغيرهم ، وقد وجهوا عنايتهم خاصة الى تحايل العوامل النقدية الأخرى غير عامل الكمية ، وتبيين تأثيرها في مستوى الأثمان العام ، واستعملوا في ذلك أسلوباً علمياً رائعاً كثروا فيه من الرموز والمعادلات الجبرية . وهم مع تسليمهم بصحة معادلة الأستاذ فيشر السالفة الذكر يفضلون التعبير عن النظرية بمعادلات أخرى^(١) ، من أفضلها معادلة الأستاذ كينز التي أخذت تشتهر ويذيع استعمالها بين الاقتصاديين ، وهي على النحو الآتي :

$$N = M (W + R)$$

وفي هذه المعادلة يرمز بالحروف :

N : لكية النقود المتداولة

M : لمستوى الأثمان العام (كما تعبر عنه الأرقام القياسية لنفقات المعيشة)

W : لوحدات سلع الاستهلاك التي يستطيع الجمهور شراءها بما يحتفظ به من النقود وبماله من الودائع في البنوك فهي بعبارة أخرى وحدات من قوة الشراء بين أيدي الجمهور على شكل نقود وودائع في البنوك تمثل عدداً معيناً من وحدات سلع الاستهلاك^(٢)

R : للنسبة بين ما تحتفظ به البنوك من الاحتياطي النقدي وتعهداتها المختلفة

(١) وقد أورد كينز بعض هذه المعادلات في كتابه (Treatise on Money) ،

الجزء الأول ، الفصل الرابع عشر ، ص ٢٢١ - ٢٣٩

(٢) ويقول مارشال : ان هذا القدر من النقود والودائع تحت الطلب يقدره كل انسان بعد أن يكون قد وازن بين فوائد الاحتفاظ بقدر أكبر من موارده يكون في متناول يده حالا ، ومضار حبس جزء أكبر من موارده على شكل لا يعود عليه بدخل مباشر أو ربح آخر - مارشال في (Money , Credit and Commerce) ، ص ٤٤

وهذه المعادلة لا تختلف في الواقع كثيراً عن معادلة الأستاذ فيشر، ومن السهل تحويل أحدهما الى الأخرى . غير أن معادلة كينز قد تفضل معادلة فيشر من حيث أنها تستخدم وحدات قوة الشراء بين أيدي الجمهور بدلا من سرعة تداول النقود والودائع ، اذ أن الأولى أصدق في التعبير عن الحقيقة لأن كل فرد يعين دائما مقدار قوة الشراء التي يحتفظ بها في متناول يده ، وفي الاستطاعة معرفة البواعث التي تحمله على زيادتها أو نقصها ، على حين أن سرعة التداول فكرة يحوطها شئ من الغموض ، وهي أصعب ادراكا وأدق فهما من فكرة قوة الشراء . ومع ذلك فانه لمعرفة سرعة التداول تقدر النسبة بين مجموع مدفوعات فرد في وقت معين ومتوسط ما احتفظ به من النقود أثناء هذا الوقت ، وتلك السرعة مضروبة في كمية النقود التي بين أيدي الجمهور هي عبارة عن قوة شراء الجمهور ، لذلك كان أقرب الى المنطق أن تبني نظرية الكمية من بادئ الأمر على أساس قوة الشراء بين أيدي الجمهور (١)

على أن الاختلاف لا يقتصر على صيغة المعادلة عند الفريقين ، ولكنه يتناول أيضا وجهة النظر فيما يختص بتعليل حركات الائتمان ، فالاستاذ فيشر - على الأقل قبل الحرب - يعتبر تغيرات كمية النقود هي العامل الأساسي في تقلبات الائتمان ، أما سرعة التداول فليس لها كبير أثر في ذلك ، اذ هي في نفسها لا تتغير بسهولة لخضوعها لحكم العادة عند الأفراد . وأما الاقتصاديون الانجليز فيعيرون سرعة تداول النقود والودائع أهمية لا تقل عن أهمية كميتها من حيث التأثير

(١) Lazard, Politique et Théories Monétaires Anglaises

في الأثمان ، فعندهم أن تغيرات س و س- أو ما يقابلها في معادلة كينز (و ، و-) ذات أثر كبير في تغير مستوى الأثمان . فالأفراد أحيانا يزيدون ما يحتفظون به من قوة الشراء على شكل نقود وودائع (و ، و-) وأحيانا ينقصونها ، وفي الحالتين اذا ظلت كمية النقود ثابتة فان مستوى الأثمان لا بد أن يرتفع أو ينخفض ، كما أن تغير قوة الشراء هذه هي التي تفسر لنا مختلف الحالات التي يقع فيها التباين بين مستوى الأثمان وكمية النقود^(١) .

وقد عنى الاقتصاديون الانجليز بتحليل العوامل التي تدعو الى تغير مقدار ما يحتفظ به الأفراد من قوة الشراء على شكل نقود وودائع ، ومهروا علم الاقتصاد بمعلومات قيمة من تلك الوجهة . وعندهم أن تغيرات (و ، و-) هي التي تدعو الى تقلبات الأثمان في عهدي النشاط والكساد اللذين تتكون منهما الدورة الاقتصادية ، كما أنها هي التي تفسر عدم توافق ما بين مستوى الأثمان والتداول النقدي في حالتى التضخم والانكماش . ففي حالة الدورة الاقتصادية يشاهد أن المتجين عند ما يتوقعون - خطأ أوصوابا - قدوم عهد رخاء ينقصون من مقدار ما يحتفظون به من النقود والودائع في البنوك لاستخدامها في شراء مقادير أكبر من السلع رغبة في الاستفادة من ارتفاع الأثمان المنتظر ، على حين أنهم يزيدون من مقدار ما يحتفظون به من النقود والودائع اذا كانوا يخشون خطر الاحتفاظ بمقادير كبيرة من السلع ، وذلك أثناء عهد الكساد أو توقعا لحلوله . ولذلك يقرر الاستاذ ييجو (Pigou) أن

(١) ويطلق هوتري (Hawtrey) على مجموع قوة الشراء بين أيدي الجمهور اسم « الحد غير المنصرف » (unspent margin) وهو يتألف من مجموع النقود التي يحتفظ بها الجمهور بين يديه من جهة ومجموع اعتمادات البنوك من جهة أخرى - هوتري ، في المرجع السالف الذكر ،

السبب الرئيسى فى تقلبات الأثمان الدورية يرجع الى نوبات تفاؤل وتشاؤم اجماعية تصيب رجال الأعمال من وقت الى آخر ، ويصفها بأنها أخطاء فى التفاؤل والتشاؤم . فعنده أن مجرد توقع ارتفاع الأثمان تارة وهبوطها تارة أخرى هو الذى يؤدى - عن طريق تأثيره فى العوامل النقدية - الى ارتفاع الأثمان وهبوطها فعلا (١)

وكذلك الأمر فى حالتى التضخم والانكماش ، اذ تتغير عادة الناس من حيث مقدار ما يحتفظون به من قوة الشراء على شكل نقود وودائع . وفى حالة التضخم يكون الخوف من ازدياد درجة التضخم وتدهور قيمة النقود الأهلية باعثا للأفراد على انقاص مالىهم من النقود والودائع فيشترون من السلع والعقار مقادير أكثر كما يكثرون من شراء الصكوك الأجنبية . ومن شأن كل تضخم جديد أن يشير فى النفوس الخوف من اشتداد تدهور النقود فى المستقبل ، فيسارع الأفراد الى التخلص من النقود الأهلية ، وقد يبلغ الأمر حد الهرب منها ، فيكون ذلك سببا فى ارتفاع الأثمان بدرجة تربو على التضخم النقدى . ويحدث عكس ذلك فى حالة الانكماش بل وأحيانا بمجرد تثبيت قيمة النقود ، فلقد شوهد فى حالات كثيرة أن زيادة كمية النقود بعد التثبيت لم تقض بالأثمان الى الارتفاع وذلك لتزايد ما يحتفظ به الجمهور من قوة الشراء على شكل نقود وودائع على إثر عودة الثقة والطمأنينة الى النفوس (٢)

مرى صممة النظرية فى شكلها الثالث : من أهم ما يلاحظ على النظرية بهذا الشكل : هو أن الانتقاد الأساسى الذى وجه اليها فى شكلها السابق يظل قائما فى شكلها الحاضر ، وهو أنه ليس ضروريا

(١) ييجو ، وعنه لزارد فى المرجع السالف الذكر ، ص ٨٩

(٢) لزارد ، فى المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢١

- كما يقول أنصار النظرية - أن يكون تغير العوامل النقدية ناشئاً عن أسباب خاصة بها ، دون أن يكون لحركة الأثمان دخل في ذلك ، اذ كثيراً ما تكون حركة الأثمان نفسها سبباً في تغير العوامل النقدية ويمكن أن نورد لذلك الملاحظتين الآتيتين :

(١) في حالة الدورة الاقتصادية يشاهد أنه عند ما تظهر بوادر ارتفاع الأثمان في بداية عهد النشاط فإن الأفراد لا يغيرون في الحال من مقدار ما يحتفظون به من النقود والودائع ، وذلك لخضوعهم لسلطان العادة ، ومن ثم ينشأ عن ارتفاع الأثمان أن تصبح قوة شراء تلك النقود وودائع أقل من ذي قبل ، ومعنى ذلك أنه في معادلة كينز السالفة الذكر كل تغير في م (مستوى الأثمان العام) اذا ظلت ثابتة ن (كمية النقود المتداولة) يؤدي الى تغير و ، و (وحدات الشراء بين أيدي الجمهور على شكل نقود وودائع)

(٢) في حالة التضخم النقدي عند ما يعمد الناس الى الفرار من النقود وذلك بانقاصهم كمية النقود والودائع التي يحتفظون بها يلاحظ أن هذا الفرار إنما هو ناشئ عن تدهور قيمة النقود الأهلية ، أى عن ارتفاع الأثمان . نعم أن هذا الفرار من النقود ، وهو في الأصل نتيجة ارتفاع الأثمان ، لا يلبث بدوره أن يصبح سبباً لارتفاع الأثمان ، ولكن ذلك لا يخفي الحقيقة الأولى ، وهي أن انقاص و ، و إنما كان في الأصل نتيجة ارتفاع الأثمان (١)

*
**

وقصارى القول أن المناقشات التي دارت حول نظرية كمية النقود بأشكالها المختلفة تجعلنا نميل الى تقرير الحقيقة الآتية وهي : أنه اذا

(١) اتاليون ، في (Monnaie, Prix et Change) ، ص ١٤٥-١٤٦

كان للعوامل النقدية تأثير في الائتمان قبل الائتمان تأثيراً في العوامل النقدية . وفي الحق أننا هنا إزاء ظاهرة ذات وجهين كل منهما سبب ونتيجة للآخر ، فتغير العوامل النقدية يؤثر في بداية الأمر في مستوى الائتمان العام ، ولكن متى تغير هذا المستوى ، ولأسباباً متى كان التغير بليغاً ، فإنه لا يلبث بدوره أن يؤثر في العوامل النقدية . ومعنى ذلك بعبارة أخرى : أنه إذا كانت قيمة النقود تتغير بعكس تغير الكمية الموجودة منها في التداول (ويراد بالكمية هنا مختلف العوامل النقدية التي نتحدثنا عنها) فإن كمية النقود تتغير أيضاً بتغير قيمتها^(١) .

(١) ومن أشهر النظريات الأخرى التي وضعتها الاقتصاديون في موضوع قيمة النقود: النظرية النفسانية أو البسيكولوجية (La théorie psychologique de la Monnaie) وقد بسطها الأستاذ اقبالون في صورة خلاصة في كتابه (Monnaie, Prix et Change) ومجل ماذهب إليه ينحصر فيما يأتي : أن قيمة النقود تتوقف على تقدير الأفراد لقيمة كل وحدة من النقود المخصصة للاستهلاك ، وهذا مرتبط بمقدار دخولهم من جهة وبما يتوقعون أن تكون عليه قوة شراء النقود في الحال والاستقبال من جهة أخرى . فإذا زاد دخول الأفراد زاد طلبهم للسلع المختلفة ، وارتفع تبعاً لذلك مستوى الائتمان العام ، وكذلك إذا توقعوا هبوطاً في قوة شراء النقود في المستقبل سارعوا إلى شراء سلع كثيرة في الحاضر فأدى ذلك إلى ارتفاع الائتمان . وإذا كان لسعر الصرف ، ولأسباباً متى كثرت تقلباته ، أثر في قيمة النقود في الداخل وذلك عن طريق تأثيره في دخول الأفراد وفيما يتنبأهم من العوامل النفسانية فقد وجب أن يكون له محل أيضاً في النظرية التي تبحث في تحديد قيمة النقود ، مما ملاحظ أن سعر الصرف نفسه يخضع لاعتبارات اقتصادية وأخرى نفسانية فصلناها في كتابنا «التجارة الدولية»

الفصل الثاني

التضخم والانكماش

نحريز معنى التضخم والانكماش : إن من أهم الاصطلاحات التي يكثر الاقتصاديون اليوم من ترديدها ويتصل البحث فيها بموضوع قيمة النقود : اصطلاح التضخم والانكماش . فأما التضخم (inflation) فيراد به زيادة وسائل الشراء بين أيدي الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة في الثروة المنتجة ، وأقصر من ذلك أن تقول : إنه زيادة وسائل الشراء بالنسبة للسلع المتداولة ، مع ملاحظة أن وسائل الشراء يراد بها هنا : (١) النقود المعدنية (ب) النقود الورقية (ج) الودائع القابلة للتداول بال شيكات . وهذا النوع الثالث في البلاد الانجلوسكسونية أهم كثيراً من النوعين السابقين ، اذ يستعمل في تداول مقدار من السلع يبلغ ثمانى أو عشر مرات قدر النوعين الآخرين . والأثر المباشر لظاهرة التضخم هو ارتفاع الأثمان . ولتقريب الموضوع من الذهن يقول الأستاذ فيشر^(١) : إنه اذا استعملت مقادير أكثر من النقود لتداول نفس القدر من السلع فان الأثمان لا بد أن ترتفع ، مثلها في ذلك كمثل استعمال مقدار أكثر من الزبد في تغطية أديم كسرة من الخبز اذ يؤدي الى زيادة سمكه ، فسمك الزبد هنا يمثل مستوى الأثمان على حين أن كسرة الخبز تمثل كمية السلع . وأما الانكماش (déflation) فهو عكس التضخم ، اذ يراد به نقص وسائل الشراء بالنسبة للسلع المتداولة ، والأثر المباشر لهذه الظاهرة هو هبوط الأثمان .

(١) Irving Fisher, The Money Illusion ، ص ٢٤

ومن ذلك يتضح أنه إذا زادت وسائل الشراء مع بقاء كمية السلع المتداولة على حالها فإن الأثمان ترتفع ، وعلى عكس ذلك إذا نقصت وسائل الشراء مع بقاء كمية السلع المتداولة على حالها فإن الأثمان تنخفض . ومن الجهة الأخرى إذا بقيت وسائل الشراء على حالها وزادت كمية السلع المتداولة فإن الأثمان تنخفض ، وعلى عكس ذلك إذا بقيت وسائل الشراء على حالها ونقصت كمية السلع المتداولة فإن الأثمان ترتفع . على أنه يندر في الواقع أن تظل وسائل الشراء أو كمية السلع على حالها ، فالسلع المتداولة تزيد في الغالب سنة بعد الأخرى وبنسبة تكاد تكون واحدة ، كما أن وسائل الشراء تزيد تارة وتنقص تارة أخرى ولكن بنسب متفاوتة . وقد أثبتت بحوث الأساتذة كاسل وكينز وفisher وغيرهم أن كمية وسائل الشراء في المجتمعات الحديثة تتغير كثيراً ، على حين أن كمية السلع المتداولة لا تتغير إلا قليلاً وبنسبة واحدة تقريباً ، ولذلك كانت معظم حالات التضخم والانكماش إنما تنشأ عن تغير وسائل الشراء .

الأسباب الراحية الى التضخم والانكماش : يحدث التضخم مادة عند ما تواجه الحكومات بعض الصعاب المالية ، وبخاصة في أوقات الحروب ، حيث تشتد الحاجة الى المال ، وكذلك في أعقاب الحروب حيث تكون قوى الدولة المالية قد استنفدت أو كادت . فالحروب كانت دائماً أكبر باعث على الإفراط في إصدار النقود الورقية الإلزامية وفي زيادة الاعتمادات في البنوك ، ومن ثم كانت سبباً في كل حوادث ارتفاع الأثمان المشهورة . والتاريخ حافل بالأمثلة التي تدل على أن أغلب الحكومات إنما تعتمد في تمويل الحروب على إصدار النقود الورقية الإلزامية وتقرط فيه ، ومن ذلك ما فعلته إنجلترا في

حروبها مع فرنسا من سنة ١٧٩٣ الى سنة ١٨١٥ ، والولايات المتحدة أثناء حرب الاستقلال والحرب الأهلية ، وفرنسا أثناء حروب الثورة الفرنسية والحرب السبعينية ، وكذلك دول أخرى كثيرة كالنمسا وإيطاليا والروسيا وغيرها . وقد جاءت الحرب العظمى بأكبر تجربة عرفها التاريخ عن ذلك ، فقد اندفعت بلدان كثيرة في اصدار النقود الورقية الالزامية اندفاعا خطيرا ، حتى بلغ الافراط في اصدارها في ألمانيا والروسيا والنمسا حداً ما كان لعقل أن يتصوره ، ففي ألمانيا وحدها بلغ التداول من العملة الورقية في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٣ أكثر من ١١٦ تريليونا من الماركات ، وكان معدل الزيادة الأسبوعية وقتئذ يبلغ عدة تريليونات بيد أنه في بعض البلدان الأخرى كإنجلترا والولايات المتحدة كان التضخم ناشئاً بالأخص عن الافراط في الاعتمادات ، فقد كانت القروض الكثيرة التي أصدرتها الحكومات لا يكتب فيها غالباً بالنقود ، وإنما باعتمادات كانت تفتحها البنوك ، أما لحساب الدولة مباشرة ، وأما لحساب الأفراد الذين يريدون الاكتتاب . وهذه الاعتمادات كانت الحكومة تسحب عليها شيكات تقدمها الى الأفراد الذين تشتري منهم مهمات الحرب وسواها ، وهؤلاء كانوا يقدمونها الى بنوكهم الخاصة لتقيّد قيمتها في حسابهم الدائن . وعلى هذا النحو كانت العملية تسوى في النهاية على شكل نقل مبالغ من حساب الحكومة الى حساب الأفراد أي وضع قوة شراء عظيمة بين أيدي الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة في الثروات المتداولة .

وكذلك قد تكون الحروب سببا في الاكثار من الذهب في بعض البلدان ، ومن ثم تكون سببا في هبوط قيمته وارتفاع الأثمان ، كما حدث في الولايات المتحدة وبعض البلاد المحايدة أثناء الحرب العظمى ، فقد

نزحت اليها مقادير كبيرة من الذهب من البلاد المتحاربة ثمتا لما اشترته من المؤن والذخائر الوفيرة، وقد بلغ من أمر تجمع الذهب في الولايات المتحدة أن هبطت قوة شراء الدولار الذهبي من ١٠٠ في سنة ١٩١٣ الى ٤٠ في سنة ١٩٢٠ .

يبد أنه ليس ضروريا أن يحدث التضخم في أوقات الحروب فقط ، فقد يحدث أيضا في أوقات السلم ، وقد يكون ذلك ناشئا عن كثرة المستخرج من الذهب على إثر اكتشاف مناجم جديدة منه أو تحسين وسائل إنتاجه ، كما حدث في أواخر القرن الخامس عشر على إثر اكتشاف أمريكا واستغلال مناجم بيرو والمكسيك ، وكما حدث في منتصف القرن التاسع عشر على إثر استغلال مناجم كاليفورنيا وأستراليا ، وأواخر القرن التاسع عشر على إثر اكتشاف مناجم أفريقية الجنوبية وتحسين وسائل الاستغلال . وكذلك قد يحدث التضخم في أوقات السلم بسبب توسع البنوك في توزيع الائتمان ، وقد يكون ذلك نتيجة تعديل بعض القوانين الخاصة بالبنوك أو تغير عادات البنوك في فتح الاعتمادات وإيجاد الودائع ، كما حدث في الولايات المتحدة على إثر إصدار قانون الفيدرال ريزرف (Federal Reserve Act) في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ الخاص بنظامها المصرفي ، فقد قضى بانقاص مقدار ما تحتفظ به البنوك من الرصيد الذهبي ، وبذلك زاد من قدرتها على الاقراض للجمهور ، ولذلك كان ينتظر أن يؤدي ذلك الى ارتفاع الائتمان حتى ولو لم تنشب الحرب بعد ذلك^(١)

وأما الانكماش فيحدث اما بسبب نفاد بعض مناجم الذهب ونقص

(١) فينر ، في (The Money Illusion) ، ص ٥٢

النتائج العالمى منه ، كما حدث فى غضون المدة بين سنتى ١٨٧٣ و ١٨٩٦ ،
واما بسبب تعتمد بعض الحكومات انقاص كمية النقود الورقية المتداولة ،
واما لاتباع البنوك سياسة ترمى الى تثبيط الاقتراض منها ، ومن ثم
تؤدى الى انقاص جملة الودائع فيها . ويلجأ عادة الى الانكماش عن
طريق انقاص المتداول من النقود الورقية بدافع من الرغبة فى ارجاع
قابلية صرفها بالذهب عقب بعض الحروب ، كما حدث فى الولايات
المتحدة بين سنتى ١٨٦٥ و ١٨٧٩ ، وفى إنجلترا بعد الحرب العظمى ،
وكما أرادت أن تفعل فرنسا فى سنة ١٩٣٠ حيث عقد اتفاق بين
الحكومة الفرنسية وبنك فرنسا تمهدت الأولى بمقتضاه أن ترد الى
الثانى سنويا مليارين من الفرنكات من السبعة والعشرين ملياراً التى كان
أقرضها اليها ، وكان أكبر الظن أن ذلك - اذ يؤدى الى انقاص
كمية أوراق البنكنوت المتداول - يؤدى الى رفع قيمة الفرنك الورقي
تدريجاً ، حتى تعود الى أصلها ، ومن ثم تعاد قابلية صرفه بالذهب .
ولكن هذا الظن لم يتحقق ، فقد عجزت الحكومة الفرنسية فى
السنوات التالية عن الوفاء بتعهداتها ، بل وعادت الى الاقتراض من
بنك فرنسا ، فعاد البنكنوت الى الزايد واستأنف التضخم سيرته
الأولى (١) .

(١) ويحصر الاستاذ ريست (Rist) الوسائل التى يتحقق بها الانكماش فيما يأتى :
(١) أن يسحب من أيدي الجمهور مقدار من الأوراق المصرفية أو الحكومية بنية عدم ردها
و يلجأ الى ذلك عادة عند ما يكون هناك تضخم نتج عن المبالاة فى إصدار هذه
الأوراق (٢) أن تباع المصارف الى الجمهور بعض مالهيا من سندات الديون العامة أو أذون
الخزينة فيدفع الأفراد ثمنها بما يملكون من النقود أو الودائع ، وفى الحالتين تنقص كمية
المالهم من وسائل الشراء (٣) أن ترفع المصارف سعر الخصم وهو ما يؤدى الى هبوط
الائتمان ووقف حركة المضاربات — Rist, La Déflation en Pratique ، ص ٩

التضخم والانسكماش منه ومهنة المالية العامة : قل من الحكومات من لم يلجأ في أوقات الشدة والضيق الى التضخم النقدي ، وذلك بالأخص عن طريق اصدار النقود الورقية الالزامية والافراط في ذلك . ويعتبر علماء المالية العامة اصدار هذه النقود الورقية نوعاً من القرض الاجباري ^(١) اذ تدفعها الحكومة الى دائئها كأداة للوفاء ، دون أن يكون لهم حق رفضها ، وهي في هذه الحالة تقترض منهم اجبارياً المبالغ الواجبة الاداء لهم وتعطيهم صكاً بالدين على ان يدفع في أجل غير مسمى . ولا فرق بين أن يكون اصدار النقود الورقية بواسطة الحكومة أو بواسطة بنك ، اللهم الا أنه في الحالة الثانية يظهر كأن المدين لحملة النقود الورقية هو بنك الاصدار وليس الحكومة ، ولكن ذلك في الظاهر فقط ؛ اذ الحقيقة أن البنك انما يصدر الأوراق النقدية كي يقرضها الحكومة ، حتى تستطيع أن تدفع بها ديونها ، وهو لا يصرف هذه الأوراق بالذهب الا متى استطاعت الحكومة أن توفى للبنك ما اقترضته منه ، فالحكومة في الحالتين هي التي تحمل عبء هذا الدين .

ولكي يبين ماهية التضخم الناشئ عن اصدار النقود الورقية الالزامية وأثره في الحياة الاقتصادية يقول كينز (Keynes) ^(٢) : لنفرض أن في التداول من الأوراق النقدية ٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وأن قيمتها تعادل من الدولارات الذهبية ٣٦٠٠٠٠٠٠٠ ، ثم لنفرض أن الحكومة أصدرت مبلغاً جديداً من الأوراق النقدية قدره ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وبذلك أصبح

(١) أنظر مايورده الاستاذ جيز (Géze) عن ذلك في كتابه (Science de

Finance) ص ٣٩٤

(٢) كينز ، في (Monetary Reform) ، ص ٤٢ وما بعدها

مجموع مافي التداول ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه فهذا المقدار من الأوراق النقدية تظل قيمته تعادل قيمة ٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار . ذلك أنه وفقا لتعاليم نظرية كمية النقود اذا ظلت عادة الجمهور في استعمال النقود ودرجة رخائه ثابتين فان القيمة الكلية للنقود الورقية المتداولة تظل تقريبا واحدة ، بصرف النظر عن عدد الوحدات الموجودة منها في التداول . وعلى ذلك يكون كل جنيه ورقي في الحالة الأولى يساوى ٤ دولارات علي حين أنه في الحالة الثانية يساوى ٣ دولارات . وتبعا لذلك تصبح قيمة ال ٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه من الأوراق النقدية التي كان أصلها في التداول تساوى ٢٧ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار بدلا من ٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠ ، على حين تكون قيمة ال ٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه التي أصدرتها الحكومة تساوى ٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار . وعلى هذا النحو ترى أن الحكومة بإصدار هذا القدر الجديد من الأوراق النقدية قد نقلت من حيازة الجمهور الى حيازتها ثروة تعادل قيمتها ٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار ، وكأنها بذلك قد فرضت على الجمهور ضرائب بهذا القدر . أما الذين يقع عليهم عبء ذلك فهم الذين يملكون ال ٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه من الأوراق النقدية التي كانت في التداول من قبل ، فهؤلاء أصبحت نقودهم تعادل قيمة أقل من ذي قبل بمقدار ٢٥ ٪ ، فكأنهم قد أدوا الى الحكومة ضريبة بهذا المقدار . وكلما أصدرت الحكومة بعد ذلك مبلغا جديدا من الأوراق النقدية يكون ذلك بمثابة ضريبة جديدة يقع عبؤها على حملة الأوراق النقدية القديمة .

على أنه لا يلبث أن يأتي يوم يفتن فيه الجمهور لما يصيبه من خسائر من جراء احتفاظه بالأوراق النقدية ، ولذلك يسارع الى التخلص منها ، وذلك بانفاقها في شراء السلع والعقار والصكوك الأجنبية وغيرها ، فيكون

ذلك داعياً الى زيادة سرعة تداولها زيادة لا تلبث أن تفوق زيادة كميته ،
وحيث أن تصبح القيمة الكلية للتداول منها أقل من ذي قبل ، ففي
المثل السابق قد تصبح قيمتها الكلية تساوى ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار بعد
أن كانت تساوى : ٣٦.٠٠٠.٠٠٠ دولار . وكلما استفحل هبوط قيمتها
اضطرت الحكومة لاسد ثقاتها أن تصدر منها مقادير أكثر فأكثر .
وأخيراً لا يلبث أن يحل وقت يبلغ فيه تدهور قيمة النقود مبلغاً ترى
معه الحكومة أنها مما أصدرت من الأوراق النقدية فإن الدخل الحقيقي
الذى تحصل عليه من ذلك يصبح ضئيلاً جداً ، وهكذا تتحطم بين
يديها تلك الأداة المرهقة للشعب مخلفة وراءها الخراب والدمار . وآية
ذلك ما تراه في الجدول الآتى الخاص بحالة التداول النقدي في ألمانيا
في الوقت الذى تقدم انهيار نظامها النقدي المشهور في سنة ١٩٢٣ (١)

ألمانيا	كمية المصدر من	عدد الأوراق الورقية قيمة الأوراق المنصهرة	مليارات الماركات الورقية التي يساويها المارك الذهبى بمليارات الماركات الذهبية
ديسمبر سنة ١٩٢٠	٨١	١٧	٤ر٨
ديسمبر سنة ١٩٢١	١٢٢	٤٦	٢ر٧
مارس سنة ١٩٢٢	١٤٠	٦٥	٢ر٢
يونية سنة ١٩٢٢	١٨٠	٩٠	٢
سبتمبر سنة ١٩٢٢	٣٣١	٣٤٩	٠ر٩
ديسمبر سنة ١٩٢٢	١ر٢٩٣	١ر٧٧٨	٠ر٧
فبراير سنة ١٩٢٣	٢ر٢٦٦	١١ر٢٠٠	٠ر٢
مارس سنة ١٩٢٣	٤ر٩٥٦	٤ر٩٥٠	١ر
يونية سنة ١٩٢٣	١٧ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٠ر٤
أغسطس سنة ١٩٢٣	١١٦ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٠ر١١٦

ومن هذا الجدول يتضح أنه خلال هذا العهد كانت نسبة تدهور المارك
الورقي تفوق كثيراً نسبة التضخم النقدي ، وانك لتجد ابتداء من
ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن سرعة التدهور خلال فترة من الزمن كانت

مرتين تقريباً قدر سرعة التضخم ، وأنه في شهر يونية سنة ١٩٢٣ ، عند ما كانت كمية الأوراق النقدية قد زادت بمقدار ٢٠٠ مرة تقريباً بالنسبة لما كانت عليه في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، كانت قيمة المارك الورقي قد تدهورت بمقدار ٢٥٠٠ مرة تقريباً . ومن جهة أخرى تلاحظ أن القيمة الكلية للأوراق النقدية مقدرة بالذهب تضاءلت كثيراً خلال هذا العهد ، فقد هبطت من ٤٨ مليار مارك ذهبي في ديسمبر سنة ١٩٢٠ الى ٤ ر. مليار في شهر يونية سنة ١٩٢٣ وقد كان مقدارها قبل الحرب يبلغ حوالي ٦ مليار مارك ذهبي . ومثل هذه النتائج تخرج بها اذا تتبعنا سير التضخم النقدي في البلدان الأخرى التي استفحل فيها أمره مثل النمسا والروسيا .

ومن هذا يتبين خطأ من يظن أن في التضخم النقدي خيراً للأمة إذ يغني الحكومة عن الالتجاء الى فرض الضرائب واثقال عاتق الجمهور بها ، إذ الحقيقة غير ذلك ، فان الحكومة عند ما تعتمد الى إدارة آلة اصدار النقود الورقية تتقاضى من الجمهور مثلما تتقاضاه لو أنها فرضت ضريبة على مواد الاستهلاك جميعاً ، وسوف ترى فيما يلي أن التضخم وهو يؤدي الى تقلب عظيم في قيمة النقود يحدث أشد الاضطراب في الحياة الاقتصادية ويفضي الى افتقار بعض الطبقات واغتناء غيرها بلا مبرر . ولذلك كانت أغلبية الاقتصاديين الكبار قبل الحرب تستهجن الالتجاء الى التضخم كوسيلة لسد عوز الحكومات الى المال في الأوقات الصعبة ، وقد أجاد الاقتصادي الهولندي بيرسون (Pierson) اذ يقول : إنه في أوقات الاضطرابات الأهلية تصبح الحاجة أمس منها في أي وقت آخر الى تجنب تعريض النظام النقدي للتقلقل ، فاذا لم تكن الثقة في الحكومة قوية فلتعتمد الى اصدار قروض

لآجال قصيرة وذات سعر فائدة مرتفع ، وإذا لم يتح لها أن تحصل
باتباع هذه الطريقة على ماتحتاج اليه من الأموال فلتعتمد اذن الى عقد
قرض اجبارى ، ولكن لتأ بجانبها عن كل مايمس نظامها النقدي ،
اذ يكفيها ماتلاقى من أضرار الحرب ، وليس لها أن تضيف اليها
الأضرار الأخرى الناشئة عن اضطراب النظام النقدي (١) .

ولئن يكن سبيل التضخم محفوقاً بالمخاطر والمضار ، فكذلك سبيل
الانكماش شديد المخاطر ومسلكه عسير على الدولة ، ذلك أنه مادام أن
المغالاة في اصدار النقود الورقية هي السبب الرئيسى في تدهور قيمتها
فمنطقياً يتعين لملافاة هذا التدهور أن يسحب من التداول القدر الزائد
منها ، أو على الأقل الجزء الأكبر . وتحقيق ذلك ليس هيناً ، اذ يتطلب
وجود فائض في الإيرادات العامة ، كي يمكن استخدامه في سداد
ما اقترضته الحكومة من مصرف الاصدار وكان السبب المباشر للتضخم ،
وبذلك تختفى من التداول تدريجاً الأوراق النقدية التى كانت أصدرت
لهذا الغرض . وأما اذا كانت الحكومة هي التى أصدرت الأوراق النقدية
بنفسها فانها تأخذ تدريجاً في عدم اعادتها الى التداول كلما دخلت
خزائنها . واذا صادفت الحكومة نجاحاً في اتباع هذه السياسة فان
الائتمان تأخذ في الهبوط كلما استطادت النقود شيئاً من قيمتها ، غير
أن حدوث هبوط عام في الائتمان من شأنه أن يحدث كساداً في
الحالة الاقتصادية ، وذلك على عكس التضخم الذى يحدث فيها نشاطاً
غير عادى . ولذلك يؤثر كثير من أصحاب المصالح استمرار التضخم
ويستحث الحكومة على العمل على ابقائه ، لأن ارتفاع الائتمان بسببه
- وان كان فيه ضرر يصيب كثيراً من الطبقات - الا أنه يعود بالفائدة

(١) وارد في : Nicholson, Inflation ، سنة ١٩١٩ ، ص ٩٥ - ٩٦

على هذا الفريق .

ومما يجعل الانكماش بغيضا لدى السلطات العامة : أنه اذ يرفع قيمة النقود الأهلية يؤدي الى زيادة أعباء الديون العامة ، على حين أن تدهور قيمة النقود بسبب التضخم يجعل الحكومة تدفع في الواقع الى دائئها أقل مما تكون قد تعهدت بدفعه قبل تدهور قيمة النقود .

يضاف الى ما تقدم أن الانكماش ، وهو يؤدي الى تغير قيمة النقود يحدث في الحياة الاقتصادية اضطرابا شبيها بالاضطراب الذي يحدثه التضخم ، فيعبت بالحقوق المكتسبة ، ويؤدي الى اختار بعض الطبقات واغتناء غيرها بلامسوخ ، كما سوف يتبين مما يلي .

الفصل الثالث

الآثار المترتبة على تقلبات قيمة النقود

ملاحظات عامة : لتقلبات قيمة النقود - أو بعبارة أخرى لحركات الأثمان العامة - نتائج خطيرة في الحياة الاقتصادية . وهي من الوجهة النظرية شاهد صدق على أن النقود كميّار للقيمة لا تؤدي وظيفتها على وجه الكمال ، فيينا أن المتر في عالم الأبعاد يمثل بعداً ثابتاً ، والجرام في عالم الأوزان يمثل وزناً ثابتاً ، فان الجنيه أو الدولار أو الفرنك في عالم القيمة لا يمثل قيمة ثابتة . ولذلك فانه عند ما يتغير ثمن سلعة فنحن لا ندري لأول وهلة اذا كان هذا التغير ناشئاً عن تغير قيمة السلعة أم عن تغير قيمة النقود ، كما أنه اذا ظل ثمن سلعة ثابتة فقد تكون قيمتها مع ذلك قد تغيرت ، ولكن هذا التغير أخفاء عن الأنظار تغير

طارىء على قيمة النقود .

وأما من الوجهة العملية فحظر هذه الظاهرة يرجع الى الحقيقة الآتية : وهى أنه عند ماتغير قيمة النقود فإن أثمان السلع والخدمات لا تتغير جميعا في وقت واحد ، ولا بدرجة واحدة . فلو كانت كل الأثمان وتبعاً لذلك كل النفقات وكل الدخول تزيد في وقت واحد وبنسبة واحدة ، أو تهبط كذلك في وقت واحد وبنسبة واحدة ، لم يكن ذلك ليؤدى الى اغتناء أو افتقار أحد من الناس . فمثلا لو أن شخصا دخله ٢٠٠ جنيه أصبح ذا دخل قدره ٤٠٠ جنيه ، بينما أن اثمان مايشترى من السلع والخدمات قد ارتفعت بنسبة الضعف ، فإن ذلك لا يضره شيئا . ولكن الأمر ليس كذلك في الحياة العملية ، فارتفاع الأثمان أو هبوطها لا يحدث في كل السلع والخدمات في وقت واحد ، كما أنه لا يكون فيها جميعا بمعدل واحد . فهناك سلع وخدمات تتخلف أثمانها عن غيرها ، فهى لا تتبعها الا ببطء أو لاتتحرك أصلا ، وذلك لموضوعها لسلطان العادة ، أو لبعض النظم أو العقود القانونية . ولذلك فانه عند ماتغير قيمة النقود ويتغير مستوى الأثمان تبعاً لذلك فإن بعض الناس يفتقر والبعض الآخر يغتنى ، وتتقلقل أوضاع الحياة الاقتصادية كلها ، ولا سيما متى كان تغير قيمة النقود بليغا ، كما حدث في كل البلدان منذ سنة ١٩١٤ ، فقد كانت تقلبات قيمة النقود سواء أكانت ذهبا أم فضة أم ورقا بدرجة عظيمة ، كما يتضح من مقارنة الأرقام القياسية لأثمان الجملة في البلاد الآتية في غضون المدة بين سنتي ١٩١٣ و ١٩٢٣ ^(١)

(١) هذه الأرقام مأخوذة عن كينز ، في (Monetary Reform) ص ٣ ، والاحصاء السنوي العام للقطر المصرى

السنة	الملكة المتحدة	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	الولايات المتحدة	السويد	اليابان	مصر
١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٠٠
١٩١٤	١٠٠	١٠٢	٩٦	١٠٦	٩٨	١١٦	٩٥	١٠٠
١٩١٥	١٢٧	١٤٠	١٣٣	١٤٢	١٠١	١٤٥	٩٧	١٠٣
١٩١٦	١٦٠	١٨٩	٢٠١	١٥٣	١٢٧	١٨٥	١١٧	١٢٨
١٩١٧	٢٠٦	٢٦٢	٢٩٩	١٧٩	١٧٧	٢٤٤	١٤٩	١٧٦
١٩١٨	٢٢٧	٣٤٠	٤٠٩	٢١٧	١٩٤	٣٣٩	١٩٦	٢١١
١٩١٩	٢٤٢	٣٥٧	٣٦٤	٤١٥	٢٠٦	٣٣٠	٢٣٩	٢٣١
١٩٢٠	٢٩٥	٥١٠	٦٢٤	١٤٨٦	٢٢٦	٣٤٧	٢٦٠	٣١٦
١٩٢١	١٨٢	٣٤٥	٥٧٧	١٩١١	١٤٧	٢١١	٢٠٠	١٧٣
١٩٢٢	١٥٩	٣٢٧	٥٦٢	٣٤١٨٢	١٤٩	١٦٢	١٩٦	١٤٦
١٩٢٣	١٥٩	٤١١	٥٨٢	٧٦٥٠٠٠	١٥٧	١٦٦	١٩٢	١٣٢

ومن أخص ما يلاحظ في هذا الجدول ارتفاع الأثمان في هذه البلاد ارتفاعاً يكاد يكون مطرداً حتى سنة ١٩٢٠ ، وذلك بسبب التضخم النقدي أثناء الحرب وبعدها ، ثم هبوطها بعد ذلك في البلدان التي استطاعت أن تستعيد سيطرتها على شئونها النقدية فلم تكتف بوقف التضخم بل عمدت الى الانكماش واستطاعت بذلك أن ترفع من قيمة عملتها . وكان منها من واصل السير في هذا السبيل ، ومنها من وقف في منتصف الطريق ، بل وعاد الى التضخم مرة أخرى . ومهما يكن من الأمر فقد أحدث التضخم والانكماش في الحالتين مساوئ كثيرة وضحايا بريئة ، اذ نشأ عن كل منهما تنقل في الثروات بين الطبقات المختلفة وعبث بالحقوق المكتسبة ، كما ترك كل منهما أثراً سيئاً في حالة الانتاج ، وذلك بدفعه مرة الى الأمام وأخرى الى الوراء .

وعلى هذا الأساس تقسم البحث في هذا الموضوع الى قسمين :
فالأول يتناول البحث في أثر تقلبات قيمة النقود في توزيع الثروات ،

والثاني يتناول البحث في أثر ذلك في حالة الانتاج .

§ أثر تقلبات قيمة النقود في توزيع الثروات

ان من أخطر ما يترتب على تقلبات قيمة النقود افتقار بعض الطبقات واغتناء غيرها ، كما يتبين ذلك من النظر في حالة الطبقات الآتية :

الرأسمالين والمربين بمبالغ ثابتة : فالدائنون الذين أقرضوا الغير برهن أو بغير رهن قروضاً لآجال طويلة يفتقرون اذا ما هبطت قيمة النقود وارتفعت الأثمان ، ذلك أنهم يستردون في هذه الحالة أقل مما أعطوا ، فالدائن المصرى الذى أقرض أحد مواطنيه ١٠٠٠ جنيه لمدة خمس سنوات في سنة ١٩١٤ وذلك عند ما كان الرقم القياسى للأثمان ١٠٠ ثم استرد هذا المبلغ في سنة ١٩١٩ عند ما أصبح الرقم القياسى ٢٣١ يفتقر لأمحالة ، لأن قوة شراء الألف جنيه في سنة ١٩١٩ أضعف منها في سنة ١٩١٤ . ومثل ذلك يقال عن الملاك العقاريين الذين أجروا الى الغير ما يملكون من أراض أو مساكن لآجال معينة ، فهم يظلون يتناولون نفس الأجرة المتفق عليها حتى انتهاء أجل عقودهم ، في ذلك يفتقرون بسبب ارتفاع أثمان ما يستهلكون وعجزهم عن رفع أجرة ما يملكون في الوقت المناسب .

وما يخسره الدائنون بسبب ارتفاع الأثمان يربحه المدينون ، وذلك كالمقترضين الذين اقترضوا قبل ارتفاع الأثمان برهن أو بغير رهن^(١)

(١) وقد استطاع كثير من المصريين بين سنتي ١٩١٥ و ١٩٢٠ أن يسددوا جانباً كبيراً من ديونهم العقارية قبل حلول أجلها ، وذلك بفضل ارتفاع أثمان الحاصلات الزراعية وبخاصة القطن ، وهذا ما انتهى به تقارير البنوك العقارية المقدمة الى مجالس ادارتها ، وقد كان في ذلك ربح كبير للمدينين المصريين ، اذ كان المتوسط العام للانهات عند سداد ديونهم أعلى منه كثيراً عند اقتراضهم — انظر في ذلك رسالتنا L'Organisation du Crédit Foncier en Egypte باريس سنة ١٩٢٤ ، ص ٣٢ — ٣٧

ومستأجرى الأراضى الزراعية^(١) والمساكن وغيرهم من كل مدين تعهد بمقتضى عقود سابقة على ارتفاع الائتمان بدفع مبالغ ثابتة ، فهؤلاء جميعهم يخف عنهم عبء ديونهم . وهذا مايعنيه بعض الكتاب بقولهم إن خريستوف كولومبس جلب معه من أمريكا صك ابراء المدينين من جزء كبير من ديونهم ، وذلك لما أدى اليه اكتشاف الدنيا الجديدة من ارتفاع الائتمان ، بسبب وفرة ماحمل منها من الذهب والفضة .

واذا ماعظم تدهور قيمة النقود الأهلية ، ومن ثم اشتد ارتفاع الائتمان ، كما حصل فى ألمانيا فى سنة ١٩٢٣ فإن المدينين ، اذا لم يتدخل الشارع فى الأمر ، يتحررون نهائيا من ديونهم على حين تضيع حقوق الدائنين بلا مرد . وحسبنا أن نشر هنا الى أن الحكومة والبلديات الألمانية استطاعت فى ذلك الحين ، بفضل تدهور قيمة المارك الورقى ، أن تتحرر من عبء معظم ديونها الداخلية .

واذا حدث على عكس ذلك أن ارتفعت قيمة النقود ومن ثم هبطت الائتمان فإن الدائنين بمبالغ ثابتة هم الذين يفتنون على حين يفتقر المدينون ، ووقتئذ يشتد عبء الديون على هؤلاء ، ولا سيما متى كانت ديونهم لأجال طويلة ، كالديون العقارية . وانظر مصداقا لهذا القول كم ساءت حال المدينين العقاريين فى الوقت الحاضر ، فقد كان من أثر تدهور الائتمان فى تيار الأزمة العالمية وبخاصة ائتمان الحاصلات الزراعية أن أصبحت أغلبية الملاك العقاريين عاجزة عن الوفاء بتعهداتها وأداء أقساط ديونها . ذلك أن المدين الذى كان يكفيه أن يبيع ٥٠ قنطارا من القطن عند ما كان ثمن القنطار ٥ جنيهات ليسدد قسط دين مقداره

(١) فالفلاح مثلا الذى كان يبيع ٤ قناطير من القطن عند ما كان ثمن القنطار ٢٥٠ قرشا ليسدد إيجارا قيمته ١٠ جنيهات ، حسب أن يبيع قنطارين عند ما يصبح ثمن القنطار ٥٠٠ قرش

٢٥٠ جنيهها أصبح اليوم وقد غدا ثمن القنطار جنيهين ونصف يتعين عليه لاداء نفس القسط أن يبيع ١٠٠ قنطار . وقد كان من جراء ذلك أن تجمدت أغلب الديون العقارية في البلاد الزراعية ، وأصبحت مشكلتها من أخطر مشاكل هذا العصر (١) .

حملة الأوراق المالية : وهؤلاء فريقان : فريق يملك أوراقا ذات دخل ثابت ، وهي السندات ، وفريق يملك أوراقا ذات دخل متغير وهي الأسهم . فإما حملة السندات فانهم اذا ارتفعت الأثمان يظل دخلهم الاسمي على حاله ، ولكن دخلهم الحقيقي ينقص في الواقع ، لأن ما يشترون من السلع والخدمات بنفس الدخل الاسمي يصبح أقل من ذي قبل ، وهم ان عمدهم الى بيع سنداتهم استردوا من رأس المال مقداراً أقل مما دفعوا في شرائها لهبوط أسعارها في البورصات بسبب ارتفاع متوسط سعر الفائدة الذي يصحب عادة الأثمان في ارتفاعها (٢) . ويقول كينز (Keynes) في معرض الكلام عن هذه الطبقة ذات الدخل الثابت ما يأتي (٣) : « في ثانيا القرن التاسع عشر ترعرعت طبقة كبيرة قوية ذات مكانة واحترام ، تألف من أشخاص حسنى الحال لا يملكون مبان أو أراض أو مشروعات أو معادن نفيسة وإنما يملكون حقوقاً لتناول دخل سنوى بالعملة القانونية . وهذا الذي يعتبر من خلق القرن التاسع عشر ومفخرته أصبح هو الشكل العادى

(١) وقد كان من أثر تجمد هذه الديون في بعض البلاد كالولايات المتحدة أن أفلست بنوك عقارية كثيرة ، واذ كانت هذه البنوك مرتبطة بالبنوك الأخرى بروابط متنوعة فقد أدى ذلك الى امتداد حركة الإفلاس الى البنوك والبيوت المالية الأخرى ، وكان ذلك من أهم أسباب الأزمة المصرفية الشهيرة التي اتت الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٩

(٢) فمثلاً اذا ارتفع سعر الفائدة من ٣ ٪ الى ٤ ٪ فان السندات التي تأتي بفائدة قدرها ٣ ٪ وتكون قيمتها الاسمية ١٠٠ تهبط قيمتها وتنته من ١٠٠ الى ٩٦

(٣) كينز ، في (Monetary Reform) ، ص ١٣ - ١٤

الذى تتمر فيه الطبقة المتوسطة مدخراتها ، وجرى العرف وأيدته تجارب موالية على اعتباره من خير وجوه التثمين من حيث السلامة والأمان . على أنه قبل الحرب بدأت بعض الخسائر تصيب هذه الطبقة المتوسطة بسبب ارتفاع الائتمان وسعر الفائدة . ثم جاءت الحوادث النقدية التي حدثت أثناء الحرب وبعدها فسلبت هذه الطبقة نحو ١/٣ قيمة ماتملك في إنجلترا ، و ٧/٨ في فرنسا ، و ١/١٠ في إيطاليا ، وكل قيمة ماتملك في ألمانيا والدول خلفاء النمسا والمجر والروسيا .

وما ينحصره حملة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت (السندات بأنواعها المختلفة) تربحه الحكومة والبلديات التي أصدرت هذه الأوراق وحملة الأوراق المالية ذات الدخل المتغير (الأسهم بأنواعها المختلفة) . ولايضاح كيفية حدوث هذا التنقل في الثروات بين حملة السندات وحملة الأسهم : نفرض أن شركة مساهمة أصدرت قبل الحرب أسهما بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه وسندات بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه أيضاً ، وأنها كانت توزع على حملة الأسهم أرباحاً تعادل ٥٪ من قيمتها الاسمية وعلى حملة السندات فائدة قدرها ٥٪ أيضاً ، وبذلك يكون مجموع ما توزعه على الفريقين ١٠ آلاف جنيه . ثم لنفرض أن الجنيه فقد نصف قيمته بعد الحرب ، أى أن الائتمان ارتفعت بمقدار الضعف ، وأن إنتاج هذه الشركة ظل بعد الحرب كما كان قبلها . واذ كانت الائتمان قد تضاعفت فالأرباح أيضاً تزيد زيادة قد تبلغ الضعف ، لأنه اذا كانت المصروفات زادت بنسبة الضعف والإيرادات بنسبة الضعف فإن الفرق بينهما - وهو الربح - يزيد بتلك النسبة أيضاً ، وبذلك يصبح مقداره ٢٠ ألف جنيه بعد أن كان ١٠ آلاف . بيد أن هذه العشرين ألفاً لا توزع كما كانت توزع العشرة الآلاف من قبل ، ذلك أن حملة

السندات لاحق لهم الا في تناول دخل ثابت مقداره ٥ ٪ من قيمة سنداتهم الاسمية ، ولذلك يظلون يتناولون ٥ آلاف جنيه ، بينما يوزع الباقي وقدره ١٥ الف جنيه على حملة الأسهم . ولئن كان الدخل الاسمي لحملة السندات لم يتغير فان دخلهم الحقيقي قد نقص بمقدار النصف . أما حملة الأسهم فان يكن دخلهم الاسمي زاد بمقدار ثلاثة أمثال فان دخلهم الحقيقي لم يزد الا بمقدار مرة ونصف ، وعلى هذا النحو ترى أن ما يخسره أحد الفريقين يربحه الآخر .

وإذا فرض على عكس ما تقدم أن قيمة الجنيه ارتفعت بمقدار الضعف أى أن الأثمان هبطت بمقدار النصف فان أثر ذلك بين حملة السندات والأسهم يكون العكس أيضا ، اذ تهبط الأرباح بمقدار النصف ، ومن ثم لا توزع الشركة ١٠ آلاف جنيه وإنما توزع ٥ آلاف فقط . ولما كان لحملة السندات دائما حق الاستيلاء على دخل ثابت قدره ٥ ٪ . من قيمة سنداتهم فهم يستأثرون وحدهم بما توزعه الشركة ولا يعود لحملة الأسهم نصيب فيه . وفي هذه الحالة يكون الدخل الحقيقي لحملة السندات قد تزايد بنسبة الضعف على حين ينعدم دخل حملة الأسهم . وإذا جاوز ارتفاع قيمة النقود هذا الحد فقد يؤدي الأمر الى افلاس الشركة .

(٣) أصحاب الأعمال : كان ولا يزال الاعتقاد السائد بين أصحاب الأعمال وعلماء الاقتصاد أن ارتفاع الأثمان مجلبة لرخاء أصحاب المشروعات ومدعاة لزيادة أرباحهم . ذلك أن فريقا منهم يشتري المواد الأولية ويحولها الى مواد مصنوعة ، وفريقا يشتري السلع بالجملة لبيعها بعد ذلك ، وفي الحالتين يتخطى ثوب من الوقت بين عمليتي البيع والشراء ، فإذا ارتفع الثمن خلال هذا الوقت كان في ذلك

ربح للفرقتين . وحسبنا في الدلالة على ذلك أن نورد الجدول الآتي ، وهو بين أثمان المواد الأولية في إنجلترا شهراً فشهراً خلال عهد ارتفاع الأثمان المشهور بعد الحرب ^(١)

ابريل سنة ١٩١٩ ١٠٠	اكتوبر سنة ١٩١٩ ١٢٨
مايو ١٠٨	نوفبر ١٣١
يونيه ١١٢	ديسمبر ١٣٥
يوليه ١١٧	يناير سنة ١٩٢٠ ١٤٢
أغسطس ١٢٠	فبراير ١٥٠
سبتمبر ١٢١	مارس ١٤٦

ومنه يتبين أن أى شخص اقترض مبلغاً من النقود وقتئذ واستخدمه في شراء بعض المواد الأولية فإنه يجني ربحاً وفيراً في كل من هذه الشهور الا الأخير منها ، ويكون ربحه آخر العام ٤٦ ٪ ، وإذا كان سعر الفائدة في ذلك الحين لا يتجاوز ٧ ٪ . فإن صافي ربحه يتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ ، وذلك دون أن يتطلب الأمر ذكاء أو مهارة خاصة ، بل يكفي شيء من حسن الحظ يحمل المرء على النزول الى ميدان الأعمال في هذه الأوقات ، فما بالك برجال الأعمال المحنكين الذين يستطيعون الى حد ما التنبؤ باتجاه حركات الأثمان ، لاشك في أن أرباحهم وقتئذ تزيد أضغافاً مضاعفة . وفلا لقد استطاع كثير منهم في شهور قصيرة أن يحرز ثروات طائلة ما كان لأمثاله أن يحرزها في سنين طويلة لولا ذلك الارتفاع .

ويفرق الاقتصاديون هنا بين ما يسمونه سعر الفائدة النقدي (money rate of interest) وما يسمونه سعر الفائدة الحقيقي (real rate of interest) . فإذا فرض أن شخصاً اقترض مبلغاً من

(١) وارد في كينز ، في المرجع السابق ، ص ١٩

التقود تعادل قوته الشرائية ١٠٠ وقت الاقتراض وذلك لمدة عام وبسعر
قائدة قدره ٥ ٪ ، ثم أصبحت قوة المبلغ الشرائية آخر العام تعادل
٩٠ فان المقرض يسترد وقتئذ - بما في ذلك الفائدة - مبلغا تعادل
قوته الشرائية $\frac{1}{4}$ ٩٤ ، وهذا مايجبر عنه الاقتصاديون بقولهم : إنه
بينما كان سعر الفائدة النقدي ٥ ٪ أصبح سعر الفائدة الحقيقي سلبيا
ومقداره هنا - $\frac{1}{4}$ ٥ ٪ ، وعلى العكس من ذلك اذا أصبح المبلغ
المقرض تعادل قوته الشرائية آخر العام ١١٠ بينما كان سعر الفائدة
النقدي ٥ ٪ فان ذلك معناه أن سعر الفائدة الحقيقي أصبح مقداره
 $\frac{1}{4}$ ١٥ ٪

ومن هذا يتبين أنه متى كانت الأثمان في صعود فرجال الأعمال
الذين يقترضون التقود ثم يردونها الى أصحابها يدفعون اليهم مالا تمثل
قيمه الحقيقية أية فائدة ، بل لقد يبلغ الأمر أن تكون القيمة الحقيقية
للمبالغ التي يردونها أقل من قيمة ما اقترضوا ، ومعنى ذلك أن سعر
الفائدة الحقيقي قد يهبط الى قيمة سلبية . ورجال الأعمال هم الذين
يجنون ثمار ذلك . نعم أن ارتفاع الأثمان وحقى مجرد توقع ارتفاعها
من شأنهما أن يحملا الناس على التهافت على الاقتراض ، فيكون ذلك
مدعاة لارتفاع سعر الفائدة ، الا أنه في الأوقات التي يعظم فيها ارتفاع
الأثمان قلما يستطيع ارتفاع سعر الفائدة أن يتمشى مع الأثمان في ارتفاعها
ولا أدل على ذلك من الحالة في ألمانيا في سنة ١٩٢٣ ، ففي خلال
النصف الأول من تلك السنة ارتفع سعر بنك الريخ الى ٢٤ ٪ ثم
الى ٣٠ ٪ وأخيراً الى ١٠٨ ٪ بينما بلغ سعر فائدة بعض القروض
في السوق ٣ ٪ في الأسبوع ثم ١٠٠ ٪ في الشهر ، ومع ذلك
فازاء التدهور العظيم في قيمة المارك الورقي كان ارتفاع سعر الفائدة

يبدو دائماً أنه غير كاف ، ولذلك ظل التهافت على الاقتراض شديداً ، واستطاع رجال الأعمال أن يحرزوا في وقت قصير أرباحاً طائلة بسبب الفرق العظيم بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة التقدي . وكذلك يتبين أنه إذا هبطت الأثمان بمعدل ٣٠٪ أو ٤٠٪ من سنة الى أخرى ، كما حصل في إنجلترا والولايات المتحدة خلال سنة ١٩٢١ ، فإن سعر البنك مهما هبط ، وحتى إذا أصبح مقداره ١٪ فقط ، فإن عبءه يكون ثميلاً على رجال الأعمال إذ يصبح سعر الفائدة الحقيقي الذي يقابله شديد الارتفاع .

ونشير أخيراً الى أنه اذا كان ارتفاع الأثمان مصدر أرباح كبيرة لرجال الأعمال الا أنه أيضاً مصدر سحق الجمهور ونقمة عليهم ، إذ يميل عامة الناس الى الاعتقاد بأن هذه الأرباح الوفيرة إنما هي سبب ارتفاع الأثمان البغيض وليست نتيجة له . ذلك الى أن كثرة الأرباح من شأنها أن تغري أصحاب الأعمال على الاندفاع في المضاربة رغبة في الحصول على الثروة الطائلة من أسهل السبل ، وهم في أثناء ذلك يكونون دائماً في خوف وحذر من المستقبل ، ومن ثم يفقدون طمأنينتهم ، ويعيشون في جو يسوده القلق وتضعف فيه روح التقدير والحساب . واذا أحرزوا ما يطمعون فيه من ربح وفير ظهر التباين واضحاً بين ما يؤدونه من خدمة للمجتمع وما ينعمون به من ثروة وجاه ، وفي ذلك ما يضعف الثقة في النظام الرأسمالي ويظهر أصحاب الأعمال بمظهر الفاصبين لحقوق الشعب ، المسئولين عن آلام الفلاح . ثم اذا ما حل عهد الكساد وتدهورت الأثمان مُنى أصحاب الأعمال بأكبر الخسائر ، ولت الأمر يقف عند حد خسارتهم ما أصابوا من ربح في عهد ارتفاع الأثمان ، بل قد تنتهي بهم الحال الى ضياع

رؤوس أموالهم وافلاسهم ولاسيما اذا لم يكن في وسعهم أن يتقصوا
مما لديهم من البضائع في الوقت المناسب .

(٤) العمال : من الحقائق التي أثبتتها البحث والاستقراء أن
أجور العمال وما إليها من رواتب الموظفين وماهيات المستخدمين تتخلف
دائما عن الأثمان . ففي أوقات ارتفاعها لا تزيد أجور العمال
بنسبة زيادة أسعار مواد الاستهلاك ، ولذلك تسوء حال طبقة العمال ،
ويكون هناك شبه سباق بين الأجور وثقات المعيشة ، فالأجور تحاول
أن تلحق ثقات المعيشة في ارتفاعها ، ولكن الثانية تسبق الأولى دائما
وهذا ما يفضي بالأجور الحقيقية الى النقصان بالرغم من زيادة الأجور
الاسمية . ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ما شوهد في ألمانيا خلال عهد
التضخم النقدي المشهور ، ففي خلال أسبوع واحد من يناير سنة
١٩٢٣ ارتفعت أجور العمال فيها بنسبة تربو على ٥٠٠ مرة مثلما
كانت عليه في سنة ١٩١٣ بينما زادت ثقات المعيشة بنسبة تربو
على ١١٠٠ مرة . وقد كان من أثر ذلك أن أجر العامل الأسبوعي
الذي بلغ مقداره ١٨٠٠٠ مارك كان يشتري به أقل من نصف ما كان
يشتري بأجر قدره ٣٥ مارك في سنة ١٩١٣ ، وقد بلغ الأمر في شهر
ديسمبر سنة ١٩٢٣ أن أصبح متوسط أجر العامل الأسبوعي في صناعة
التعدين ٣٠ تريليون مارك أو نحو ٨٥٠ بليون مرة مثلما كان عليه في
سنة ١٩١٣ بينما زادت ثقات المعيشة بمقدار ١٢٥٠ بليون مرة ،
ولذلك لم يكن في مقدور العامل أن يشتري بهذا القدر الهائل من
الماركات سوى ٧٠ ٪ مما كان يشتري من مواد المعيشة بأجر قدره
٣٦ مارك في سنة ١٩١٣ (١)

(١) فيشر ، في (Money Illusion) ، ص ٩٦ - ٩٧

وكذلك في أوقات هبوط الأثمان يحدث هبوط الأجور متأخراً عن هبوط الأثمان ، ولذلك تتحسن حال من يحتفظ من العمال بعمله ، ويزيد الأجر الحقيقي رغماً عن هبوط الأجر الاسمي . يد أن عهد هبوط الأثمان هو عادة عهد كساد وركود اقتصادي ، ولذلك تنتشر فيه البطالة بين العمال ويحرم كثير منهم من عمله . وقد ثبت من البحوث التي قام بها مكتب العمل الدولي في جنيف أنه في خلال المدة بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٥ حصل انكماش نقدي في ٢٢ دولة ، وفي كل منها ماعدا ثلاث حالات ليست ذات أهمية كان يعقب ذلك كساد في التجارة وزيادة في عدد العمال العاطلين . وقد كان الأمر أظهر ما يكون في إنجلترا والولايات المتحدة ، حيث كانت حركة الانكماش النقدي فيهما خلال سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ سبباً في حرمان ملايين العمال من عملهم . وهانحن أولاء نشاهد أن تدهور الأثمان منذ سنة ١٩٢٩ في تيار الأزمة العالمية الأخيرة كان مصحوباً بانتشار البطالة في كل البلدان ، وبخاصة الصناعية منها ، بدرجة لم يسبق لها مثيل ، حتى لقد بلغ عدد العمال العاطلين في سنة ١٩٣٣ في الولايات المتحدة وحدها ١٣٦٨٩٠٠٠ بينما بلغ عددهم في ألمانيا ٩٩٠٠٠٠٠ و ٢٨٢١٠٠٠ (١) وفي المملكة المتحدة

وقصارى القول أن تقلبات الأثمان نتيجة تغير قيمة النقود تضر بطبقة العمال في حالتى الصعود والهبوط . ففي حالة الصعود يبدو الضرر على شكل نقص في الأجور الحقيقية ، وفي حالة الهبوط يبدو

(١) تقرير عصبة الأمم : World Economic Survey ، سنة ١٩٣٣ - ٣٤

الضرر على شكل حرمان فريق من العمال من عمله وضياع أجره



وينخلص من كل ما تقدم أن التضخم والانكماش كليهما يؤدي الى تنقل في الثروات وافتقار بعض الطبقات واغتناء الأخرى بمجرد المصادفة . بيد أنه في حالة التضخم تكون الطبقة المتوسطة من سكان المدينة هي التي يصيبها أكثر من سواها ويلاّت تدهور قيمة النقود ، اذ أن جزءاً كبيراً من رأس مالها ومن دخلها يتكون من مبالغ ثابتة ، وهذه الطبقة في كل البلاد المتقدمة أرقى الطبقات تعليماً وأشدها وطنية ، فأضعافها أمر خطير . وقد اتفقت كلمة الباحثين على أن ما حلّ بتلك الطبقة بعد الحرب من احقاق وسوء حال بسبب التضخم النقدي سوف يؤدي بمضى الزمن الى تقهقر العلوم والفنون والآداب ، وبالجملة الى انخفاض مستوى المدنية الحديثة . يضاف الى ذلك أن ضياع جزء كبير من قيمة ما ادخره الناس مدى السنين الطويلة بسبب تدهور قيمة النقود من شأنه أن يضعف روح الادخار في المجتمع ، فتضعف معها احدى الوظائف الاقتصادية الرئيسية ، وهي الوظيفة التي يؤديها الادخار في تكوين رأس المال . وأما في حالة الانكماش فان طبقة أصحاب الأعمال والعمال هما اللتان تستهدفان أكثر من سواهما لتأجها السيئة ، فالأولى تستهدف لخطر انهيار مشروعاتها وافلاسها ، والثانية لخطر البطالة وضياع أجورها .

ونحن لانعرض هنا للمفاضلة بين التضخم والانكماش ، فكلاهما يجر في أنياله أضراراً كثيرة ، وضحايا بريئة . بيد أن المتأمل في سياسات الدول النقدية في الوقت الحاضر يلاحظ أنه في الدول قرية العهد بالتضخم النقدي كالمانيا وفرنسا والتي لاتزال

تذكر ماعانته من المحن والشدائد بسببه يفضل أولو الرأي فيها - اذا كان لابد من اختيار أحد السبيلين - سبيل الانكماش ، على حين أنه في الدول قريبة العهد بانكماش تقدى شديد كأنجلترا يفضل القوم فيها عند الضرورة سبيل التضخم . ولكن هؤلاء وأولئك يسلمون بمساوىء التضخم والانكماش على السواء . ويقولون بضرورة العمل على ملاقاتها وذلك عن طريق تثبيت قيمة النقود ، وهذا ما نرجىء البحث فيه الى موضع آخر .

§ أثر تقلبات قيمة النقود في حالة الانتاج

زيادة الانتاج ونقصانه تبعاً لحالة الأثمان : اذا نظر الباحث الى حالة الانتاج من حيث الزيادة والنقصان تبين له أن مجرد توقع تغيرات الأثمان يفضي الى تغيرات تقابلها في حالة الانتاج . فتوقع ارتفاع الأثمان يحمل المنتجين على الاكثار من الانتاج فوق الحد المناسب ، وفي ذلك تبذير لقوى الانتاج ، بينما أن توقع هبوط الأثمان يحمل المنتجين على تقليل الانتاج ، وفي ذلك افقار للمجموع .

والسبب في ذلك هو أنه عند ما تأخذ الأثمان في أسباب الارتفاع فإن نفقات الانتاج - وبخاصة في أول الأمر - تتخلف عن الأثمان كثيراً ، ذلك أن أجور العمال ومرتبات المديرين لا تزيد في إثر ارتفاع الأثمان ، اذ هي محددة لآجال معينة بمقتضى عقود سابقة ، وكذلك الحال بالنسبة للريع والفائدة . وهذا التخلف في نفقات الانتاج عن حركة الأثمان من شأنه أن يدعو الى زيادة أرباح أصحاب المشروعات فيكون ذلك حافزاً لهم على زيادة الانتاج .

وحتى إذا كانت نفقات الإنتاج تزيد في الحال وبنسبة ارتفاع الائتمان ، فإنه مع ذلك يظل ارتفاع الائتمان مدعاة الى زيادة الأرباح ، ومن ثم يكون سبباً في زيادة الإنتاج . ذلك أنه اذا فرض أن مستصنعا ينتج سلعة بتكاليف قدرها ١٠ قروش ويبيعها بثمن قدره ١٢ قرشاً وبذلك يربح قرشين ، ثم حصل ارتفاع في كل من تكاليف الإنتاج وثمن البيع بنسبة الضعف ، فإن ربحه يتضاعف $(١٢ \times ٢ - ١٠ \times ٢ = ٤)$. ويحدث عكس ذلك عند ما تأخذ الائتمان في أسباب الهبوط ، إذ أن بعض عناصر نفقات الإنتاج ، كالأجور والمرتبات والريع ، لانهبط في إثر هبوط الائتمان . ولذلك تقل الأرباح وقد تنعدم ، وهو الأمر الذي يحمل المنتجين على انقاص انتاجهم وتسريح عمالهم ، ولاسيما اذا بلغ هبوط الائتمان درجة تزيد عندها تكاليف الإنتاج عن ثمن البيع ، اذ يؤدي ذلك الى افلاس بعض أصحاب المشروعات وخروجهم من حلبة الإنتاج .

من أجل ذلك يرى كثير من الاقتصاديين أن عدم ثبات قيمة النقود هو السبب الأساسي في تعاقب عهدي النشاط والكساد اللذين تكون منهما الدورة الاقتصادية . ويقول الأستاذ فيشر في هذا الصدد : إن دراسة الاحصاءات الأمريكية تثبت أن كل هبوط في قوة شراء الدولار يصحبه بعد قليل انتعاش في حركة التجارة ، وأن كل ارتفاع في قوة شراء الدولار يصحبه بعد قليل تباطؤ في حركة التجارة ، وأن احصاءات الافلاس والبطالة تثبت أيضاً وجود علاقة بينها وبين تغيرات قيمة الدولار^(١) .

(١) فيشر ، في (Money Illusion) ، ص ٩٢ - ٩٣

زيادة درجة الخطر في الانتاج بسبب تقلبات قيمة النقود : وما يجعل لتقلبات قيمة النقود خطورة خاصة ما طرأ على أحوال الانتاج من التغير في العصر الحديث . فقد تقدمت التجارة الدولية تقدما عظيما ، وبعدت المسافة بين موطن الانتاج ومواطن الاستهلاك اذ أصبحت سلع كثيرة تستهلك في بلاد غير بلادها الأصلية ، وبذلك أصبحت ظروف بيعها وشراؤها خاضعة للحالة النقدية في بلاد متعددة . ومن جهة أخرى تشعبت عملية الانتاج وتعقدت ، ولم تعد بالبساطة التي كانت عليها أولا ، فكان من أثر ذلك أيضا أن زادت درجة الخطر الذي يتعرض له كل من ينتج لأجل الاستبدال ، نظرا لان الوقت الذي ينقضى بين عمليتي الانتاج والاستهلاك أصبح أطول مما كان في الأزمنة الماضية . نعم أن جزءا من هذا الخطر راجع الى احتمال تغير قيمة السلعة التي يتناولها الانتاج بالنسبة لقيمة السلع الأخرى خلال الفترة الكائنة بين وقت الانتاج ووقت الاستهلاك ، ولكن هناك جزء آخر من الخطر راجع الى عدم ثبات قيمة النقود . ذلك أنه خلال عملية الانتاج الطويلة قد تغير قيمة النقود ، فينجم عن ذلك إما زيادة في الربح وإما نقص فيه قد يبلغ حد الخسارة ، وذلك لعدم تمشي ثقات الانتاج مع أثمان السلع كما تقدم . وكل ذلك من شأنه أن يجعل كل صاحب مشروع مضاربا رغم أنه ، وأن يجعل حالة النشاط الاقتصادي وقفا على مجموع تقديرات أصحاب المشروعات لهذا الخطر ومبلغ استعدادهم لتحمله .

أثر تقلبات قيمة النقود في العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال :
ومن أسوأ ما ينجم عن تقلبات قيمة النقود في حالة الانتاج اضطراب العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ، ففي أوقات ارتفاع الأثمان يطالب

العمال بزيادة أجورهم كي يستطيعوا سد حاجاتهم من مواد المعيشة التي أصاب الغلاء أثمانها ، وهذا طلب عادل في حد ذاته ، ولكن أصحاب الأعمال قلما يجيبونه عن طيب خاطر ، ولا سيما اذا كان العمال مرتبطين معهم بعقود لآجال طويلة ، ومن ثم يقوم بين الفريقين نزاع كثيراً ما يؤدي الى الاضراب من جانب العمال .

وفي أوقات هبوط الأثمان يحاول أصحاب الأعمال تخفيض أجور العمال ، وهذه محاولة عادلة في حد ذاتها ، ولكن العمال ونقاباتهم يستبسلون دائماً في مقاومة كل تخفيض في الأجر ، ولا سيما اذا كانت هناك بين الفريقين عقود لآجال طويلة ، فيكون ذلك أيضاً داعياً الى إثارة خصومة بين الفريقين كثيراً ما تنتهي بالاغلاق من جانب أصحاب الأعمال . ولذلك كان من أهم الأغراض التي يتوخاها دعاة تثبيت قيمة النقود : تحسين العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال بفضل هذا التثبيت وتوطيد أركان السلم الاجتماعي .

الباب الثالث

النظم النقدية

فصلان في النظام النقدي : يتألف النظام النقدي في كل أمة من نقود مختلفة الأنواع ، وذلك نظراً لما تتطلبه المعاملات من كبيرة وصغيرة . فالذهب لا يصلح للمعاملات الصغيرة لارتفاع قيمته ، بينما

أن الفضة لاتصلح للمعاملات الكبيرة لبخس قيمتها . لذلك كان لابد من تداول نقود من معادن مختلفة : كالذهب والفضة والنحاس والنيكل . وبجانب النقود المعدنية يجرى التداول أيضا في معظم البلاد بالنقود الورقية . وقد كان الجمهور في كثير من البلاد قبل الحرب يؤثر استعمالها على الذهب في الدفعات الكبيرة ، لخفتها وسهولة حملها . بيد أنه لتعريف النظام النقدي في أمة ما لاينظر الى عدد أنواع النقود فيها وطبيعة المواد المصنوعة منها ، وإنما ينظر الى وظيفة كل منها في التداول وشروط إصدارها ، وذلك بالأخص من حيث قوتها في ابراء الديون ، وتوافر حرية الاصدار فيها أو انعدامها .

ولئن كان التداول في الأمم الحديثة يجرى بالنقود المعدنية والورقية جميعا ، الا أنه يتعين أن نفرق بين النظم النقدية التي يكون عمادها المعدن (النظم النقدية المعدنية) ، وتلك التي يكون عمادها الورق (النظم النقدية الورقية) . فتدخل في الأولى النظم النقدية التي تشتمل على بعض النقود الورقية ولكنها تكون عمليا قابلة للصرف بالنقود المعدنية ويكون الغرض الأساسي من استعمال النقود الورقية تسهيل المعاملات ، وذلك كالنظم التي كانت سائدة في أغلب البلاد قبل الحرب العظمى ، فقد كان في استطاعة كل فرد أن يصرف النقود الورقية بالذهب أو الفضة ، وكالنظام المتبع الآن في البلاد التي يطلق عليها اسم : كتلة الذهب (فرنسا وهولندا وسويسرا) - ولو أن التداول الداخلي فيها يقوم على النقود الورقية التي يشد أزرها بعض النقود المعدنية ، ورغمنا من أن النقود الورقية فيها غير قابلة للصرف في المعاملات الداخلية - وذلك لأن بنوك الاصدار فيها ملزمة بأن تصرف هذه النقود بالذهب في المعاملات

الخارجية . وعلى العكس من ذلك النظام النقدي الانجليزي أثناء الحرب ، فهو لم يكن بعد نظاما نقديا معدنيا بالرغم من أن إنجلترا لم تفرض لأوراقها المصرفية السعر الإلزامي ، وذلك لأن النقود الورقية فيها لم تكن فعلا تصرف بالذهب . ومن الجهة الأخرى تدخل في عداد النظم النقدية الورقية النظم التي لا تكون النقود المعدنية فيها سوى نقود مساعدة ، على حين تكون النقود الورقية هي العملة الرئيسية ، فيكون الأفراد ملزمين بقبولها في التعامل ، بينما تكون غير قابلة للصرف قانونا أو فعلا ، وذلك كالنظم التي سادت أثناء الحرب وفترة بعدها ، وكتلك التي تتبعها أغلب الدول في الوقت الحاضر .

الفصل الأول

نظام المعدن الفردي ونظام المعدنين

اعتاد الاقتصاديون أن يرجعوا النظم النقدية المعدنية التي يمكن وجودها الى نوعين رئيسيين هما : نظام المعدن الفردي (Monométallisme) ونظام المعدنين (Bimétallisme)

(فأولا) نظام المعدن الفردي : وسمى كذلك لأن النقود الرئيسية فيه قاصرة على مسكوكات معدن واحد ، وهذا المعدن إما أن يكون الذهب ، فيسمى النظام النقدي « نظام المعدن الفردي الذهبي » ، وإما أن يكون الفضة ، فيسمى النظام النقدي « نظام المعدن الفردي

الفضي ، وستفصل مميزات كل منها فيما يلي :

(١) نظام المعدن الفردي الذهبي ، ويسمى أيضاً : نظام الذهب ، أو معيار الذهب (*étalon - or, gold standard*) ، ومن خصائصه أن تتوافر للذهب وحده حرية الضرب ، وكذلك حرية التصدير والاستيراد ، كما يكون الذهب وحده هو الذي تؤدي به الديون جميعاً بدون قيد (أي تكون له قوة ابراء غير محدودة) . وليس معنى ذلك أن يكون التداول النقدي قاصراً على الذهب ، إذ تقوم عادة بجانبه نقود من الفضة أو النحاس أو معادن أخرى ، ولكن هذه جميعاً تكون مجرد نقود مساعدة ، فلا تتوافر فيها حرية الضرب ، كما تكون قوة ابرائها للديون محدودة . وكذلك قد توجد بجانب هذه وتلك نقود ورقية ولكنها تكون قابلة للصرف بالذهب . ومن هذا يتبين أن قوام هذا النظام هو الذهب ، وإذا كان مباحاً تصديره وتحويله في البلاد الأخرى ذات النظام الذهبي إلى مسكوكات تلك البلاد ، فإن ذلك يوجد عنصراً مشتركاً بين جميع البلاد التي تتوافر للذهب فيها حرية الضرب (١)

(ب) نظام المعدن الفردي الفضي ، ويسمى أيضاً : نظام الفضة ، أو معيار الفضة (*étalon - argent, silver standard*) ، ومن خصائصه أن تتوافر للفضة وحدها حرية الضرب ، وكذلك حرية التصدير والاستيراد ، كما تكون الفضة وحدها هي التي تؤدي بها الديون جميعاً بدون قيد . أما الذهب فلا يكون متداولاً بجانب الفضة ، وإذا جرى به التداول فلا تكون هناك نسبة استبدال قانونية بينه وبين الفضة . وبجانب الفضة - كنقود رئيسية - توجد نقود مساعدة من معادن أخرى ،

كما أنه قد توجد نقود ورقية ، ولكنها في هذه الحالة تكون قابلة للصرف بالفضة . ومن هذا يتبين أن قوام هذا النظام هو الفضة ، وهي العنصر المشترك بين جميع البلاد التي تقرر حرية ضرب الفضة .

ومن الوجهة التاريخية يعتبر نظام الفضة أقدم من نظام الذهب ، فقد ظل الأول زمنا طويلا يسود في أم الشرق والغرب ، ولكنه في خلال القرن التاسع عشر أخذ يتقرض تدريجا في أوربا ، إذ أخذ يحل محله إما نظام المعدنين وإما نظام المعدن الفردي الذهبي . ومع ذلك فقد ظل نظام الفضة محتفظا بمكانته في آسيا وأفريقية وأمريكا الجنوبية ولم يتطرق اليه الضعف فيها إلا منذ الخمسين السنة الأخيرة . أما نظام الذهب فأحدث عهداً ، وقد كانت إنجلترا أول دولة اتبعته في العصر الحديث وذلك عام ١٨١٦ ، ثم أخذ في الانتشار منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى أصبح قبيل الحرب العظمى هو النظام الذي يسود العالم المتمدين ، ولم يعد نظام الفضة متبعا الا في بعض البلاد الآسيوية ، وأهمها الصين

نظام المعرور الفردي المركب : ويقترب من نظام المعدن الفردي - في شكله الذهبي والفضي - نظام آخر يظهر لأول وهلة كأنه نظام معدنين ، على حين أنه في الحقيقة نظام معدن واحد ، ولكنه مركب . وهو يتميز بوجود معدنين أحدهما الذهب والآخر الفضة ، ولكل منهما قوة في إبراء الديون من غير قيد ، ولكن مع استقلال كل منهما عن الآخر ، ولذلك يطلق عليه بعض الاقتصاديين اسم « نظام المعيارين المتماثلين » (étalons parallèles) ^(١) . وأنت لا تجد هذا النظام الا في الجماعات المتأخرة ، والتي لا تعنى السلطات فيها بتعيين أداة خاصة

(١) أنظر في ذلك : وايد ، في (La Monnaie) ص ٥٤ ، وجونار ، في (Economie Monétaire) ، ص ١٣٠

للاستبدال ، تاركة للأفراد حرية التعامل بالمعادن بقيمتها التجارية .
وفي هذه الحالة تكون النقود الواجبة الأداء هي التي يتفق عليها
المتعاملان . وهذا نظام غير ملائم من الوجهة العملية ، وفيه خطر كبير
على بسطاء الناس لجهلهم بقيمة المعادن بالنسبة لبعضها بعضا ، ولذلك
لا تلتقى به الا في قليل من البلاد كالصين ، حيث يوجد في التداول
السايك (sapèque) من النحاس والتايل (taël) من الفضة ، ولكن
دون نسبة قانونية بينهما . وانعدام هذه النسبة القانونية هو أخص ما يميز
هذا النظام عن نظام المعدنين (١)

(وثانياً) نظام المعدنين : وسمى كذلك لأن النقود الرئيسية
فيه تتكون من المسكوكات الذهبية والفضية معا ، وهو بأ كمله
يتضمن توافر ثلاث صفات : (١) أن تكون للمسكوكات الذهبية
والفضية قوة ابراء غير محدودة . (٢) أن تتوافر حرية الضرب بالنسبة
لسبائك المعدنين . (٣) أن تعين نسبة قانونية بينهما . ولما كان كل
من المعدنين يمكن تصديره واستيراده بحرية ، وتحويله الى نقود في
البلاد التي تسير على نظام أحد المعدنين ، فان ذلك من شأنه أن يجعل
البلاد التي تسير على نظام المعدنين تملك عنصراً مشتركاً يمكن التعامل
به ، من جهة مع البلاد التي تسير على نظام المعدن الفردي الذهبي ،
ومن جهة أخرى مع البلاد التي تسير على نظام المعدن الفردي الفضي .
أما النقود الورقية فانها في نظام المعدنين تكون قابلة للصرف إما
بالذهب وإما بالفضة ، حسبما يترأى لمصرف الاصدار

(١) وقد اتبع هذا النظام في فرنسا في وقت ما ، وذلك أثناء الثورة الفرنسية ، فقد قضى
قانون ٧ أكتوبر سنة ١٧٩٢ بأن تكون وحدة النقود في فرنسا قطعة من الفضة زنتها ١٠
جرامات (la républicaine) وقطعة من الذهب زنتها ١٠ جرامات أيضا (le franc d'or)
ولكن دون تعيين نسبة قانونية بينهما

ولعل أفضل مثل نضربه لنظام المعدنين : النظام النقدي الفرنسي الذي قضى به قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٠٣ ، فقد جعل للمسكوكات الذهبية والفضية على السواء قوة في الدفع من غير قيد ، مع توافر حرية ضربها ، ونص على أن وحدة النقود الفرنسية هي الفرنك ، وهو يشتمل على ٥ جرامات من الفضة عيارها $\frac{1}{1000}$ ، كما نص على سك قطع ذهبية من ذات العشرين فرنكا يحتوي كل ١٥٥ قطعة منها كيلوجراما من الذهب . فبمقتضى النص الأول يكون الكيلوجرام من الفضة يساوى ٢٠٠ فرنكا ($1000 \div 5 = 200$) ، وبمقتضى النص الثانى يكون الكيلوجرام من الذهب يساوى ٣١٠٠ فرنك ($155 \times 20 = 3100$) ، وعلى ذلك تكون النسبة القانونية بين قيمتى المعدنين : ١ الى $15\frac{1}{4}$ ^(١)

وقد كان نظام المعدنين متبعاً في بلاد كثيرة في الزمن الماضى ، غير أن تعديلاً كبيراً طرأ عليه منذ سنة ١٨٧٣ بسبب تدهور قيمة أحد المعدنين ، وهو الفضة ، وأخذ مسكوكات المعدن الآخر في الاختفاء على أثر ذلك بفعل قانون جريشام ، وقد كان من نتائج هذا التعديل أن ظهر ما يسمى بنظام المعدنين الأعرج أو الناقص (Bimétallisme boiteux ou imparfait) وهو يتميز بما يأتى : (١) أن لا تتوافر حرية الضرب إلا في المسكوكات الذهبية وحدها ، وهذا أم ما يختلف فيه عن نظام المعدنين الكامل . (٢) أن تكون قوة الدفع غير المحدودة قاصرة على المسكوكات الذهبية وبعض المسكوكات الفضية . (٣) أن يعين القانون نسبة استبدال بين المسكوكات الذهبية والفضية . أما النقود الورقية فانها في هذه الحالة تظل قابلة للصرف إما بالذهب وإما

بالفضة . وقد يكون في وصف هذا النظام بأنه نظام معدنين شيء من الغلو والاغراق ، إذ أن الصفة الأساسية الوحيدة التي تربطه بنظام المعدنين الكامل هي احتفاظ بعض المسكوكات الفضية بقوة الإبراء غير المحدودة ، على حين أنه يشترك مع نظام الذهب في صفة أساسية هي توافر حرية الضرب للذهب وحده . ويلاحظ من جهة أخرى أن من مقتضيات نظام المعدنين أن يقبل البلد الذي يسير عليه في تسوية ديونه الخارجية الذهب والفضة على السواء ، نظراً لتوافر حرية الضرب في المعدنين ، بينما أنه في نظام المعدنين الناقص لا يقبل البلد في معاملاته الخارجية سوى الذهب ، إذ هو المعدن الوحيد الذي تتوافر فيه حرية الضرب ، لذلك يرى بعض الاقتصاديين أمثال الأستاذ نوجارو (Nogaró) أن عماد هذا النظام في الحقيقة هو الذهب ، وأنه لا يتميز عن نظام الذهب بالمعنى الصحيح إلا في نقطة واحدة هي احتفاظ بعض المسكوكات الفضية بقوة الإبراء غير المحدودة ، وهذه ليس لها من الوجهة النقدية البحتة كبير أهمية ، اللهم إلا من حيث علاقتها بطريقة صرف أوراق البنكنوت . ذلك أنه في هذا النظام يكون لبنك الإصدار الحق في أن لا يدفع لحملة البنكنوت إلا المسكوكات الفضية وحدها دون الذهبية ، وعلى ذلك فتبعا لما إذا كان بنك الإصدار يستعمل هذا الحق أو لا يستعمله ، أو بعبارة أخرى تبعا لما إذا كان بنك الإصدار يصرف البنكنوت بالذهب أو لا يصرفه ، يكون الذهب هو أساس تسوية الديون الخارجية أو لا يكون ^(١) .

(١) نوجارو ، في (La Vie Economique) ، ص ٨٠ - ٨١

الفصل الثاني

الاشكال المختلفة التي يتخذها نظام الذهب

النشوءة الأصلية الرئيسية : أخذ نظام الذهب منذ انتشاره يتطور تحت تأثير الظروف والحوادث ، ويتخذ من الاشكال ما يتلاءم معها حتى انتهى الاخصائيون اليوم في مسائل النقود أمثال هوتري (Hawtrey) وستراكوش (Strakosch) وغيرهم إلى التفرقة بين ثلاثة رئيسية من هذه الاشكال وهي (١) :

- (١) نظام المسكوكات الذهبية (The gold specie standard ,
(٢) L'étalon de circulation - or . نظام سبائك الذهب (The gold
(٣) bullion standard, L'étalon de lingots - or) نظام الصرف بالذهب (The gold exchange standard, L'étalon de change - or)

وهي جميعا تتفق في صفة أساسية ، هي وجود علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقود وقيمة مقدار ثابت من الذهب ، وهو الأمر الذي يجعل قوة شراء وحدة النقود في كل منها تعادل قوة شراء الذهب . وفيما يلي بيان بمميزات كل شكل :

- (١) نظام المسكوكات الذهبية : يتميز هذا الشكل بالخصائص الآتية : (١) أن يوجد الذهب في التداول على شكل مسكوكات

(١) ومن أحدث المراجع وأحسنها في هذا الموضوع : هوتري ، في كتابه .
The Gold Standard in Theory and Practice سنة ١٩٣١ ، وزولوتاس
(Zolotas) في كتابه : L'Etalon - or en Théorie et en Pratique ، باريس

ذهبية ، وأن تكون هذه المسكوكات هي النقود القانونية ، فتقبل في الوفاء بدون قيد . (٢) أن تتوافر حرية ضرب الذهب ، وفي ذلك ما يحول دون زيادة قيمة مسكوكاته الاسمية عن قيمتها الحقيقية وأن تتوافر من الجهة الأخرى حرية صهر المسكوكات الذهبية وتحويلها إلى سبائك ، وفي ذلك ما يحول دون هبوط قيمة المسكوكات الاسمية عن قيمتها الحقيقية . (٣) أن تتوافر حرية استيراد الذهب وحرية تصديره ، فالأولى من شأنها أن تحول دون ارتفاع قيمة الذهب في الداخل عن قيمته في الخارج ، والثانية من شأنها أن تحول دون هبوط قيمته في الداخل عن قيمته في الخارج . (٤) إذا وجد في التداول نقود ورقية كأوراق البنكنوت فإنها تكون قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية .

وهذا الشكل من أشكال نظام الذهب هو الذي كان سائدا قبل الحرب العظمى ، أما بعدها فلم يتج إلا لقليل من البلاد أن تسير عليه وهي الولايات المتحدة والسويد والنرويج وأستراليا واليابان وكولومبيا (٢) نظام سبائك الذهب : هذا الشكل - ولو أنه يعتبر نظاما ذهبيا - إلا أن الذهب فيه لا يكون له وجود في التداول الداخلي . وفي هذه الحالة تكون النقود الورقية هي النقود القانونية ، فتقبل في الوفاء بدون قيد . لذلك يطلق على هذا النظام أحيانا اسم نظام الذهب المستر تميزاً له عن نظام المسكوكات الذهبية الذي يكون الذهب فيه متداولاً فعلاً . ويصف هوتري (Hawtrey) نظام سبائك الذهب بأنه نظام عماده التزام بنك الإصدار بأن يشتري ويبيع سبائك الذهب بدون قيد بأسعار محددة (١) .

(١) هوتري ، في (The Gold Standard) ، ص ١١٠

وعلى ذلك فخصائص هذا النظام هي الآتية : (١) التزام بنك الاصدار أوهيئة أخرى بأن تصرف النقود الورقية بسبائك ذهبية بسعر محدد بدون قيد . (٢) التزام بنك الاصدار أوهيئة أخرى بأن تشتري ما يقدم اليها من سبائك الذهب بسعر محدد بدون قيد . (٣) حرية استيراد سبائك الذهب وحرية تصديرها .

وهذه الصفات من شأنها أن تجعل قيمة وحدة النقود مساوية لقيمة الذهب . ولما كان بنك الاصدار لا يبيع الذهب إلا على شكل سبائك فلذلك لا يعود الذهب مستعملا في التداول الداخلي ، ولا يطلب عادة من بنك الاصدار الا تسوية الديون الخارجية عند ما يبلغ سعر الصرف حد خروج الذهب .

وكثير من الاقتصاديين يؤثر هذا النظام ، نظرا لما يؤدي اليه من الاقتصاد في استعمال الذهب . وقد كان الاقتصادي الانجليزي المشهور « ريكاردو » أول من أشار باتباعه وذلك منذ مائة سنة تقريبا ، كوسيلة للجمع بين مزايا نظام النقد الذهبي ونظام النقد الورقي . وقد كان نظام سبائك الذهب متبعا قبل الحرب في بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية ، وبخاصة في الأرجنتين والبرازيل ، حيث كانت توجد منشآت خاصة تسمى صناديق التحويل (Caisse de Conversion) يستبدل فيها الذهب بالنقود الورقية لمن يريد استخدام الذهب في الدفع الخارجي . يبدو أن هذا النظام لم ينتشر الا بعد الحرب العظمى ، وكانت إنجلترا أول دولة اتبعته بعد الحرب ، وذلك عام ١٩٢٥ عند ما قررت العودة الى نظام الذهب ، وقد حذا حذوها بعد ذلك دول كثيرة ، نذكر منها : فرنسا والدنمرك وكندا والبرازيل والمكسيك والهند الصينية وزيلندا الجديدة .

نظام الصرف بالذهب : في هذا الشكل أيضا لايجرى التداول بالذهب ، وتكون النقود الورقية هي النقود القانونية ، ولكنها بدلا من أن تكون قابلة للصرف بسبائك الذهب كما في الشكل الثاني ، تكون هنا قابلة للصرف بصكوك أجنبية تصرف في بلادها بالذهب (devises - or) ولذا يصف « هوتري » نظام الصرف بالذهب بأنه نظام عماده قابلية صرف النقود الورقية بأوراق نقدية أجنبية ذات علاقة ثابتة بالذهب (١) وعلى ذلك فميزات هذا النظام هي الآتية : (١) التزام بنك الاصدار أو هيئة أخرى بأن تصرف النقود الورقية بصكوك قابلة للصرف بالذهب (devises - or) بسعر محدد بدون قيد . (٢) التزام بنك الاصدار أو هيئة أخرى بأن تشتري هذه الصكوك بسعر محدد بدون قيد . (٣) حرية استيراد هذه الصكوك وحرية تصديرها . وهذه الصفات من شأنها أن تجعل قيمة وحدة النقود القانونية مرتبطة بقيمة الصكوك القابلة للصرف بالذهب ، أي بالذهب نفسه ، ولكنها هنا تكون رابطة غير مباشرة ، وهذه أول نقطة يختلف فيها هذا النظام عن نظام سبائك الذهب . وثم نقطة اختلاف أخرى ، وهي أن الذهب في هذا الشكل لايعود مستعملا في الدفع الداخلى ولا في الدفع الخارجى ، فهو نظام ذهب بدون ذهب .

وضرورى في هذا النظام أن يوجد بلد على الأقل تكون عملته الورقية قابلة للصرف بالذهب ، وذلك كي يمكن ربط عملات البلاد الأخرى بها ، فإذا خرج هذا البلد عن قاعدة الذهب خرجت بالتبعية جميع البلاد المرتبطة عملتها بعملته . ويلاحظ من الجهة الأخرى أنه ليس ضروريا في هذا النظام أن يحتفظ بنك الاصدار بالعملة الأجنبية

(١) هوتري ، في المرجع السابق ، ص ١١٠

أو الصكوك الأجنبية في خزائنه ، بل يكفي أن يكون له حساب اعتمادات بالجنه الانجليزي أو الدولار الأمريكي (وقت أن كانت عملة هذه البلاد تصرف بالذهب) فيسحب عليها كبيالات أو شيكات يقدمها لمن يريد أن يؤدي ديونا عليه في الخارج ، فتكون هذه الصكوك في حكم الذهب .

وقد كان نظام الصرف بالذهب متبعاً قبل الحرب في بعض البلاد وبالأخص في الهند الانجليزية ، وذلك منذ سنة ١٨٩٣ عند ما أرادت تثبيت سعر الفضة فيها ، فقد كان يُعطى لمن يشاء كبيالات على لوندرة قابلة للدفع بالذهب فيها على أساس نسبة ثابتة بين الرويات الفضية والجنهات الانجليزية قدرها : ١ جنيه لكل ١٥ روية . وكذلك فعلت حكومة فيليبين عند ما أرادت تثبيت سعر الفضة فيها ، فقد احتفظت في نيويورك باحتياطي من الذهب كانت تسحب عليه كبيالات تباعها بسعر ثابت لمن يريد أن يسدد ديونا عليه في الخارج (١) .

ولما أرادت الدول الأوربية بعد الحرب أن تصلح نظمها النقدية واجتمع لهذا الغرض مؤتمر جنوه سنة ١٩٢٢ كان من أهم اقتراحاته تعميم نظام الصرف بالذهب ، وذلك كوسيلة للاقتصاد في استعمال الذهب ، لاسيما وقد ساد الاعتقاد يومئذ بأن كمية الذهب النقدي العالمي لا تزيد بنسبة زيادة النشاط الاقتصادي . وقد صادف هذا الاقتراح قبولا عاما واستساغته بنوك الاصدار عموما ، لاسيما وأن احتفاظها بالصكوك الأجنبية القابلة للصرف بالذهب كضمان لأوراقها المصرفية يمكنها من الحصول على فوائد هذه الصكوك . وقد اتبعت هذا النظام فعلا بلاد كثيرة حتى كاد يصبح قبل الأزمة العالمية الأخيرة أكثر

(١) وسوف نبحث في تفاصيل النظام النقدي في فيليبين الهند وفي الصحائف التالية

أشكال نظام الذهب انتشاراً ، وكان الجنيه الانجليزي هو الذي اتخذ أساساً لهذا النظام في أغلب البلاد التي اتبعته ، تذكر منها : مصر والنمسا والمجر واليونان وبلغاريا واستونيا ومدينة دانتزج الحرة .

بعض ملاحظات على الأشكال الثلاثة المتقدمة : إذا تأمل الباحث ملياً في أشكال نظام الذهب المختلفة وجد أن أهم ما يميزها عن بعضها بعضاً هو طريقة صرف النقود الورقية ، فبينما هي في الشكل الأول تصرف بمسكوكات ذهبية إذا بها في الشكل الثاني تصرف بسبائك الذهب ، ثم إذا بها في الشكل الثالث تصرف بصكوك قابلة للصرف بالذهب . ويلاحظ من جهة أخرى أنه ليس ضرورياً أن يتخذ نظام الذهب في كل بلد شكلاً واحداً من الأشكال الثلاثة المتقدمة ، فقد يجمع بين أكثر من شكل واحد في بلد واحد . فأحياناً يكون النظام خليطاً من نظام المسكوكات الذهبية ونظام سبائك الذهب ، مثاله : النظام النقدي الفرنسي الذي قضى به قانون ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ ، فإن لبنك فرنسا بمقتضى هذا القانون أن يصرف أوراقه المصرفية بسبائك الذهب أو بمسكوكاته ، ولكن يلاحظ أنه منذ صدور هذا القانون ظل بنك فرنسا يصرف أوراقه بسبائك الذهب وحدها ، ولذلك أصبح النظام الفرنسي من الوجهة الفعلية نظام سبائك الذهب ، ولو أنه من الوجهة القانونية خليط من نظام السبائك والمسكوكات . ومثل ذلك يقال عن النظام النقدي في الدنمرك وكندا إلى عهد قريب . وأحياناً يكون النظام خليطاً من نظام سبائك الذهب ونظام الصرف بالذهب ، مثاله : النظام النقدي الذي كان متبعاً إلى عهد قريب في بلجيكا وإيطاليا والهند ، فقد كان لبنك الاصدار في كل منها أن يصرف أوراقه إما بسبائك الذهب وإما بصكوك قابلة للصرف بالذهب . وأحياناً يكون

النظام خليطاً من هذه الأشكال الثلاثة ، بمعنى أن يكون لبنك الإصدار الحق في أن يصرف أوراقه المصرفية إما بمسكوكات ذهبية وإما بسبائك الذهب ، وإما بصكوك في حكم الذهب ، مثاله : النظام النقدي الذي اتبعته إلى عهد قريب ألمانيا وسويسرا ورومانيا وأرلندا وقد كان غرض الشارع من ذلك أن تقوم بنوك الإصدار بتزويد التداول الداخلي تدريجياً بالمسكوكات الذهبية متى سمحت الظروف ، ولكن هذه البنوك لم تستطع في وقت ما أن تحقق ذلك ، واقتصرت على استبدال أوراقها المصرفية تارة بسبائك الذهب وتارة بصكوك الذهب ، ولذلك أصبح نظامها من الوجهة الفعلية خليطاً من نظام سبائك الذهب ونظام الصرف بالذهب (١)

الفصل الثالث

مناقشة النظم النقدية

الجدل بين أنصار نظام المعروض الفردي ونظام المصرفين : كانت ولا تزال مسألة اختيار نظام نقدي معين والمحافظة عليه من أهم مسائل السياسة النقدية في كل أمة وأبعدها أثراً في حياتها الاقتصادية . ذلك أنه على مبلغ ما يقدر لها في ذلك من التوفيق أو الاخفاق يتوقف مصير التداول النقدي من الانتظام أو الاختلال ، ومستوى الأمان

(١) زولوتاس ، في (L' Étalon - or) ، ص ١٥٤ - ١٦٠

وسعر الصرف من الاستقرار أو الاضطراب ، وحظ بعض النقود من التصدير أو الاستيراد ، واستهداف البلد للالتزامات أو وقايتها منها . وقد كان الكتاب في القرون الوسطى يشبهون النظام النقدي الرديء بالطاعون في الأمة ، ويعتبرون النظام النقدي الجيد خيراً وبركة^(١) من أجل ذلك أطال الباحثون النظر في مختلف النظم النقدية ، وأكثروا من الحوار بشأنها ، واشتد الجدل بينهم في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وبخاصة بين أنصار نظام المعدن الفردي الذهبي وأنصار نظام المعدنين ، وذلك لأن نظام المعدن الفردي الفضي لم يعد متبعاً في البلاد المتقدمة ، بينما أن نظام المعدنين الناقص كان منظوراً إليه على أنه حل مؤقت لمعالجة حالة خاصة . وقد أبلى كل من الفريقين بلاء حسناً في الدفاع عن وجهة نظره ، ومع أن التطور النقدي قبل الحرب أدى إلى انتصار نظام المعدن الفردي الذهبي ، فقد ظل نظام المعدنين يجد له أنصاراً أقوياء يأخذون بنصره ويفضلونه على نظام المعدن الفردي . وسنأتي فيما يلي على مختلف الحجج التي يدلي بها أنصار المذهبين :

(فأولاً) مذهب أنصار نظام المعدن الفردي : يذهب أنصار نظام المعدن الفردي إلى القول بأن نظامهم أقرب إلى طبيعة الأشياء ، ذلك أنه لما كانت النقود أداة لقياس القيم فإن نوعاً واحداً منها يكفي لأداء تلك المهمة . فكما أنه لا يوجد في كل بلد إلا وحدة مفردة لقياس الأطوال والأوزان ، فكذلك يجب ألا يكون هناك كقياس للقيم وحدتان : إحداها ذهبية والأخرى فضية . ومع ذلك فدار الضرب في هذه الحالة تعمل على توحيد المقياس بتحديد نسبة قانونية بين المعدنين

ولكن تحديد نسبة ثابتة لا يتفق مع طبيعة المعدنين الذين هما سلعتان كمائر السلع ، وإذا كانت قيمتهما عرضة للتغير في السوق التجارية . وعلى ذلك يجب إما أن تغير النسبة القانونية كلما تغيرت النسبة التجارية ، وحينئذ لا يكون ثمة فائدة من الأولى ، وإما أن يحتفظ بها فيصبح أحد المعدنين بالنسبة للآخر رديئاً ، وحينئذ ينحرف الرديء من التداول بفعل قانون جريشام . فكأنه إذن مقضى على البلاد التي تتبع نظام المعدنين بالآلا يقوم التداول النقدي فيها إلا على أساس معدن واحد هو الأردأ ^(١) . وهم يستدلون على صحة ذلك بسير الحوادث النقدية منذ منتصف القرن التاسع عشر في البلاد التي اتبعت نظام المعدنين ، وبالأخص فرنسا ، فقد كانت مهدة تارة باختفاء المسكوكات الفضية ، وتارة باختفاء المسكوكات الذهبية ، كما يتضح من سرد الوقائع الآتية :
ففي حوالي سنة ١٨٥٠ أخذت قيمة الذهب في الهبوط على إثر اكتشاف مناجم جديدة للذهب في أستراليا وكاليفورنيا ، فكان من أثر ذلك أن أصبح الكيلوجرام من الذهب يساوي في سوق لوندرة ١٥ كيلو جراماً . من القضة تقريباً ، على حين أنه كان يساوي في فرنسا بحسب النسبة القانونية للمعدنين ١٥ كيلو جراماً . من الفضة ، وقد أفضى ذلك رجال الأعمال والسيارة في لوندرة إلى التهافت على جمع الفضة في فرنسا وترحيلها إلى الهند ، نظراً للفائدة التي يجنونها من ذلك . وحسبك أن تعلم أنهم في ذلك الحين كانوا إذا أرسلوا كيلو جراماً من الذهب إلى دار الضرب في فرنسا دفعت إليهم مقابلها من المسكوكات الذهبية ٣١٠٠ فرنك (وهو ما يساويه الكيلوجرام من الذهب بحسب قانون سنة ١٨٠٣ ^(٢) ، فإذا استبدلوا بهذه مثلها مسكوكات فضية ثم

(١) - جوناك ، في المرجع السالف الذكر ، ص ١٥٥

(٢) - راجع ما أوردناه عن هذا القانون آتياً ، ص ١٤٦

صهروها قانهم يحصلون على $3100 \times 5 = 500$ ر ١٥ جراما من الفضة (وذلك لأن الفرنك من الفضة يشتمل على ٥ جرامات بمقتضى قانون سنة ١٨٠٣) . وعلى هذا النحو كانوا يحصلون مقابل كل كيلو جرام من الذهب على ١٥ ر ٥ كيلو جراما من الفضة . وقد كان الاستمرار في هذه العملية مؤديا إلى حرمان التداول النقدي في فرنسا من جانب كبير من المسكوكات الفضية ، على حين أربت فيه القطع النابليونية الذهبية عن الحاجة . وكانت أغلب الفضة التي تخرج من فرنسا ترسل إلى الهند لتحويلها في دور الضرب في بمباي ومدراس إلى رويات هندية ، وقد قدر ما حول فيها وقتئذ بأكثر من مليارين من الفرنكات الفرنسية ^(١) . ولما رأت الحكومة الفرنسية أن البلاد مهددة باختفاء مسكوكاتها الفضية من جراء هذه الحال عمدت - بالاتفاق مع بعض الدول التي كانت مثلها تسير على نظام المعدنين - إلى إجراءات خاصة سبغت فيها عند الكلام على اتفاقية الاتحاد اللاتيني

يبدأ أنه بعد سنة ١٨٧١ انعكس الموقف ، إذا أصبحت فرنسا والدول التي تسير مثلها على نظام المعدنين مهددة هذه المرة باختفاء المسكوكات الذهبية ، ذلك أنه منذ ذلك الحين أخذ الناتج السنوي من الفضة يتزايد سريعا ، فنشأ عن ذلك هبوط قيمة الفضة ، وزاد في هبوطها ماقررتة ألمانيا في سنة ١٨٧٣ من اتباع نظام المعدن الفردي الذهبي ، وحذا حذوها دول أخرى ، مما أفضى بطلب الفضة للأغراض النقدية إلى النقصان العظيم . وكان من أثر تدهور قيمة الفضة أن أصبحت مسكوكاتها في البلاد ذات نظام المعدنين رديئة بالنسبة للمسكوكات الذهبية ، فأخذت الثانية في الاختفاء أمام الأولى ، وكان للمضاربة

في ذلك شأن عظيم .

ولايضاح ما كان يحدث في ذلك الحين نقول : إن كل كيلو جرام من الذهب كان يستخدم في فرنسا في سك قطع ذهبية قيمتها ٣١٠٠ فرنك ، وذلك بمقتضى قانون سنة ١٨٠٣ السالف الذكر ، فالصيرفي الذي كان يجمع في فرنسا مسكوكات ذهبية مقدارها ٣١٠٠ فرنك ثم يصهرها ، كان يحصل من ذلك على كيلو جرام من الذهب ، فاذا صدره الى سوق لوندرة استطاع أن يستبدل به ما يقرب من ١٧ كيلو جراما من الفضة ، إذ كانت النسبة التجارية بين الذهب والفضة وقتئذ : ١ الى ١٧ تقريبا ، فاذا ما نقل هذا القدر من الفضة الى فرنسا وقدمه الى دار الضرب لسكه نقودا فضية فانها تستخدم كل كيلو جرام في سك ٢٠٠ فرنك من القطع الفضية ، وذلك بمقتضى أحكام القانون السالف الذكر ، وبذلك تكون جملة ما تدفعه إليه من القطع الفضية : $17 \times 200 = 3400$ فرنك ، وحينئذ يكون ربح الصيرفي من هذه العملية : $3100 - 3400 = 300$ فرنك . فاذا خصم منها نفقات النقل والتأمين وما إليها بقي له بعد ذلك ربح صاف كبير . وقد كان تكرر هذه العملية مؤديا الى نزوح النقود الذهبية من فرنسا وزيادة الفضة فيها عن الحاجة . ولما رأت الحكومة الفرنسية أن البلاد مهددة باختفاء المسكوكات الذهبية من جراء ذلك وقصر التداول الداخلي على المسكوكات الفضية عمدت - بالاتفاق مع الدول أعضاء الاتحاد اللاتيني - الى بعض اجراءات كان من شأنها أن قضت على نظام المعدنين الكامل ، كما - يتبين عند البحث في اتفاقيه الاتحاد اللاتيني .

وقصارى القول أن سير الحوادث النقدية أثبت أن نظام المعدنين الكامل لا يحقق تداول المسكوكات الذهبية والفضية في وقت واحد ،

بل أنه يؤدي أحيانا الى اختفاء الأولى ، وأحيانا الى اختفاء الثانية ، وذلك أخطر انتقاد يوجهه أنصار نظام المعدن الفردي الى نظام المعدنين (١) .

(رمانيا) مبيج أنصار نظام المعدنين : يبدأ أنصار نظام المعدنين بتفنيد الفكرة القائلة بأن نظام المعدن الفردي أقرب الى طبيعة الأشياء إذ يقولون : إن الطبيعة لم توجد نقوداً وإنما أوجدت معادن ، وأما النقود فهي حادث تاريخي ، والتاريخ يؤيد نظام المعدنين فقد ظل هذا النظام متبعاً من الوجهة التاريخية زمناً طويلاً .

ثم يقولون : إنه من الخطأ المقارنة هنا بين مقياس القيمة والمقاييس الأخرى ، فمقاييس الأطوال والأوزان تمثل أجساماً لها أبعاد وأثقال ثابتة ، على حين أن مقياس القيمة لا يمثل قيمة ثابتة ، كما أوردنا آنفاً . وهذا راجع الى فكرة القيمة نفسها ، إذ أن النقود ليست لها قيمة في ذاتها وإنما بالنسبة لغيرها ، وتقدير هذه النسبة خاضع لارادة الانسان ، واذلك لم يكن في استطاعة أى قانون أن يعين للنقود قيمة ثابتة ، وإنما يقتصر على تعيين وزن ثابت من معدن أو أكثر لتنسب اليه قيمة الأشياء الأخرى . والمتأمل في نظام المعدنين يجد أنه لا يقوم في الواقع على نوعين من النقود وإنما يقوم على نقود واحدة مصنوعة من معدنين ، وذلك لوجود نسبة قانونية بين المعدنين

(١) وهناك انتقاد آخر يذكره بعض الاقتصاديين ، وهو قولهم : ان نظام المعدنين يلحق دائماً خسارة بالمدن ، على عكس نظام المعدن الفردي . ذلك أن الشخص الذي يقرض آخر مبلغاً من النقود لأجل طويل في نظام المعدن الفردي قد يخسر من جراء هبوط قيمة النقود ، ولكنه أيضاً قد يظفر بربح اذا زادت قيمتها ، فحظه من الربح والخسارة متعادل . ولكنه في نظام المعدنين يستهدف للخسارة دون أن يستفيد من الربح ، نظراً لما للمدين من الخيار في استخدام مسكوكات أحد المعدنين في الوفاء ، الأمر الذي يحمله على استخدام مسكوكات المعدن الارداً — بلانشار ، في (Cours) ، الجزء الثاني ، ص ٤٢٦

وليس مما يتنافى وطبيعة الأشياء أن يطلق في وقت واحد اسم وحدة النقود على وزن معين من الذهب وعلى خمسة عشر ونصف أمثاله من الفضة إذا أمكن الاحتفاظ بين المعدنين بتلك النسبة القانونية^(١).

والمسألة كلها تدور حول معرفة ما إذا كان قانون جريشام يطبق حتماً في هذه الحالة ويؤدي إلى اختفاء أحد المعدنين وإفساد سير هذا النظام. إن هناك حقيقة لا مرية فيها وهي أن النسبة القانونية بين المعدنين ثابتة ، على حين أن النسبة التجارية بينهما متغيرة ، وهذا ما يفسح المجال لفعل قانون جريشام ، كما رأيت آنفاً . ولكن إذا كان في الاستطاعة الحيلولة دون تغير النسبة التجارية فانه لا يبقى نعمة مجال لفعل قانون جريشام . وهنا يقال أنصار نظام المعدنين : إن في وجود نظام المعدنين نفسه ما يحقق ذلك على أحسن وجه ، ذلك أنه لما كان استخدام المعدنين في الأغراض النقدية هو السوق الرئيسية لهما ، وكان عرضهما من الجهة الأخرى محدوداً إلى درجة كبيرة ، فإن على طلبهما للأغراض النقدية خاصة تتوقف قيمتهما . فإذا اتفقت كلمة الدول الكبرى جميعاً على شراء المعدنين للأغراض النقدية على أساس نسبة قانونية ثابتة فإن النسبة التجارية لا تلبث أن تتحدد تبعاً لتلك النسبة القانونية . ذلك أنه إذا فرض أن زاد المستخرج من الفضة زيادة أفضت بالنسبة التجارية بين المعدنين إلى أن تصبح : ١ إلى ١٦ ، على حين كانت النسبة القانونية : ١ إلى ١٥ ، فانه وقتئذ يكثر تقديم الفضة لدور الضرب في حين يقل تقديم الذهب وقد يصهر جزء من مسكوكاته وبذلك تناقص كمية الفضة غير النقدية على حين تزايد كمية الذهب

(١) جونا ، في (Economie Monétaire) ، ص ١٥٨

غير النقدي ، ومن ثم ترتفع قيمة الفضة غير النقدية وتهبط قيمة الذهب حتى تعود النسبة التجارية بينهما إلى ١ : ١٥ ١/٢ .
يبد أنه لكي يتسنى للنسبة التجارية للمعدنين أن تتحدد تبعاً لنسبتها القانونية يتعين أن تسير الدول الكبرى جميعاً على نظام المعدنين حتى تكون دور الضرب مفتوحة على مصراعيها أمام المعدنين ليتخذ الزائد من أحدهما سبيله إليها ، كما أن ذلك من شأنه أن يجعل طلب كل من المعدنين للأغراض النقدية أم طلب لها . وهذه حال كانت أقرب ما يكون إلى التحقق في أوائل القرن التاسع عشر ، حيث كان عدد عظيم من الدول الكبرى يسير على نظام المعدنين على أساس نسبة قانونية مقدارها في أغلبها ١ : ١٥ ١/٢ ، ولذلك لم يقع تباين ذو بال بين النسبتين القانونية والتجارية ، واستطاع بفضل ذلك نظام المعدنين أن يؤدي وظيفته زهاء نصف قرن من الزمن
على أن أنصار نظام المعدنين لا يقفون عند حد إثبات قدرة هذا النظام على الاحتفاظ بكيانه وانتظام سيره بل يشيدون أيضاً بذكر مزاياه الخاصة وأهمها الآتية^(١) :

(١) أنه يجعل كمية النقود التي يجري بها التداول وفيرة ، إذ تستخدم مسكوكات المعدنين معاً نقوداً رئيسية ، وبذلك تحتفظ الأثمان بمستوى مرتفع ، وهذا من شأنه أن يدعو إلى زيادة النشاط الاقتصادي والرخاء العام . هذا على حين أنه في نظام المعدن الفردي تكون كمية النقود أقل ، إذ لا تستخدم نقوداً رئيسية إلا مسكوكات معدن واحد ،

(١) ومن أشهر الاقتصاديين الذين تحدثوا بمزايا نظام المعدنين : Walker في كتابه (Money, Trade and Industry) سنة ١٨٧٩ م ١٦٦ وما بعدها . ومن الاقتصاديين الذين دافعوا عن هذا النظام أيضاً في ذلك الحين :

Courcelle - Seneuil, De Lavelaye, Léon Say, Prince Smith

وبذلك ترتفع قيمتها فيهبط تبعاً لذلك مستوى الأمان . وأنت ترى من تنال ذلك أن أنصار نظام المعدنين هم من دعاة التضخم النقدي ، وغاية ما هنالك أن التضخم الناشئ عن اتباع نظامهم أقل خطراً من التضخم الناشئ عن اتباع نظام النقود الورقية الإلزامية .

(٢) أن نظام المعدنين يجعل قيمة النقود أكثر ثباتاً ، وبذلك تكون الأمان أقل عرضة للتقلبات الشديدة . وهذه الحقيقة ترجع الى سببين :

(١) أن تأثير قيمة الذهب والفضة بما يحدث من التغير في كتيهما يكون بمقدار أقل في نظام المعدنين عنه في نظام المعدن الفردي . وقد مثل بعض الاقتصاديين ^(١) لذلك بوعاءين « أ » و « ب » على شكل اسطوانتي يشتمل كل منهما على مقدار من الماء ، فإذا لم يكن بينهما اتصال ، وأضيفت كمية من الماء في الوعاء « أ » ارتفع مستوى الماء فيه بمقدار معين ، ولكن إذا وصل بينهما بأنبوبة وأضيفت نفس الكمية من الماء في الوعاء « أ » ارتفع مستوى الماء فيه بمقدار أقل لأن جزءاً منه في هذه الحالة يتسرب الى الوعاء « ب » حتى يصير مستوى الماء في الوعاءين واحداً . وكذلك الحال إذا أنقص من الوعاء « أ » مقدار من الماء ، فإن مستواه فيه يهبط بدرجة تقل إذا كان متصلاً بالوعاء « ب » وتزيد إذا كان منفصلاً عنه . فالأمر الذي في الوعاء « أ » يمثل ما في التداول من الذهب ، والذي في الوعاء « ب » يمثل ما فيه من الفضة ، وتصل كمية أحد المعدنين بكمية الآخر بواسطة دور الضرب في البلاد التي تتبع نظام المعدنين . فإذا زاد الناتج السنوي من أحد المعدنين - كما حدث للذهب حوالي سنة

(١) جيفونز ، في (Mécanisme de l'Echange) ، ص ١١٦

١٨٥٠ - فان هذه الزيادة تبتلعها البلاد التي تسير على نظام المعدنين بينما تصهر مقادير من مسكوكات المعدن الآخر وهو الفضة في هذه الحالة وترسل الى الخارج كما بسطنا ذلك آنفاً^(١)، وهو الأمر الذي يؤدي الى زيادة كمية الفضة في الأسواق . ولذلك كان هبوط قيمة الذهب وارتفاع قيمة الفضة وقتئذ أقل مما يجب أن يكونا لو لم يوجد نظام المعدنين .

(ب) أنه في نظام المعدنين قد تغير قيمة كل من الذهب والفضة في اتجاهين متضادين ، فقد ينقص انتاج أحد المعدنين على حين يزيد انتاج الآخر ، فبنسبة عن ذلك نزعة الى ارتفاع قيمة النقود من جهة ، والى هبوطها من جهة أخرى ، فهاتان الزعتان المتناقضتان تبطل كل منهما الأخرى ، فتظل قيمة النقود أقرب الى الثبات^(٢) .

موقف أنصار النظامين أراء بعض الحوادث النقدية : وتلك المناقشة بين أنصار نظام المعدن الفردي وأنصار نظام المعدنين تظل قائمة بينهما بشأن تفسير بعض الحوادث النقدية الهامة : فنظام المعدنين ظل قائماً مدة من الزمن في بلاد كثيرة ، وقد اتبعته فرنسا زهاء ستين عاماً (من عام ١٨٠٣ الى عام ١٨٦٥) ، بينما أنه منذ عام ١٨٦٥ أخذت تعدل عنه معظم البلاد التي اتبعته . فأنصار نظام المعدنين يفسرون

(١) راجع ص ١٥٦-١٥٧

(٢) ويلاحظ أن ذلك مجرد احتمال ، ولما تؤيده الحوادث النقدية . ومع ذلك تظل هناك الحقيقة الآتية : وهي أنه حتى اذا كان تغير قيمة المعدنين في اتجاه واحد بأن زاد كل منهما فان هذه الزيادة قد تكون في أحدهما بدرجة أقل منها في الآخر ، فهي قد تكون في الذهب مثلاً بنسبة ٢٠٪ وفي الفضة بنسبة ١٠٪ . وحينئذ يكون مقدار الزيادة في قيمة المعدنين أقل مما لو كانت في قيمة الذهب بمفرده . وكذلك قد يكون انتاج الذهب أقل انتظاماً من انتاج الفضة ، فاذا استعمل وحده كنقود رئيسية كان ذلك أدعى الى أن تكون تقلبات قيمة النقود بدرجة أشد

الحادث الأول بأنه دليل على صلاح هذا النظام ومثاقته ، على حين أن أنصار نظام المعدن الفردي يفسرونه بأنه دليل على عدم حدوث تقلبات شديدة في انتاج المعدنين وأنه لو كان حدث ذلك لما ظل نظام المعدنين قائماً طوال هذه المدة . أما الحادث الثاني فيتخذ أنصار نظام المعدن الفردي دليلاً على حدوث هذه التقلبات ، ولذلك لم يقو نظام المعدنين على البقاء . وأما أنصار نظام المعدنين فيذهبون الى أن عدول بلاد كثيرة عن نظام المعدنين هو الذي أثار هذه التقلبات ، إذ نشأ عن هذا العدول هبوط عظيم في قيمة الفضة كان يمكن تلافيه لو ظلت هذه البلاد سائرة على نظام المعدنين

ويلقي كثير من أنصار نظام المعدنين مسئولية ما حدث من الاضطرابات النقدية خلال القرن التاسع عشر على عاتق انجلترا ، فقد سارعت إلى اتباع نظام المعدن الفردي الذهبي لاعتقادها بأنه خير وسيلة للتفوق التجاري والمالي ، دون أن تدرك تماماً بما ينجم عن ذلك من النتائج السيئة في البلاد الأخرى . وإذا كان قد أتيح لها أن تظفر بهذا التفوق فقد حمل ذلك كثيراً من الباحثين على الظن بأن نظام المعدن الفردي هو العامل الأساسي في بناء عظمة انجلترا الاقتصادية ، وكان ذلك مغرياً لبلاد كثيرة على أن تحذو حذو انجلترا في اتباع هذا النظام مما أدى الى تدهور قيمة الفضة واختلال نظام المعدنين في الدول التي ظلت تسير عليه^(١)

وعلى هذا يرد أنصار نظام المعدن الفردي بأن نظام المعدنين ، حتى في الوقت الذي كانت تأخذ به بلاد كثيرة وذلك في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لم يكن يسير سيراً

مرضيا . فقد أخذت قيمة الذهب في الارتفاع قليلا منذ سنة ١٨٢٠ حتى أصبحت النسبة التجارية بين المعدنين : ١ : ٨٢ ر ١٥ وذلك أخذ الذهب في الاختفاء من فرنسا والبلاد ذات نظام المعدنين ثم حدث عكس ذلك منذ سنة ١٨٥٠ حيث أخذت قيمة الفضة في الارتفاع حتى أصبحت النسبة التجارية بين المعدنين : ١ : ١٥ ر ٣٠ ، ولذلك أخذت المسكوكات الفضية في الاختفاء من الدول ذات نظام المعدنين ، إذ كانت تصهر وتصدر الى الخارج . لذلك يقول خصوم نظام المعدنين : إنه إذا كان هذا النظام قد استطاع أن يؤدي وظيفته خلال هذا الوقت فقد كان ذلك مقابل ثمن باهظ أدته البلاد التي سارت عليه ، وذلك بحرمانها تارة من مسكوكاتها الذهبية وتارة من مسكوكاتها الفضية .

ولقد يروق لانصار نظام المعدنين أخيراً أن يشيروا الى ما كان لهذا النظام من فضل في تثبيت سعر الصرف بين البلاد ذات نظام المعدن الفردي الذهبي كإنجلترا ، والبلاد ذات نظام المعدن الفردي الفضي كالهند ، خلال مدة طويلة من القرن التاسع عشر . فقد كان في مقدور إنجلترا متى أرسلت بعض الذهب الى فرنسا أن تحصل على ما تحتاج اليه من الفضة لتسوية ديونها في الهند ، وذلك على أساس النسبة القانونية الثابتة ١ : ١٥ ¼ ، ومن الناحية الأخرى كان في مقدور إنجلترا متى استوفت بعض ديونها بالروبيات الهندية أن تحملها الى دار الضرب في فرنسا فتسك نقوداً فرنسية وتحصل مقابلها على الذهب بالنسبة المتقدمة ، ولذلك كانت تقلبات سعر الصرف بين إنجلترا والهند محصورة في حدود ثابتة (١) .

(١) راجع في تفصيل هذا الموضوع كتابنا « التجارة الدولية » ص ١٤١ - ١٤٣

ولكن خصوم نظام المعدنين يردون على ذلك بقولهم : إن هذا الثبات في سعر الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب والبلاد ذات نظام الفضة إنما كان على حساب البلاد ذات نظام المعدنين ، وبخاصة منذ سنة ١٨٥٠ ، فقد كان في استطاعة الانجليز أن يحصلوا على الفضة في فرنسا على أساس النسبة ١ : $15\frac{1}{4}$ على حين أنها كانت في سوق لوندرة تساوى أكثر من ذلك . فبقدر ما كانت تلك العملية رابحة لانجلترا كانت خاسرة لفرنسا ، وكان من نتائجها أن فقدت فرنسا في مدة وجيزة جانبا عظيما من مسكوكاتها الفضية .

الرجوع الى نظام المعدنين الدولي أو العالمي (Bimétallisme international ou universel) وبالرغم من الجهود الجبارة التي بذلها أنصار نظام المعدنين في الدفاع عنه وإعلاء كلمته فإنه لم يصادف نجاحاً ، وجهات البلاد التي كانت تسير عليه تعدل عنه الواحدة تلو الأخرى . ولكن ذلك لم يكن ليفت في عضد أنصاره بل لقد ازدادوا حية ومضاء عزيمة ، وأخذوا يكثرون من عقد المؤتمرات ونشر المقالات وتصنيف المؤلفات ، وحرصوا على أن يلفتوا النظر الى أنه في كل مرة تفتح دار الضرب أبوابها للمعدن الأبيض ترتفع قيمته ^(١) ، كما أنه في كل مرة تغلق دار الضرب أبوابها دون المعدن الأبيض تهبط قيمته ^(٢) . وفي ذلك مايشعر بأن قيمة المعدن الأبيض إنما تتوقف قبل كل شيء على طلبه للأغراض النقدية ، وأن تدهوره إنما هو بسبب وقف

(١) كما حدث في سنة ١٩٠٣ عند ما أخذت دار الغرب في باريس تسك نقوداً فضية لحساب الهند الصينية الفرنسية فقد أدى ذلك الى ارتفاع ثمن الكيلو حرام من الفضة من ٨٠ الى ٩٣ فرنكا

(٢) ومن أمثلة ذلك ما حدث في سنة ١٨٩٣ ، عند ما قررت حكومة الهند وقف ضرب الفضة ، فقد أدى ذلك الى تعديل النسبة التجارية من ١ : ٢٤ الى ١ : ٣٠ تقريباً

حرية ضرب الفضة في بلاد كثيرة . وبجانب ذلك ذهبوا يلفتون النظر الى أنه منذ أن اتسعت حركة عدول الدول عن نظام المعدنين اشتدت حركة حماية التجارة ، وذلك بسبب هبوط الأثمان الناشئ عن اتباع نظام المعدن الفردي ، وهو الأمر الذي حمل المتجين على الالتجاء في طلب الحماية ويمكن لهم من الحصول عليها في حالات كثيرة .

ولما وجد أنصار نظام المعدنين أن دعوتهم لا تلقى آذاناً صاخية في بلادهم ، لاسيما وقد تبين بصفة قاطعة أن اتباع نظام المعدنين في بعض البلاد دون الأخرى يؤدي إلى تسرب مسكوكات أحد المعدنين وهو الأجود من الأولى إلى الثانية ، لذلك أخذوا يدعون الى عقد اتفاق بين الدول الكبرى لاتباع نظام المعدنين على أساس دولي . ويعتضي ذلك تعهد هذه الدول بأن تقرر حرية الضرب للذهب والفضة معا على أساس نسبة قانونية تكون واحدة فيها جميعا (١) . وحيثهم في ذلك أنه إذا كان نظام المعدنين كنظام أهلي لم ينجح في جعل النسبة التجارية للمعدنين مطابقة لنسبتها القانونية فان نظام المعدنين كنظام دولي سوف ينجح في ذلك حتما ، وذلك نظراً لما ينجم عن ذلك من زيادة طلب الفضة للأغراض النقدية ، وهو ما يفضي بقيمتها إلى الارتفاع الأكيد . ثم إنه بفضل ذلك لا يعود هناك محل لتسرب مسكوكات أحد المعدنين استفادة من ارتفاع قيمتها في بعض البلاد عنها في الأخرى ، مادام أنها سوف تقبل فيها جميعا بقيمة واحدة .

(١) ولم تكن تلك الفكرة في الحق جديدة فقد أشار اليها بعض كتاب التجارين في القرن السادس عشر مثل بودان (Bodin) ، وطرحت على بساط البحث في بعض المؤتمرات النقدية ، ودخلت الولايات المتحدة في مفاوضات بشأنها بعد سنة ١٨٩٢ وأعادت الكرة مرات أخرى - جوناو ، في (Economie Monétaire) ،

ولكن كثيراً من الاقتصاديين^(١) يلاحظ على ذلك أنه لا يزال هناك أمام المعدن الذي ترتفع قيمته بآبائهم يتسرب إليهما وهما : الاكتناز ، والاستعمال في الصناعات . وفوق ذلك فإن ارتفاع قيمة أحد المعدنين (ارتفاع قيمته التجارية عن قيمته القانونية) يؤدي إلى نقص المستخرج منه ومن ثم يدعو إلى ندرته في التداول ، ذلك أنه إذا كان المعدن الذي ارتفعت قيمته هو الذهب مثلاً فإن ذلك يدعو إلى الاكتناز من تقديم المعدن الآخر وهو الفضة إلى دور الضرب وصهر السكوكات الذهبية ، فيكون الاكتناز من سك الفضة سبباً في نقص كمية الفضة غير النقدية على حين يكون صهر المسكوكات الذهبية سبباً في زيادة كمية الذهب غير النقدي ، ومن ثم يزول ارتفاع قيمة الذهب غير النقدي بالنسبة للفضة غير النقدية . غير أن الاكتناز من سك الفضة يؤدي إلى زيادة كمية النقود في التداول ، فيكون ذلك سبباً في ارتفاع الائتمان ، فتريد تبعاً لذلك نفقات استغلال المناجم الأمر الذي يدعو إلى الانصراف عن استغلال بعض مناجم الذهب ، وهي التي تستغل في أسوأ الظروف وتأتي بنتائج أقل من سواها . لذلك كان أشد ما يخشى من اتباع نظام المعدنين الدولي أن يؤدي في النهاية إلى نظام معدن فضي دولي

ومع ذلك فقد يكون هذا الخوف مبالغاً فيه ، لأنه كي نحدث النتيجة السالفة الذكر . يتعين أن تزيد المسكوكات الفضية بدرجة عظيمة تؤدي إلى ارتفاع شديد في الائتمان ، مع أننا قد لاحظنا أنه إذا كانت المسكوكات الفضية ستزايد فإن المسكوكات الذهبية ستتناقص ، وفي

(١) انظر من قبيل ذلك : (Houques - Fourcade) في كتابه (La Circulation) سنة ١٩٢٣ ، ولروابوليو ، في كتابه (Traité d'Economie Politique) ، الجزء الثالث

ذلك ما يحول دون ارتفاع الأثمان أو على الأقل يخفف من مقداره ،
وبذلك لا تتأثر كثيراً حركة استغلال مناجم الذهب . وفي الحق أنه
من أصعب الأشياء التكهن بما يحدث إذا اتبع نظام المعدنين الدولي ،
ثم حدث بعد ذلك أن فقد التوازن في إنتاج المعدنين ، وليس بعيد
في هذه الحالة أن تعتمد الدول الى تغيير النسبة القانونية بما يجعلها
متماشية مع حالة إنتاج المعدنين الجديدة .

ومهما يكن من الأمر فإن النقاش بين أنصار نظام المعدن الفردي
وأنصار نظام المعدنين قد هدأت حدته في الوقت الحاضر ، اللهم إلا
في الولايات المتحدة حيث لا تزال الفضة تجدها أنصاراً كثيرين أقوياء
يعلقون آمالاً كباراً على اتباع نظام المعدنين كوسيلة لرفع قيمة الفضة ،
وتحول الاهتمام الآن الى النقاش بين أنصار نظام النقد الذهبي وأنصار
نظام النقد الورقي . وفي هذا المعنى يقول بعض الاقتصاديين : « إن
المسألة النقدية في القرن التاسع عشر كانت : أذهباً أم فضة ؟ ولكنها
في القرن العشرين صارت : أذهباً أم ورقاً ؟ ^(١) »

(١) جوناو ، في المرجع السابق ، ص ١٩٤

الباب الرابع

السياسات النقدية المختلفة في العالم منذ القرن التاسع عشر

أصل النظم النقدية الحديثة : يتبين للناظر في حالة التداول النقدي في العهد القديم أن المعدنين النقيسين : الذهب والفضة كانا يتداولان جنبا الى جنب على أساس نسبة غير ثابتة ، ولكنها لم تكن كثيرة التقلبات وذلك لأسباب : منها انعدام حرية الضرب ، إذ كان ضرب النقود وقتئذ حقا من حقوق السلطان ، فلم يكن للأفراد حق تحويل سبائكهم الى مسكوكات ، وفضلا عن ذلك فقد كانت حالة انتاج المعدنين في ثبات نسبي . وبجانب ذلك يتبين للباحث حقيقة أخرى : وهي أن الحياة الاقتصادية كانت كلما تقدمت ونشط تداول الثروات واشتدت الحاجة الى النقود عمد القوم الى اتخاذ النقود من معادن أرقى وأغلى . فروما في بداية عهدها لم تكن تستخدم من النقود سوى النحاسية والبرونزية ، ولكنها حين تقدمت وزادت ثروتها أخذت تسك النقود من الفضة ، وكان ذلك حوالي سنة ٢٦٨ قبل التاريخ المسيحي^(١) ثم ما لبثت بعد ذلك بقليل أن سكت نقوداً من الذهب أيضا . ولما اكتشفت حوالي سنة ١٥٠ قبل الميلاد مناجم عامرة بالذهب في بعض الولايات التابعة للإمبراطورية ، أدى ذلك الى تعديل النسبة التجارية بين الذهب والفضة تعديلا كبيرا ، فقد هبطت من ١٧ : ١ الى ٩ : ١ تقريبا ، على حين كانت النسبة القانونية كما حددها يوليوس قيصر

(١) وايد ، في (La Monnaie) ص ٦٣

١ : ١٢ ، ولذلك صار الحكم يفضلون سك النقود من الذهب .
فكثرت المسكوكات الذهبية في التداول ، وساعد على ذلك نماء التجارة
وانساع نطاق الامبراطورية ، وسهولة نقل الذهب بين أجزائها المختلفة .
ومن ثم أصبح للذهب المرتبة الأولى في التداول ، على حين نزلت
الفضة الى المرتبة الثانية ، وظلت الحال كذلك حتى سقوط الامبراطورية
الرومانية الشرقية عام ١٤٥٢ .

ثم جاءت القرون الوسطى فعادت الى الفضة مكانتها ، وظلت هي
العملة الرئيسية حتى آخر القرن السابع عشر في إنجلترا ، وآخر القرن
الثامن عشر في فرنسا ، وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر في
ألمانيا وكثير من البلاد الأخرى . بيد أن نظام الفضة بالشكل الذي
ساد به حينئذ لم يكن نظام المعدن الفردي الفضي بالمعنى الصحيح ،
وإنما كان أقرب ما يكون الى نظام معدن فردي مركب^(١) إذ كان
يقوم في التداول بجانب النقود الفضية القانونية نقود ذهبية ، ولكن
دون أن يربطها بالنقود الفضية نسبة قانونية . وبجانب هذه ، وتلك كانت
توجد في حالات كثيرة نقود تعدادية (Monnaie de compte) ذات
وزن وعيار ثابتين من الفضة ومن الذهب أحياناً ، وكانت تستخدم في
المعاملات الدولية ، وأحياناً في الداخلية أيضاً ، وذلك تفادياً للنتائج السيئة
التي كانت تنجم عن تغير وزن النقود القانونية وعيارها وهو الأمر
الذي كان شائعاً في ذلك الحين كما بينا آنفاً^(٢) .

وبينما ظلت الفضة هي النقود الرئيسية أخذ الذهب يذيع استعماله
تدريجياً ، وقد كانت تحدد أحياناً نسبة قانونية بين المعدنين ، ولكن دون

(١) راجع في ذلك ص ١٤٤

(٢) راجع في ذلك ص ٩

أن يجعل كلاهما نقوداً قانونية . وقد كانت إنجلترا أول دولة قررت حرية ضرب المعدنين على أساس نسبة قانونية معينة وذلك منذ سنة ١٦٥٥ ، ولكنها مع ذلك ظلت تعتبر النقود الفضية هي النقود القانونية . وقد تبين بعد قليل أن القيمة التجارية للنقود الفضية أعلى من قيمتها النقدية ، ولذلك أخذ الأفراد يصهرّون القطع الفضية ويصدرونها إلى الخارج ، وأصبح التداول الداخلي مربحاً بالنسبة للبادلات الكبيرة من المسكوكات الذهبية وقيمتها النقدية أعلى من قيمتها التجارية (بالنسبة للفضة) ، وبالنسبة للبادلات الصغيرة من مسكوكات فضية شديدة التحات ، وذلك إما لكثرة استعمالها وإما لاختلاس جزء منها مما جعل قيمتها النقدية معادلة لقيمتها التجارية . وإذا لم يعد الأفراد يحملون الفضة إلى دار الضرب لسكها نقوداً فقد أصبحت المسكوكات الفضية قليلة في التداول ، وزاد تحات القديم المتداول منها ، وأصبحت وظيفتها أشبه ما يكون بوظيفة النقود المساعدة في المجتمعات الحديثة . وقد كان ذلك مما حدا ببعض مؤرخي النقود أن يقرر بأن إنجلترا أصبحت بلداً ذا نظام معدن فردي ذهبي خلال الجزء الأكبر من القرن الثامن عشر ، وقبل أن تولد نظرية المعدن الفردي الذهبي .

وأخيراً جاء قانون سنة ١٨١٦ فسجل الأمر الواقع إذ نص على أن وحدة النقود في إنجلترا هي الجنيه الإنجليزي ووزنه ٧ر٩٩ جراماً ، وعياره ١١/٢٠ ، وقوته في إبراء الديون غير محدودة . أما الفضة فلا يجبر أحد على قبولها إذا تجاوز مقدارها ٤٠ شلناً ، والبرونز إذا تجاوز مقداره شلناً واحداً . أما حرية الضرب فقد تقرر أن تكون للذهب وحده دون الفضة . وعلى هذا النحو أصبحت المسكوكات الذهبية وحدها نقوداً رئيسية

والمسكوكات الفضية مجرد نقود مساعدة^(١) .
أما فرنسا فقد كانت عند قيام الثورة الفرنسية تسير على نظام الفضة ، ولو انه كان يقوم في التداول بجانب المسكوكات الفضية مسكوكات ذهبية ، وكانت هناك نسبة قانونية بينهما تحدت منذ سنة ١٧٨٥ ولكن حرية الضرب لم تكن متوافره في الذهب . ثم جاء مشروع الثورة الفرنسية فسلك طريقا ينطبق على منطق الأشياء تماما ، إذ قرر حرية الضرب للمعدنين ولكنه لم يذكر عدد الوحدات النقدية التي تساويها كل قطعة مسكوكة إلا على القطع الفضية وحدها ، أما القطع الذهبية فقد اكتفى بذكر وزنها وعيارها دون أن يعين قيمتها القانونية^(٢) . وفي ذلك ما يدل على شدة حرص المشرع وقتئذ على احترام الحقيقة وطبيعة الأشياء ، إذ أن قيمة الذهب بالنسبة للفضة لا يمكن أن تكون ثابتة ، وليس في مقدور القانون أن يجعلها كذلك . ولكن الجمهور لم يدرك كنه تلك الأمانة العلمية ، إذ كان متعوداً استعمال نقود من معادن مختلفة ، ولكن ذات قيمة محددة تحديداً قانونياً ، أي منقوشاً على وجه كل منها ما تساويه من الوحدات النقدية . وقد كان اصراره على المطالبة بذلك داعياً إلى إصدار القانون النقدي المشهور في ٢٣ مارس سنة ١٨٠٣ - وهو الذي

(١) وقد كان صدور هذا القانون بناء على اقتراحات لورد ليفربول مدير دارالضرب في ذلك الحين - انظر في تفصيل ذلك : Hawtrey, Currency and Credit ، ص ٣٤٦ وما بعدها

(٢) وقد ورد في المادة ٥ من القانون الخاص بذلك (قانون ١٥ أغسطس سنة ١٧٩٤) ما يأتي : ان القيمة القانونية للقطعة الذهبية لا تحدد ، فهي تتغير كما تتغير أسعار الذهب في التجارة ، وللأفراد أن يتعاملوا بالقطع الذهبية بالسر الذي يقدرونه بينهم

أوردنا عناصره الأساسية عند الكلام على نظام المعدنين ^(١) . ومنذ ذلك الحين أصبحت فرنسا تدير على نظام المعدنين الكامل ، وحذا حذوها دول كثيرة في أوروبا وأمريكا . وكذلك فعلت مصر في عهد محمد علي باشا ، وقد فصلنا ذلك في كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، كما أتينا فيه على الأدوار المختلفة التي مر بها تاريخ النقود في مصر قبل ذلك ^(٢) .

أدوار النظم النقدي منذ القرن التاسع عشر ^(٣) : إن التأمل في السياسات النقدية التي اتبعتها الدول المختلفة منذ القرن التاسع عشر إلى إعلان الحرب الكبرى يستطيع أن يحملها فيما يأتي : في بداية هذا القرن كانت أغلب الدول الأوروبية تدير على نظام المعدنين ، أو هي على وشك اتباعه ، ولم يكن هناك من الدول الكبرى سوى إنجلترا فإنها هي التي اتبعت منذ البداية نظام المعدن الفردي الذهبي . وأما خارج أوروبا فقد كان نظام المعدن الفردي الفضي هو الأكثر ذيوعا . وقد استطاع نظام المعدنين أن يؤدي وظيفته في أوروبا دون أن تضطر الدول التي اتبعت إلى تعديل النسبة القانونية بين الذهب والفضة كما كان يظن أولا . ومن حسن الحظ أن النسبة التجارية بين المعدنين ظلت زمنا لا تبتعد كثيراً عن النسبة القانونية ، ولذلك استطاعت أغلب الدول التي اتبعت نظام المعدنين أن تحتفظ به كاملاً ، ولو أنه كان يحدث أحياناً أن

(١) راجع ص ١٤٦

(٢) ويلاحظ أننا في هذا الباب سوف لا نبحث في موضوع السياسة النقدية في مصر في القرن التاسع عشر ، إذ سبق لنا معالجة ذلك في كتابنا « الاقتصاد السياسي » الطبعة الثالثة ، الجزء الأول ، ص ٥٤٩ - ٥٥٥

(٣) نوجارو ، في (Modern Monetary Systems) ، ص ١٢ وما بعدها
وواليد في (Leçons sur la Monnaie) ص ٧١ - ٩١ ، وجونار في (Economie Monétaire) ، ص ١٦٣ - ١٩٥ ، وارنويه في (La Monnaie) ، ص ١٧ - ٦٩

تسرب إلى الخارج بعض المسكوكات الفضية وأحيانا بعض المسكوكات الذهبية .

يبد أنه منذ سنة ١٨٧٣ أخذت قيمة الفضة تنحدر سريعا في طريق التدهور ، وأصبح التباين عظيما بين قيمتها التجارية وقيمتها القانونية (بالنسبة للذهب) ، وغدت البلاد ذات نظام المعدنين مهددة باختفاء مسكوكاتها الذهبية ، وتعددت المحاولات والاقتراحات لمعالجة هذه الحالة ، وانكشفت الحركة أخيراً عن اضمحلال نظام المعدنين ، فقد فقد إحدى صفاته الأساسية في البلاد التي تمسكت به ، وظهر ما سموه بنظام المعدنين الأعرج أو الناقص ، على حين عدلت دول كثيرة عن نظام المعدنين جملة وأحلت محله نظام المعدن الفردي الذهبي .

• واستنادا على ذلك نستطيع أن نقدم تاريخ التطور النقدي منذ القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب العظمى إلى ثلاثة عهود :
(١) عهد نظام المعدنين (٢) عهد تدهور الفضة (٣) انتصار نظام المعدن الفردي الذهبي .

الفصل الأول

عهد نظام المعدنين

سير نظام المعدنين في القرن التاسع عشر : صادف نظام المعدنين في النصف الأول من القرن التاسع عشر حظاً كبيراً من النجاح ، فقد كان أكثر النظم النقدية انتشاراً ، على الأقل في أوروبا ، ولم يكن ثمة عقبات خطيرة تعترض سبيله ، ولذلك استطاع أن يؤدي وظيفته في غير ما تقلقل أو اضطراب . وكان الفضل في ذلك راجعاً بالأخص إلى عدم حدوث تفاوت كبير بين النسبتين القانونية والتجارية للمعدنين النقيسين . نعم إنه بعد سنة ١٨٢٠ حدث شيء من الهبوط في قيمة الفضة التجارية بالنسبة للذهب ولذلك فقدت البلاد ذات نظام المعدنين جانباً من مسكوكاتها الذهبية ، غير أن ذلك ظل محصوراً في دائرة ضيقة يد أنه ابتداء من سنة ١٨٥٠ أخذت قيمة الذهب التجارية في الهبوط ، وقد كان ذلك ناشئاً عن زيادة الناتج السنوي من الذهب على إثر استغلال مناجم استراليا وكاليفورنيا من جهة ، وعن زيادة طلب السوق الانجليزية للفضة لاستخدامها في معاملاتها مع أسواق الشرق الأقصى من جهة أخرى . فكان من جراء ذلك أن أخذت مسكوكات المعدن الذي ارتفعت قيمته التجارية بالنسبة لقيمتها القانونية - وهو الفضة في هذه الحالة - تقل تدريجاً في البلاد التي تتبع نظام المعدنين ، بفعل قانون جريشام ، إذ كان المضاربون يصهرونها ويصدرونها إلى الخارج ليستبدلوا بها الذهب ، نظراً لما يربحونه من هذه العملية . وبذلك أصبحت البلاد ذات نظام المعدنين مهددة

اختفاء مسكوكاتها الفضية وهو الأمر الذي يعرقل معاملتها الداخلية ، ولم تحمل سنة ١٨٦٤ حتى بلغت النسبة التجارية بين المعدنين ١ : ١٥ على حين كانت نسبة دار الضرب في فرنسا وبعض البلاد الأخرى ١ : $\frac{1}{4}$ ١٥ ، وبذلك اشتدت حركة صهر المسكوكات الفضية وتصديرها إلى الخارج ، إذ كان في وسع المضارب إذا ما حصل في فرنسا على ١٥ كيلو جراما من الفضة قيمتها القانونية ٣٠٠٠ فرنك (ذلك أن كل كيلو جرام من الفضة كان يستخدم في سك ٢٠٠ فرنك بمقتضى قانون سنة ١٨٠٣) ثم أرسلها إلى لوندرة ، أن يستبدل بها هناك كيلو جراما من الذهب ، فإذا تقل هذا الكيلو جرام إلى فرنسا وقدمه إلى دار الضرب دفعت إليه من المسكوكات الذهبية ما مقداره ٣١٠٠ فرنك (ذلك أن كل كيلو جرام من الذهب كان يستخدم في سك ١٥٥ قطعة ذهبية من ذات العشرين فرنكا بمقتضى قانون سنة ١٨٠٣) ، وبذلك يكون ربحه عن كل كيلو جرام من الذهب ١٠٠ فرنك ، إذا خصم منه نفقات النقل والتأمين وقائدة المبلغ أثناء العملية تبقى له ربح صاف كبير يفرى على الاستمرار في هذه العملية . ومما ساعد على اشتداد حركة صهر المسكوكات الفضية وتصديرها تهافت الانجليز الذين كان عليهم أن يؤدوا دفعات في الهند على الحصول على الفضة في فرنسا ، إذ كانوا مقابل كل كيلو جرام من الذهب يحصلون في باريس على $\frac{1}{4}$ ١٥ كيلو جراما من الفضة ، على حين أنهم في لوندرة لم يكونوا يحصلون إلا على ١٥ كيلو جراما فللقضاء على هذه المضاربة التي كان من شأن استمرارها أن يؤدي إلى اختفاء النقود الفضية كان يتعين إما إتصاص كمية الفضة التي تشتمل عليها المسكوكات الفضية ، وأما زيادة كمية الذهب الذي

تشتمل عليه المسكوكات الذهبية . غير أنه لما كانت الطريقة الأولى أقل نفقة فقد وقع عليها الاختيار ، فأخذت بها سويسرا وإيطاليا في سنتي ١٨٦٠ و ١٨٦٢ ، إذ أنقصتا عيار القطع الفضية الأقل من خمسة فرنكات من $\frac{1}{10}$ إلى $\frac{8}{10}$ في الأولى و $\frac{83}{100}$ في الثانية ، وكذلك فعلت فرنسا في سنة ١٨٦٤ إذ أنقصت عيار القطع الفضية ذات الخمسين والعشرين سنتيا من $\frac{1}{10}$ إلى $\frac{83}{100}$. وكذلك أرادت أن تفعل بلجيكا ، ولكنها لاحظت أن الدول التي تقدمتها لم تسلك في الإصلاح سيلا واحداً وأن المضاربة ظلت تستفيد من وجود الاختلاف بينها ، ولذلك رأت أن تدعو إلى عقد مؤتمر دولي يجمع بين هذه الدول الأربع لتتخذ لها في الإصلاح خطة واحدة ، لاسيما وأن نقود بعضها كان يجري به التداول في أراضي الأخرى

اتفاقية الاتحاد اللاتيني (L'Union Latine) : وقد عقد المؤتمر السالف الذكر في باريس ، وأسفر عن عقد اتفاقية ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٦٥ التي أطلق عليها اسم « الاتحاد اللاتيني » بين فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا ، ثم انضمت إليها اليونان في سنة ١٨٦٨ كما سعت أسبانيا إلى الانضمام إليها ولكن على غير جدوى . وقد أدت هذه الاتفاقية إلى إيجاد نظام نقدي متماثل بين الدول المتعاقدة وذلك عن طريق : (١) جعل المسكوكات فيها متماثلة (٢) قبول مسكوكات كل دولة في أراضي الدول الأخرى (٣) إنقاص عيار بعض القطع الفضية فيها بنسبة واحدة . وهذا ما نبينه تفصيلا فيما يأتي .

(١) قضت هذه الاتفاقية بأن يكون سك القطع الذهبية والفضية في هذه الدول جميعا وفقا لقواعد واحدة ، هي التي قررها قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٠٣ الخاص بالنظام النقدي الفرنسي ، ولا يكون ثمة

اختلاف بينها إلا في أسماء الوحدات النقدية (فرنك ، ليرة ، درخمة)
وفي النقوش المرسومة عليها .

(٢) قضت هذه الاتفاقية بالتزام الخزائن العامة في كل دولة من
الدول المتعاقدة بقبول مسكوكات الدول الأخرى . أما الأفراد فلم
يكونوا ملزمين قانونا في فرنسا بقبول المسكوكات البلجيكية أو الإيطالية
أو اليونانية ، على حين كان للمسكوكات الفرنسية في وقت ما سعر
قانوني في إيطاليا وسويسرا . ومع هذا فالأفراد في هذه الدول جميعا
لم يكونوا يرفضون قبول مسكوكات أعضاء الاتحاد ، لعلمهم بأنهم
يستطيعون في أى وقت حملها الى الخزائن العامة واستبدال نقودهم
الأهلية بها ، ولذلك كانت مسكوكات كل دولة يجرى بها التداول
فعلا في أراضى الأخرى ، ولم يقف تداول مسكوكات بعضها إلا
بسبب ما أصاب نظامها النقدى من الاضطراب بعد ذلك . فمن هذا
أن إيطاليا - وقد طردت النقود الورقية فيها المسكوكات الذهبية
والفضية جميعا - عمدت مرتين : إحداهما في سنة ١٨٧٣ ، والأخرى
في سنة ١٨٨٣ الى ترحيل مالها من المسكوكات الفضية في أراضى الدول
الأخرى وذلك عن طريق شرائها ، كما عمدت بعد ذلك الى الاتفاق
على ايجاد نقودها المساعدة من التداول في فرنسا وبلجيكا وسويسرا .

(٣) قضت هذه الاتفاقية بانقاص عيار القطع الفضية ذات القيمة
الأقل من خمسة فرنكات من $\frac{1}{10}$ الى $\frac{1}{20}$ ، وبذلك لم تعد
للمضاربين مصلحة في تصديرها الى الخارج ، إذ أصبحت قيمتها المعدنية
أقل من قيمتها القانونية ^(١) . وإذا كان جزء من قيمتها أصبح وهميا

(١) ذلك أن انقاص العيار بهذا المقدار أفقد هذه القطع ٧ ٪ تقريبا من قيمة المعدن
الحال الذى تشتمل عليه . وإذا كانت قيمتها المعدنية في الأصل أعلى من قيمتها القانونية
بمقدار ٣ ٪ فقد أصبحت قيمتها المعدنية أقل من قيمتها القانونية بمقدار ٤ ٪ تقريبا

فقد تقرر : (١) أن تلغى حرية الضرب بالنسبة لهذه القطع
(ب) ألا تسك الحكومات المتعاقدة منها إلا مقداراً معلوماً ، وقد
جعل هذا المقدار في أول الأمر ٦ فرنكات لكل واحد من السكان
ولكن جاءت اتفاقيات بعد ذلك قضت بزيادته حتى أبلغته اتفاقية ٤
نوفمبر سنة ١٩٠٨ الى ١٦ فرنكا (ح) ألا يلزم الأفراد بقبولها اذا
تجاوز مقدارها مبلغاً معلوماً هو خمسون فرنكا .

أما القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات فلم تغير هذه الاتفاقية من
أمرها شيئاً ، فقد ظل عيارها $\frac{1}{10}$ كما ظلت نقوداً رئيسية تتوافر
فيها حرية الضرب ، ولها قوة في الوفاء غير محدودة . وقد كان ذلك
بناء على طلب فرنسا التي كانت تحرص على الاحتفاظ بنظام المعدنين .
ولو كان أنقص عيار القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات مثل أخواتها
لأصبحت مثلها مجرد نقود مساعدة ، ولأفضى ذلك الى العدول عن
نظام المعدنين الكامل واتباع نظام المعدن الفردي الذهبي ، ولم تكن
تلك الدول متأهبة لذلك . نعم إن عدم انقاص عيار القطع الفضية
ذات خمسة الفرنكات يجعلها طعمة سائغة للمضاربين الذين يصهرونها
ويصدرونها الى الخارج ، غير أن اختفاء هذه القطع كان أقل ضرراً
من اختفاء القطع الفضية الصغيرة ، إذ يمكن لهذه أن تحل محل القطع
ذات خمسة الفرنكات في المبادلات الزهيدة ، وكذلك يمكن أن تحل
محلها القطع الذهبية ذات خمسة الفرنكات .

وقد كان أجل اتفاقية الاتحاد اللاتيني ١٥ سنة تنقضى في عام
١٨٨٥ ، وتتجدد باتفاق ضمني بين المتعاقدين للمدة نفسها . ويلاحظ
بشأن هذه الاتفاقية عموماً أنها اذا كانت قد عدلت من مركز القطع
الأقل من خمسة الفرنكات إلا أنها احتفظت بمبدأ المعدنين فيما يختص

بالقطع ذات خمسة الفرنكات ، فقد ظلت لها قوة في ابراء الديون غير محدودة ، كما ظلت حرية الضرب متوافرة فيها ، وتربطها بالقطع الذهبية نسبة قانونية .

الفصل الثاني

عهد تدهور الفضة

أسباب تدهور الفضة ومصرها : ما كاد يحل عام ١٨٧١ حتى ظهرت في الأفق أمارات تدهور الفضة وانهار عرشها النقدي ، فقد أخذ الناتج السنوي من المعدن الأبيض ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، يزايد بقوة وسرعة ، على حين عمدت دول مختلفة وفي مقدمتها ألمانيا الى العدول عن نظام المعدن الفردي الفضي أو نظام المعدنين ، مستبدلة به نظام المعدن الفردي الذهبي أو نظام المعدنين الأعرج مما أفضى الى إلغاء حرية الضرب بالنسبة للفضة ، وهكذا تضافر تناقص الطلب وتزايد العرض على النيل من قيمة الفضة ، فأخذت تنحدر في طريق التدهور . وكلما توالى السنين اشتد تدهورها ، وأصبحت النسبة بينها وبين الذهب كما هو مبين في الجدول الآتي^(١) :

(١) ارنونيه ، في (La Monnaie) ، ص ٣٨

سعر سبائك الفضة في لوندرة

السنة	متوسط السعر السنوى بالبسات	النسبة بين الفضة والذهب
١٨٧١	$60 \frac{1}{16}$	١٥ر٥٧
١٨٧٥	$56 \frac{7}{8}$	١٦ر٥٨
١٨٨٠	$52 \frac{1}{2}$	١٨ر٠٥
١٨٨٥	$48 \frac{5}{8}$	١٩ر٤٠
١٨٩٠	$47 \frac{1}{16}$	١٩ر٧٨
١٨٩٥	$49 \frac{7}{8}$	٣١ر٥٧
١٩٠٠	$48 \frac{1}{2}$	٣٣ر٣٩
١٩٠٥	$47 \frac{1}{16}$	٣٣ر٩١
١٩١٠	$44 \frac{5}{8}$	٣٨ر٢٩
١٩١٥	$43 \frac{5}{8}$	٣٩ر٩١

موقف الدول أعضاء الاتحاد اللاتيني إزاء تدهور الفضة :
 وإزاء تدهور الفضة انعكس الموقف تماما في الدول أعضاء الاتحاد
 اللاتيني ، فبعد أن كانت مهدة باختفاء مسكوكاتها الفضية أصبحت
 هذه المرة مهدة باختفاء مسكوكاتها الذهبية ، إذ أخذت تطردها
 المسكوكات الفضية الرديئة ، وصار من الواجب اتخاذ بعض الوسائل
 لدفع هذا الخطر . وقد كان من المستطاع تحقيقا لذلك أن ينقص من
 عيار القطع الذهبية كما أنقص من عيار القطع الفضية من قبل ،
 ولكن وجد من الأنسب اتباع طريق آخر ، فقد كان اختفاء
 المسكوكات الذهبية آتيا من عمل المضاربين الذين كانوا يجمعونها
 ويصهرونها ثم يرسلونها إلى الخارج ليستبدلوا بها هناك ما يساويه وزنها
 من الفضة ثم يقدمون السبائك الفضية إلى دار الضرب لسكها نقوداً
 من ذات خمسة الفرنكات ، وهي التي ظلت حرية الضرب متوافرة فيها
 ولزيادة الايضاح نقول : إن المضارب الذي كان يجمع في فرنسا في

سنة ١٨٧٥ مسكوكات ذهبية مقدارها ٣١٠٠ فرنك — وهي تشتمل على كيلو جرام من الذهب — ثم يصدرها إلى لوندرة يحصل مقابلها على ٥٨ ر ١٦ كيلو جراما من الفضة ، فإذا نقل هذا المقدار من الفضة إلى فرنسا وقدمه إلى دار الضرب استخدمت كل كيلو جرام منه في سك ٢٠ قطعة من ذات خمسة الفرنكات ، وذلك بمقتضى أحكام قانون سنة ١٨٠٣ . وعلى ذلك يكون مقدار ما يحصل عليه عن كل كيلو جرام : $20 \times 5 = 200$ فرنك ، ويكون جملة ما يحصل عليه : $58 \text{ ر } 16 \times 200 = 3316$ فرنك ، وعلى هذا النحو يكون ربحه الكلى من العملية : $3316 - 3100 = 216$ فرنك ، إذا خصم منها تكفات النقل والتأمين وسواها تبقى له ربح صاف كبير يفرى على الاستمرار في هذه العملية .

من أجل ذلك كان يكفي للقضاء على هذه المضاربة أن يمنع ضرب النقود الفضية جميعا لحساب الأفراد ، وإذا كان ضرب القطع الفضية ذات القيمة الأقل من خمسة فرنكات محرما منذ سنة ١٨٦٥ — كما بينا آنفا — فلم يبق إلا أن يتناول التحريم القطع ذات خمسة الفرنكات أيضا ، وهذا ما فعلته كل دولة من أعضاء الاتحاد اللاتيني ، وانتهى بعضها إلى منع ضرب هذه القطع بتاتا ، سواء أكان لحساب الأفراد أم لحساب الحكومة . وأخيراً عقدت اتفاقية ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٨ بين الدول الخمس أعضاء الاتحاد اللاتيني ، فقضت بوقف ضرب القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات فيها جميعا سواء أكان هذا الضرب لحساب الحكومة أم لحساب الأفراد ، ولكنها مع ذلك أبقت على قوتها في إبراء الديون بدون قيد . وبوقف حرية ضرب الفضة استطاعت هذه الدول أن تحول دون اختفاء مسكوكاتها الذهبية ، ولكنها بذلك أغلقت

دون الفضة سوقا مؤلفة من ٨٠ مليون نسمة ومن ثم عملت على اشتداد تدهورها .

وقد تجددت هذه الاتفاقية في سنة ١٨٨٥ ، ونص فيها على أنه اذا أرادت إحدى الدول أن تسترد حريتها في ضرب النقود الفضية ذات خمسة الفرنكات تعين عليها أن تدفع بالذهب قيمة نقودها الفضية التي يجرى بها التداول في أراضى الدول الأخرى ، وليس لها أن تلزمها بقبولها في المستقبل . وكان أجل هذه الاتفاقية خمس سنوات ، ولكن نص فيها على أنها اذا لم تلغ صراحة عند انقضاءها فإنها تتجدد من سنة الى أخرى باتفاق ضمنى بين المتعاقدين ، وهذا ما استمر العمل به مع ادخال بعض تعديلات قليلة الأهمية .

وقد كان من أثر هذه الاجراءات المختلفة أن أصبحت الدول أعضاء الاتحاد اللاتيني تسير على نظام نقدي مولى ، فلا هو بنظام المعدن الفردى الذهبى ، ولا هو بنظام المعدنين ، وإنما هو ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته بنظام المعدنين الأعرج أو الناقص ، كما أوضحنا آنفا . وصفاته هنا تلخص فيما يأتى (١) :

توافر حرية الضرب مع قوة الابراء غير المحدودة بالنسبة للمسكوكات الذهبية - وقف ضرب القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات اطلاقا مع ابقاء قوة الابراء غير المحدودة لما ضرب منها من قبل - ضرب القطع الفضية ذات القيمة الأقل من خمسة فرنكات يكون لحساب الدولة فقط بمقادير يحددها الاتفاق ، وقد جعلها آخر اتفاق ١٦ فرنكا لكل واحد من السكان ، وتكون قوتها في الابراء محدودة بمقدار خمسين فرنكا .

(١) تروشى ، في (Cours) ، الجزء الأول ، ص ٣٤٩

وقد كان للاتحاد اللاتيني شأن عظيم في عالم السياسة النقدية ، غير أنه بمضى الزمن أخذ يفقد من أهميته تدريجاً . فهو في أول الأمر أنشأ نظاماً نقدياً مشتركاً واسع النطاق ، ولكن دائرته أخذت في الانكماش من بعد ذلك ، بسبب ما جعل يصيب النظم النقدية من الاضطراب في البلاد أعضاء الاتحاد . وقد بدأ هذا الاضطراب في إيطاليا واليونان قبل الحرب الكبرى ، ثم تناول منذ الحرب فرنسا وبلجيكا ، وكان من نتائجه اختفاء النقود المعدنية ، إذ طردتها النقود الورقية الإلزامية ، حتى أصبح تداول النقود المعدنية قاصراً على دولة واحدة ، وهي سويسرا . وبذلك أصبحت خاوية تلك الدائرة المشتركة التي أنشأتها اتفاقية الاتحاد اللاتيني ليجرى التداول فيها بنقود معدنية واحدة .

يبدو أن سويسرا لما رأت أن القطع الفضية ذات خمسة الفرنكات التي طردتها العملة الورقية في الدول الأخرى تهر إليها بلا انقطاع أصدرت في ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قراراً يقضى بمنع دخول هذه القطع ، ولكنها مع ذلك ظلت تسرب إليها عن طريق التهريب ، نظراً لما ينشأ عن ذلك من الربح ، إذ كانت القطعة الفضية الفرنسية ذات خمسة الفرنكات لها في فرنسا من قوة الإبراء ما للورقة النقدية ذات خمسة الفرنكات ، على حين كانت قوتها في سويسرا تعادل قوة القطعة الفضية السويسرية ذات خمسة الفرنكات ، وبذلك كانت تساوى في سويسرا ثلاثة أمثال ما كانت تساويه في فرنسا في ذلك الحين . وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ تم الاتفاق في برن بين الدول أعضاء الاتحاد على الاجراءات الخاصة بتصفية هذا النظام وتقرر أنه ابتداء من ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢ لا تقبل سويسرا في الدفع إلا نقودها

الأهلية ، وأن تحول الى نقود سويسرية ذات خمسة فرنكات جزءاً مما لديها من القطع الفضية الايطالية والبلجيكية واليونانية ، وأما الباقي وكذلك كل القطع الفرنسية ذات خمسة الفرنكات فترحل الى بلادها الأصلية ويدفع قيمتها ذهباً أو صكوكاً في حكم الذهب أو قطعاً سويسرية ذات خمسة الفرنكات . وأخيراً في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦ أخطرت سويسرا الدول الأخرى أعضاء الاتحاد بأنها تعد هذا الاتحاد منفصمة عراه اسماً وفعلًا ابتداء من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (١)

موقف الولايات المتحدة ازاء ترهور الفضة : بينما كان نظام المعدنين يتصدع بناؤه في أوروبا على نحو ما تقدم كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشهد بين أنصار هذا النظام وخصومه صراعاً شديداً انتهى بهزيمة أنصار المعدنين . وهذا يحدو بنا الى استعراض الحالة النقدية في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ، وهي تشبه من وجوه كثيرة حالة فرنسا النقدية في ذلك العصر ، مع ملاحظة هذا الفارق ، وهو أن النقود الورقية لعبت في تاريخ الولايات المتحدة دوراً خطيراً لم تعهد فرنسا مثله ، وكانت عاملاً من أشد عوامل الاضطراب النقدي في الولايات المتحدة . وفي الحق أن نظام المعدن الفردي الذهبي ظل من يجد في الولايات المتحدة طوال القرن التاسع عشر خصوصاً أشداء من جانب أنصار الفضة من جهة ، ومن جانب أنصار النقود الورقية جهة أخرى ، وكان النضال بين الفريقين إنما هو في حقيقته نضال بين أنصار التضخم النقدي وخصومه . ذلك أن أنصار التضخم

(١) جارس ، في (Money, Credit and Bankig) ص ٩١ ، وجونار ، في

(Economie Monétaire) ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ومجلة (Revue Economique)

(Internationale) ، ٢٥ مايو سنة ١٩٢٢

في الولايات المتحدة كانوا يعتمدون في تحقيق أغراضهم على الاكثار من النقود الفضية تارة ، وعلى اصدار مقادير جديدة من النقود الورقية تارة أخرى . وقد كانت الولايات المتحدة دائماً موطناً صالحاً للدعوة التضخمية ، إذ كانت تصادف آذاناً صاخبة لدى الزراع في المناطق الغربية والجنوبية ، وبالجملة في سائر الولايات الجديدة ، وهي التي يكثر فيها المدينون الزراعيون ، لظنهم بأن الاكثار من النقود يؤدي الى رفع أثمان منتجاتهم الزراعية ، ومن ثم يخفف عبء ما عليهم من الديون للولايات الشرقية القديمة ، وهي التي تقطنها الطبقة الموسرة الدائنة . والباحث في التاريخ النقدي للولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر يستطيع أن يستبين فيه خمسة أدوار رئيسية :

(الرواندول) نرجع أصوله الى سنة ١٧٩٢ ويغترس في سنة ١٨٣٤ : ما كادت الولايات المتحدة تظهر باستقلالها حتى أصدرت في سنة ١٧٩٢ قانوناً يقضى بأن يكون لكل من الدولار الذهبي والدولار الفضي قوة في ابراء الديون غير محدودة ، مع توافر حرية ضربهما ، على أساس نسبة قانونية مقدارها ١ : ١٥ . وبمقتضى ذلك أصبح النظام النقدي في الولايات المتحدة نظام المعدنين الكامل . بيد أن قيمة الفضة في السوق التجارية لم تلبث بعد ذلك أن هبطت حتى أصبحت النسبة التجارية بين المعدنين في سنة ١٧٩٩ ١ : ١٥ ٢ ، وبذلك أصبح الذهب مقوماً قانوناً بأقل من قيمته الحقيقية ، ولذلك لم يكن يحمل الى دار الضرب لسكه نقوداً ، على حين كانت المسكوكات الذهبية تصدر الى الخارج . فكان من جراء ذلك أن أصبح التداول الداخلي قاصراً على المسكوكات الفضية ، وأصبحت الولايات المتحدة من الوجهة الفعلية تسير على نظام معدن فردي هو الفضة ، وهذا ما جعل بعض المؤلفين

ينت هذا الدور بحق بدور الفضة (١)

(الرور الثاني) ويينري، ص ١٨٣٤ وينري في سنة ١٨٦٢ :
جعل الأمريكيون منذ سنة ١٨١٨ خاصة يشعرون بخطر نزوح الذهب
الى الخارج ، وما ينشأ عن ذلك من عرقلة المعاملات الداخلية ، ولا سيما
الكيرة منها . ولذلك انصرفوا الى التفكير في معالجة هذا الامر ،
وازدادوا تفكيراً في ذلك منذ أن اكتشفت مناجم عامرة
بالذهب في بعض الولايات الأمريكية ، إذ كانوا يودون الاحتفاظ
لأنفسهم بنتاج هذه المناجم . وقد كان أمامهم إحدى وسيلتين للمحافظة
على الذهب ومنعه من التسرب الى الخارج : إما زيادة وزن الفضة
الخالصة في الدولار الفضي ، وإما إنقاص وزن الذهب الخالص في
الدولار الذهبي . وقد كانت الطريقة الثانية هي التي وقع عليها الاختيار
لأنها أقل نفقة ، فصدر قانون في سنة ١٨٣٤ يقضى بانقاص وزن
الدولار الذهبي ، على حين ترك وزن الدولار الفضي على حاله ، وبمقتضى ذلك
أصبحت النسبة القانونية بين المعدنين ١ : ١٦ بعد أن كانت ١ : ١٥ .
غير أنه في تلك النسبة الجديدة روعى جانب الذهب أكثر
من اللازم ، وبذلك أصبحت الفضة مقومة قانوناً بأقل من قيمتها
الحقيقية ، فانعكس الموقف تماماً ، وأصبحت المسكوكات الفضية هذه
المرّة هي التي تصهر وتصدر الى الخارج ، بينما أخذ الذهب في التدفق
الى الولايات المتحدة لسكه نقوداً . ولم تمض بضعة أشهر حتى عادت
المسكوكات الذهبية الى الظهور بعد غيبة تبلغ ثلاثين عاماً ، وكانت
كلما تكاثرت في التداول تناقصت المسكوكات الفضية . وقد اشتدت
حركة تصدير الفضة الى الخارج منذ استغلال مناجم الذهب في استراليا

(١) جارس ، في المرجع السابق ، ص ١٦٦

وكاليفورنيا ، وما نشأ عن ذلك من زيادة في الناتج السنوي من الذهب وهبوط في قيمته . وما حلت سنة ١٨٥٣ حتى أصبح التداول الداخلي يكاد يكون مقفراً من النقود الفضية ، وساءت الحال كثيراً بسبب اختفاء النقود الفضية الصغيرة ، وهي التي لا يستغنى عنها في المعاملات الزهيدة . فلمعالجة ذلك صدر قانون في سنة ١٨٥٣ يقضى بانقاص عيار القطع الفضية الصغيرة الأقل من دولار بمقدار ٩١ ر ٦ ٪^(١) . وإذا كان جزء من قيمتها أصبح وهيباً فقد تقرر وقف حرية ضربها من جهة ، وتحديد قوتها في ابراء الديون من جهة أخرى .

وقد حمل ذلك بعض المؤلفين على القول بأنه بمقتضى قانون سنة ١٨٥٣ أصبحت الولايات المتحدة تسير على نظام الذهب^(٢) ، وهو رأى تبدو عليه مسحة المبالغة ، لأن قانون سنة ١٨٥٣ لم يعرض بشيء للقطع الفضية ذات الدولار ، فهذه ظلت تتمتع بحرية الضرب وبقوة غير محدودة في ابراء الديون . نعم أنه من الوجهة الفعلية كان الدولار الذهبي هو وحده أساس التعامل ، وذلك لاختفاء الدولار الفضي من التداول ، ولكن هذا الأخير كان لابد أن يعود الى الظهور بمجرد ارتفاع النسبة التجارية الى ١ : ١٦ . ولذلك كان الأصح أن نقول بأن الولايات المتحدة كانت تسير وقتئذ من الوجهة القانونية على نظام المعدنين ، ولو أنها فعلاً كانت تسير على نظام الذهب . ومن تلك الوجهة فقط تستطيع أن تسمى هذا الدور بدور الذهب^(٣)

(١) وكان ذلك شبيهاً بما فعلته الدول أعضاء الاتحاد اللاتيني من انتااص عيار القطع الفضية الأقل من خمس فرنكات في سنة ١٨٦٥

(٢) (Laughlin, Money, Credit and Prices) ، الجزء الأول ، ص ٢٣٨

(٣) جريس ، في المرجع السابق ، ص ١٦٦ - ١٦٩

(الرور الثالث) ويبترى منه سنة ١٨٦٢ وينتهي في سنة ١٨٧٨ :
ظل النظام الذي قضى به قانون سنة ١٨٥٣ معمولاً به في الولايات المتحدة حتى سنة ١٨٦٢ حيث كانت الحرب الأهلية سبباً في ظهور النقود الورقية الإلزامية التي اشتهرت باسم (Greenbacks)^(١) فأففى تداولها الى اختفاء المسكوكات الذهبية والفضية بفعل قانون جريشام ، فقد اقتصرت منها مقادير كبيرة على حين صدرت مقادير أخرى الى الخارج ، وبخاصة الى كندا التي كانت تسير وقتئذ على نظام الذهب . ولما وضعت الحرب الأهلية أوزارها وأريد في سنة ١٨٦٥ سحب هذه الأوراق النقدية من التداول عارض في ذلك أنصار التضخم ، واشتد النضال بينهم وبين أنصار الذهب ، ولكن الغلبة أخيراً كانت لأنصار الذهب ، فقد صدر قانون في ١٢ فبراير سنة ١٨٧٣ يشتمل على بيان النقود القانونية ذات قوة الإبراء غير المحدودة في الولايات المتحدة دون أن يرد فيه ذكر للدولار من الفضة ، وإذا كانت النقود الفضية الأخرى منذ سنة ١٨٥٣ نقوداً مساعدة ، فقد أصبحت الولايات المتحدة بمقتضى هذا القانون تسير على نظام المعدن الفردي الذهبي . وقد تقرر من جهة أخرى إعادة قابلية صرف النقود الورقية للسائلة الذكر بالذهب ابتداء من سنة ١٨٧٩ .

(الرور الرابع) ويبترى منه سنة ١٨٧٨ وينتهي في سنة ١٨٩٣ :
ما كان يصدر قانون سنة ١٨٧٣ الآنف الذكر حتى أثار حوله ضجة كبيرة ، وعدته بعض الكتاب عملاً إجرامياً ، حتى لقد أطلقوا عليه اسم جريمة سنة ١٨٧٣ (Crime of 1873)^(٢) : ذاهبين الى أن

(١) انظر في ذلك : Mitchell, a History of the Greenbacks - ١٩٠٣

(٢) جارس ، في المرجع السابق ، ص ١٧٨ — ١٧٩

واضحى هذا القانون أنسوا غفلة من البرلمان الأمريكي ، فأمسكوا عن ذكر الدولار الفضى بين أنواع النقود التى تتمتع فى الولايات المتحدة بقوة الابراء غير المحدودة ، ولم يفتن البرلمان الى ما فى ذلك ضمناً من معنى تقرير نظام المعدن الفردى الذهبى . وقد حمل أنصار الفضة وقتئذ حملة شديدة على أنصار الذهب ، وزادهم حمية ونشاطا تدهور قيمة الفضة ، فذهبوا يطالبون بتقرير حرية ضرب الفضة وجعلها كالذهب ذات قوة ابراء غير محدودة ، وذلك على أساس نسبة قانونية بين المعدنين مقدارها ١ : ١٦ . وكان القائمون بهذه الحركة هم بالأخص أصحاب مناجم الفضة فى الولايات المتحدة والعمال فيها ، وكان يشد أزرهم فى ذلك طبقة الزراع فى الولايات الجنوبية والغربية ، للأسباب التى ذكرناها آنفا . ولئن كانت أنصار الفضة لم يبلغوا بهذه الحملة الى ما طمحوا إليه من تقرير حرية ضرب الفضة ، إلا أنهم مع ذلك أحرزوا نجاحا بحملهم حكومة الولايات المتحدة على اصدار قانون فى سنة ١٨٧٨ اشتهر باسم قانون « بلاند - اليسون » (Bland - Allison act) وبمقتضاه تعهدت الحكومة بأن تشتري شهريا من الفضة مقداراً لا يقل عن ٢ مليون دولار ولا يزيد عن ٤ مليون دولار . وكان أكبر الظن أن شراء هذا المقدار العظيم سوف يحول دون تدهور قيمة الفضة ، بل ويؤدى الى ارتفاعها . ولكن هذا الظن لم يتحقق ، ولذلك ضاعف أنصار الفضة نشاطهم ، ونجحوا فى استصدار قانون جديد فى سنة ١٨٩٠ اشتهر باسم قانون « شرمان » (Sherman act) وبمقتضاه تقرر أن يزيد ما تشتريه الحكومة من الفضة شهريا ، وأن يكون مقدار ذلك ٤٠٠.٠٠٠ ر. ٥٠٠.٠٠٠ ر. وفى تلك المرة تحسن سعر الفضة ، ولكن ذلك لم يدم طويلا . فقد كان تعهد الحكومة بشراء

المقادير العظيمة من الفضة من جهة ، وتحسن سعر الفضة من جهة أخرى ، حافزين لأصحاب مناجم الفضة على الاكثار من الانتاج ، بينما كانت تصدق الى الولايات المتحدة مقادير كبيرة من الروبيات الفضية وغيرها من مسكوكات فضية أجنبية كانت تصدر وتباع الى الحكومة الأمريكية ، فكان من جراء ذلك أن أخذت قيمة الفضة من جديد تنحدر في طريق التدهور على حين كان الذهب يصدر الى الخارج بمقادير كبيرة^(١) . وقد بلغ مقدار ما ضرب من الدولارات الفضية بمقتضى القانونين السابقين الذكر ٥٧٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار^(٢) كانت الجزء الأكبر يمثلها في التداول شهادات فضية (silver certificates) ، وهى عبارة عن صكوك تعهد فيها الحكومة بأن تدفع ل حاملها ما يعادل قيمتها من الدولارات الفضية عند الطلب . وقد كان الجمهور الأمريكى يفضل التعامل بها لخفتها وسهولة حملها إذا قورنت بالدولارات الفضية الثقيلة .

(الرور الخامس) ينرى من سنة ١٨٩٣ وينتهى فى سنة ١٩٠٠ :
لم يكن شراء الحكومة الأمريكية هذه القناطير المقنطرة من الفضة حائلا دون استمرار تدهور قيمتها ، اللهم إلا خلال فترة قصيرة كما تقدم . ولما ثبت أن كل محاولة من هذا القبيل غير مجدية أصدرت الحكومة فى سنة ١٨٩٣ قانوناً يقضى بوقف شراء الفضة وإلغاء قانون « شرمات » الخاص بذلك . وفى تلك السنة أيضاً أوقفت الهند الانجليزية حرية ضرب الفضة ، وقد كانت أهم البلاد الشرقية التى

(١) وقد بلغ مقدار ما صدر من الذهب من الولايات المتحدة خلال المدة بين سنتي ١٨٩٠ و ١٨٩٣ نحو ٤٢٣ ر ١٣٢ ر ١٠٦ دولار - واليد ، فى (La Monnaie) ، ص ٨٥ .
(٢) وهذا يعادل نحو ٢ ٪ الناتج الكلى من المناجم الأمريكية فى ذلك الحين ، ونحو ٢٦ ٪ من مجموع الناتج العالمى من الفضة

تشتريها لسكها نقوداً ، وبذلك فقد أصحاب مناجم الفضة في سنة واحدة أعظم سوقين للفضة ، فكان ذلك باعثاً على تفاقم تدهورها . وقد بلغ من اهتمام الرأي العام الأمريكي بمسألة الفضة أن اتخذت محوراً للحملة الانتخابية في سنة ١٨٩٦ لانتخاب رئيس جديد للجمهورية ، فكان أحد الحزبين المتنافسين يدعو الى نظام المعدن الفردي الذهبي والآخر الى نظام المعدنين الكامل . وقد أسفر الانتخاب عن هزيمة أنصار الفضة . وانتهى هذا الكفاح بصدور قانون في سنة ١٩٠٠ يقضى بأن تكون وحدة النقود في الولايات المتحدة الدولار الذهبي ، أما الدولار الفضي فتكون له قوة ابراء الديون من غير قيد ، ولكن دون أن تتوافر فيه حرية الضرب أو أن يسك منه شيء في المستقبل . كما نص على أن أداء الدين الأهلئ إنما يكون بالذهب وحده . وقد تلقى أنصار نظام المعدن الفردي هذا الفوز بسرور عظيم ، وذهبوا يرسلون المقالات الطويلة فيما سموه خاتمة نظام المعدنين^(١) .

وقد كان من أثر ارتفاع قيمة الفضة أثناء الحرب العظمى واشتداد طلب السوق الهندية للمسكوكات الفضية أن طلبت الحكومة البريطانية معونة الحكومة الأمريكية للحصول على ما يلزمها من سبائك الفضة ، فكان ذلك فرصة سانحة لتخلص الولايات المتحدة من المقادير العظيمة من النقود الفضية التي كان يقابلها في التداول الشهادات الفضية السالفة الذكر . وقد صدر في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٨ قانون « بيتان » (Pitman act) الذي يخول للحكومة الأمريكية أن تصهر وتبيع على شكل سبائك مقادير من الدولارات الفضية لغاية ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار ، وأن

(١) توسيج ، في (Principles) ، الجزء الأول ، ص ٢٧٧ - ٢٧٩ ، وأرتونيه ، في (La Monnaie) ، ص ٥١ ومابعدها

تسحب مقابل كل مقدار يصهر مثله من الشهادات الفضية . ولكيلا تنقص كمية النقود المتداولة من جراء ذلك تقرر أن يصدر من أوراق البنكنوت بقدر ما يسحب من الشهادات الفضية (١) .

الفصل الثالث

انتصار نظام المعدن الفردي الذهبي

بعض أسباب هذا الانتصار : يتبين للباحث من خلال النظر في التاريخ النقدي لدول الاتحاد اللاتيني والولايات المتحدة مبلغ الجهود التي بذلت في سبيل الاحتفاظ بنظام المعدن ، ولكنها كانت تصطدم دائما بعقبة كأداء هي صعوبة التوفيق بين النيتين القانونية والتجارية للمعدن النفيسين ، ولذلك ظلت الدول التي تأخذ بهذا النظام مهددة دائما باختفاء مسكوكات أحد المعدن ، وقصر التداول على مسكوكات المعدن الآخر ، وهو الأردأ . وقد كان أقصى ما وصلت إليه جهود الدول التي رغبت عن العدول عن نظام المعدن إيجاد قواعد جديدة للتداول النقدي تشبه من وجوه كثيرة نظام الذهب ، وهي التي أطلق عليها اسم نظام المعدن الناقص . أما أغلبية الدول فقد آثرت أن تأخذ صراحة بنظام المعدن الفردي الذهبي ، وكانت إنجلترا أول دولة

(١) على أن هذا القانون نص من جهة أخرى، على أن ما يصهر من الدولارات الفضية يجب أن يستعاض عنه في المستقبل ، وأن تشتري الفضة اللازمة لذلك من المناجم الأمريكية وحدها — جريس ، في المرجع السالف الذكر ، ص ١٨٧ — ١٨٨

خطت هذه الخطوة في العصر الحديث ، وذلك في سنة ١٨١٦ . ثم كان من أمر تدهور قيمة الفضة ابتداء من سنة ١٨٧١ أن حمل بعض الدول ، وفي مقدمتها ألمانيا ، على وقف حرية ضرب الفضة ، كما كانت الغرامة الحرة التي تقاضتها ألمانيا في سنتي ١٨٧٠ و ١٨٧١ خير معوان لها على اتباع نظام المعدن الفردي الذهبي . لكن اغلاق دور الضرب في وجه الفضة لم يلبث بدوره أن أدى الى اشتداد تدهورها ، ومن ثم كان باعثاً لدول أخرى على اتباع نظام الذهب . وفي هذا المعنى يقول الاقتصادي الانجليزي جوشين : إننا هنا في دائرة مفرغة ، فالدول لا ترغب في سك الفضة لتدهور قيمتها ، وقيمة الفضة في تدهور مطرد لأن الدول ترغب عن سكها (١) .

وهكذا امتدت حركة اعتناق نظام الذهب بين الدول حتى أصبح هذا النظام قبيل الحرب هو الذي يسود العالم المتمدين . ومن الدول التي اتبعته بعد إنجلترا : البرتغال (سنة ١٨٥٤) ، وأستراليا ، وكندا ، وألمانيا (سنة ١٨٧٣) ، وبلاد اسكتلندا (سنة ١٨٧٥) ، وفنلندا (سنة ١٨٧٨) ، ومصر (سنة ١٨٨٥) ، ورومانيا (سنة ١٨٩٠) ، والنمسا (سنة ١٨٩٢) ، والروسيا (سنة ١٨٩٧) ، واليابان (سنة ١٨٩٧) ، وبيرو (سنة ١٩٠١) ، وسيام (سنة ١٩٠٨) .

ومع ذلك فقد ظلت هناك طائفة من الدول تسير من الوجهة القانونية والنظرية على نظام المعدن الفردي الفضي ، وأخرى على نظام النقد الورقي ، ولكن الضرورات العملية ، ولا سيما فيما يختص بتسوية الديون الخارجية بينها وبين الدول التي تسير على نظام المعدن الفردي الذهبي ، كانت مفضية بالدول الأولى الى اتباع نظام خاص ، غايته

(١) وارد في جوناو ، في المرجع السالف الذكر ، ص ١٧٢

تثبيت سعر الصرف بينها وبين الدول التي تسير على قاعدة الذهب . وبمقتضى هذا النظام تظل النقود الفضية أو الورقية هي التي يجرى بها التداول في الداخل ، ولكن على أن يكون هناك احتياطي من الذهب أو من صكوك قابلة للصرف بالذهب يستعمل في تسوية الديون الخارجية ، وتستبدل به النقود الأهلية بسعر ثابت . وذلك هو النظام الذي أطلق عليه الاقتصاديون قبل الحرب اسم « Gold exchange standard » نظام الصرف بالذهب ^(١) . وبفضله يظل للدولة في الداخل نظاما النقدي الخاص فظياً أكان أم ورقياً ، ولكن في المعاملات الخارجية تصبح هناك رابطة مشتركة بينها وبين الدول التي تسير على نظام الذهب .

مثلاً نظام الصرف بالذهب (المصروح التقري في الزهر في ستي ١٨٩٣ و ١٨٩٩) : ^(٢) وقد كان أول ظهور هذا النظام في الهند في أواخر القرن التاسع عشر ، حيث كانت لا تزال تسير على نظام المعدن الفردي الفضي ، وكانت - بجانب الصين - أعظم سوق للفضة تستفيد من ناتجها السنوي مقداراً طائلاً . وكان اتخاذ النقود فيها من الفضة مما يتلاءم وحالة سكانها من الفقر وشظف العيش ، وما درجوا عليه منذ العصور الغابرة . ولكن استمرار تدهور قيمة الفضة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر أحدث اضطراباً كبيراً في حياة الهند الاقتصادية ،

(١) ويلاحظ أن الاقتصاديين في ذلك الحين لم يكونوا يفرقون بين نظام سبائك الذهب ونظام الصرف بالذهب كما يفعل كثير منهم اليوم على النحو الذي فصلناه آنفاً ، بل كانوا يجمعون بين النظامين تحت تسمية واحدة هي : gold exchange standard

(٢) أنظر في ذلك : كيمرر (Kemmerer) في كتابه (Modern Currency Reforms) ، ص ٣ وما بعدها ، وهورزى ، في (Currency and Credit) ، ص ٣٧٨ وما بعدها ، ونوجارد ، في (Modern Monetary Systems) ، ص ٣١ وما بعدها

وكان من نتائجه زيادة أعباء الديون العامة والخاصة التي كان على الهند حكومة وأفراداً أن تؤديها الى الخارج . وقد ساءت بالأخص حال الميزانية العامة ، إذ كانت هناك مبالغ كبيرة يتعين على حكومة الهند أن تؤديها بالجنيهات الانجليزية ، وذلك كمعاشات المتقاعدين من الموظفين الانجليز ، وأقساط الديون العامة وفوائدها . وكذلك دب الاضطراب الى ميزان التجارة بين الهند وانجلترا ، تبعاً لاضطراب سعر الصرف بينهما على أثر اشتداد تدهور قيمة الروبيات الفضية بالنسبة للجنيهات الانجليزية الذهبية ، وقد بلغ من أمر ذلك أن الروبية التي كانت تساوي ٢٤ بنسا في سنة ١٨٧٣ أصبحت لاتساوي إلا ١٤ بنسا في سنة ١٨٩٣^(١) .

فلاصلاح مساويء هذه الحالة أصدرت حكومة الهند — بعد استطلاع رأى لجنة من الخبراء — قانوناً في ٢٦ يونية سنة ١٨٩٣ فقضى بوقف حرية ضرب الروبيات الفضية لحساب الأفراد ، على أن يكون للحكومة وحدها حق ضرب ما يحتاج اليه التداول الداخلي منها ، كما قضى بأن يكون الجنيه الانجليزي عملة قانونية في الهند بجانب الروبيات الفضية^(٢) . وكان أكبر الظن أن وقف حرية ضرب الروبيات الفضية سوى يؤدي الى نقص في السكة المتداولة منها ، ومن ثم ترتفع قيمتها وفقاً لنظرية كمية النقود . وكذلك قضى هذا القانون بتحديد نسبة قانونية بين الجنيه الانجليزي والروبية الفضية

(١) راجع في ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٤٣ — ١٤٤

(٢) وقد صدر في ذلك الحين ثلاثة قرارات ادارية تطبيقاً لذلك : الأول يقضي باعطاء الروبيات مقابل الذهب الذي يقدم الى دور الضرب في الهند على أساس ١٦ بنسا للروبية . والثاني يخول للحكومة أن تتقاضى الضرائب والرسوم بالجنيهات وأنصاف الجنيهات على أساس السعر السالف الذكر . والثالث يقضي بإصدار النقود الورقية مقابل الجنيهات الانجليزية والسبائك الذهبية بالسعر المتقدم — كيمرر ، في Modern Currency Reforms) ص ٣٥

مقدارها : ١ جنيه انجليزي لكل ١٥ روية (أو بعبارة أخرى :
١ روية لكل ١٦ بنسا) (١) .

وابتداء من سنة ١٨٩٨ عمدت الحكومة الى تكوين احتياطي
من الذهب بعضه في الهند وبعضه في إنجلترا لتصدر مقابله نقوداً
ورقية في الهند من جهة ، ولتسحب عليه صكوكا تبقيها الى الافراد
في الأوقات التي يكون فيها ميزان التجارة في غير صالح الهند من جهة
أخرى ، وذلك بالسعر القانوني السالف الذكر . وبفضل ذلك أمكن
الاحتفاظ بالرويات الفضية كأساس للتداول الداخلي في الهند مع
جعلها قابلة للاستبدال بصكوك الذهب بسعر محدد .

اتباع نظام الصرف بالذهب في بهود أمري : كان طبعياً أن يشير
الاصلاح النقدي في الهند يومئذ اهتماماً في البلاد التي كانت مثل الهند
تسير على نظام الفضة ، وأن ترى فيه طريقة مثلى لتثبيت سعر الصرف
بينها وبين البلاد ذات نظام الذهب . فكان في مقدمة الحكومات التي
خذت حذو الهند في ذلك حكومة جزائر فيليبين في سنة ١٩٠٣ ،
فقد قررت إيجاد احتياطي من الذهب ومؤسستين للصرف (Exchange
Office) : إحداها في نيويورك ووظيفتها بيع صكوك مسجوبة على
مانيلا على أساس نسبة ثابتة بين وحدة النقود الأهلية (البيزو peso)
والدولار الأمريكي ، ومقدارها ١ بيزو لكل ١٠ دولار أمريكي .
والمؤسسة الثانية في مانيلا ووظيفتها بيع صكوك مسجوبة على نيويورك
على أساس النسبة السالفة الذكر . ومن قبيل ذلك أيضاً ما فعلته

(١) وبمقتضى ذلك أصبح للأفراد من الوجهة النظرية متى أرادوا أداء دين في الهند
أن يحصلوا على الرويات بالسعر المتقدم ، ومتى أرادوا أداء دين في الخارج أن يحصلوا على
الجنهيات الإنجليزية بالسعر المتقدم أيضاً ، ولكن القانون لم يعين الوسائل العملية التي
يستطاع بها تحقيق ذلك

حكومات مستعمرة البوغاز وجمهورية بناما والمكسيك .
ومن الخير أن نذكر هنا ما كان لبعض علماء الاقتصاد ورجال الأعمال من الفضل في الترويج لنظام الصرف بالذهب في ذلك الحين .
وليس أدل على ذلك من القرار الذي أصدرته « لجنة الصرف الدولية »
(La Commission du Change international) في سنة ١٩٠٣ ، فقد نص فيه على ما يأتي^(١) : « إن اتخاذ البلاد ذات النقود الفضية لنظام ذهب قائم على نقود فضية ذات قوة ابراء غير محدودة ولكن ذات قيمة ثابتة بالنسبة للذهب من شأنه أن يساعد كثيراً على تقدم هذه البلاد وأن يعش التجارة بينها وبين البلاد التي يسود فيها من قبل نظام الذهب ، ثم هو في الوقت ذاته يسهل توظيف رؤوس الأموال في العالم كله » ولم تكن تلك الحركة قاصرة على البلاد ذات النظام الفضي ، بل تناولت أيضاً البلاد ذات نظام النقد الورقي ، وهي التي كانت كالأولى تعاني كثيراً من الصعاب لعدم استقرار سعر الصرف بينها وبين البلاد الأخرى ، وقد كانت تلك حال كثير من جمهوريات أمريكا الجنوبية وبخاصة الأرجنتين والبرازيل . ولذلك فانه بينما كانت الهند تباشر إصلاحها النقدي السالف الذكر كانت الأرجنتين تحاول تثبيت سعر الصرف بينها وبين البلاد ذات نظام الذهب ، وذلك على قواعد تشبه كثيراً قواعد الإصلاح الهندي . فقد أصدرت حكومة الأرجنتين في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ قانوناً يقضى بتعيين نسبة ثابتة بين القرش الورقي (paper piastre) والقرش الذهبي (gold piastre) مقدارها : ٢٢٧ ر ٢٢٧ قرشاً ورقياً لكل ١٠٠ قرش ذهبي ، وأن تنشأ مؤسسة للتحويل (Conversion office) وظيفتها أن تصدر مقابل ما يقدم إليها

(١) وارد في واليد ، في (La Monnaie) ، ص ٩٠

من الذهب نوعاً جديداً من النقود الورقية ، وأن تقدم الذهب مقابل ما يدفع إليها من تلك الأوراق ، وأن يمتد حق استبدال الذهب بالأوراق النقدية في المستقبل إلى ما كان قد صدر منها قديماً ، وبذلك تصبح كافة النقود الورقية قابلة للصرف بالذهب في المعاملات الخارجية . وبفضل تعاقب عدد من السنين كان ميزان مدفوعات الأرجنتين خلالها موافقاً ، مما جعل الوارد من الذهب على مؤسسة التحويل أكثر من المسحوب منه ، استطاعت هذه الهيئة أن تجمع في خزائنها من الذهب مقداراً كبيراً يكفي لمواجهة أى عجز يطرأ على ميزان مدفوعات الأرجنتين في المستقبل وأن تجعل سعر الصرف بينها وبين البلاد ذات النظام الذهبي محدوداً بمحدى الذهب^(١) .

وشبه بذلك ما فعلته حكومة البرازيل في سنة ١٩٠٦ ، فقد أنشأت أيضاً مؤسسة للتحويل تستبدل فيها النقود الذهبية بالورقية على أساس نسبة قانونية ثابتة ، مع ملاحظة هذين الفارقين بينها وبين أختها في الأرجنتين وهما : أن مؤسسة البرازيل لا تصرف بالذهب إلا الأوراق النقدية التي تصدرها بنفسها ، وأنها لا تصدر من الأوراق النقدية إلا مقداراً محدوداً هو ٣٢٠ مليون كوتوس^(٢) .

وتشبه طريقة الأرجنتين والبرازيل في الإصلاح النقدي طريقة الهند من حيث إن التداول الداخلي في الحالتين يظل على حاله ، فهو في الأولى يظل قائماً على النقود الورقية وفي الثانية على النقود الفضية ، بينما يصبح الذهب أساس التعامل الخارجي في الحالتين جميعاً . بيد أن نظام الأرجنتين والبرازيل يختلف عن نظام الهند من حيث إن مؤسسة

(١) نوجارو ، في (Modern Monetary Systems) ، ص ٣٩ - ٤١

(٢) نوجارو ، في المرجع السابق ، ص ٤٤

التحويل في النظام الأول كانت تدفع الذهب لمن يريد تصديره إلى الخارج ، على حين أنه في الهند لم يكن يدفع سوى صكوك مسحوبة على احتياطي من الذهب في الخارج (١)

وبينا كانت البلاد خارج القارة الأوربية تصلح نظامها النقدي على أساس الذهب ولكن دون أن تستعمله في التداول الداخلي كما رأيت ، كان الإصلاح النقدي في بعض البلاد الأوربية التي كانت تسير على نظام النقد الورقي كاتمسا والمجر مؤدياً إلى نتيجة مماثلة لذلك . فقد ظلت مملكة النمسا والمجر سنين عديدة تتبع نظام النقد الورقي ، ولكنها في سنة ١٨٩٢ قررت الأخذ بنظام الذهب ، ولكي تجعل نقودها الورقية قابلة للصرف بالذهب عمدت إلى عقد بعض القروض الأجنبية ، وقيمتها حصلت على مقدار كبير من السبائك الذهبية . غير أن الأفراد - وقد اعتادوا التعامل بالنقود الورقية - لم يكونوا بحاجة إلى صرفها بالذهب ، وفضلاً عن ذلك فإن قانون الإصلاح لم يفرض على بنك الإصدار التزام صرف النقود الورقية بالذهب في المعاملات الداخلية . ولذلك جعل منه قاصراً على الاحتفاظ بالذهب للمعاملات الخارجية ، واستطاع أن يحتفظ بسعر الصرف بين حدى الذهب بفضل عرضه للبيع صكوكا مسحوبة على الخارج بسعر التعادل من جهة ، وتقديم الذهب ان يريد استخدامه في التسويات الخارجية من جهة أخرى . وعلى هذا النحو استطاع أن يجمع بين وظيفتي مؤسسة الصرف

(١) وإذا رجعت إلى الفصل الخامس بأشكال نظام الذهب وجدت أن النظام النقدي في الهند منذ سنة ١٨٩٣ تنطبق عليه تماماً صفات نظام الصرف الذهب (gold exchange standard) بينما أن نظام الأرجنتين منذ سنة ١٨٩٩ تنطبق عليه صفات مايسمونه اليوم بنظام سبائك الذهب (gold bullion standard) ولكن الاقتصاديين قبل الحرب كانوا - ولا يزال كثير منهم إلى اليوم - يطلقون على النظامين ما اسم نظام الصرف بالذهب

(Exchange Office) في مانيتا ، وهي التي كانت تباع صكوكا مسحوبة
على نيويورك بسعر ثابت ، ومؤسسة التحويل (Conversion Office)
في الأرجنتين وهي التي كانت تقدم الذهب لمن يريد استعماله في تسوية
الديون الخارجية (١)



وصفوة القول أن التطور النقدي المعدني خلال القرن التاسع عشر
وأوائل القرن العشرين حتى قيام الحرب العظمى كان يتميز
بما يأتي :

في غضون الثلاثة الأرباع الأولى من القرن التاسع عشر كان نظام
المعدنين سائدا في دول كثيرة ، وبجانب ذلك كانت هناك طائفتان من
الدول تديران على نظام معدن فردي واحد ، إحداهما — وعلى رأسها
انجلترا — تدير على نظام المعدن الفردي الذهبي ، والأخرى تدير
على نظام المعدن الفردي الفضي .

يبدأ أنه ابتداء من سنة ١٨٧١ أخذ نظام المعدن الفردي الذهب يتقدم
بخطوات واسعة وينفذ إلى بلاد جديدة ، على حين كان نظام المعدنين
يجلو عن مراكزه القديمة أو يفقد بعض صفاته الأساسية ، وغدا في
معظم الحالات نظاما مولدا ذا معدنين ذهب وفضة في المعاملات
الداخلية ومعدن واحد هو الذهب في المعاملات الخارجية . ولكي تحول
دون حدوث المضار الناشئة عن تقلبات سعر الصرف بسبب تدهور
عملتها الأهلية من الفضة أو الورق عمدت بعض الدول التي كانت تأخذ
بنظام المعدن الفردي الفضي أو نظام النقد الورقي إلى اتباع نظام

الصرف بالذهب ، وبمقتضى ذلك أصبح الذهب أساس التعامل بينها وبين الدول الأخرى ، ولو أن العملة الفضية أو الورقية ظلت هي المتداولة في الداخل .

وعلى هذا النحو كان سير التطور النقدي قبل الحرب العظمى مفضيا إلى سيادة الذهب سيادة كاملة في أغلب الدول وناقصة في بعضها . أما الفضة فقد تقوض عرشها ، ولم يعد نظام المعدن الفردي الفضى متبعا إلا في بعض أنحاء آسيا وأهمها الصين .

الباب الخامس

الحرب العظمى والنظم النقدية

نظرة عامة في تأثير الحرب العظمى في النظم النقدية : كان في مقدمة أحداث الحرب العظمى وأعظمها خطراً انقراض الدول المتحاربة عن النظام الذهبي واتباعها نظام النقد الورقي (نظام النقود الورقية الالزامية) ولم تقتصر هذه الحركة على الدول المتحاربة بل امتدت الى كثير من الدول المحايدة . وفي معظم الحالات اتخذت النقود الورقية شكل الأوراق المصرفية (البنكنوت) ذات السعر الالزامي . وقد اتبعت فرنسا هذه الطريقة وحدها ، بينما عمدت إنجلترا وإيطاليا الى اصدار أوراق نقدية حكومية بجانب الأوراق المصرفية ، على حين عملت ألمانيا على شد أزر الأوراق المصرفية بنوع مستر من الأوراق الحكومية ، أما النمسا والروسيا فقد اتبعتا طريقة الأوراق المصرفية ذات السعر الالزامي ، طالما كانت هناك بقية من الاعتدال في سياستها المالية . وقد كان تقرير السعر الالزامي في كل الحالات مصحوباً بتحريم تصدير الذهب ، وكان السبب المباشر الذي دعا الى تقرير هذا غداة اعلان الحرب رغبة كل دولة في الاحتفاظ بالرصيد الذهبي الذي في مصرف الاصدار ، إذ كان يخشى أن يؤدي الذعر الناشئ عن اعلان الحرب الى تهافت الجمهور على مصارف الاصدار للتخلص مما لديه من الأوراق المصرفية ، واستبدال الذهب بها . وقد كانت الحكومات وقتئذٍ أحرص ما يكون على الاحتفاظ برصيد ذهبي كبير لاعتقادها أنه أعظم عدة مالية في أوقات الحرب .

وأياً كان الشكل الذى اتخذه نظام النقد الورقى فقد كان ظهوره مصحوباً بارتفاع فى الائتمان ، ومع ذلك فقد استطاعت أغلب الدول المتحاربة أن تحتفظ بالنقود الورقية كأداة طبيعية للمبادلات ، ولم يحاول الجمهور الامتناع عن استعمالها إلا فى قليل من البلاد ، كالروسيا ، فقد أدى قيام حكومة السوفييت فيها الى استبدال طريقة الأوراق النقدية الحكومية بطريقة الأوراق المصرفية التى كانت متبعة فى عهد الحكومة القيصرية . وقد أسرفت حكومة السوفييت فى اصدار هذه الأوراق النقدية اسرافاً جعل الناس يتفرون منها ، ويسلكون فى معاملاتهم طريق المقايضة كما كان ذلك مستطاعاً .

ولم يكن فى ذلك كله من جديد ، اللهم إلا مدى انتشار النظام النقدى الورقى ومبلغ الاصدار . فانه لم يحدث من قبل أن سرى هذا النظام فى كتلة كبيرة من الدول فى وقت واحد وباسراف فى الاصدار مثلما حدث إبان هذه الحرب ، ولذلك كانت نتائجه أشد خطراً وأبعد أثراً منها فى أى عصر آخر . وقد كانت هذه النتائج جميعاً فى البلاد التى انغمست فى حماة هذا النظام مطابقة لتعاليم الاقتصاديين وما كانوا يتوقعون . وثمة نتيجة أخرى لم تكن بعيدة عن حسابهم ، وهى ارتفاع الائتمان أيضاً فى البلاد التى ظلت تسير على نظام الذهب ، كبعض البلاد المحايدة ، مثل هولندا وسويسرا والولايات المتحدة . فقد أحدث تسرب الذهب اليها من البلاد المتحاربة ثورة فى الائتمان لا عهد بمثلها فى ظل نظام الذهب ، وما يصحبه عادة من ثبات نسبي فى مستوى الائتمان .

وسنعالج فى الفصول الآتية تأثير تلك الحرب فى النظم النقدية فى بعض البلاد الرئيسية .

الفصل الأول

الحرب العظمى والنظام النقدي الانجليزي (١)

تأثير اعماره الحرب العظمى في النظام النقدي الانجليزي : كانت النظام النقدي الانجليزي في أوائل القرن العشرين معتبراً أفضل نظم العالم وأدقها سيراً . ومع أنه كان نظاماً ذهبياً إلا أنه لم يكن يقوم إلا على مقدار قليل من الذهب لا يتجاوز ١٥٨ مليوناً من الجنيهات ، وكان نحو ٣٪ فقط من المبادلات هي التي تسوى بالذهب ، أما أغلبية المبادلات الكبرى فكانت تسوى بواسطة وثائق الائتمان المختلفة ، وخاصة بالشيكات .

وكانت النقود الرئيسية تتألف من المسكوكات الذهبية والبنكنوت الذي كان قابلاً للصرف بالذهب . وقد كان بنك إنجلترا - وهو قطب الرأسمال في هذا النظام - خاضعاً لقانون روبرت بيل (Robert Peel Act) الصادر في سنة ١٨٤٤ ، وبمقتضاه كان بنك إنجلترا ملزماً بأن يحتفظ مقابل كل ورقة بنكنوت يصدرها - باحتياطي من الذهب مساو لقيمتها تماماً ، ويستثنى من ذلك مبلغ ٠٠٠ ر ٧٥٠ ر ١٩ جنيه من البنكنوت يجوز له أن يصدرها بضمان من سندات الحكومة البريطانية

(١) من أحسن مراجع هذا الموضوع ما يأتي :

Bonnet, Les Expériences Monétaires Contemporaines, P. 15-22;

Fraser, Great Britain and The Gold Standard, P. 30-41●

Withers, Bankers and Credit, P. 38-81

League of Nations, Currencies after the War, P. 137-148

فلما أعلنت الحرب اضطربت المعاملات ، وتزعزت الثقة ، واشتد
النهات على بنك إنجلترا لطلب صرف أوراق البنكنوت بالذهب ،
وساءت حال بيوت الخصم وممارسة الأوراق التجارية (bill - brokers)
إذ كانوا ملزمين بدفع قيمة الكيالات التي سبق أن قبلوها ، على حين
كان عسيراً عليهم أن يستردوا أموالهم من مدينهم الأجانب ، كما تخرج
مركز بنوك الودائع ، إذ أصبحت غير قادرة على استرداد ما أقرضته
إلى بيوت الخصم والممارسة (١) .

إزاء ذلك اتخذت بعض إجراءات استثنائية : فأغلقت البورصة مؤقتاً
وأعلن مورatorium بتأجيل الديون لأجل قصير ، وصدر قانون في ٦
أغسطس سنة ١٩١٤ يسمى « Currency and Bank Notes Act » وهو
يعتبر بحق القانون الأساسي للنظام النقدي الانجليزي إبان الحرب ، وبمقتضاه
أعفى بنك إنجلترا من التقيد بقانون روبرت بيل ، وبذلك أصبح له الحق
في أن يصدر من أوراق البنكنوت ما يزيد على ١٩٠٠٠٠٠ ر ٧٥٠ ر ١٩ جنيه
بدون ضمان من الذهب ، وخولت الحكومة حق إصدار أوراق نقدية
أطلق عليها اسم « Currency Notes » من فئة الجنيه والعشرة الشلنات
ولها قوة ابراء غير محدودة ، فمالئت هذه الأوراق الحكومية أن
أصبحت لها المكانة الأولى في التداول النقدي في إنجلترا خلال الحرب .
وقد بلغ مقدارها في نهاية سنة ١٩١٨ ٣٢٣ مليوناً من الجنيهات ، على
حين كان مقدار البنكنوت المتداول ٤٠ مليوناً فقط ، وفي ذلك ما يدل
على أن بنك إنجلترا لم يشأ أن يستعمل الحق المخول له في زيادة
الإصدار (٢)

(١) وسوف نبين لك تفصيلاً علاقة بنوك الودائع ببيوت الخصم والممارسة ، عند
البحث في النظام المصرفي الانجليزي

(٢) League of Nations, Correncies after the War ، ص ١٤٠

وقد كانت أوراق ال Currency Notes قانوناً قابلة للصرف بالذهب ، ولكنها فعلاً لم تكن كذلك . وقد كانت إنجلترا هي الدولة الوحيدة بين الدول المتحاربة التي لم تفرض السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت^(١) ، ولكنها فعلاً لم تكن هي الأخرى تصرف بالذهب . وقد كان للدعاية في ذلك أثر كبير ، إذ كان الكتاب والمخطباء يهيون بمواطنيهم ألا يطلبوا صرف أوراق البنكنوت أو الأوراق النقدية الحكومية بالذهب ، وأن يسارعوا بعكس ذلك إلى تقديم مالههم من المعدن النفيس ، وكان الاعتقاد السائد طوال الحرب أنه ليس من الوطنية طلب صرف هذه الأوراق بالذهب ، وفضلاً عن ذلك فقد كان بنك إنجلترا يعلل عدم صرفها بأن الأوراق النقدية كافية للتعامل في الداخل وأن صهر المسكوكات الذهبية غير مشروع . أما تصدير الذهب إلى الخارج فمع أنه كان غير محرم قانوناً ، إلا أنه كان معطلاً فعلاً بالنسبة للأفراد ، وذلك لارتفاع نفقات النقل ورسوم التأمين بسبب الحرب من جهة ، ولوسائل الضغط التي كانت تستخدمها الحكومة لتحويل دون تصديره من جهة أخرى^(٢) .

وظيفة أوراق ال Currency Notes والقروض في تحويل الحرب في إنجلترا : لم يكن إصدار أوراق ال Currency Notes في أول الأمر

(١) وقد كان ذلك يقصد الدعاية في الخارج ، وإظهار مالا إنجلترا من القوة المالية ، وما بها من حرص على المحافظة على تهادتها ، ولا سيما إذا قورنت بألمانيا التي عمدت بمجرد إعلان الحرب إلى وقف صرف البنكنوت بالذهب ، ولكن ذلك كان مجرد فو الرءاد في العيون ، إذ لم يكن أحد في إنجلترا يجروء على طلب الذهب من بنك إنجلترا نظراً لما يتعرض له من احتقار مواطنيه ، وإن هو فعل لم يجد لدى البنك استعداداً لإجابة طلبه — أنظر ما يقوله في صدد ذلك وينرس (Withers) في كتابه (Bankers and Credit) ، ص ٧٤-٧٥

(٢) هوتري ، في (The Gold Stanard) ، ص ٩٠

راجعا الى حاجة الحكومة البريطانية الى النقود ، وانما كان له يد المساعدة الى البنوك التي تخرج مركزها على أثر اعلان الحرب ، ولذا تقرر في أول الأمر أن تدفع هذه الأوراق بواسطة بنك إنجلترا على شكل قروض بفائدة الى البنوك التي تحتاج إليها بمقادير لا تتجاوز ٢٠٪ من مطلوب حساب الودائع (deposit liabilities) في كل بنك ، ولكن هذه الأوراق النقدية لم تلبث بعد ذلك أن أصبحت في يد الحكومة وسيلة من أسهل الوسائل لتمويل الحرب ، وكان ذلك ضرورة قضت بها النفقات الطائلة التي استلزمها هذه الحرب الطاحنة ، فقد بلغ مقدارها من أول أغسطس سنة ١٩١٤ الى ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ٩٠٣٨ مليوناً من الجنيهات بينما لم يبلغ مقدار الإيرادات العامة خلال تلك المدة سوى ٦٧٨ ر ٢ مليوناً . وقد أمكن سد هذا العجز بواسطة قروض بعضها لآجال طويلة وبعضها لآجال قصيرة ، ولذلك زاد دين الحكومة البريطانية أثناء تلك المدة من ٧١٠ مليوناً الى ٨٤٢ ر ٧ مليوناً ^(١) . وقد أدى عقد هذه القروض الى تضخم نقدي شديد اتخذ شكل زيادة عظيمة في الودائع بالبنوك ، أي وضع قوة شراء عظيمة بين أيدي الجمهور دون أن يقابل ذلك زيادة في الثروة المتداولة .

ولكي نبين كيف أن عقد القروض بواسطة الحكومة البريطانية لتمويل الحرب كان مؤديا الى هذا التضخم نجتزئ بنقل الفقرات الآتية من تقرير لجنة كانليف (Cunliffe Committee) التي كانت تألفت لدراسة نظام العملة والصرف في إنجلترا بعد الحرب ^(٢) :

(١) بونه ، في (Expériences Monétaires) ص ١٨

(2) First Interim Report of the Committee on Currency and Foreign Exchanges after the War . Paragraph 10 (footnote) and Paragraph 11 .

» لنفرض أنه في أسبوع ما افترت الحكومة البريطانية الى ١٠٠٠ ر ١٠ ر ١٠ جنيه فوق ايراداتها ، فهي تلجأ الى بنك إنجلترا الذي يقرضها هذا المبلغ ويدرج قيمته في الجانب الدائن من حساب ودائعها ، كما يفعل أى صيرفى آخر عند ما يقدم قرضاً لأحد عملائه ، اذ يدرج قيمته في الجانب الدائن من حساب العميل . وهذا المبلغ يدفع الى متعهدى الحكومة وغيرهم من دائفيها ، ثم ينتقل عن طريق الشيكات الى الحساب الدائن لبنوكهم الخاصة في بنك إنجلترا . وبعبارة أخرى : أن هذا المبلغ ينتقل من حساب ودائع الحكومة الى حساب الودائع الأخرى ، وتكون نتيجة هذه العملية : زيادة الثقة الشرائية التى بين أيدي الجمهور على شكل ودائع في البنوك بمقدار ١٠٠٠ ر ١٠ ر ١٠ جنيه ، وزيادة الرصيد النقدي لهذه البنوك في بنك إنجلترا بالمقدار نفسه . واذا كانت مديونية البنوك لأصحاب الودائع قد زادت بمقدار ١٠٠٠ ر ١٠ ر ١٠ جنيه على حين زاد رصيدها النقدي بالمقدار نفسه ، فإن نسبة الرصيد النقدي للمديونية (وهى التى كانت عادة قبل الحرب أقل من ٢٠ ٪) تتحسن ، ويكون من أثر ذلك أن تصبح البنوك فى مركز يخول لها أن تقدم قروضا لعملائها بمقدار أربعة أو خمسة أمثال المبلغ الذى أضيف الى رصيدها النقدي . واذا لم يكن هناك طلب لهذه القروض فإن البنوك تزيد من توظيف أموالها فى الأوراق المالية بمقدار الفرق بين الرصيد الذى حصلت عليه والقدر الذى يتعين عليها أن تحتفظ به مقابل الزيادة الطارئة على مديونيتها لأصحاب الودائع . ومنذ إعلان الحرب كانت الطريقة الثانية هى التى اتبعت بصفة خاصة إذ كانت البنوك تستخدم القدر الزائد من رصيدها فى الاكتاب فى أذون الخزانة وغيرها من السندات الحكومية . وهذه المبالغ التى تكتب

بها متى أتفقتها الحكومة تعود على النحو الموصوف آتفا الى حساب
رصيد البنوك . وفي كل مرة تتكرر هذه العملية تؤدي كل ١٠٠٠٠٠٠ ر. ١٠
جنيه يقرضها بنك إنجلترا الى الحكومة الى ايجاد ودائع جديدة تمثل
قوة شراء جديدة بقدر هذا المبلغ عدة مرات . وقبل الحرب كان
من شأن هذه العمليات - اذا استمرت - أن ترغم بنك إنجلترا على
رفع سعر خصمه ، ولكن قدرة الحكومة على اصدار ال (Currency
Notes) بكميات غير محدودة أزال تلك العقبة الحائلة دون التوسع
في الاقراض .

« إن كمية الودائع في البنوك - وقد زادت زيادة عظيمة تمثل
زيادة تقابلها في قوة الشراء ، وتؤدي بالتضافر مع أسباب أخرى
الى ارتفاع بليغ في الائتمان - كان من شأنها أن دعت الى زيادة طلب
النقود القانونية زيادة ما كان يتسنى تليبيتها تحت أحكام قانون سنة ١٨٤٤
فلكي يمكن إيجاد النقود اللازمة لذلك استمر إصدار ال (Currency Notes)
بكميات متزايدة » . وقد عادت اللجنة الى تقرير هذه الحقيقة في
صورة أدق في خاتمة تقريرها السالف الذكر ، إذ قالت : « إن إصدار
ال (Currency Notes) بكميات غير محدودة كان نتيجة لا مندوحة
عنها للتوسع في الاقراض كما كان شرطا ضروريا لذلك » .

مرى النصف من النصف أثناء الحرب ونتائج : ولتقدير مدى التضخم
النقدى في إنجلترا أثناء الحرب يجمع ما كان في التداول من النقود
المعدنية وأوراق البنكنوت وأوراق ال Currency Notes والودائع
الى بالبنوك ، ويقارن مجموع ذلك بمجموعه قبل الحرب . ومن المقارنة
يتضح أن مجموع ذلك كان قبل الحرب ٢٧٣ ر ١ مليونا من الجنيهات على
حين أنه بلغ عند انتهائها ٩٣٧ ر ٢ مليونا . ومما يزيد من خطر هذه

الزيادة أن حدودها كان مصحوبا بنقص في الثروات المستجة . وكان لزاما أن يؤدي هذا التضخم إلى ارتفاع مستوى الائتمان في الداخل وفلا لقد بلغ الرقم القياسي لائتمان الجملة في آخر سنة ١٩١٨ ٢٣٦ مقابل ١٠٠ في سنة ١٩١٣ . غير أن الصرف الخارجي إبان هذا الوقت لم يتدهور إلا بمقدار يسير ، فلقد كان سعر الجنيه الانجليزي - بالنسبة للدولار الأمريكي - عند نهاية الحرب ٧٦٥ ر ٤ دولاراً ، على حين أن سعره عند التعادل ٨٦٦ ر ٤ دولاراً ^(١) .

وفي الحق لقد نجحت إنجلترا طوال الحرب في المحافظة على سعر عملتها في الخارج ، بالرغم من زيادة وارداتها على صادراتها زيادة عظيمة ، وقد أتيح لها ذلك بفضل تصدير الحكومة لمقادير كبيرة من الذهب إلى الدول الدائنة كوسيلة للوفاء . ثم لما تبين لها أن ذلك غير كاف عمدت إلى عقد القروض في الخارج ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، واتخذ أغلبها شكل اعتمادات مفتوحة في أمريكا ، تسحب عليها كميالات تدفع ثمنها لما يشتري في أمريكا . وقد بلغ في آخر سنة ١٩١٨ دين الدولة البريطانية للولايات المتحدة بمقتضى ذلك ٨٠٠ مليون جنيه تقريبا . ومن جهة أخرى عمدت الحكومة البريطانية إلى جمع مالدي الأفراد من الأوراق المالية الأجنبية ، واستخدمتها كأداة للوفاء في الحالات التي لم يكن يوجد مقابلها اعتمادات في الخارج .

يبد أنه ما كادت الحرب تضع أوزارها حتى أخذ الجنيه الانجليزي يتعذر في طريق التدهور ، حتى لقد بلغ سعره ٤٨ ر ٣ دولاراً في أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، ومعنى ذلك فقدانه أكثر من ٣٠٪ من قيمته الأصلية وقد كان ذلك راجعا بالأخص إلى عدول الولايات المتحدة - منذ شهر

(١) يونيو ، في المرجع السابق ، ص ٢٠

مارس سنة ١٩١٩ - عن فتح اعتمادات جديدة لـانجلترا ، وبذلك أصبح يتعين على هذه أن تسدد ثمن ما تشتره بوسائلها الخاصة . وإذا كانت واردات انجلترا تزيد كثيراً على صادراتها فقد أفضى ذلك بقيمة الجنيه الاسترليني إلى الهبوط . غير أن هبوطه في الخارج كان مع ذلك أقل منه في الداخل ، ويعزى ذلك إلى أن مقياس الهبوط ليس واحداً في الحالتين . ففي الداخل يقاس ذلك بمقارنة قوة شراء الجنيه الورقي بقوة شراء الجنيه الذهبي قبل الحرب ، على حين أنه في الخارج يقاس ذلك بمقارنة قيمة الجنيه الورقي بقيمة الدولار الذهبي بعد الحرب ، ومعلوم أن قيمة الذهب بعد الحرب كانت أقل منها قبل الحرب .

وقد استطاعت انجلترا في السنين التالية أن تعيد تدريجاً إلى الجنيه الورقي قيمته الأصلية بالنسبة للذهب ، ولما تحقق لها ذلك نهائياً في سنة ١٩٢٥ أعادت صرف الجنيه الورقي بسائك الذهب في المعاملات الخارجية وبذلك تمت لها العودة إلى نظام الذهب ، كما سنبين ذلك تفصيلاً فيما بعد

الفصل الثاني

الحرب العظمى والنظام النقدي الفرنسي (١)

تأثير عموره الحرب في النظام النقدي الفرنسي : كانت فرنسا وقت اعلان الحرب تسير على نظام المدينين الناقص ؛ فقد كانت النقود القانونية فيها تتألف من المسكوكات الذهبية وبعض الفضة وهي القطع ذات الخمسة الفرنكات ، وكانت حرية ضرب الذهب وتصديره متوافرة ، واذ كانت فرنسا احدى دول الاتحاد اللاتيني فقد كانت المسكوكات البلجيكية والسويسرية متداولة فيها بنفس القيمة التي للمسكوكات الفرنسية المقابلة لها (٢) . وبجانب ذلك كان في التداول أوراق بنكنوت يحتكر بنك فرنسا اصدارها ، وقابلة للصرف بالذهب أو بالقطع الفضية ذات الخمسة الفرنكات . وكانت طريقة الاصدار تقوم على تعيين حد أقصى لما يمكن اصداره من أوراق البنكنوت ولكن بدون تحديد قانوني للاحتياطي الضامن له ، غير أن بنك فرنسا كان يحتفظ من تلقاء نفسه باحتياطي معدني كبير ، يتراوح بين

(١) أنظر في ذلك : League of Nations, Currencies after the War, P. 29 et suiv. ; Bonnet, Les Expériences Monétaires Contemporaines, P. 92 et Suiv. ; Gonnard, Précis d'Economie Monétaire, P. 244 - 248 ; La France Economique (Revue d'Economie Politique, Mars - mai, 1926)

(٢) أما المسكوكات الايطالية واليونانية فقد كانت الحكومة الفرنسية قررت عدم قبولها في الخزائن العامة بناء على طلب الدولتين ، اذ كان من أثر اضطراب الحالة النقدية لهما قبل الحرب أن طردت النقود الورقية النقود الذهبية والفضية وبخاصة الصغيرة منها ، لتسهيل عودتها الى بلادها الأصلية اتخذت الحكومة الفرنسية الاجراء السالف الذكر

٢ و ؛ البنكنوت المتداول ، والباقي تضمنه سندات وأوراق تجارية ماهرة بثلاث امضاءات ومسحوبة لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور . وقد كان مقدار الاحتياطي المعدني عند نشوب الحرب ١٠٠ ر ٤ مليون فرنك من الذهب و ٦٤٠ مليوناً من الفضة ، وكانت ذلك أكبر احتياطي معدني استطاع بنك اصدار أن يحتفظ به قبل الحرب .

فلما أعلنت الحرب فرض السعر الالزامي لأوراق البنكنوت في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وحرم تصدير الذهب ، وأعلن موراتوريوم عام بتأجيل الدفع ظل نافذاً بالنسبة لبنوك الودائع حتى أول يناير سنة ١٩١٥ . ولكي تتمكن هذه البنوك من استعادة قدرتها على الدفع كان لزاماً أن يسمح لها بإعادة خصم ماسبق أن خصمته من أوراقها التجارية لدى بنك فرنسا ، وهو مايفضى بطبيعته الى زيادة مايصدر من أوراق البنكنوت . وقد كان من المستطاع أن تظل هذه الزيادة في حدود الاعتدال لو اقتصر الأمر على سد حاجة البنوك الى أوراق البنكنوت ، ولكن افتقار الدولة الفرنسية الى النقود للاتفاق على الحرب أدى الى الاسراف الشديد في الاصدار ، فلقد بلغت ثقات الحرب في فرنسا خلال المدة بين سنتي ١٩١٤ و ١٩١٨ ١٧٠ ر ٦ ملياراً من الفرنكات ، بينما لم يتجاوز مجموع الايرادات العادية ٢٦ ر ٢ ملياراً .

وسائل تمويل الحرب في فرنسا : وقد عمدت الحكومة الفرنسية لسد هذه الثغرة البالغة في ميزانيتها الى عقد قروض على أنواع مختلفة ، وكان أقربها الى متناول يدها الاقتراض من بنك فرنسا ، الذي كان تعهد بمقتضى اتفاق سري بينه وبين الحكومة قبل الحرب بأن يقرضها قروضاً لا تزيد عن ٢ ر ٩ ملياراً من الفرنكات . وقد

زيد هذا المقدار منذ ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٤ الى ٦ مليارات ، ثم أخذ يزداد على التعاقب بمقتضى اتفاقات بين الحكومة والبنك حتى بلغ ٢١ ملياراً عند نهاية الحرب .

والتأمل في حالة بنك فرنسا خلال الحرب يلاحظ أن كل زيادة في هذه القروض كانت تقابلها زيادة في الحد الأقصى لما يجوز إصداره من أوراق البنكنوت ، وقد كان مقدار هذا الحد عند اعلان الحرب ٨ ر ٦ مليار فرنك ، فزاد على التعاقب أثناء الحرب حتى بلغ عند نهايتها ٣٣ ملياراً ، وفي ذلك ما يتضمن زيادة قوة الشراء بين أيدي الجمهور دون أن يقابلها زيادة في الثروات المتداولة^(١) .

وبجانب هذا النوع الأول من القروض لجأت الحكومة الى نوع ثان ، وهو الاقتراض من الجمهور لآجال قصيرة ، فقد صدر قانون في ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ ينحول الحكومة حق إصدار أذون على الخزنة تمثل قروضاً لآجال مقدارها ٣ شهور و ٦ شهور و ١٢ شهراً ويجوز خصمها لدى بنك فرنسا ، وهذه الأذون هي التي اشتهرت باسم « أذون الدفاع الوطني » (Bons de la Défense Nationale) وكان لها شأن عظيم في تمويل الحرب ، إذ وجدت فيها الحكومة وسيلة من أفضل الوسائل لاجتذاب مدخرات الأفراد اليها . وقد تناقش الباحثون طويلاً في طبيعة هذه الأذون ، فذهب البعض الى تشبيهها بأوراق البنكنوت وعدّها نوطاً من النقود ، ومن ثم يكون مجرد إصدارها تضخماً نقدياً . ويؤخذ على هذا الرأي أن هذه الأذون ما كانت يوماً ما من الوجهة القانونية أو الفعلية أداة للوفاء بالنقود ، ولذلك لم تكن ذات تأثير في مستوى الائتمان العام ، وهو

(١) جوناو ، في (Economie Monétaire) ، ص ٢٤٥

الذى يظهر خلاله أثر التضخم . من أجل ذلك كان الأصح عدم اعتبارها نقوداً ، وإنما وسيلة من أقوى الوسائل للحصول على النقود ، إذ كان يكفي من تكون في حيازته أن يسترد قيمتها عند حلول أجلها ، أو يخصصها لدى بنك فرنسا لكي يحصل على أوراق البنكنوت ، ويشير بذلك إصدار مقدار جديد منها .

ومن ذلك يتبين أن إصدار هذه الأذون لم يكن في حد ذاته يتضمن تضخماً نقدياً ، إذ هو على العكس من ذلك يؤدي إلى سحب بعض النقود من أيدي الجمهور ، وإنما كان خطراً عظيماً يهدد بالتضخم^(١) . وقد بلغ ما في حيازة الجمهور من هذه الأذون عند انتهاء الحرب ٣٢٩٣ ملياراً من الفرنكات ، ولو لم يكتب الجمهور بجزء كبير منها في الأربعة القروض ذات الآجال الطويلة التي عقدت خلال الحرب لبلغ مقدارها أعظم من ذلك كثيراً . وكان مجموع دين فرنسا الداخلي في نهاية الحرب ١٥٣ ملياراً على حين كان مجموع دينها الخارجي ٣٠ ملياراً من الفرنكات الذهبية .

فبما أن الفرنك أثناء الحرب وبمرورها : وقد تسنى لفرنسا أن تحتفظ بقيمة الفرنك في المعاملات الخارجية ، بفضل القروض والاعتمادات التي استطاعت أن تحصل عليها في الخارج ، ولذلك لم يفقد الفرنك طوال الحرب إلا نحو ٥ ٪ من سعره عند التعادل . أما في الداخل فقد كان من أثر التضخم أن ارتفع مستوى الأثمان حتى بلغ الرقم القياسي لأثمان الجملة عند نهاية الحرب ٣٤١ . ويلاحظ أن التداول النقدي في فرنسا أثناء الحرب كان يقوم بالأخص على أوراق البنكنوت ذات السعر الإلزامي ، أما الوسائل النقدية الأخرى ، كالودائع والحسابات

(١) بونيه ، في المرجع السابق ، ص ٩٤ - ٩٥

الجارية ، فهذه لم يكن لها نصيب كبير ، وذلك على عكس ما كانت عليه الحال في إنجلترا .

وما كادت تنقضى بضعة أشهر على انتهاء الحرب حتى أخذت قيمة الفرنك في الخارج تتدهور سريعاً ، وذلك على إثر عدول الدول الدائنة - وبخاصة الولايات المتحدة - عن الاستمرار في فتح الاعتمادات لفرنسا ، ومن ثم أصبح يتعين عليها أن تؤدي ثمن ماشتريه بوسائلها الخاصة . وإذا كان الميزان الحسابي في غير صالحها فقد أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف في بورصة باريس ، حتى بلغ سعر الدولار في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٠ ١٦٩٠ فرنكا ، على حين أنه عند التعادل كان يساوي ١٨٢٥ فرنكا . وفي الوقت ذاته واصل الفرنك تدهوره في الداخل حتى بلغ الرقم القياسي لأثمان الجملة في شهر أبريل سنة ١٩٢٠ ٥٦٦ . وكان ذلك نتيجة طبيعية لاشتداد التضخم النقدي بعد الحرب بسبب استمرار العجز في الميزانية الفرنسية ، وهو الأمر الذي حمل الحكومة على مواصلة الاقتراض من بنك فرنسا ، وما يقتضيه ذلك من إصدار مقادير جديدة من أوراق البنكنوت ، كما حملها على توظيف قروض جديدة في السوق لآجال قصيرة وطويلة . وكان أشد ما يحول دون توازن الميزانية العامة انصراف الحكومة إلى تعمير المناطق التي خربتها الحرب ، وضرورة تعويض السكان عما أصابهم من الأضرار بفعلها . وكان يظن أن النفقات الطائلة التي تنفقها الحكومة في سبيل ذلك إنما هي دين في ذمة ألمانيا سوف تقوم بأدائه في مستقبل قريب وفقاً لنصوص معاهدة فرساي الخاصة بالتعويضات .

وقد كان أشد ما تنصبو إليه الحكومة الفرنسية عقب الحرب إرجاع الفرنك إلى قيمته الأصلية عن طريق الانكماش التدريجي ، ولذا عقدت

مع بنك فرنسا اتفاقاً في ديسمبر سنة ١٩٢٠ تعهدت بمقتضاه أن ترد إليه سنوياً مليارين من السبعة والعشرين ملياراً التي كان أقرضها إياها. وكان أكبر الظن أن سحب هذا المقدار من التداول سنوياً سوف يؤدي تدريجاً إلى رفع قيمة الفرنك، ولكن الحكومة عجزت في السنين التالية عن الوفاء بتعهداتها، بل وعادت إلى الاقتراض من بنك فرنسا فعادت أوراق البنوك المتداول إلى الزيادة، كما تزايدت من الجهة الأخرى أذون الدفاع الوطني، واشتد تدهور الفرنك في الداخل والخارج، وبلغ الضرر الاقتصادي والاجتماعي الناشئ عن ذلك مبلغاً خطيراً. ولذا صحت عزيمة البلاد على التخلص نهائياً من نظام النقود الورقية الإلزامية، وأخذت الحكومة منذ سنة ١٩٢٦ تعد العدة للرجوع إلى نظام الذهب، حتى أتيح لها تحقيق ذلك في سنة ١٩٢٨ كما سوف نبينه تفصيلاً فيما بعد.

الفصل الثالث

الحرب العظمى والنظام النقدي الألماني (١)

لم تبلغ الظواهر النقدية من الخطر والاسراف في الشدة في بلد ما مثلاً بلغته في ألمانيا منذ الحرب العظمى ، وبخاصة عقب انتهائها ، ولذلك كان لهذا الفصل أهمية خاصة ، إذ تعرض فيه صورة مكبرة لهذه الظواهر ونتائجها .

النظام النقدي الألماني وقت اعماره الحرب وما طرأ عليه من تعويل بفعلها : كانت ألمانيا عند إعلان الحرب تدير على نظام المعدن الفردي الذهبي ، وكان التداول النقدي فيها يقوم على نحو مليارين من الماركات نقوداً ذهبية ، وأكثر من مليار من الفضة نقوداً مساعدة ، ونحو مليارين ونصف من أوراق البنكنوت التي يصدرها بنك الريخ (Reichsbank) والتي كانت قابلة للصرف بالذهب . وقد كانت الحكومة الألمانية تحتفظ في قلعة سباندو (Spandau) بمقدار عظيم من الذهب كاحتياطي للحرب (٢) ، على حين كان بنك الريخ يحتفظ باحتياطي من الذهب يبلغ مقداره ٣ ر ١ ملياراً من الماركات . وكانت الطريقة المتبعة في إصدار

(١) من أفضل مراجع هذا الموضوع ما يأتي : Rist, Les Finances de Guerre de l'Allemagne, 1921; Fourgeaud, La Dépréciation et la Révalorisation du Mark Allemand, P. 5 et suiv.; Lewinsohn, Histoire de l'inflation, 1924; Bonnet, Les Expériences Monétaires Contemporaines, P. 62 — 91; League of Nations, Currencies after the War, P. 50 — 62

(٢) وقد كان هذا الذهب آتياً من الغرامة الحربية التي دفعتها فرنسا إلى ألمانيا في سنة ١٨٧١ واحتفظت به ألمانيا منذ ذلك الحين كاحتياطي لحرب مقبلة .

البنكوت تقوم على فرض نسبة قانونية بين الاحتياطي المعدني والبنكوت المتداول ، وهذه النسبة مقدارها الثلث ، وأما الثلثان الباقيان من أوراق البنكوت فيضمنهما أوراق تجارية متوافرة فيها كل الضمانات ، ومسحوبة لمدة لا تتجاوز ٩٠ يوما . وفضلا عن ذلك فانه إذا زاد ما يصدره بنك الريخ من البنكوت عن حد معين مقداره ٥٥٠ مليون مارك في الأوقات العادية و ٧٥٠ مليونا في آخر كل ثلاثة شهور وجب أن يدفع إلى الحكومة عن القدر الزائد ضريبة قدرها ٥ ٪ . وبجانب بنك الريخ كانت هناك أربعة بنوك أخرى تحتفظ بحق إصدار البنكوت - في بادن ، وبافاريا ، وسكسونيا ، وورتمبرج - ولكن ما تصدره كان مقداراً ضئيلاً .

فلما أعلنت الحرب فرض السعر الإلزامي لأوراق البنكوت وألغيت ضريبة الخمسة في المائة لكي يصبح البنك حراً في تجاوز الحد المذكور آنفاً ، ولكنه احتفظ بقاعدة الثلث كاحتياطي ضامن للبنكوت . غير أنه تقرر - وهنا يظهر وجه التعديل الحقيقي - أن يدخل في هذا الاحتياطي أنواع جديدة من الصكوك ، وهي أذون خزانة الحكومة ، وأذون صناديق السلفيات (Darlehnskassenscheine) وهذه الصناديق هي عبارة عن منشآت خاصة تقرر إيجادها منذ بداية الحرب لأقراض الجمهور وبعض المنشآت الأخرى - كصناديق الادخار - قروضا يضمنها رهن على بضائع أو أوراق مالية يدخل فيها السندات الحكومية ، وخول لها أن تصدر أذوناً تمثل قيمة الأشياء المرتهنة . وهذه الأذون ، وكذلك أذون الحكومة ، اذا قدمت الى بنك الريخ فانه يعطى مقابلها أوراق البنكوت ويحتفظ بها ضمن احتياطيه الذهبي إذ كانت معتبرة كالذهب في ضمان البنكوت . وقد استطاعت ألمانيا

بهذه الطريقة أن تحقق غرضين : (الأول) أن تزيد مقدرة بنك
الريخ على الاصدار بدرجة عظيمة إذ أنه كلما دخل خزائنه مقدار
من هذه الأذون استطاع أن يصدر من البنوك ثلاثة أمثالها .
(والثاني) أن تنحى عن الأنظار حقيقة مركزها المالى ، إذ لم يعد
فى الاستطاعة معرفة مقدار مالديها من الذهب . وبجانب أوراق
البنكوت عمدت الحكومة إلى إصدار أوراق نقدية حكومية من ذات
خمسة وعشرة ماركات ولها أيضا سعر إلزامى .

ولم تكتف الحكومة الألمانية بذلك ، بل لجأت أيضا إلى عقد
القروض فى السوق الداخلية والحصول على اعتمادات فى البنوك الرئيسية ،
واستطاعت أن تجتذب إليها باستمرار مدخرات الأفراد عن طريق
إصدار أذون الخزانة من جهة ، وعقد القروض ذات الآجال الطويلة
من جهة أخرى ، مع ملاحظة أن جزءاً كبيراً من أذون الخزانة كان
يكتب به فى هذه القروض . وقد بلغ عند نهاية الحرب مجموع ديون
الحكومة الألمانية فى الداخل ١٤٢ ملياراً ، على حين زاد التداول
النقدى زيادة عظيمة ، فبعد أن كان مجموع مافى التداول من النقود
المعدنية وأوراق البنوك ٥٦ ملياراً فى ٣٠ يونية سنة ١٩١٤ أصبح
مقدار الوسائل النقدية المختلفة فى ٣٠ يونية سنة ١٩١٩ كما يأتى (١) :

(١) Fourgeaud, La Dépréciation et la Révalorisation du Mark

بملايين الماركات	
ذهب	١١٦ ر ١
فضة ونيكل ونحاس	١٩
البنكنوت الصادر من بنك الريخ	٢٨٠٠٠ ر ٢٨
أذون صناديق السلفيات	١١٠٠٠ ر ١١
الأوراق النقدية الحكومية	٣٦٠
البنكنوت الصادر من البنوك الأخرى	٢٥٠
	٤١٠٠٠ ر ٤١

وقد أدى هذا التضخم النقدي إلى ارتفاع عظيم في الائتمان، ومع قلة الاحصاءات الخاصة بذلك أثناء الحرب فإنه من المتفق عليه أن أئمان الجلمة في آخر سنة ١٩١٨ كانت نحو ثلاثة أمثالها في سنة ١٩١٤ وكذلك كان ارتفاع أئمان التجزئة بنسبة كبيرة. أما في الخارج فقد هبطت قيمة المارك هبوطا بلغ مقداره في آخر سنة ١٩١٨ ٦٠٪ من قيمته الأصلية. ويلاحظ هنا أنه لم يتبأ لألمانيا أثناء الحرب من وسائل المحافظة على قيمة عملتها في الخارج : من فتح اعتمادات، وعقد قروض في البلاد الأجنبية، مثلما تبأ لانجلترا وفرنسا. وقد كانت الحكومة الألمانية حاولت أن تحول دون تدهور الصرف الخارجي عن طريق إنشاء هيئة خاصة للإشراف على شراء وبيع الصكوك الأجنبية، ولكنها لم تف بالفرض المنشود.

الحالة التقريية في السنوات التالية للحرب : ومهما يكن من الأمر فأنهية هذا البحث إنما ترجع بالأخص إلى الحوادث النقدية التي اتأبت ألمانيا بعد الحرب. فما كاد يذيع نبأ الهدنة فيها، وتعرف شروطها القاسية، حتى اشتد القلق وما لبث أن تحول إلى ذعر، فتهاقت الناس على البنوك يسحبون ودائعهم، وعلى الخزانة العامة يستردون قيمة ما في أيديهم من أذوناتها، وتسابقوا في التخلص من سندات الديون العامة

بعرضها للبيع ، فتدهورت أسعارها تدهورا فاحشا ، واضطرت الحكومة إلى إغلاق البورصة مؤقتا ، كما عمدت إلى الحصول من بنك الريخ على مقادير جديدة من أوراق البنكنوت لدفع قيمة أذوناتها ومواجهة نفقاتها المتزايدة .

يبد أنه بالرغم من خطر الموقف وشدة فهو يكن لم يدعو إلى اليأس ، ولو كان اتخذ وقتئذ علاج حاسم لأمكن تلافي كثير من المحن التي حلت بألمانيا بعد ذلك ، ولكن وقع الهزيمة فيها كان شديدا جدا ، فتقلقت نظمها السياسية والاجتماعية ، وتوالت عليها الاضطرابات ، وعصفت بها ربح الثورة ، فتعذر وسط هذا البحر المضطرب وضع قواعد جديدة لنظام نقدي ثابت .

وبالرغم من انتهاء الحرب فقد ظلت نفقات الدولة في تزايد ، فبلغت في سنة ١٩١٩ ما يقرب من ٥٧ مليارا ، بينما لم تتجاوز الإيرادات العادية عشر هذا المقدار ، ولذلك لم تجدد الحكومة مناصا من الالتجاء إلى الاقتراض ، ولكن الاقبال على الاكتاب في قروضها كان قاترا لضعف الثقة في ماليتها ، فلم يبق أمامها سوى آلة الاصدار تستدر منها ما هي في حاجة إليه من النقود ، فلم يلبث البنكنوت المتداول أن زاد من ٢٧ مليارا في نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى ٤٩ مليارا في ديسمبر سنة ١٩١٩ . وكان حدوث ذلك في الوقت الذي ضعفت فيه حركة الانتاج بسبب الكساد من جهة ، وكثرة الاضراب والاغلاق من جهة أخرى ، ولذلك ارتفع الرقم القياسي لأثمان الجملة خلال عام ١٩١٩ من ٢١٧ إلى ٤١٥ ، بينما بلغ هبوط قيمة المارك في الخارج ٩٠ ٪ من قيمته الأصلية ، وساعد على هذا الهبوط اشتداد حركة هروب رؤوس الأموال إلى البلاد الأجنبية بدافع الخوف من الاضطرابات السياسية

وتوقع استيلاء الحكومة على جزء من ثروة الممولين تنفيذاً لبرنامج الأحزاب الاشتراكية

ومع ذلك فقد حاولت ألمانيا في أواخر سنة ١٩١٩ أن تقف تيار التضخم النقدي ، وذلك بإعادة التوازن الى الميزانية العامة ، فوضع ارزبرجر (Erzeberger) وزير المالية في ذلك الحين برنامجاً مالياً واسع النطاق يقوم على الأسس الآتية^(١) : زيادة الضرائب القديمة — فرض ضرائب جديدة أغلبها ضرائب مباشرة على أنواع الدخل المختلفة — فرض ضريبة على رأس المال لاستهلاك الدين العام تتراوح بين ٥ ٪ و ٦٥ ٪ وتدفع أقساطاً سنوية تمتد أحياناً الى ٥٠ سنة . ولكن تنفيذ هذا البرنامج ارتطم بصعاب فنية قلما يمكن التغلب عليها ، فان تحصيل الضرائب المباشرة من أصعب الأشياء ، فضلاً عن أنها لا تمشي بسهولة مع حركات الائتمان ، ثم هي فوق ذلك — وبخاصة متى كانت على رأس المال — تدعو الى تهريب ما تفرض عليه ، وهو ما يؤدي الى تدهور الصرف الخارجى . ولذلك فانه بالرغم من فرض هذه الضرائب فقد خلفت ميزانية ١٩١٩ — ٢٠ عجزاً يربو على ٥٧ ملياراً ، بينما بلغ العجز في ميزانية ١٩٢٠ — ٢١ نحو ٩٠ ملياراً . وقد أدى ذلك الى زيادة التداول النقدي من ٤٩ ملياراً في آخر سنة ١٩١٩ الى ٨١ ملياراً في آخر سنة ١٩٢٠ ، ثم أخذ من بعد ذلك يزيد بسرعة مخيفة .

وقد كان التضخم النقدي مصدراً لأرباح استثنائية لبعض الطبقات ، كأصحاب المشروعات ومن في حكمهم ، وهؤلاء جميعاً كانوا يحبذون الاستمرار في هذا السبيل ، وكان في مقدمتهم كبار رجال الصناعة الذين كانوا كلما ازدادوا يساراً زاد نفوذهم في إدارة الشؤون العامة .

(١) بونه ، في (Expériences Monétaires) ، ص ٦٨ — ٧٠

ولم يكن الدليل يعوزم لا ثبات فوائد سياسة التضخم ، فقد أدى تدهور قيمة المارك إلى زيادة الصادرات ، حتى لقد استطاعت ألمانيا بفضلها أن تستعيد معظم أسواقها الخارجية وأن تزيد إنتاجها زيادة عظيمة . وساعد على رواج آراء دعاة التضخم شعور خفي شمل الألمانين بأن انهيار النظام النقدي الألماني هو أفضل وسيلة للتخلص من عبء ديون التعويضات .

غير أنه لم يحل صيف سنة ١٩٢٣ حتى كان المارك قد بلغ من التدهور حداً جعل أشد أنصار التضخم ينظرون إلى الحالة بعين الخوف والقلق ، وازدادت الحال خطراً بعد احتلال الفرنسيين لمنطقة الرور ، فبلغ التداول النقدي وارتفاع الأثمان أرقاما فلكية لا يكاد العقل يتصورها كما يتضح من الجدولين الآتين :

التداول النقدي (١)

المدة	النقود المتداولة بمليارات الماركات	نسبة الزيادة من مدة الى أخرى
متصف يولي سنة ١٩٢٣	٢٤ر٢٣١	—
أول أغسطس	٤٣ر٥٩٤	٪ ٧٩٫٩
١٥ أغسطس	١١٦ر٤٠٢	٪ ١٦٥
أول سبتمبر	٦٦٣ر٢٠٠	٪ ٤٧٨
١٥ سبتمبر	٣ر١٨٣ر٦٨٤	٪ ٣٨٠
٢٢ سبتمبر	٨ر٦٢٧ر٧٢٩	٪ ١٧١
٢٩ سبتمبر	٢٨ر٢٢٨ر٨١٥	٪ ٢٢٧
٨ أكتوبر	٤٦ر٩٣٩ر٠٠١	٪ ٦٦
١٥ أكتوبر	١٢٣ر٣٤٩ر٨٠٠	٪ ١٦٠
٢٣ أكتوبر	٥٢٤ر٣٣٠ر٦٠٠	٪ ٣٢٦
٣١ أكتوبر	٢ر٤٩٦ر٨٢٢ر٩٠٠	٪ ٣٧٦
٧ نوفمبر	١٩ر١٥٣ر٠٨٧ر٥٠٠	٪ ٧٠٧
١٥ نوفمبر	٩٢ر٨٤٤ر٧٢٠ر٧٠٠	٪ ٣٨٤

الأرقام القياسية للآتمان^(١)

سنة ١٩١٤	١٠٠
يوليه سنة ١٩٢٥	٢٨٢٥٩٩٠٠
أغسطس	٣٠٦٣٣٥٨٠٠
سبتمبر	١٨٢٤٥٠٠٠٠
أكتوبر	٤٩٠٧١٥٠٠٠٠
نوفمبر	١٦٤٩٦٤٠٠٠٠
ديسمبر	١٤٨٤٠٠٠٠٠٠

يبد أن ارتفاع الآتمان في عهد التضخم الشديد كان يسير بخطى أوسع من خطى إصدار النقود ، وذلك بسبب تسابق الناس في التخلص من النقود الورقية ، بشراء السلع والعقار بأى الآتمان . وفي ذلك مايفسر سر ارتفاع نفقات المعيشة مقدرة بالذهب من ٦٠ في أغسطس سنة ١٩٢٣ الى ١٣٠ في نوفمبر من السنة نفسها^(٢) . ولذلك فانه بالرغم من إصدار المقادير الهائلة من النقود الورقية فقد كانت تبدو دائما أقل مما يكفى حاجة المعاملات ، حتى لقد اضطرت المدن الألمانية والادارات الكبيرة وكثير من المصانع أن تصدر نقوداً خاصة اشتهرت باسم (Notgeld)^(٣) ، وبذلك أصبح هناك بجانب النقود الورقية التى يصدرها بنك الريخ والحكومة مقادير عظيمة من هذه

(١) واليد ، في (La Monnaie) ، ص ١٧٠

(٢) بويه ، في المرجع السابق ، ص ٧٦

(٣) وقد كان هذا الاسم يطلق في أول الأمر على النقود التى خول المدن والادارات الكبيرة أن تصدرها بمقتضى قانون ١٧ يولية سنة ١٩٢٢ ولكنه لم يلبث أن أضاق أيضا على كافة أنواع النقود غير القانونية التى أصدرتها الهيئات الخاصة كالشركات والمصانع وغيرها

النقود الخاصة . ولم تعد وحدة النقود في المطابلات هي المارك ، بل أصبحت المائة مارك ، ثم الألف مارك ، ثم العشرة الآلاف مارك ، ثم المليون مارك ، ثم التريلليون وهو ما يقابله في ألمانيا البليون ، وفي هذا الوقت كانت وحدة النقود في ألمانيا تسمى بالبلمارك (billmark) اختصاراً لعبارة ١ بليون مارك . وكان طبعياً وقد بلغ الأمر هذا الحد أن تختق من التداول الأوراق النقدية ذات ٥٠٠ مليون فأقل ، إذ لم تعد لها أية قوة شرائية .

على أنه رغماً من ذلك كله فقد ظلت ألمانيا تعاني ألم الحاجة الملحة الى النقود ، وذلك بسبب ضوولة القيمة الحقيقية للنقود المتداولة ، حتى لقد قدر في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٣ أن ما بها من النقود الورقية معبراً عنها بالذهب لا يبلغ سوى ٢٠٪ مما كان بها قبل الحرب . وكان من أثر ذلك أن تضاعفت القيمة الحقيقية للودائع التي بالبنوك ، وأعوزت الصناعة رؤوس الأموال المتداولة اللازمة لتسييرها ، وغدت الآلة الاقتصادية مهددة بوقف دولاب حركتها ، واشتد الضنك بالسكان ، ولا سيما الذين يعيشون من دخل عملهم أو رأس مالهم ، وأصبحت كل محاولة لجعل الدخل متمشياً مع ارتفاع الائتمان غير مجدية ، لسرعة هذا الارتفاع وعظيم درجته ، حتى صار كل مبلغ يتقاضاه المرء لا يلبث أن تذوب قيمته بين يديه قبل أن يتمكن من استخدامه ، فاستولى اليأس على النفوس وخيل للرأى أن ألمانيا مشرفة على ثورة هوجاء .

يبد أن تقاوم الخطب لم يلبث ، كما يحدث أحياناً ، أن أثار رد فعل عجل بالشفاء ، فمنذ أواسط سنة ١٩٢٢ أخذ الناس يبنذون النص القانونى القاضى بأن قيمة المارك الورقى تعادل قيمة المارك الذهبى ،

وانتهت المحاكم الى التسليم بهذه الحقيقة ، وصدر في سنة ١٩٢٣ حكم من المحكمة العليا كان له وقع شديد اذ قرر أنه متى أصبحت النصوص القانونية تتنافى مع الوقائع الفعلية تنافياً ظاهراً فإن للمحكمة أن تقرر المبادئ التي تسترشد بها في أحكامها . وحتى قبل صدور هذا الحكم فقد جعل الناس في معاملاتهم يتعاقدون لا بالنقود القانونية وإنما بأشياء ذات قيمة أكثر ثباتاً ، فاستعملوا لذلك كنقود تعدادية الجنيه والدولار والمارك الذهبي ، وأحياناً وزناً معلوماً من سلعة معينة ، كما ذهب كثير من أصحاب المصانع والتاجر الى التعامل على أساس المارك الذهبي فكان الدفع المادي يحصل بالماركات الورقية ، ولكن بالقدر الذي يساويه عدد معين من الماركات الذهبية . غير أنه رغمًا من ذلك فقد ظل هناك دائماً خطر تدهور المارك الورقي تدهوراً جديداً خلال الفترة بين وقت تناول الماركات ووقت انقائها . وقد كان أشقى الناس بهذا الخطر طبقة العمال الذين تدفع إليهم أجورهم أسبوعياً فكثيراً ما كانت تذوب بين أيديهم قبل أن يتمكنوا من انقائها ، ويمكن للدلالة على ذلك أن نذكر أنه في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ كانت أقة الخبز تساوي ٢٥ ملياراً من الماركات ، فإذا بها بعد يومين تساوي ١٤٠ ملياراً ! (١)

ولما تبين للحكومة أن كل وسيلة لتثبيت قيمة المارك غير مجدية لجأت الى إيجاد عملة جديدة بضمانات جديدة تحل محل العملة القديمة التي تقرر سحبها تدريجاً ، وسوف نتالج هذا الموضوع تفصيلاً فيما بعد .

الفصل الرابع

الحرب العظمى والنظام النقدي في الولايات المتحدة (١)

النظام النقدي في الولايات المتحدة وقت اعمره الحرب :
اتخذت المسائل النقدية في الولايات المتحدة، تحت تأثير الحرب، صورة خاصة تختلف عنها في البلاد المتحاربة الأخرى. وبالرغم مما حدث فيها من التضخم النقدي فإنها لم تعدل قط عن صرف نقودها الورقية بالذهب (٢). وقد كانت الولايات المتحدة وقت إعلان الحرب تجتاز دور انتقال بين نظام مصرفي قديم وآخر جديد، فقد أظهرت أزمة سنة ١٩٠٧ ما كان في النظام المصرفي القديم من عيوب خطيرة، ولذا أصدرت الحكومة المركزية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ — بعد دراسة طويلة — قانونا عرف باسم « Federal reserve act » لوضع أسس نظام مصرفي جديد، روعي فيها : (١) جعل إصدار أوراق البنوك أكثر مرونة (٢) تركيز الإصدار تدريجيا في أيدي عدد قليل من البنوك الكبيرة (٣) إيجاد هيئة مركزية لإيجاد التناسق بين البنوك المختلفة ووضع القواعد التي يسترشد بها في السياسة النقدية العامة. وقد كانت أهم مميزات النظام الجديد ما يأتي :

(١) أنظر في ذلك : League of Nations, Currencies after the War, P. 180. - 194; Garis, Principles of Money, Credit and Banking, P. 214 - 216, Bonnet, Le Expériences Monétaires Contemporaines, P. 44 - 61.

(٢) والقيود الوحيد الذي فرض على نظام الذهب فيها هو تحريم تعديره منعا لحركة تسريبه الى بلدان الشرق الأقصى

تقسم الولايات المتحدة إلى اثنتى عشرة دائرة على رأس كل منها بنك مركزي يعرف باسم « الفيدرال ريزرف بنك » (Federal Reserve Bank) وهو شركة مساهمة يساهم فيها جميع البنوك الأهلية (National Banks) الموجودة فى دائرته (وهى البنوك التى كان لها حق إصدار البنكنوت من قبل)^(١). وعلى رأس بنوك الفيدرال ريزرف يقوم فى واشنطن مجلس أعلى اسمه « فيدرال ريزرف بورد » (Federal Reserve Board) تعين أعضائه الحكومة الأمريكية ، ووظيفته الاشراف على هذه البنوك دون أن يزاول عمليات البنوك نفسها . وقد خول لهذه البنوك الاثنى عشر حق إصدار البنكنوت كل فى دائرته تبعاً لقواعد جديدة سيأتى الكلام عليها ، وأن تقوم بوظيفة « بنك البنوك » ازاء البنوك الأخرى التى تساهم فيها ، فتعيد خصم ماسبق أن خصمته من الأوراق التجارية وتحفظ باحتياطها القانونى ، وتقوم بوظيفة بيت المقاصة لها . وبمقتضى هذا النظام أصبح للحكومة الهيمنة العليا على النظام المصرفى فى أمريكا ، ذلك أن هذه البنوك الفيدرالية الاثنى عشر تخضع لسلطة المجلس الأعلى (F. R. B.) الذى تعين أعضائه الحكومة الأمريكية ، كما أن لبنوك الفيدرال ريزرف بدورها نفوذاً على البنوك التابعة لها والموجودة فى دائرة كل منها .

وقد قضى قانون سنة ١٩١٣ بأن يكون لأوراق البنكنوت التى تصدرها بنوك الفيدرال ريزرف الاثنى عشر نوعان من الضمان : (أ) احتياطى من الذهب بنسبة ٤٠ ٪ من قيمة البنكنوت (ب) أوراق

(١) وقد عدل القانون بعد ذلك بما يسمح بانضمام بنوك الولايات (State Banks)

الى نظام الفيدرال ريزرف وقد انضم بعضها ملاً

تجارية بنسبة ١٠٠ ٪ من قيمته ^(١) ، وهذه الأوراق التجارية تأتي عن طريق البنوك الأخرى التي تقدمها الى بنك الفيدرال ريزرف لاعادة خصمها ، فتستخدم في ذلك أوراق البنكنوت التي تصدرها . وهذه الطريقة في الاصدار أكثر مرونة من القديمة (وهي التي كان يتعين فيها على البنوك الأهلية أن تودع خزانة الدولة سندات ديون عامة تعادل قيمة أوراق البنكنوت التي تريد إصدارها) ، ذلك أن ال ٦٠ ٪ من أوراق البنكنوت وهي التي لا يقابلها سوى أوراق تجارية تمشي في هذه الحالة كثرة وقلة مع ما يقدم للخصم من هذه الأوراق ، أي انها تكون متناسبة مع حاجات الصناعة والتجارة . ولم يذهب قانون سنة ١٩١٣ إلى حد حرمان البنوك الأهلية من حق إصدار البنكنوت وفقا للقواعد القديمة ، بل ترك لها هذا الحق مؤقتا ، وبذلك أصبح هناك نوعان من البنكنوت : أحدهما تصدره بنوك الفيدرال ريزرف وفقا للقواعد الجديدة ، ويطلق عليه اسم « Federal reserve notes » ، والآخر تصدره البنوك الأهلية وفقا للقواعد القديمة ، ويطلق عليه اسم « Federal reserve banknotes » . الأول مصيره الذبوع والبقاء ، والثاني مصيره التناقص والاقراض . ولم يكتف الشارع الأمريكي بتحديد ضمان البنكنوت ، بل حدد أيضا احتياطي الودائع ، ففرض بأن على كل بنك من البنوك المنضمة الى نظام الفيدرال ريزرف أن يحتفظ في بنك الفيدرال ريزرف الواقع في دائرته باحتياطي من النقود القانونية ، مقداره بالنسبة للودائع

(١) يد آن ظروف الحرب أدت الى بعض تعديل في هذه النقطة ، وذلك تحت تأثير اهتمام الحكومة وقتئذ بتكوين احتياطي كبير من الذهب ، ولذلك تقرر منذ سنة ١٩١٧ أن يكون اصدار أوراق البنكنوت المائتة الذكرا ما بضمان ٤٠ ٪ ذهبيا و ١٠٠ ٪ أوراقا تجارية ، واما بضمان واحد قدره ١٠٠ ٪ ذهبيا

تحت الطلب ١٣ ٪ في المدن الكبيرة ، و ١٠ ٪ في المدن المتوسطة و ٧ ٪ في المدن الصغيرة ، ومقداره بالنسبة للودائع ذات الآجال ٣ ٪ ، ومعنى ذلك أنه إذا لم يتجاوز احتياطي البنوك هذا الحد الأدنى فاتها لا تستطيع أن تزيد ودائعها ، ومن ثم لا تستطيع فتح اعتمادات جديدة . ولكن في مقدورها - إما بإعادة خصم بعض أوراقها التجارية وإما بإيداع بعض الذهب - أن تزيد احتياطيا بالقدر الضروري الذي يسمح لها بالتوسع في عملياتها . وأما بنوك الفيدرال ريزرف فانه يتعين عليها أن تحتفظ باحتياطي من الذهب أو النقود القانونية مقداره على الأقل ٣٥ ٪ من الودائع التي في ذمتها تحت الطلب . وبمقتضى ذلك أصبح التنظيم القانوني في الولايات المتحدة لا يقتصر على الاحتياطي الضامن للبنكوت فحسب ، كما هي الحال في إنجلترا وفرنسا ، بل أصبح يتناول أيضا الاحتياطي المخصص للودائع . وقد كانت تلك إحدى الصفات الأساسية في النظام الأمريكي وقت إعلان الحرب .

وقد بدأ العمل بنظام الفيدرال ريزرف منذ ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولكن آثاره لم تظهر واضحة إلا منذ أن دخلت الولايات المتحدة الحرب في سنة ١٩١٧ ، فقد لعبت البنوك الخاضعة لهذا النظام دوراً خطيراً في تمويل الحرب كما يتضح مما يلي .

وظيفة الاعتمادات وأوراق البنكوت في تمويل الحرب في الولايات المتحدة : كانت الطريقة التي اتبعتها الولايات المتحدة في تمويل الحرب تشبه كثيراً الطريقة البريطانية ، فقد كان جل اعتماد الحكومة الأمريكية في الحصول على الأموال اللازمة للحرب على بنوك الودائع ، وذلك بحملها على الاكتاب في قروض الحكومة ، فكانت البنوك تفتح إما اعتمادات للحكومة مباشرة ، وتأخذ مقابلها أذون الخزانة الأمريكية ،

وإما اعتمادات للأفراد لتمكينهم من الاكتاب في هذه الأذون ، وقد نشأ عن ذلك زيادة عظيمة في الديون العامة ، كما أدى ذلك الى تضخم نقدي شديد تدل عليه زيادة الودائع في البنوك الخاضعة لنظام الفيدرال ريزرف من ١٣٧٢٩ مليوناً من الدولارات في يولية سنة ١٩١٤ الى ٢٥٤٥١ مليوناً في آخر سنة ١٩١٨ ، أى بنسبة الضعف تقريباً (١) وهنا يعرض لنا السؤال الآتي وهو : كيف استطاعت هذه البنوك أن تزيد التزاماتها هذه الزيادة العظيمة دون أن تخشى خطر عوزها للنقود اللازمة لدفع مطلوبات أصحاب الودائع ؟ وللجواب عن ذلك نقول : إنها استطاعت ذلك بفضل ماوجدته من أسباب التيسير عند خصم أوراقها التجارية لدى بنك الفيدرال ريزرف ، وهنا تبدو للعيان وظيفة بنك الفيدرال ريزرف في تمويل الحرب ، فهي وإن لم تكن تقدم قروضا مباشرة الى الحكومة ، الا أنها مكنت البنوك الأخرى من تقديم هذه القروض ، وذلك بالأخص عن طريق منح سعر خصم مخفض عن الأوراق التجارية التي تقدمها هذه البنوك للخصم متى كانت مضمونة بسندات الحكومة ، سواء أكانت أذونا على الخزنة أم غيرها . وبفضل ذلك تسنى لهذه البنوك أن تواصل فتح الاعتمادات والاكتاب في قروض الحكومة ، دون أن تخشى خطر نفاد النقود اللازمة لدفع مطلوبات أصحاب الودائع التي تزايدت كثيراً بسبب الاكثار من الاقتراض .

وقد يتناهينا فيما تقدم أن انجلترا سلكت طريقا يشبه ذلك ، ولكنها

(١) ويحل على هذا التضخم أيضاً زيادة النقود المتداولة من ٨٧١ر٢٨٨ر٧٣٨ر٣ دولار في أول يولية سنة ١٩١٤ الى ٧٧١ر٧٣ر٤٧٣ر٥٨٨ر٧ دولار في أول يولية سنة ١٩١٩ -

اضطرت في سبيل تزويد البنوك بالنقود اللازمة لدفع مطلوبات أصحاب الودائع الى اصدار أوراق نقدية حكومية هي ال «Currency Notes» التي ظلت من الوجهة الفعلية - خلال الحرب وبعدها - غير قابلة للصرف بالذهب . أما في الولايات المتحدة فقد كانت أوراق البنكنوت التي كانت تقدمها بنوك الفيدرال ريزرف مقابل ما يخصم لديها من الأوراق التجارية قابلة دائماً للصرف بالذهب قانوناً وفعلاً ، وهذا مركز ممتاز استطاعت الولايات المتحدة أن تحتفظ به طوال الحرب وبعدها بسبب تدفق الذهب إليها من أوروبا . وقد كان من أثر ذلك أن زاد الاحتياطي الذهبي المنظور في الولايات المتحدة من ٦٠١ مليون دولار في آخر سنة ١٩١٣ الى ٢٢٤٥ مليوناً في آخر سنة ١٩١٨ . وفي نهاية الحرب كان مقدار ما اجتمع لبنوك الفيدرال ريزرف من الذهب يبلغ ٢١٠٥ مليون دولار ، على حين أن أوراقها المصرفية وودائعها لم تكن تتطلب من الاحتياطي القانوني سوى ١٥٨٨ مليوناً .

ومن هذا يتبين أن التضخم النقدي في الولايات المتحدة كان يقوم على أساس قوى من الذهب ، ولم يكن هناك أى خطر يهدد قابلية صرف البنكنوت بالذهب ، ولكن تزايد الاعتمادات وأوراق البنكنوت^(١) دون أن يقابل ذلك زيادة مثلها في الثروة المنتجة لم يعد كونه تضخماً ، وقد أحدث نتائج طبيعية ، فارتفع الرقم القياسي لأثمان الجملة من ١٠٠ في سنة ١٩١٤ الى ٢٠٢ في يولية سنة ١٩١٨ ، كما ارتفع الرقم القياسي لأثمان التجزئة من ١٠٠ في سنة ١٩١٤ الى ١٦٤ في

(١) وقد كانت أغلب هذه الزيادة في الأوراق التي تصدرها بنوك الفيدرال ريزرف ، فقد بلغ مقدارها في أول يولية سنة ١٩١٩ نحو ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار -
Currencies after the War ، ص ١٨٦

سنة ١٩١٨^(١).

الحالة التقديرية في الولايات المتحدة عقب الحرب : ولم تقف حركة التضخم التقدي في الولايات المتحدة بوقف الحرب ، بل لقد واصلت سيرها مدة من الزمن عقب الحرب ، كما اشتدت نتائجها ، فزادت الودائع في البنوك خلال سنة ١٩١٩ من ٢٥٥ مليار دولار الى ٣١٥ ملياراً ، كما بلغ الرقم القياسي للأثمان ٢٧٢ في مايو سنة ١٩٢٠ . وقد كان ذلك راجعاً بالأخص الى موجة النشاط الاقتصادي العظيمة التي غمرت أمريكا عقب انتهاء الحرب . بيد أن جزءاً كبيراً من الاعتمادات التي فتحتها البنوك لعملائها في ذلك الحين لم تكن تستخدم في عمليات الإنتاج ، وإنما استخدمت في المضاربة التي اشتد ساعدها في تيار ارتفاع الأثمان . وما لبث أن أدى تغالى البنوك في منح الاعتمادات الى هبوط النسبة بين الاحتياطي التقدي والودائع في بنوك الفيدرال ريزرف الى ما يقرب من حدود النسبة القانونية ، وشوهد لأول مرة منذ سنة ١٩١٤ أن الصادر من الذهب في سنة ١٩١٩ يفوق الوارد منه وذلك بمقدار ٢٩١ مليون دولار . إزاء ذلك استقر رأي « الفيدرال ريزرف بورد » على انتهاج سياسة الانكماش التقدي والسير تدريجاً في هذا السبيل . وإذا كانت التضخم في الولايات المتحدة ناشئاً عن إفراط البنوك في فتح الاعتمادات إما للحكومة أو للجمهور فإن الانكماش يتحقق باتباع السبيل العكسي ، وذلك بقبض البنوك يدها في إقراض الجمهور ، وامتناع الحكومة عن الالتجاء الى البنوك لسد حاجتها الى المال ، وهو الأمر الذي يتطلب إيجاد التوازن في الميزانية العامة . وفوق ذلك كان يتعين على الحكومة أن تعمل على إيجاد قائض في الميزانية تستخدمه

(١) بونه ، في المرجع السابق الذكر ، ص ٤٦ - ٤٨

في إنقاص دينها العام ، كما كان يتعين على البنوك أن توظف جانباً مما لديها من سندات الديون العامة ، وذلك يبيعها الى الجمهور الذي يدفع ثمنها مما له من الودائع في البنوك أو بما لديه من النقود ، وبذلك ينقص ماله من وسائل الشراء ، ومن ثم يحصل الانكماش المنشود .

وقد أمكن تحقيق هذه الوسائل جميعاً بدرجات متفاوتة من القوة والسرعة ، فأما موازنة الميزانية فقد استطاعت الحكومة تحقيقها منذ سنة ١٩٢٠ ، كما استطاعت في السنين التالية أن توجد زيادة في الإيرادات على المصروفات بلغت في ميزانية ١٩٢٠ - ٢١ ٥١٤ مليوناً من الدولارات وفي ميزانية ١٩٢١ - ٢٢ ٧٤٣ مليوناً ، وهذه الزيادة استخدمت فعلاً في استهلاك جزء من الدين العام . وفي الوقت نفسه وضعت الحكومة برنامجاً واسع النطاق لتحويل ديونها السائرة تدريجياً إلى ديون مربوطة . ومن الجهة الأخرى نجحت البنوك في توظيف جانب كبير مما لديها من سندات الديون العامة لدى الجمهور كما يدل على ذلك نقص قيمة هذه السندات في كشوف حساب البنوك التابعة لنظام الفيدرال ريزرف من ٢٨٨٦ مليون دولار في سنة ١٩١٩ إلى ١٦٨٠ مليوناً في يونيو سنة ١٩٢٠ ثم إلى ١٢٣٣ مليوناً في يونيو سنة ١٩٢١ وقد استتبع ذلك بالضرورة نقص وسائل الشراء بين أيدي الجمهور . وتدعمت هذه الحركة الانكماشية بما قرره الفيدرال ريزرف بورد من رفع سعر الخصم في بنوك الفيدرال ريزرف تدريجياً ، حتى بلغ سعره في بنك نيويورك الذي هو أهمها ٧٪ في شهر يونيو سنة ١٩٢٠ . وقد أحدث ذلك كله نتائجاً طبيعية ، فوقفت حركة تصدير الذهب الى الخارج منذ شهر مارس سنة ١٩٢٠ ثم ما لبث ان انعكس الموقف ، اذ أخذ الذهب في الورد من جديد ، على حين هبط مستوى الأثمان

من ٢٧٢ في مايو سنة ١٩٢٠ الى ١٤٥ في يولية سنة ١٩٢٣ (١)
وقد ظلت الحالة النقدية في الولايات المتحدة بعد ذلك خاضعة لعامل
رئيسي هو تدفق المصادر العظيمة من الذهب اليها ، حتى لقد زاد
احتياطها الذهبي من ٦٠١ مليوناً في سنة ١٩١٣ إلى ٤٤١٦ مليوناً
في آخر سنة ١٩٢٧ ، وكان ذلك راجعاً إلى مركز الولايات المتحدة
كدولة دائنة واستيلائها على جانب كبير من ديونها بالمعدن النفيس
أثر ترفيع الذهب في حاد الاقتصاد الأمريكي : إذا اقتنى الباحث
أثر الذهب الذي يرد إلى الولايات المتحدة وجد أنه في أول الأمر
يرسل إلى البنوك الأمريكية المنتشرة في مختلف الولايات فتودعه في
بنوك الفيدرال ريزرف التابعة لها ، وبذلك تزيد قدرة البنوك المودعة
على الاقراض وفتح الاعتمادات . غير أن تأثير هذه الزيادة في حالة
الاقتصاد الأمريكي يختلف باختلاف الوجوه التي تستخدم فيها . فهي
أحياناً تستخدم في انقاص الحساب المدين الذي للبنوك الأمريكية في بنوك
الفيدرال ريزرف ، كما حدث في سنة ١٩٢١ ، وهي سنة اشتهرت
بتصفية الأعمال وقلة طلب الائتمان من جانب الصناعة والتجارة ، وبذلك
يزيد احتياطي بنوك الفيدرال ريزرف وتزيد تبعاً لذلك قدرتها على
الاقراض . وأحياناً تستخدم البنوك الأمريكية هذه الزيادة في تقديم
قروض جديدة للجمهور وفي هذه الحالة تختلف النتائج باختلاف ما إذا
كانت هذه القروض تستخدم في الانتاج فتؤدي إلى إيجاد ثروة
جديدة ، أم في المضاربة فتؤدي بالأخص إلى غلاء الائتمان . وأحياناً

(١) غير أن من الباحثين من يمتد هذا الهبوط إلى الانقطاع عن التضخم لا إلى
الانكماش ذاته ، وذلك نظراً لما يؤدي إليه الأول من التعفيات العظيمة التي تحدث
بطبيعتها تدهوراً في الائتمان

تستخدمها البنوك في شراء الأوراق المالية ، فتزيد بذلك من الحساب الدائن للجمهور لديها ، ومن ثم تزيد من قوة شرائه . وأخيراً فقد يتسرب هذا الذهب الى أيدي الجمهور بناء على طلبه .

وأياً كان الوجه الذي استخدمت فيه البنوك الأمريكية هذا الذهب فإن مستوى الأتمان في الولايات المتحدة بعد هبوطه المشهور في سنة ١٩٢١ ظل في ثبات نسبي خلال ستين عدة ، واستطاعت الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٢٨ أن تتمتع بنقود ذات قوة شرائية ثابتة تقريبا . وهذه النتيجة تظهر غريبة لأول وهلة ، فقد دخل الولايات المتحدة من الذهب نحو ١ ١/٢ مليارات الدولارات استطاعت بفضلها البنوك الأمريكية أن تخفض ديونها قبل بنوك الفيدرال ريزرف ، وأن تزيد من الاقراض وفتح الاعتمادات للجمهور . بيد أنه يلاحظ من الجهة الأخرى أن الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة ارتفع بين يناير سنة ١٩٢٢ ويناير سنة ١٩٢٨ من ٧٣ إلى ١٠٦ ، ومعنى ذلك زيادة الوسائل النقدية خلال هذه الفترة كانت مصحوبة بزيادة في الثروة المنتجة ، ومن ثم لم يكن هناك تضخم بالمعنى الصحيح . يضاف الى ذلك أن مقدارا من الذهب ظل عاطلا في خزائن بنوك الفيدرال ريزرف ، وليس أدل على ذلك من أن الاحتياطي فيها قد بلغ في أواسط سنة ١٩٢٢ ٨٢٪ . مع أنه بحسب القانون يكفي أن يكون مقداره ٣٥٪

وقد كان في استطاعة بنوك الفيدرال ريزرف ، وقد زاد مالهها من الاحتياطي أن تزيد من الاقراض وشراء الأوراق المالية ، ولكنها لم تفعل ، إذ كانت تخضع لاعتبار جديد كان الملهم به « الفيدرال ريزرف بورد » وهذا الاعتبار هو ضرورة المحافظة على

مستوى ثابت للأثمان يجعل الوسائل النقدية متمشية مع حالة الانتاج ،
وهى سياسة صائبة ، وقد صادفت نجاحا فى الولايات المتحدة لغاية سنة
١٩٢٨ ، وثالت اعجابا فى البلاد الأخرى . ولكن الضعف مالت
أن دب إليها بعد سنة ١٩٢٨ ، فقد أسرفت البنوك التابعة لبنوك
الفيدرال ريزرف فى الاقتراض وفتح الاعتمادات ، واضطرت بنوك
الفيدرال ريزرف نفسها إلى مجاراتها فى ذلك بأن زادت من مقدار
ما تقدم إليها من القروض ، رغبة فى أن لا تتباطأ حركة الانتاج بعد
الذى بلغته من النشاط فى ذلك الحين . ولكن هذه البنوك لم تتبع
فى ذلك وحى الحكمة ، لاسيما وأن جانبها كبيرا مما كانت تقدمه من
قروض لم يكن يستخدم فى الانتاج ، وإنما فى المضاربة التى اندفع
الشعب الأمريكى فى تيارها اندفاعا طائشا نشأت عنه أزمة سنة ١٩٢٩
المشهورة ، التى بدأت فى بورصة نيويورك ، ثم امتدت منها إلى سائر
الأسواق المالية تجر وراءها الخراب والدمار .

الفصل الخامس

الحرب العظمى والنظام النقدي المصري

لمحة موجزة عن النظام النقدي في مصر قبل الحرب^(١) : كانت مصر قبل الحرب تتبع نظام المعدن الفردي الذهبي ، وكانت النقود الرئيسية فيها تتكون كلها تقريبا من الجنيهات الانجليزية^(٢) ، وكان من عادة المصارف في مصر أن تستورد سنويا مقادير كبيرة منها في شهور : سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ، لتمويل موسم القطن ، ثم ترحلها بعد ذلك تدريجا خلال التسعة الشهور التالية من السنة . وبجانب الجنيهات الانجليزية كانت توجد في التداول نقود مساعدة مصرية من الفضة والنيكل والبرونز . وبجانب هذه وتلك كان يجري التداول بعض أوراق البنكنوت التي منح البنك الأهلي المصري امتياز اصدارها منذ سنة ١٨٩٨ ، غير أنه لم يكن لهذه الأوراق سعر قانوني ، فكان الأفراد يخشون في قبولها أو رفضها^(٣) ، ومع أنها

(١) أنظر في تفصيل ذلك : كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، الطبعة الثالثة ، الجزء الأول ، ص ٥٥٥ وما بعدها ، وكتاب الأستاذ رمنجون (La Situation Economique et Financière de l'Egypte) ، ٣٥٤-٤٣٣ ، ورسالة الدكتور فؤاد بك سلطان (La Monnaie Egyptienne) باريس ، سنة ١٩١٤ ، ورسالة الدكتور اسحاق أنكونا (Le Régime Monétaire Egyptien) باريس ، سنة ١٩٣١

(٢) وقد فصلنا أسباب ذلك في كتابنا : « الاقتصاد السياسي » ، الجزء الأول ، ص ٥٥٧ - ٥٥٨

(٣) يد أنه وفقا لمشور وزارة المالية في ٨ أبريل سنة ١٨٩٩ كانت أوراق البنكنوت مقبولة في خزائن الحكومة بأي مقدار

كانت قابلة للصرف بالذهب فان كثيراً من المصريين - وبخاصة طبقة
 الفلاحين - لم يكونوا يطمثون إليها اطمثانهم الى الجنيهات الذهبية ،
 ولذلك ظلت أوراق البنكنوت قليلة التداول في مصر ، ولم يكن يوجد
 منها عند قيام الحرب سوى ٢٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (٣٠ يولية سنة ١٩١٤)
 وقد كان القانون النظامي للبنك الأهلي المصري يقضى عليه بأن
 يحتفظ كضمان لأوراق البنكنوت التي يصدرها باحتياطي من الذهب
 بمقدار النصف وبأوراق مالية تعينها الحكومة بمقدار النصف الآخر ،
 وإذا نقصت هذه الأوراق عن النصف وجب أن يزداد الاحتياطي من
 الذهب بنسبة نقصها ، وذلك حتى يظل الغطاء من الذهب والأوراق
 المالية معادلاً لقيمة البنكنوت . وبودع هذا الغطاء في مقر البنك في
 خزانة خاصة لها مفتاحان متباينان يحتفظ بأحدهما البنك وبالأخر مندوب
 الحكومة ، غير أنه يجوز ايداع الأوراق المالية في بنك انجلترا أو في
 بنك آخر في لوندرة . وقد كان في هذه الطريقة ضمان كبير لحالة
 البنكنوت ، لاسيما وقد كان منصوباً أنه في حالة تصفية البنك
 يخصص الاحتياطي من الذهب والأوراق المالية في دفع قيمة البنكنوت
 تأثير اعمور الحرب في النظام النقدي المصري ^(١) : ما كادت

(١) أنظر في ذلك انفصالات الآتية : Bonnet, Un système de stabilisation monétaire. Le Régime Egyptien (Revue d'Economie Politique, Tome 38. Année 1924) - Roussin, Le Régime monétaire actuel de l'Égypte (Egypte Contemporaine, No. 77 fevrier 1924) - Blanchard, De l'effet de la guerre actuelle sur la circulation fiduciaire en Egypte (Egypte Contemporaine. Tome VII, volume 26, mars 1916) -- Job, Le Crédit en Egypte (Egypte Contemporaine, No. 188, Janvier 1930) وأنظر أيضاً رسالة : Vaucher, Note sur le Régime Monétaire et la Circulation : Fiduciaire en Egypte, Le Caire, 1932 رسالة الدكتور كامل أمين : " Instruments de Circulation et des Institutions de Crédit en Egypte " باريس سنة ١٩٣٠ ، ص ٩٣ وما بعدها

الحرب تعلن حتى ظهرت في مصر أعراض عدم الثقة التي شوهدت في البلاد الأخرى ، فقد تهافت الناس على البنوك لصرف البنكنوت بالذهب ولسحب ودائعهم ، حتى اضطر بعضها الى اغلاق أبوابه . واذ كان قوام التداول النقدي في مصر هو الجنيهات الانجليزية وهذه أصبح استيرادها متعذراً ، ان لم يكن مستحيلاً - بسبب ظروف الحرب - فقد صار يخشى كثيراً من استنفاد الرصيد الذهبي لدى البنك الأهلي ، نظرا لتهاافت الأفراد على سحب الذهب ، وعدم إمكان تجديد رصيده . ازاء ذلك لم تجد الحكومة بداً من فرض السعر الالزامي لأوراق البنكنوت حماية للرصيد الذهبي من جهة ، ولانتظام تداول البنكنوت من جهة أخرى . وصدر بذلك مرسوم ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ ، وبمقتضاه أصبح الافراد ملزمين بقبول أوراق البنكنوت في التعامل بأي مقدار ، وب نفس القيمة التي للنقود الذهبية المتداولة قانوناً في مصر ، بينما أعفى البنك الأهلي - بصفة مؤقتة - من دفع قيمة أوراق البنكنوت التي تقدم اليه^(١) .

وبلاحظ أن تعديل نظام البنكنوت آتئذ كان قاصراً على فرض السعر الالزامي ، ولكنه لم يتناول الشروط الأخرى الخاصة بالاصدار وبالأخص الشرط القاضي بأن يكون نصف غطاء البنكنوت

(١) وقد ورد في المادة الأولى من هذا المرسوم ما يأتي « أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري يكون لها نفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية المتداولة رسمياً في القطر المصري ، وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك النقود لأي سبب وبأي مقدار يكون دها صحيحاً موجياً لبراءة الذمة ، كما لو كان الدفع حاصلاً بالعملة الذهبية ، بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط والاتفاقات الخاصة ، أو التي تحصل بين أصحاب الشأن ، وذلك بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد » وورد في المادة الثانية ما يأتي « يرخص للبنك الأهلي بصفة مؤقتة ، وإلى أن يصدر أمر جديد ، في تأجيل دفع قيمة أوراق البنكنوت التي تقدم اليه لهذا الغرض »

ذهباً والنصف الآخر أوراقاً مالية، كما أنه كان بصفة مؤقتة ولضرورات الحرب .

وفي ذلك الحين أيضاً أصدرت الحكومة موراتوريوم بتأجيل دفع الديون ، كان الغرض منه أولاً أن يسرى على الأوراق التجارية ، ثم امتد تطبيقه حتى تناول جميع الديون التجارية ، ولكن مع التزام بنوك الودائع بأن تدفع إلى أصحاب الودائع ٥ ٪ من قيمتها . غير أن بعض البنوك - وبخاصة البنك الأهلي المصري - لم يتمسك بهذا الموراتوريوم ، وقد ساعد ذلك على إعادة الثقة إلى النفوس .

ولقد كان لهذه الإجراءات جميعاً أثر في تخفيف حدة الأزمة ، ومن حسن الحظ أن حدوثها كان في موسم هدوء الأعمال الذي يتقدم عادة موسم القطن ، وكان لدى الحكومة من الوقت ما يسمح لها بالتفكير فيما يجب اتباعه لتمويل موسم القطن القادم ، فاتفقت لهذا الغرض مع البنك الأهلي المصري على أن يقدم قروضاً على القطن بسعر ٦ ٪ . وأن تضمن الحكومة ٩٠ ٪ من قيمة هذه القروض . ولكي يستطيع البنك إصدار أوراق البنكنوت اللازمة لذلك أصدرت الحكومة أذونات على الخزانة المصرية (bons du Trésor Egyptien) لتكون ضماناً للبنكنوت ، ولكنها قبل أن تصدرها حصلت على موافقة الحكومة البريطانية لإصدار قرض في لوندرة مقداره خمسة ملايين من الجنيهات ، لاستخدامه عند الضرورة في منع تدهور قيمة الجنيه المصري في المعاملات الخارجية ، إذ كان يخشى أن تصبح مصر مدينة إلى الخارج أكثر منها دائنة بسبب ما كان ينتظر من رداة موسم القطن ، ولكن انعاش حركة الأعمال ، وتحسن

سعر القطن ، ووفود عدد عظيم من الجنود البريطانية الى مصر ، كل ذلك جعل مصر دائنة لانجلترا بمبالغ كبيرة ، فلم تعد بها حاجة الى استخدام هذا القرض . كما استطاع البنك الأهلي بعد ذلك تدريجيا أن يستبدل الذهب بأذون الخزانة المصرية .

اتباع مصر نظام الصرف بالذهب : وقد ظل ما لدى البنك الأهلي المصري من الذهب كافيا لتكوين غطاءه القانوني حتى شهر نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ولكن نشاط حركة الأعمال على أثر بيع محصول القطن وكثرة نفقات الجيش البريطاني في مصر جعلتا من الضروري زيادة كمية أوراق البنكنوت في التداول ، لاسيما وقد كان من أثر فرض السعر الإلزامي اختفاء جانب كبير من النقود المعدنية . فزاء اشتداد طلب البنكنوت من جهة ، واستحالة استيراد الذهب من جهة أخرى ، رخصت الحكومة للبنك الأهلي بأن يودع جزءاً من رصيده الذهبي في بنك إنجلترا ، وبذلك صار له الحق في أن يودع ذهباً في لوندرة أو يسحبه مقابل إصدار أوراق بنكنوت في مصر أو سحبها . وابتداء من هذا الوقت أصبحت مصر تسير على نظام الصرف بالذهب (Gold exchange standard) إذ كان التداول الداخلي يقوم فيها على النقود الورقية الإلزامية ، على حين أنه في المعاملات الخارجية كان البنك الأهلي يبيع لمن يريد كيالات بالجنهات الانجليزية بسعر التعادل مسحوبة على رصيده الذهبي في لوندرة ، أي أنه كان يبيع بسعر ثابت صكوكا على الخارج قابلة للصرف بالذهب ، وكذلك كان يشتري بسعر التعادل الكيالات المسحوبة على لوندرة . وبهذه الطريقة أمكن تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس القيمة الأصلية للعملة المصرية (٩٧ر٥

قرشا للجنيه الانجليزي^(١) .

ولم يد المحهور المصرى وقتئذ إحتجاسا عن قبول أوراق البنكنوت فى التعامل ، غير أن طلب النقود الفضية زاد كثيراً ، لاقبال المحهور على اكتنازها بعد أن تعذر عليه الحصول على الذهب ، ولذلك زادت المسكوكات الفضية من مليونين ونصف من الجنيهات المصرية فى يولية سنة ١٩١٤ إلى أربعة مليونات ونصف فى فبراير سنة ١٩١٥ ، وقد سكت بعد ذلك مقادير جديدة من النقود المساعدة ، حتى بلغ مقدارها ٦٦ مليونا من الجنيهات فى آخر سنة ١٩٢٠ ، كما أدخلت الى السوق المصرية مقادير كبيرة من الروبيات الهندية^(٢) . بيد أن ذلك كله لم يكن كافيا نظراً لتزايد طلب النقود المساعدة ، ولذلك أصدرت الحكومة فى سنة ١٩١٨ بامضاء وزير المالية أوراقا نقدية صغيرة من ذات العشرة القروش والخمسة القروش ظلت فى التداول الى أن سحبت فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ .

وقد كان موسم القطن فى عام ١٩١٤ - ١٩١٥ - وهو الذى بدأ بداية سيئة - قد انتهى الى نهاية طيبة ، فبيع القطن بأسعار مرتفعة نسبيا ، كما زادت نفقات الجيش البريطانى فى مصر ، فكان من أثر ذلك زيادة مقدار البنكنوت فى التداول والودائع فى البنوك . وظاهر هنا أن هذه الزيادة لم تكن ناشئة عن حاجة الحكومة الى النقود ، كما كانت الحال فى البلاد المتحاربة الأخرى ، وإنما كانت نتيجة حاجة الانتاج والتجارة الى مقادير أكثر من النقود . على أن مقداراً

(١) Roussin, Le régime monétaire actuel de l'Egypte (Revue de l'Egypte Contemporaine, No. 77, fevrier 1924)

(٢) مقال الاستاذ ارمنجور فى (Revue d'Economie Politique) سنة

كبيراً من البنكنوت الصادر من البنك الأهلي كان لا يلبث أن يعود إليه إذ كان يستخدم في شراء الصكوك المسحوبة على الخارج لسداد قيمة الواردات ، على حين كان جزء آخر يودع في البنوك ويقيّد في الحساب الجارى للعملاء .

وكذلك كان موسم القطن في عام ١٩١٥ - ١٩١٦ ملائماً جداً لمصر ، وقد أدى ارتفاع قيمة القطن الصادر الى الخارج الى زيادة جديدة في البنكنوت المتداول . فبعد أن كانت مقداره عند قيام الحرب ٢٠٠٠٠٠٠ ر ٢ من الجنيهات أصبح مقداره ٥٧٤٣٠٠٠ ر ٥ من الجنيهات في ٣١ يولية سنة ١٩١٥ ثم بلغ ٨٠٠٠٠ ر ١٠ من الجنيهات في صيف سنة ١٩١٦ ، وفي هذا الوقت كان يوجد مقابله رصيد من الذهب مقداره ٤٠٠٠٠ ر ٩ من الجنيهات ، نصفه تقريباً في مصر ، والنصف الآخر في لوندرة (١)

اتباع مصر نظام الصرف بالجنيه الاسترليني : وقد ظلت مصر تسير على نظام الصرف بالذهب الآنف الذكر حتى شهر أكتوبر سنة ١٩١٦ حيث أخطر بنك إنجلترا البنك الأهلي المصري بأن ضرورات الحرب جعلت تقديم الذهب الضامن للبنكنوت المصري غير مستطاع ، وعلى أثر ذلك ، ولاستحالة الحصول على الذهب من جهة أخرى ، أصدرت الحكومة المصرية في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ قراراً يقضى باعفاء البنك الأهلي من الشرط القاضى بأن يكون نصف الاحتياطى من الذهب ، ورخصت له بأن يستبدل بالذهب أذون الخزانة البريطانية . وقد كان من جراء ذلك أن تعدل النظام النقدي في مصر تعديلاً جديداً ،

(١) رسالة الدكتور محمد كامل مامش ، في - Instruments de Circulation

et des Institutions de Crédit en Egypte) ، ص ١٠٠

أشد خطراً من سابقه ، إذ أن أذون الخزانة البريطانية لم تكن تدفع بالذهب ، ولكن بالجنيهات الانجليزية الورقية ، وبذلك أصبح أساس النظام النقدي في مصر : الجنيه الاسترليني الورقي ، وهذا ما يطلق عليه اسم « نظام الصرف بالجنيه الاسترليني » (Sterling exchange standard) (١) . وفي هذا الوقت أيضا رخصت الحكومة للبنك الأهلي بأن يستبدل بخمسة ملايين من الذهب الموجود لديه أذون الخزانة البريطانية على أن تكون فوائد هذه الأذون من نصيب الحكومة وحدها . وقد جاء في مذكرة المستشار المالي عن مشروع ميزانية سنة ١٩١٧ بصدد تعديل النظام النقدي المصري ما يأتي : « إنه لغاية شهر سبتمبر الماضي ظل الحد الأدنى القانوني للرصيد الذهبي ، وهو ٥٠ ٪ . محتفظاً به كغطاء للإصدار ، ولكن توقفاً للتوسع في إصدار البنكنوت أثناء الشتاء ، ونظراً لعدم ملائمة سحب مقدار آخر من الذهب من بنك إنجلترا في الظروف الحاضرة . رخص للبنك الأهلي بأن يخفض الحد الأدنى لرصيده . ويبلغ مقدار الرصيد الذهبي الآن ٢٠٠٠ ٥٠٠ ر ه من الجنيهات ، مقابل إصدار بنكنوت قدره ٢٠ مليوناً ، فالفرق تغطيه أذون الخزانة الانجليزية والمصرية وسندات أخرى من الدرجة الأولى » .

يبد أن خطر تبعية الجنيه المصري للجنيه الانجليزي لم تظهر إلا منذ سنة ١٩١٩ ، حيث أخذ سعر الجنيه الانجليزي ينحدر سريعاً في

(١) وقد أخذ بعض الكتاب على قرار ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ السالف الذكر عدم مشروعيته ، وذلك : (١) لمناقشة القانون النظامي للبنك الأهلي الذي يقضى بأنه لا يجوز تعديل أحكامه إلا بواسطة جمعية عمومية غير عادية من المساهمين ، بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، وبشرط مصادقة الحكومة على ذلك بدكرتو (٢) لمخالفة للدكرتو الحديوي الصادر في سنة ١٨٩٣ ، اذ ينص على أن القانون النظامي لبنك الأهلي لا يجوز تعديله بدون موافقة ولي الأمر - انظر Vaucher, Note Sur le Régime Monétaire et la Circulation Fiduciaire en Egypte ، ص ٨

طريق التدهور لأسباب بينها آتفا (١) حتى لقد بلغ مقدار هذا التدهور في سنة ١٩٢٠ أكثر من ٣٠ ٪ من قيمته ، وترتب على ذلك هبوط الجنيه المصرى بالنسبة نفسها . ومن المحقق أنه لو لم توجد هذه التبعية بين الجنيه المصرى والانجليزى لما تدهورت قيمة الأول على هذا النحو إذ كان الميزان التجارى فى مصلحة مصر من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٠ ، وذلك خاصة بفضل كثرة مشتريات إنجلترا ودول الحلفاء من القطن المصرى وارتفاع أسعاره تبعاً لاشتداد الطلب الخارجى ، ومن المرجح أن الميزان الحسابى كان فى مصلحة مصر أيضاً إبان هذا الوقت ، لزيادة الصادرات على الواردات من البضائع من جهة ، ولكثرة الأموال التى أنفقتها الجيوش البريطانية فى مصر من جهة أخرى .

التفهم التقرى فى مصر : أسباب ونتائج : منذ أن فرض السعر الإلزامى لأوراق البنكنوت فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ أصبح عماد التداول النقدى فى مصر أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى ، وكان لزاماً - وقد أقهر التداول من الذهب واشتدت حاجة المعاملات الى النقود - أن تأخذ كمية البنكنوت فى التزايد ، كما يدل على ذلك الجدول الآتى :

مقدار الصادر من أوراق البنكنوت فى ٣١ ديسمبر من كل سنة

(بالجنيهات المصرية)

٣٠٠.٨٠٠.٠٠٠	١٩١٧	٢٧٠.٠٠٠.٠٠٠	١٩١٣
٤٦٠.٠٠٠.٠٠٠	١٩١٨	٨٢٥.٠٠٠.٠٠٠	١٩١٤
٦٧٠.٣٠٠.٠٠٠	١٩١٩	١١٥٥.٠٠٠.٠٠٠	١٩١٥
		٢١٢.٢٠٠.٠٠٠	١٩١٦

(١) راجع ص ٢١٢ - ٢١٣

وقد تساءل الباحثون عن الأسباب الحقيقية لهذه الزيادة العظيمة ،
وعما اذا كانت تعتبر بحق تضخما تقديرا . وقد ألع الى ذلك المستشار
المالى فى مذكرته عن ميزانية سنة ١٩١٧ بقوله : « إنه لما كان إصدار
أوراق البنكنوت وقاء لحاجات التجارة المشروعة ، ومقابل إبداع
ما يبادلها سندات فى لوندرة ، لذلك كان التضخم النقدى معدوما »

ومن قبيل ذلك أيضا ما أورده ممثل الدولة البريطانية فى مصر فى
تقريره عن المدة بين سنى ١٩١٤ و ١٩١٩ ، فقد قرر أن إصدار
البنكنوت بتلك المقادير العظيمة لم يكن يماثل المغالاة فى الإصدار التى
حدثت فى البلاد الأخرى ، والتى كانت ذات صلة بحاجات الحكومة
أثناء الحرب ، وأنه فى حالة مصر بالذات كان تزايد البنكنوت نتيجة
لامتدوحة عنها لتعاقب جملة موازين تجارية فى مصلحة مصر بلا انقطاع .
ونحن وإن كنا نسلم بأن زيادة البنكنوت المتداول لم تكن ناشئة
عن حاجة الحكومة المصرية الى المال إلا أننا مع ذلك نرى أن
مجرد حدوث هذه الزيادة دون أن تقابلها زيادة فى الثروات المتداولة
لا يبدو أن يكون تضخما بالمعنى العلمى لهذا اللفظ . وقد كان مما يزيد
الامر خطراً فى مصر أنه بينما كانت أوراق البنكنوت تتكاثر بين
أيدي المصريين كانت مواد الاستهلاك تتناقص فى السوق المصرية ،
وذلك لصعوبة استيراد بعضها من الخارج ، وللتهافت على التصدير
بسبب ارتفاع الأثمان فى البلاد الأجنبية ، وهو الأمر الذى حدا
بالحكومة فى بعض الحالات الى وضع قيود على استهلاك بعض المواد .
وهكذا تضافرت زيادة وسائل الشراء من جهة ، ونقص الثروات
المتداولة من جهة أخرى ، على أحداث التضخم فى مصر فى
ذلك الحين .

وقد كانت زيادة كمية أوراق البنكنوت في مصر ناشئة عن جملة عوامل من أهمها ما يأتي :

(١) اشتداد الحاجة في الدول المتحاربة الى الفطن المصرى - وهو محصول البلد الرئيسى - اشتدادا أدى الى ارتفاع عظيم في أسعاره ، فمن ١٤ ريالاً في سنة ١٩١٣ ارتفع سعره الى ٣٨ ريالاً في سنة ١٩١٧ ثم الى ٨٨ ريالاً في سنة ١٩١٩ ، وأخيراً بلغ ٢٠٠ ريال في أوائل سنة ١٩٢٠ . وقد كانت قيمة محصول سنة ١٩١٣ ٣٢ مليوناً من الجنيهات ، فأصبحت قيمة محصول ١٩١٩ - ١٩٢٠ ١٠٧ مليوناً .

(٢) اطراد موافقة الميزان التجارى ، فقد ظل في مصلحة مصر حتى سنة ١٩٢٠ ، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى زيادة أوراق البنكنوت في التداول ، نظراً لأن قيمة ما يشتريه البنك الأهلى من الكيالات المسحوبة على الخارج والتي يصدر مقابلها أوراق البنكنوت كانت أكثر من قيمة الكيالات التي يبيعها والتي يسحب مقابلها أوراق البنكنوت .

(٣) حشد عدد عظيم من الجنود البريطانية في مصر للدفاع عن قناة السويس ، فقد استلزم ذلك إصدار مقادير كبيرة من أوراق البنكنوت لتسوية نفقاتهم .

(٤) تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا ، فقد كان البنك الأهلى يشتري كل كميالة مسحوبة على لوندرة بسعر التعادل ، ويصدر مقابلها أوراق بنكنوت في مصر ، على حين كان يودع في لوندرة ما يعادلها من أذون الخزانة البريطانية . ولا شك في أنه لو لم يرتبط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى على هذا النحو لانخفض سعر

الكيالات المسحوبة على لوندرة لكثرتها ، ولكان ما أصدر من أوراق البنكنوت تبعاً لذلك أقل مقدارا . وفي ذلك ما يدل على أن التضخم النقدي في مصر كان ناشئاً الى حد كبير من تبعية الجنيه المصري للجنيه الانجليزي ، وانه بسبب هذه التبعية كان مستوى الائتمان في مصر متمشياً الى حد ما مع مستوى الائتمان في إنجلترا .

ومما يكن من الأمر فقد أحدث التضخم النقدي في مصر نتائج طبيعية ، فارتفع الرقم القياسي لائتمان الجملة من ١٠٠ في سنة ١٩١٣ الى ٢١١ في سنة ١٩١٨ ثم الى ٢٣١ في سنة ١٩١٩ ، وأخيراً بلغ ٣١٦ في سنة ١٩٢٠ . وكان من جراء ذلك أن ساءت حال الدائنين بمبالغ ثابتة ، واشتد الضنك بالطبقات الفقيرة لعدم تمشي دخولها مع الائتمان في ارتفاعها ، على حين تحسنت حال المدينين بمبالغ ثابتة ، ولا سيما الملاك العقاريين ، فقد استطاع كثير منهم أن يسدد جانباً كبيراً من ديونه (١) .

وبعد أن بلغ التداول النقدي أقصى مداه في سنة ١٩١٩ أخذ في الانكماش منذ سنة ١٩٢٠ ، وكان لتدهور أسعار القطن في ذلك أكبر الأثر ، فانه بعد أن بلغ سعره مائتي ريال في أوائل سنة ١٩٢٠ أخذ بعد ذلك ينحدر سريعاً في طريق التدهور ، وظهر أثر ذلك في ميزان مصر التجاري ، فقد هبطت قيمة الصادرات هبوطاً كبيراً ، ولم يستطع المصريون وقتئذ أن يقللوا من اتقاقهم ، ولذلك أربت قيمة الواردات على قيمة الصادرات ، وبلغ مقدار العجز في الميزان التجاري خلال عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ٢٧ مليوناً من الجنيهات . وفي إبان هذا الوقت أيضاً اشتدت حركة سفر المصريين والأجانب المتوطنين في مصر الى

(١) راجع ماوردناه آنفاً عن نتائج التضخم النقدي، ص ١٢٦ وما بعدها

أوروبا لقضاء فصل الصيف فيها ، فكان من أثر ذلك كله أن نقصت قوة الشراء العامة ، ونقص تبعاً لذلك مقدار البنكنوت المتداول ، إذ هبط من ٣٠٠٠ ر ٦٧ من الجنيهات في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٩ الى ٤٠٠ ر ٤٠ من الجنيهات في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ثم الى ٣٧ ر ٠٠٠ من الجنيهات في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وأخيراً بلغ ٣٣ ر ٢٠٠ من الجنيهات في سنة ١٩٢٢ . ولكنه زاد قليلاً في السنتين التاليتين ، فبلغ ٤٠٠ ر ٣٦ من الجنيهات في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ و ٤٢ ر ٠٠٠ من الجنيهات في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

عودة مصر الى نظام الصرف بالذهب : وفي سنة ١٩٢٥ استطاعت إنجلترا - بعد كفاح طويل وتضحيات كبيرة - أن تعيد الى الجنيه الانجليزي قيمته الأصلية ، وأن تجعله قابلاً للصرف بسبائك الذهب في المعاملات الخارجية ، وتبعاً لذلك عاد الجنيه المصري أيضاً الى قيمته الأصلية ، وأصبح غطاءؤه من أذون الخزانة البريطانية قابلاً للصرف بالذهب ، ومن ثم أصبحت مصر من جديد تسير على نظام الصرف بالذهب (Gold exchange standard) . وقد كانت إعادة الجنيه الانجليزي الى قيمته الأصلية راجعة بالأخص الى حرص إنجلترا على أن يظل الجنيه الانجليزي العملة العالمية التي تنسب اليها قيم النقود الأخرى ، وأن لا تنتقل السيادة النقدية الى منافسه الدولار الأمريكي ، وبالأخص أن لا تحمل نيويورك محل لوندرة كغرفة للمقاصة الدولية . ولكن إنجلترا ضحت في سبيل ذلك بمصلحة الانتاج الأهل ، وبجارية صادراتها ، فقد ارتفع سعر الجنيه في الخارج ، ومع ذلك لم تنقص نفقات الانتاج في الداخل ، ومن ثم تعذر على الصناعة البريطانية أن تباع منتجاتها في الأسواق

الخارجية ، بينما كانت زيادة قوة شراء الجنيه في الخارج مدعاة الى زيادة الواردات واشتداد منافسة البضاعة الأجنبية للبريطانية في السوق الداخلية ، وأدى ذلك كله الى أزمة شديدة انتابت الصناعة البريطانية . وكان لزاما أن يؤثر ذلك في أسعار القطن في مصر ، إذ كانت إنجلترا أهم مشتر له فتدهورت أسعاره ، وساعد على تدهورها منافسة الحرير الصناعي ، ووفرة محصول القطن العالمي . وقد استتبع ذلك نقص قوة الشراء العامة في مصر ، وظهر أثر ذلك في مقدار الصادر من البنكنوت ، إذ كان أميل الى الهبوط ، كما تدل على ذلك الأرقام الآتية :

مقدار الصادر من أوراق البنكنوت في ٣١ ديسمبر من كل سنة

(بالجنيهات المصرية)

٣١٨٠٠٠ر٠٠٠	١٩٢٨	٤٢ر٠٠٠ر٠٠٠	١٩٢٤
٢٨ر٣٠٠ر٠٠٠	١٩٢٩	٣٥ر٠٠٠ر٠٠٠	١٩٢٥
٢٢ر١٠٠ر٠٠٠	١٩٣٠	٢٩ر٥٠٠ر٠٠٠	١٩٢٦
١٩ر٥٠٠ر٠٠٠	١٩٣١	٢٩ر٠٠٠ر٠٠٠	١٩٢٧

عودة مصر الى نظام الصرف بالجنيه الاسترليني : وما حلت سنة ١٩٣١ حتى كانت حال إنجلترا الاقتصادية قد ساءت كثيراً ، فقد شمل الكساد صناعاتها ، وزاد عدد العمال عاطلين فيها ، كما اشتد اضطراب ميزانها التجاري ، ودب العجز الى ميزانيتها العامة ، وتعذر توازنها . وزاد الطين بلة اشتداد حركة سحب رؤوس الأموال الأجنبية من سوق لوندرة ، وعجز إنجلترا عن سحب رؤوس أموالها الموظفة في ألمانيا والنمسا وغيرها من دول أوروبا الوسطى ، وأدى ذلك كله الى اشتداد حركة سحب الذهب من بنك إنجلترا ، حتى أصبح

رصيده الذهبي لا يكفي لمواجهة تلك الحركة . أزاء ذلك قررت الحكومة البريطانية وقف نظام الذهب وأصدرت بذلك قانوناً في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١^(١) . وبخروج إنجلترا عن نظام الذهب عاد الجنيه الاسترليني سيرته الأولى من التدهور ، واقتفى أثره الجنيه المصري ، وأصبحت مصر من جديد تسير على نظام الصرف بالجنيه الاسترليني (Sterling exchange standard) وهو نظام مصر النقدي في الوقت الحاضر .

مزايًا وعيوب لهذا النظام : اذا نظر المتأمل في نظام مصر النقدي في الوقت الحاضر في حد ذاته - وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية التي دعت الى اتباعه^(٢) - تبين له أن هذا النظام عاد على مصر بالنفع من بعض الوجوه ، وأنه أضر بها من وجوه أخرى .

(١) وسوف نعرض فيما بعد الى البحث في شيء من التحليل في الأسباب التي أدت الى انهيار نظام الذهب في إنجلترا في ذلك الحين . ومن أحسن الكتب التي عالجت هذا الموضوع وأسهلها قراءة كتاب : Siegfried, La Crise Britannique au XXe. Siècle, 1931.

(٢) ومن الباحثين من يرجع هذه الأسباب الى رغبة إنجلترا في شد وثاق مصر بالامبراطورية البريطانية من الوجهتين الاقتصادية والسياسية ، فهو نظام قضت به سياسة بريطانية مرسومة . وهم يقولون ان السبب المباشر الذي حدا الى اتباع هذا النظام في أول الأمر هو رغبة إنجلترا في تثبيت سعر الصرف بينها وبين مصر ، وتمكين إنجلترا من دفع ثقات جيش الاحتلال وما يشتره من مصر أثناء الحرب على أساس سعر ثابت للجنيه الانجليزي بالنسبة للمصري كما لو كان الذهب حاصلًا بأوراق البنكنوت الانجليزي . ومن الباحثين من يرى على عكس ذلك أن هذا النظام إنما هو وليد ظروف الحرب الطارئة ، وأن ما أدخل عليه من التعديلات كان اشأًا عن حوادث اقتصادية عارضة لا دخل للسياسة فيها - قارن في ذلك بين : « بونه » في مقاله : Un système de stabilisation monétaire في مجلة : Revue (d'Economie Politique) سنة ١٩٢٤ ، ص ٧٠٦ ، والدكتور أنكونا في رسالته (Le Régime Monétaire Egyptien) ، ص ٨٩-٩٠ وما قبلها

فأما مزاياه فتتجلى فيما يأتى :

(١) ثبات سعر الصرف بين مصر وإنجلترا ، ولهذا الثبات أهمية خاصة فى المعاملات الدولية ، إذ يزيل منها عنصراً خطيراً من عناصر الاضطراب والمضاربة . وقد استفادت مصر من ذلك فائدة كبرى لأن إنجلترا أهم عميل لها فى الصادرات والواردات ، كما أنها أعظم سوق مالية فى العالم .

(٢) مرونة النظام الحاضر ، إذ يجعل مقدار البنكنوت المتداول قابلاً للزيادة والنقصان بسهولة وسرعة ، ذلك أن أذون الخزنة البريطانية تصدر لآجال قصيرة ، كما أنها تباع وتشتري بسهولة ، فيكفى لزيادة الإصدار أو نقصانه إرسال إشارة برقية إلى بوندرة لشراء هذه الأذون أو بيعها . ولهذا المرونة أهمية خاصة فى بلد كصر يعتمد على محصول زراعى واحد وهو القطن ، مما يجعل حاجته إلى النقود تشتد خلال موسم معين ، ثم تضعف بعد ذلك . وقد كانت البنوك قبل الحرب تقدر حزرًا مقدار الجنيهات الإنجليزية التى سيحتاج إليها موسم القطن فتستوردها فى ابتداءه ، ثم ترحلها تدريجاً بعد انتهائه ، فإذا أخطأت فى تقديرها بسبب ارتفاع أثمان القطن ارتفاعاً فجائياً مثلاً تعرضت البلاد لأزمة نقدية شديدة ^(١) ، فمثل هذه الأزمة لم يعد يخشى حدوثه فى النظام النقدى الحاضر ، ذلك فضلاً عما يؤدي إليه هذا النظام من توفير نفقات نقل الذهب ذهباً وإياباً ، وقد كانت تبلغ قبل الحرب نحو ثلاثة فى الألف .

(٣) زيادة الدخل الأهلى : ذلك أن أذون الخزنة البريطانية

(١) ذلك أن استيراد مقادير جديدة من الذهب كان يستلزم عدة أسابيع ، على حين أن ضرب مقادير جديدة من النقود القوية فى الخارج يستغرق من الزمن ما يتراوح بين شهرين وثلاثة شهور ، وفى خلال ذلك تظل البلاد تعاني حاجة ملحة إلى النقود

الضامنة لأوراق البنكنوت المصرى يدفع عنها فوائد معينة ، وهذه الفوائد تضاف الى الدخل الأهلى فى مصر ، وتزيد من مقداره . ويلاحظ هنا أن البنك الأهلى كان فى بادئ الأمر يستأثر بكل الأرباح الناشئة عن عملية إصدار البنكنوت ، ولكن منذ سنة ١٩١٦ أصبحت الحكومة المصرية تشاطره تلك الأرباح ، وقد بلغ مجموع دخلها من ذلك بين سنتى ١٩١٦ و ١٩٢٩ نحو ١٢ مليوناً من الجنيهات ، أى أن متوسط دخلها السنوى من ذلك كان نحو مليون جنيه .

وبناء على مطالبة لجنة المالية فى مجلس النواب بضرورة زيادة نصيب الحكومة فى الأرباح الناشئة عن إصدار أوراق البنكنوت تم الاتفاق بين الحكومة والبنك الأهلى فى سنة ١٩٢٧ على طريقة توزيع الربح والخسارة بين الطرفين على النحو الآتى :

- (١) يحتفظ البنك الأهلى بأرباح السندات الضامنة للثلاثة الملايين الأولى من الإصدار (ومقدار هذه السندات مليون جنيه ونصف) .
- (٢) أرباح السندات الضامنة لما زاد عن الثلاثة الملايين الأولى من الإصدار تقسم بين الحكومة والبنك بالنسبة الآتية : إذا لم تتجاوز الأرباح مليوناً من الجنيهات تأخذ الحكومة $\frac{1}{89}$ ٪ والبنك الأهلى $\frac{1}{10}$ ٪ . وإذا زادت الأرباح عن مليون جنيه يكون التوزيع بالنسبة للمليون الأول كما هو مبين فيما سبق ، ويوزع الباقي بنسبة $\frac{1}{91}$ ٪ للحكومة و $\frac{1}{89}$ ٪ للبنك الأهلى .

- (٣) إذا نتجت خسارة من استبدال الأوراق المالية الضامنة لما زاد على الثلاثة الملايين الأولى بالذهب ، بسبب ارتفاع قيمة الذهب بالنسبة للجنيه الانجليزى وقت الاستبدال ، فإن الحكومة والبنك يشتركان معاً فى تلك الخسارة بنسبة حصة كل منهما فى مجموع

الأرباح الناتجة عن إصدار البنكنوت من وقت العمل بالنظام الحالى (أى من سنة ١٩١٦) إلى وقت استيراد الذهب .

على أنه مهما يكن من أمر هذه المزايا فإن النظام الحالى يشتمل على عيوب خطيرة ، ترجع كلها الى الحقيقة الآتية وهى :

أنه يجعل العملة المصرية تابعة للعملة الانجليزية ، وهذه التبعية تنافي مبدأ السيادة القومية الذى من أهم مظاهره أن يكون للدولة عملة مستقلة . وقد ترتب على هذه الحقيقة اختفاء الجنيه المصرى من بورصات العالم ، وعدم اعتراف بنك التسويات الدولية به كأداة للمعاملات الدولية . هذا على حين أصبحت قيمته تتأثر بكل ما يؤثر فى قيمة الجنيه الانجلىزى ، وتتقلب تبعاً لتقلباتها ، وبالنسبة نفسها . ولذلك شوهد أنه عند ما أخذ الجنيه الانجلىزى فى التدهور ابتداء من سنة ١٩١٩ أخذ الجنيه المصرى يسر فى إثره ، مع أن الميزان التجارى كان فى صالح مصر فى أغلب السنين ، وكانت هناك زيادة فى الإيرادات العامة على المصروفات . وكذلك عند ما عدلت انجلترا عن نظام الذهب فى سنة ١٩٣١ وعاد الجنيه الانجلىزى الى التدهور جر فى أذياله الجنيه المصرى . وكان من جراء ذلك أن زاد مقدار الديون التجارية التى على مصر للخارج ، كما عمد بعض حملة سندات الدين العام المصرى وبعض أعضاء صندوق الدين الى مطالبة الحكومة المصرية بدفع أقساط ديونهم على قاعدة الذهب ، وصدر حكم ابتدائى من المحكمة المختلطة بتأييد مطالبهم ، وقد استؤنف هذا الحكم ، ولا يزال الأمر معروضا على القضاء المختلط . وسوف يكون لحكمه نتائج خطيرة جداً ، لأنه إذا تأيد الحكم الابتدائى وأرغمت الحكومة على الدفع على أساس الذهب فإن أعباء الدين العام المصرى سوف

تزيد بما لا يقل عن ٤٠ ٪ نظراً لتدهور قيمة الجنيه الانجليزى - وتبعا له
المصرى - بما يوازى هذه النسبة تقريبا ، وفى ذلك ما يحدث أشد
الاضطراب فى الميزانية العامة ، ويجعل توازنها متعذراً جداً ، لاسيما
إذا لوحظ أن حق الحكومة المصرية فى فرض ضرائب جديدة
يقيده نظام الامتيازات الأجنبية .

ولعل أخطر عيوب النظام الحاضر عدم ثبات قيمة العملة
المصرية وصيرورتها تحت رحمة مختلف الحوادث الاقتصادية والسياسية التى
تؤثر فى حالة إنجلترا النقدية ومستقبلها المالى . نعم إن مصر استفادت
من ثبات سعر الصرف بينها وبين إنجلترا ، ولكنها ضحت فى سبيل
ذلك بثبات قيمة عملتها ، وهذه تضحية جسيمة ، لأن ثبات قيمة
العملة هو شرط أساسى لكل تقدم اقتصادى

اقتراحات لاصحح النظام النقوى الحاضر : كانت ضرورة من
ضرورات الحرب العظمى تلك التعديلات التى أدخلت على النظام النقدى
المصرى ، فغيرت معالمه ، ولذلك كان ينتظر أن تزول متى وضعت
الحرب أوزارها ، ولكنها ظلت باقية الى اليوم . وقد أثار بقاؤها
كثيراً من النقد والنقاش ، ولا سيما منذ أن تدهورت قيمة العملة
الانجليزية ، وارتفعت أصوات كثيرة تطالب باستقلال العملة المصرية ،
وتردد صداها فى البرلمان المصرى الذى أصدر فى سنة ١٩٢٤ اقتراحا
« بدعوة الحكومة الى إيجاد طريقة جديدة للاصدار تتوافر فيها
الضمانات الكافية والمرونة الضرورية ، ويكون من شأنها أن تجعل
العملة المصرية مستقلة عن الانجليزية » (١) .

وقد تمخضت هذه الحركة الاستقلالية داخل البرلمان المصرى

(١) اقتراح الدكتور فؤاد بك سلطان الذى وافقت عليه أغلبية مجلس النواب فى جلسة

وخارجه عن عدة تيارات فكرية : فقريق يقول بالعودة إلى نظام الذهب على أساس القيمة الأصلية للجنيه المصرى ، وفريق يرى الاكتفاء باستعمال سندات الديون العامة المصرية محل سندات الحكومة البريطانية فى ضمان البنكنوت ، بينما كان المجلس الاقتصادى الأعلى يرى الاحتفاظ مؤقتا بالنظام الحالى مع ادخال بعض تعديلات عليه ، على حين ذهب بعض الباحثين فى العهد الأخير إلى القول بالعودة إلى نظام الذهب على أساس القيمة الحالية للجنيه المصرى أو مايقرب منها . وستناقش كل واحد من هذه الآراء فيما يلى :

(الرأى الأول) العودة إلى نظام الذهب على أساس القيمة الأصلية للجنيه المصرى : وهذا الحل يتضمن إعادة قابلية صرف البنكنوت بالذهب على أساس الوزن والقياس الأصليين للجنيه المصرى الذهبى ، وبذلك يتحقق ثبات العملة المصرية واستقلالها عن الانجليزية . بيد أن هناك عقبات كبيرة تعترض سبيل ذلك ، أهمها : أنه طالما أن الجنيه الاسترلى متدهور بالنسبة للذهب فإن اتباع هذا الحل يؤدي إلى خسائر جسيمة ، إذ يستلزم استبدال الذهب بأذون الخزنة البريطانية . وهذه إذ كانت قيمتها بالاسترلى متدهورة بالنسبة للذهب بما يزيد عن ٤٠ ٪ . فإن اجراء هذه العملية يؤدي إلى خسارة بهذا القدر ، والحكومة المصرية هى التى تتحمل الجزء الأكبر منها وفقا للاتفاق المعقود بينها وبين البنك الأهلى فى سنة ١٩٢٧ . يضاف إلى ذلك أن كثيراً من البنوك فى مصر يوظف الفائض لديه من الأموال والودائع - التى يجب دفعها بالجنيهات المصرية - فى أوراق مالية تدفع بالجنيه الاسترلى ، فإذا تقرر الرجوع إلى نظام الذهب فى مصر بالقيمة الأصلية للجنيه المصرى اضطرت هذه البنوك إلى بيع أوراق مالية

وما إليها ، مقدرة بالجنيه الاسترليني المنخفض القيمة ، لتدفع ما يطلب منها في مصر بالجنيه المصري المرتفع القيمة ، ولتحملت بسبب ذلك خسائر جسيمة .

وفوق هذا وذاك فإن إرجاع قابلية الصرف بالقيمة الأصلية يحدث اضطراباً في المعاملات شبيهاً بالاضطراب الذي أحدثته تدهور قيمة الجنيه ، ولكن في اتجاه عكسي ، إذ يؤدي إلى اغتناء فريق الدائنين وافتقار فريق المدينين ، كما أثبتنا ذلك من قبل^(١) ، فتستفيد من ذلك البنوك العقارية خاصة على حين يضار مدينوم من الملاك العقاريين ، وكذلك يستفيد أصحاب الودائع التي في البنوك على حين تحمل الخسارة بهذه البنوك . وأخيراً فإن إحلال الذهب محل أذون الخزانة البريطانية كضمان لأوراق البنوك يؤدي إلى تضحية الفوائد التي تأتي بها هذه الأذون ويذهب بمورد حافل من موارد الميزانية العامة .

ومع ذلك فقد كان في الاستطاعة اتباع هذا الحل بدون أن تنشأ عن ذلك كل هذه المضار . اللهم إلا خسارة فوائد أذون الخزانة البريطانية ، وذلك أثناء الفترة التي عادت فيها إنجلترا إلى نظام الذهب بين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٣١ ، ولكن السياسة المالية العليا في ذلك الحين لم تر ضرورة لفصل الجنيه المصري عن الانجلىزى

(الرأى الثانى) استعمال سندات الريور العامة المصرية محل سندات الريور البريطانية كضمان للبنكوت المصرية : ومبنى هذا الرأى أن تحمل سندات الدين الموحد والممتاز محل السندات البريطانية ، ويدافع أنصار هذا الرأى عنه بقولهم : إنه لما كانت الحكومة المصرية تتمتع بمركز مالى سليم ، فليس ثمة خطر يهدد قيمة سندات ديونها

(١) راجع ص ١٢٦ وما بعدها

العامة ، وفضلاً عن ذلك فهذه الطريقة لا تؤدي الى انقاص الدخل الأهل ، لأن السندات المصرية يدفع عنها فوائد كالسندات البريطانية . ثم هي فوق ذلك تؤدي الى احتفاظ مصر بجزء كبير من سندات ديونها العامة ، وبذلك يتقص مقدار ما عليها من الديون الخارجية ، ويتحسن ميزانها الحسابي بقدر ذلك .

غير أنه يؤخذ على هذه الطريقة أنها لا تلائم وطبيعة نظام إصدار البنكنوت في مصر ، فقد أوضحنا آنفاً أن كمية البنكنوت المتداول تزيد وتنقص تبعاً لفصول السنة ، ويقابل ذلك زيادة ونقصان في مقدار غطاء البنكنوت ، فإذا أصبح هذا الغطاء مؤلفاً من سندات الدين الموحد والممتاز فإن البنك يضطر الى بيع مقادير كبيرة منها في بعض الفصول وشراء مثلها أو أكثر في فصول أخرى ، فيدعو ذلك الى اشتداد تقلبات أسعارها ، لاسيما وأنها في الأصل معرضة لتقلبات السعر التي سببت منها أذون الخزانة البريطانية لاستحقاق دفعها بقيمة ثابتة بعد ثلاثة شهور . يضاف الى ذلك أن أوراق الدين العام المصري ضئيلة المقدار ، فقيمتها الاسمية لا تتجاوز ٩٣ مليوناً من الجنيهات ، فهي بذلك ليست صالحة لأن تكون ميداناً لعمليات البيع والشراء التي يتطلبها تغير مقادير البنكنوت المتداول ، وقد ينشأ عن تلك العمليات خسائر لا قبل لأحد بتحملها . وللملافة هذه العيوب اقترح أن تصدر الحكومة المصرية أذوناً مستحقة السداد لآجال قصيرة ، كأذون الخزانة البريطانية ، فتكون قيمتها غير معرضة لتقلبات الأسعار ، نظراً لقصر أجل استحقاقها . ولكن لوحظ على هذا الاقتراح : (أولاً) أن الحكومة لما كانت ماليتها العامة على أحسن حال فهي ليست في حاجة الى إصدار مثل هذه الأذون ، (وثانياً) أن استعمال هذه الأذون لا يكون له أى أثر في تثبيت سعر

الصرف ، لأن هذه الأذون لا تمثل فى الخارج أية أداة للدفع (١) .
(الرأى الثالث) الاحتفاظ مؤقتا بالنظام الحالى مع ارفال
بعض التعديلات عليه : على إثر المناقشات التى دارت فى البرلمان
المصرى فى سنة ١٩٢٤ حول نظام العملة المصرية عهدت الحكومة الى
المجلس الاقتصادى الأعلى بدراسة هذا الموضوع ، فعهد بالأمر الى لجته
المالية ، وهذه جعلت بحثها يدور حول نقطتين : (الأولى) هل من الملائم
الاحتفاظ بالسعر الإلزامى أو إلغاؤه ، (الثانية) هل من الملائم
الاحتفاظ بالطريقة المتبعة الآن فى تغطية البنكنوت أو تعديلها (٢) .
وقد كان رأى اللجنة فيما يختص بالنقطة الأولى فى صالح ابقاء
السعر الإلزامى ، إذ أن إلغاؤه يستلزم تجمع مقدار عظيم من الذهب
لدى البنك الأهلى لا يقل عن ٧٥ ٪ من مقدار البنكنوت المتداول .
وذلك حتى يتسنى له صرف كل ما يطلب منه من البنكنوت لاسيما وأنه
يخشى أن يؤدى إلغاء السعر الإلزامى الى تهافت الجمهور على اكتناز
الذهب . يضاف الى ذلك أن التعامل بالذهب يستلزم الرجوع الى
الاجراءات التى كانت متبعة قبل الحرب ، وهى الخاصة باستيراد
واصدار الذهب فى مواسم معلومة من السنة ، مع ما يتطلبه ذلك من
النفقات ، كما أنه يكون من وراء هذا الإلغاء أن تخسر الحكومة
الأرباح التى تجنيها من العمل بالنظام الحالى .

وأما عن النقطة الثانية فقد أجابت اللجنة بأنها لا ترى ضرورة

(١) تقرير اللجنة المالية للمجلس الاقتصادى عن نظام العملة فى الملكة المصرية -

صحيفة الاقتصاد والتجارة ، مايو سنة ١٩٢٦ ، ص ٢٤١

(٢) وقد قدمت اللجنة عن بحثها تقريراً نشر فى صحيفة الاقتصاد والتجارة ، عدد مايو

سنة ١٩٢٦ ، ص ٢٣٤ - ٢٤٢

لتغيير المبدأ القائم عليه النظام الحالى ، إذ كانت تظن أن إنجلترا ، وقد عادت الى قاعدة الذهب فى سنة ١٩٢٥ سوف لا تعدل عنها مرة أخرى ، كما أنها كانت ترى أن ضمان العملة المصرية بأوراق مالية انجليزية مستحقة السداد لآجال قصيرة شركة رابحة ، فضلا عن أنها تجعل العملة المصرية مرتبطة بسعر ثابت بالعملة البريطانية . ولكنها مع ذلك لم تر مانعا أن يشمل ضمان البنكنوت مليونين أو ثلاثة من سندات الدين العام المصرى . وأخيراً أوصت اللجنة بأن يزيد البنك الأهلى رصيده الذهبى بمعدل مليون من الجنيهات فى السنة لمدة خمس سنوات ، وبذلك يصبح مجموع الذهب أكثر قليلا من ثمانية ملايين ، إذ كان الرصيد وقت تقرير اللجنة ثلاثة ملايين تقريبا . وللحكومة عند نهاية هذا الأجل أو قبله أن تعيد النظر فى هذه المسألة من جديد (١) .

(الرأى الرابع) العودة الى نظام الذهب على أساس القيمة الحالية للجنية المصرى أو ما يقرب منها : وقوام ذلك أن يعتبر التدهور الحالى للجنيه المصرى نهائيا ، فتكون إعادة قابلية الصرف على أساس القيمة الحالية للبنكنوت ، وهو إذ كان متدهورا بنسبة تربو على ٤٠ ٪ فإن وحدة النقود الذهبية التى يصرف بها تكون أقل من الوزن القديم بمقدار تلك النسبة . وهذا التثبيت على قاعدة الذهب يستلزم أن يتصرف البنك الأهلى فى أوراق الخزانة البريطانية وسندات قرض الحرب البريطانية التى تكون جزءا من ضمان البنكنوت ويخصص المتحصل من

(١) يد أن الحكومة لم تستطع فى السنوات التالية تحقيق ما أشارت به اللجنة من زيادة الرصيد الذهبى ، اذ كان لحلال الذهب على جزء من السندات الضامنة للبنكنوت يؤدي الى نقص فى الإيرادات العامة ، وذلك فى وقت اشتدت فيه حاجة الحكومة الى موارد جديدة لموازنة الميزانية

ذلك لشراء الذهب من لوندرة . ولئن كانت هذه العملية سوف ينجم عنها خسارة بسبب هبوط قيمة الجنيه الانجليزي إلا أن هذه الخسارة يعوض عنها على الأرجح الربح الظاهري الناتج من إعادة تقدير الرصيد المعدنى من الذهب بالجنيه المصرى الجديد .

وبهذه الطريقة يمكن ملاقة بعض العيوب الناشئة عن إعادة قابلية الصرف بالقيمة الأصلية وهى التى أشرنا إليها آنفاً . غير أنه يؤخذ على هذه الطريقة أنها كالأولى تؤدي الى ضياع الأرباح التى تمنحها الحكومة من نظام الاصدار الحاضر . يضاف الى ذلك أن بعض أولى رأى يبدى خوفه من أنه اذا فصل الجنيه المصرى عن الانجليزي ثم حصل عجز فى الميزان الحسابى المصرى خلال بضع سنين يدعو الى تصدير مقادير كبيرة من الذهب الى الخارج فان ذلك يؤدي فى النهاية الى خروج مصر عن نظام الذهب دون أن تكون مرتبطة بعملة أخرى قوية فيصبح الجنيه المصرى تحت رحمة الأقدار .

ومما يكن من الأمر فأنصار التثبيت على قاعدة الذهب يذهبون الى أنه ليس ثمة ضرورة الى إلغاء السعر الإلزامى فى الداخل والخارج معاً ، بل يكفى اتباع الحل الوسط الذى أخذت به كثير من الدول عند إصلاح نظامها النقدي ، وهو جعل قابلية الصرف بسبائك الذهب فى المعاملات الخارجية فقط ، أى اتباع نظام الصرف بسبائك الذهب (Gold bullion standard) ، وبذلك يتسنى تحقيق كل مزايا نظام الذهب دون حاجة الى تجمع مقادير كبيرة منه .



ويلاحظ أخيراً أن موقف الحكومة المصرية فى الوقت الحاضر ازاء مسألة النظام النقدي هو موقف تريث وانتظار ، وقد كانت

— م ٣٠ — اقتصاد

ندبت - عقب خروج إنجلترا عن نظام الذهب في سنة ١٩٣١ -
 خبيراً بلجيكيًا قدم تقريراً يتضمن آراءه (١) ، ثم ندبت بعده خبيراً
 إنجليزياً فأبدى أيضاً بعض الملاحظات (٢) ، ولكنها لم تتخذ في الموضوع
 قراراً حاسماً واكتفت بأن قوت مركز الفطاء الذهبي للبنكنوت حتى
 أصبح يكاد يكفي اذا تقرر في المستقبل الرجوع الى نظام الذهب .
 والجدول الآتي بين قيمة العناصر المختلفة التي يتكون منها الاحتياطي
 الضامن لأوراق البنكنوت المصري عن سنة ١٩٣٤ (٣)

جنيه مصري	مليم	جنيه مصري	مليم	
٢١٣٠٠٠٠٠	٠٠٠			قيمة ما أصدر من أوراق البنكنوت . . .
٢١٣٠٠٠٠٠				
		٦٢٤٠٠٠٨٣	٣٠٨	ذهب
١٠٦٥٠٠٠٠٠	٠٠٠	٤٠٩٤١٦	٦٩٢	سندات وأذون على الخزانة البريطانية (أودعت هذه السندات والأذون بدلا عن الذهب بتصریح من الحكومة المصرية) أوراق مالية :
		١٥٠٠٠٠٠		سندات الحكومة المصرية وسندات بضمائم الحكومة المصرية
١٠٦٥٠٠٠٠٠	٠٠٠	٩١٥٠٠٠٠	٠٠٠	سندات على الخزانة البريطانية وسندات قروض الحرب البريطانية
٢١٣٠٠٠٠٠٠	٠٠٠			

- (١) وهذا الخبير هو السيوفان زيلاند ، وقد نشرت صحيفة الاهرام بيانات هامة
 عن تقريره بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٣
 (٢) وهذا الخبير هو السيد أوتونهار أحد مديري بنك إنجلترا ، وقد نشرت صحيفة
 الاهرام أيضاً بيانات عن تقريره بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٣
 (٣) تقرير مجلس ادارة البنك الأهلي المصري لسنة ١٩٣٤

الباب السادس

العودة الى الذهب

طرائف العودة الى الزهّب : ما كادت الحرب تضع أوزارها حتى أخذت الدول التي اكتوت بنارها تنعم النظر فيما صارت اليه أحوالها النقدية والمالية ، فراعها مآدب فيها من تقلقل واضطراب . وقد كان أم مايشغل بالها تدهور قيمة النقود الورقية الالزامية من جهة وعدم ثبات تلك القيمة من جهة أخرى . وكان أكبر الظن أن خير الوسائل لمعالجة ذلك هو العودة الى نظام الذهب ، وبدأت تلك الفكرة في أجلى مظاهرها في مؤتمر جنوه سنة ١٩٢٢ الذي اجتمع فيه عدد من كبار الاخصائيين في المسائل النقدية ، فقد أشاروا بضرورة امتناع الدول جميعاً عن التضخم النقدي ، وأن تعتمد الى تثبيت عملتها ، وأن يكون هذا التثبيت على قاعدة الذهب ^(١) . وقد صادف هذا الرأي قبولا عاماً وانصرفت أغلبية الدول الى تحقيقه وتكلت جهودها بالنجاح حتى أنه لم تنقضى عشر سنوات علي عقد الهدنة حتى كانت كل الدول تقريباً التي خرجت عن نظام الذهب قد عادت اليه ، بل أن دولاً كانت تسير من قبل على نظام المعدنين الناقص أو نظام الفضة عدلت عن ذلك لتسير أيضاً على نظام الذهب ، وهكذا ما حلت سنة ١٩٢٨ حتى كان الذهب قد استرد عرشه ونشر سلطانه ، وخيل لكثير من الباحثين أن شئون العالم النقدية قد استقرت نهائياً في هذا الوضع

(١) هوتري ، في (The Gold Standard) ، ص ٩٣

الجديد . ولكن سير الحوادث بعد ذلك لم يلبث أن خيَّب هذه الظنون كما سوف تفصل في موضع آخر .

يبد أن الدول وقد أخذت تعود واحدة تلو الأخرى الى نظام الذهب لم تسلك في ذلك سبيلا واحداً حتى لقد قرر بعض المؤلفين في صدد ذلك ما يأتي^(١) : « إن يكن ثمة موضوع ظن الاقتصاديون أنهم وضعوا له أصولاً علمية ثابتة فهو موضوع الائتمان والنقود ، ومع ذلك فانك لا تجد بين الدول الأوربية ، وقد خرجت كلها تقريبا من الحرب خاوية الوفاض ، اثنتين منها اتخذت التطور النقدي فهما منذ ذلك الحين خطأ يائيا واحدا » علي أنه مهما تباينت صور هذا التطور فان الطرائق التي اتخذتها الدول في العودة الى نظام الذهب لا تخرج عن ثلاثة رئيسية :

(الطريقة الأولى) تنحصر في إعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب علي أساس القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية وهذا ما يطلق عليه اسم « révalorisation »

(الطريقة الثانية) تنحصر في إلغاء النقود الورقية نهائيا صراحة أو ضمنا وإيجاد نوع جديد من النقود المعدنية أو الورقية بضمانات جديدة ، وهذا ما يطلق عليه اسم « démonétisation »

(الطريقة الثالثة) تنحصر في إعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب علي أساس قيمة أقل من القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية ، وهذا ما يطلق عليه اسم « dévaluation » وسنبين أم الحالات التي اتبعت فيها كل طريقة فيما يلي .

(١) Lucien Romier, Qui sera le Maître, Europe ou Amérique

الفصل الأول

العودة الى الذهب على أساس القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية

ماهية هذا الحل : يتضمن هذا الحل إرجاع قابلية صرف النقود الورقية بالذهب على أساس القيمة الأصلية لوحدة النقود المعدنية ، وفي هذه الحالة لا يصيب قيمة النقود المعدنية أى تخفيض ، ويكون التعهد بالدفع المنصوص فى الأوراق النقدية قد احترّم ، وكل ما هنالك أن العمل به كان موقفا أثناء فرض السعر الإلزامى . وهذا الحل يستلزم رفع قيمة النقود الورقية تدريجيا - اذا كانت متدهورة كما هى الحال غالبا - حتى تعود مساوية لقيمة النقود المعدنية . وهذا ما استطاعت أن تفعله إنجلترا بعد الحروب النابليونية ، وبعد أن كان الجنيه الانجليزى الورقى قد بلغ من التدهور ٢٩ ٪ من قيمة الجنيه الذهبى ، وكانت ذلك أيضا ما استطاعت أن تفعله فرنسا بعد الحرب السبعينية والولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية .

وقد تمكنت إنجلترا بعد الحرب العظمى أن تصلح نظامها النقدى على هذا الأساس ، وهو ما نعرض له بشئ من التحليل فيما يأتى :

§ الإصلاح النقدى الانجليزى

مركز الاصلاح النقدى فى إنجلترا يمر الحرب : ما كادت الحرب تشرف على الانتهاء حتى جعلت إنجلترا تعجيل النظر فى مركزها المالى ، فتبين لها أن مستوى الأسعار فيها مرتفع ، فلم تعر ذلك كبير أهمية ،

وأن الصرف فيها متدهور ، فراعها ذلك وأحزنها ، إذ كان أشد ما تخشى أن يفضى ذلك بلوندره الى فقد مكانتها الممتازة كسوق للتسويات الدولية ، وأن لا يعود الجنيه الانجليزي العملة العالمية التي تنسب اليها قيمة النقود الأخرى ، وأن يحل محله الدولار الأمريكي . هذه المخاوف وأمتالها أوجت الى الحكومة البريطانية منذ بداية سنة ١٩١٨ أن تعهد الى لجنة تحت رئاسة اللورد كانليف مدير بنك إنجلترا « بأن تدرس المسائل المختلفة الخاصة بحالة التداول النقدي والصرف الخارجي بعد الحرب ، وأن تستقصى كيفية العمل بقانون البنك الصادر في سنة ١٨٤٤ (قانون روبرت ييل المشار اليه آنفا) ، وتنتظر في تركيب بنك إنجلترا ووظائفه بقصد تقديم ما تراه مناسبا من التعديلات » . وقد اشتهرت هذه اللجنة باسم « لجنة كانليف » (Cunliffe Committee) وقدمت بنتائج بحثها تقريرين أحدهما في شهر اغسطس سنة ١٩١٨ والآخر في شهر ديسمبر من السنة التالية . وفي كلا التقريرين أوصت اللجنة بضرورة العودة الى نظام الذهب كما كانت الحال قبل الحرب ، ولكن مع هذا الفارق : وهو أن لا تعاد قابلية صرف النقود الورقية بالذهب في المعاملات الداخلية والخارجية جميعا ، بل يكتفى بإعادة الصرف في المعاملات الخارجية فقط ، أما في الداخل فتظل النقود الورقية غير قابلة للصرف . وقد أشارت اللجنة في تقريرها الأول الى الوسائل المختلفة التي يتعين اتباعها لتحقيق هذا الغرض وأهمها ما يأتي (١) :

(١) أنظر في ذلك جاك (jack) في The Economics of the Gold Standard ص ٥٠ ، ولريزرفي (Great Britain And The Gold Standard) ص ٤٢ - ٤٣ ، وواليد ، في (La Monnaie) ص ١٩٧ - ١٩٨

(١) أن تمتنع الحكومة عن الاقتراض ، وهو الذى كان السبب المباشر فى تضخم الاعتمادات فى البنوك ، وأن تنتهج سياسة مالية تحقق التوازن فى الميزانية العامة بين الإيرادات والمصروفات ، وأن تعمل فوق ذلك على إيجاد فائض فى الإيرادات تستخدمه فى استهلاك الديون السائرة .

(٢) أن يعين حد أقصى لكىة النقود الورقية المعروفة باسم « Currency Notes » وهى التى كانت شرطاً أساسياً لتضخم الاعتمادات كما بينا آنفاً (١) .

(٣) أن يكون بنك إنجلترا مستودع الاحتياطى الذهبى فى الدولة ، وأن يتوافر لديه من الذهب مقدار يكفى لصرف أوراقه المصرفية بالذهب الذى يحتاج إليه للتصدير . وقد قدرت اللجنة أن متوسط الاحتياطى الذهبى فى البنك قبل الحرب كان $38\frac{1}{2}$ مليوناً من الجنيهات وأن كىة النقود المعدنية خارج البنك كانت ١٥٠ مليوناً . ولما كان اتباع نظام الذهب فى شكله الجديد سوف يؤدى الى اقتصاد فى استعمال الذهب فقد قررت اللجنة أن احتياطياً قدره ١٥٠ مليوناً يكفى لتحقيق الاصلاح المنشود .

(٤) أن يحمى بنك إنجلترا رصيده الذهبى عن طريق سياسة سعر المحصم كما كانت الحال قبل الحرب . وإذا كان الحصول على الذهب سوف يكون من بنك إنجلترا وحده ، فإن ذلك من شأنه أن يتيح للبنك معلومات أتم عن حركة الذهب ، وأن يجعله أكثر اقتداراً على تحقيق الاشراف العالى الذى لا بد منه .

وقد كان صدور هذا التقرير قبل انتهاء الحرب بنحو ثلاثة أشهر ،

ولكن الحكومة ظلت طوال السنة الأولى بعد الحرب غير قادرة على تنفيذ اقتراحات اللجنة ولم تبد رغبة في فرض ضرائب جديدة ، بل عمدت الى عقد قروض جديدة تسد بها حاجتها الى المال . وفي شهر ديسمبر سنة ١٩١٩ أصدرت اللجنة تقريرها الثانى ، ولم يكن يختلف كثيراً فى اقتراحاته عن التقرير الأول ، ولكنه أورد هذه المرة اقتراحات عملية لانقاص كمية النقود الورقية أخذت بها الحكومة فى الحال ، فقد صدر قرار فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ يقضى ألا يتجاوز ما يصدر من أل « Currency Notes » خلال عام ١٩٢٠ عن ٣٢٠ مليوناً ما لم يقابله احتياطى من الذهب أو من أوراق البنكنوت التى يصدرها بنك إنجلترا .

وقد تضافرت الحكومة وبنك إنجلترا فى السنوات التالية على تنفيذ الاقتراحات الأخرى التى تقدمت بها اللجنة ، فرفع بنك إنجلترا سعر الخصم فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ الى ٧ ٪ وظل محتفظاً به حتى شهر ابريل سنة ١٩٢١ على حين أنقصت النفقات العامة بمقدار ٣٥ ٪ ، وزيدت الضرائب ، واستطاعت الحكومة إبّان السنة المالية ١٩٢١ — ١٩٢٢ أن تحصل على زيادة فى الإيرادات على المصروفات مقدارها ٢٨٠ مليوناً من الجنيهات ، كما استطاعت خلال المدة بين ستنى ١٩١٩ و ١٩٢٢ أن تنقص ديونها السائرة بما يقرب من ٤٠٠ مليون ودينها الخارجى بنحو ٣٠٠ مليون . وفى خلال ذلك كانت كمية النقود الورقية تناقص باطراد كما يدل على ذلك الجدول الآتى :

السنة	ملايين الجنيهات	السنة	ملايين الجنيهات
١٩٢٠	٣٢٠ر٦	١٩٢٣	٢٧٠ر٢
١٩٢١	٣١٧ر٦	١٩٢٤	٢٤٨ر٢
١٩٢٢	٣٠٩ر٩	١٩٢٥	٢٤٨ر٢

وبينا كانت إنجلترا تسير على هذا النحو فى طريق الانكماش

النقدى كان الجنيه الانجليزى يسترد تدريجاً ما فقد من قيمته فى الخارج ، فبعد أن كان سعره بالنسبة للدولار الأمريكى فى أواخر سنة ١٩٢٠ نحو ٧٣ ٪ من سعر التعادل ، ارتفع الى نحو ٩٥ ٪ من سعره عند التعادل فى آخر سنة ١٩٢٢ ، ولكنه انخفض قليلاً خلال سنة ١٩٢٣ ، وقد بلغ سعره فى نهاية السنة ٨٨ ٪ من سعر التعادل ، ثم عاد الى التحسن خلال عام ١٩٢٤ حتى بلغ ٩٧ ٪ من سعر التعادل . وأخيراً بلغ سعر التعادل فى سنة ١٩٢٥ عند ما قررت الحكومة العودة الى قاعدة الذهب (١)

وقد كان تحسن سعر الجنيه الانجليزى بسرعة تلفت النظر خلال النصف الثانى من سنة ١٩٢٤ وذلك للأسباب الآتية (٢) : (١) عودة رؤوس الأموال الانجليزية التى كانت فرت الى الخارج خلال عام ١٩٢٣ خوفاً من حدوث تضخم نقدى (٢) هبوط سعر الخصب فى سوق نيويورك من ٤ ¼ ٪ الى ٣ ٪ بينما ظل سعر الخصب طوال السنة فى لوندرة ٤ ٪ . فقد كان ذلك جاذباً لرؤوس أموال كثيرة من الخارج ، وساعد على ذلك ازدياد الشعور العام بقرب عودة إنجلترا الى نظام الذهب (٣) نزوح رؤوس أموال أمريكية كثيرة الى أوروبا لشمر فيها ، وذلك خاصة بعد وضع مشروع داوز الخاص بديون التعويضات . وكانت الخطوة التالية فى سبيل العودة الى نظام الذهب تأليف لجنة فى شهر يونية سنة ١٩٢٤ للنظر فيما إذا كان الوقت قد حان لادماج النقود الورقية الحكومية المعروفة باسم « Currency Notes » فى أوراق البنوك التى يصدرها بنك إنجلترا ، وقد قدمت تلك اللجنة تقريرها فى

(١) فريزر ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ٤٤ - ٤٥

(٢) جاك ، فى (Economics of the Gold Standard) ، ص ٥٦ - ٥٧

شهر فبراير سنة ١٩٢٥ . ومنه يتبين أن عنايتها في البحث كانت موجهة بالأخص الى مسألة العودة الى نظام الذهب ، بينما أن موضوع بحثها الأصلي لم يأت إلا في المحل الثاني . وقد عرض عليها أثناء بحثها اقتراح خاص بتخفيض قيمة الجنيه الانجليزي الذهبي ، وآخر خاص باستعمال سلعة أخرى تقوم مقام الذهب . ولكنها رفضت الاقتراحين : الثاني لعدم ملائمة عمليا ، والأول لأن تحسن سعر الصرف جعل العودة الى الذهب على أساس القيمة الأصلية مستطاعا ، وقد كان سعر الجنيه الانجليزي وقتئذ قد بلغ $98\frac{1}{4}$ ٪ من سعر التعادل بالنسبة للدولار الأمريكي ، ولذلك انتهت اللجنة في قرارها الى أنه في استطاعة الحكومة أن تعود الى نظام الذهب في أى وقت تريد .

عودة إنجلترا الى نظام الذهب : وأخيراً ، وبعد أن اطمأنت الحكومة الى حال سعر الصرف ، استقر الرأي نهائيا على العودة الى نظام الذهب وإلغاء القيود الخاصة بتصدير الذهب . وأعلن مستر تشرشل وزير المالية ذلك في خطبته عن الميزانية في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥ ، وقدم مشروع قانون الاصلاح النقدي الى البرلمان الانجليزي في ٤ مايو سنة ١٩٢٥ ، وصدر بذلك قانون معيار الذهب المشهور (The Gold Standard Act) في ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ (١) .

ومن الغريب أن هذا القانون القاضى بالعودة الى نظام الذهب نص في مادته الأولى على اعفاء بنك إنجلترا من التزام دفع أوراق البنكنوت بالنقود الذهبية ، وجعلها نقوداً قانونية ، بينما أنه في الوقت ذاته خول لكل شخص الحق في أن يحصل على الذهب لدى بنك إنجلترا

(١) أنظر في ذلك : (Revue d'Economie Politique) ، سنة ١٩٢٥ ،

مقابل تقديم أوراق البنكنوت ، ومعنى ذلك إعادة قابلية صرف البنكنوت بالذهب ، ولكن على أن يكون ذلك في شكل جديد من الوجهة العملية على الأقل إن لم يكن من الوجهة النظرية ، فقد قضى هذا القانون في مادة أخرى بأن بنك إنجلترا ملزم بأن يبيع كل شخص يقدم له طلباً في مركزه الرئيسي سبائك من الذهب مقابل ما يدفع إليه من النقود القانونية (١) بسعر محدد مقداره : ١٠ ر. ١٧ شلن ٣ جنيه لكل أوقية من عيار الجنيهات الانجليزية (ويلاحظ أن ذلك هو السعر الذي كان محدداً قبل الحرب) ، وذلك فقط على شكل سبائك تشتمل على ٤٠٠ أوقية من الذهب الخالص تقريباً ، وهذا يعادل حوالى ١٧٠٠ جنيه . وبمقتضى ذلك أصبح في مقدور كل انسان متى قدم الى بنك إنجلترا حوالى ١٧٠٠ جنيه من النقود القانونية أن يحصل على الذهب على شكل سبائك لتصديره أو لاستعماله في أى وجه آخر . وهذا الحل يماثل ما اقترحه « ريكاردو » منذ أكثر من مائة سنة ، وذلك عقب الحروب النابليونية حينما كانت إنجلترا تواجه صعاباً نقدية مماثلة لتلك التي واجهتها بعد الحرب العظمى ، فقد اقترح يومئذ أن يدفع بنك إنجلترا - مقابل ما يقدم إليه من النقود الورقية - سبائك ذهبية لا يقل وزنها عن ٢٠ أوقية من الذهب الخالص (٢) .

وبمقتضى قانون معيار الذهب السالف الذكر أصبح لبنك إنجلترا وحده حق تقديم السبائك الى دارالضرب لسكها نقوداً ، وهذا يختلف عن النظام القديم الذى كانت حرية الضرب فيه متوافرة للأفراد جميعاً .

(١) وهذه النقود القانونية تشمل أوراق البنكنوت وأوراق ال Currency Notes والمسكوكات الذهبية

(٢) جاك ، في المرجع السابق ، ص ٦٢

وأخيراً نص القانون على مايجب التذرع به من الوسائل لانتظام سير نظامالذهب في المستقبل، وخولت الحكومة من أجل ذلك الحق في أن تقرض في خلال سنتين أى مبلغ تراه ضرورياً للمحافظة على سعر التعادل في المعاملات الخارجية . وفعلًا حصلت الحكومة البريطانية على اعتمادات قدرها ٣٠٠ مليون في سوق نيويورك خصيصاً لهذا الغرض ، ولكنها لم تر فيما بعد ضرورة لاستخدامها ، وقد عد ذلك في حد ذاته دليلاً على نجاح عملية العودة الى الذهب .

وكانت الخطوة الأخيرة في الإصلاح النقدي الانجليزي صدور قانون سنة ١٩٢٨ المعروف باسم « Currency and Bank Notes Act » الذي قضى بتركيز إصدار النقود الورقية جميعاً بين أيدي بنك إنجلترا . وبمقتضى ذلك أدمجت الأوراق الحكومية المعروفة باسم Currency Notes في أوراق البنكنوت التي يصدرها بنك إنجلترا ، وذلك عملاً باقتراح لجنة كانليف السالفة الذكر ، ومن ثم أصبحت مسئولية دفع قيمة النقود الورقية جميعاً تقع على عاتق بنك إنجلترا . وفي ذلك الحين بلغ مالدي بنك إنجلترا من الاحتياطي الذهبي ١٥٠ مليوناً من الجنيهات ، ولذلك اعتبر الوقت ملائماً لادماج النوعين من النقود الورقية ، وذلك أيضاً وفقاً لما أشارت به لجنة كانليف . وقد تقرر من جهة أخرى أن يكون الحد الأقصى للنقود الورقية التي لا يقابلها احتياطي من الذهب : ٢٦٠ مليوناً من الجنيهات ^(١) .

(١) يد أن هذا الحد يمكن اقامه بقرار من وزارة المالية بناء على طلب بنك إنجلترا ، كما يمكن زيادته لمدة لا تتجاوز ستة أشهر يمكن تجديدها لغاية سنتين ، وبمدها لايجوز زيادة الحد الأقصى الا بقانون يصدره البرلمان . وقد أريد من ذلك تمكين بنك إنجلترا في الظروف الاستثنائية التي تدعو الى زيادة الاصدار من زيادة أوراق البنكنوت غير المغطاة بالذهب بدون حاجة الى الرجوع الى البرلمان

ويتبين من أول قائمة حساب أصدرها بنك إنجلترا بعد صدور هذا القانون أن حالة التداول النقدي كانت كما يأتي :

(بالجنيتات الانجليزية)

أوراق نقدية في التداول	٣٦٧ر٠٠١ر١٤٨
أوراق نقدية في قسم الاصدار بالبنك	٥٢ر٠٨٧ر٧٩٧
المجموع	٤١٩ر٠٨٨ر٩٤٥
وهذا المقدار يقابله :	
ذهب	١٥٩ر٠٨٨ر٩٤٥
دين على الحكومة	١١ر٠١٥ر١٠٠
سندات الحكومة	٢٣٣ر٥٦٨ر٥٥٠
سندات أخرى	١٠ر١٧٦ر١٩٣
نقود فضية	٥ر٢٤٠ر١٥٧

مصرم العودة الى نظام الزهب في إنجلترا : وقد كان في إنجلترا في ذلك الحين طائفة من الاقتصاديين ورجال الأعمال لا تستصوب العودة الى الذهب في ذلك الوقت ، وهؤلاء فريقان : فريق أنصار التضخم (Inflationnists) الذين يريدون وفرة في النقود ورخصا في سعر الفائدة تنشيطا للتجارة والصناعة ، ودفعاً لشر البطالة . وفريق أنصار التثبيت (stabilisers) وعلى رأسهم الاقتصادى الانجليزى المشهور كينز (Keynes) الذين يريدون ثبات الأثمان عن طريق تثبيت قيمة النقود في الداخل ، وهؤلاء لا يعبأون كثيراً بثبات سعر الصرف في الخارج ولا يترددون في تضحية ذلك في سبيل الوصول الى ثبات قيمة النقود في الداخل . وهؤلاء وأولئك اتفقت كلمتهم على أن الوقت لم يكن ملائماً للعودة الى نظام الذهب ، وذهبوا يرددون قولهم إن الجنيه الانجليزى في الخارج مقوم بأكثر من قيمته الحقيقية ، وأنه من أجل ذلك كان يتعين رفع قيمته في الداخل عن طريق الانكماش النقدي تخفيضاً للأثمان

والأجور ونفقات الإنتاج عموماً حتى يكون مستوى الأثمان في إنجلترا متمشياً مع مستواها في البلاد الأخرى، وتلك سياسة غير مرغوب فيها عندهم، نظراً لما تؤدي إليه من اضطراب العلاقات بين الطبقات الاجتماعية وزيادة البطالة بين العمال. وعلى ذلك كان يرد أنصار العودة إلى الذهب بأن مستوى الأثمان في البلاد الأخرى ذات نظام الذهب سوف يرتفع عما قليل، وبذلك يصبح مستوى الأثمان في الخارج متمشياً مع مستواها في الداخل، وهم في ذلك كانوا يتجهون بأبصارهم صوب مستوى الأثمان في الولايات المتحدة إذ كان على شيء من الارتفاع منذ سنة ١٩٢٢، ولذلك كانوا يتوقعون استمرار هذا الارتفاع. ولكن سير الحوادث بعد ذلك لم يأت بما كانوا يشتهون، فقد كان مستوى الأثمان في الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٩ أقرب ما يكون إلى مستواه في سنة ١٩٢٢، ولذلك ساءت حال الصناعات البريطانية التي تنتج للتصدير، واتضح بجلالة أنها في أشد حاجة إلى تخفيض نفقات إنتاجها، ولذلك ضاق كثير من أرباب الصناعة والتجارة في إنجلترا ذرعاً بنظام الذهب، وكانوا عليه من الحاقدين.

وليس ثمة شك في أن الجنيه الانجليزي في الوقت الذي عادت فيه إنجلترا إلى نظام الذهب كان مقوماً في الخارج بأكثر من قيمته الحقيقية، ويقدر «كينز» هذه الزيادة في التقويم بنحو ١٠ ٪، وقد كان ذلك وليد ظروف خاصة. ذلك أنه في أواخر سنة ١٩٢٤ وأوائل سنة ١٩٢٥ شمل الأوساط المالية شعور عميق بأن إنجلترا توشك أن تعود إلى نظام الذهب، فكان ذلك حافزاً لكثير من الممولين على إيداع أموالهم في سوق لوندرة أملاً في اجتاء الربح الذي سوف يعود عليهم من عملية الصرف متى عادت إنجلترا إلى نظام

الذهب بالسعر القديم ، وساعد على اشتداد حركة تدفق رؤوس الأموال الى سوق لوندرة ارتفاع سعر الخصب فيها ، فكان من أثر ازدياد طلب الجنيه الانجليزي بسبب ذلك أن ارتفع سعره سريعاً ، وهذا وإن يكن قد عاون كثيراً على العودة الى نظام الذهب ، إلا أنه جعل تحقيق التوافق بين قيمة الجنيه في الداخل وقيمه في الخارج أكثر صعوبة . ولذلك يقول بعض المؤلفين : إنه من ناحية سعر الصرف كانت سنة ١٩٢٥ ملائمة لعودة انجلترا الى نظام الذهب ، ولكن من ناحية مستوى الأثمان في داخل انجلترا ومستواها خارجها لم يكن الوقت ملائماً لتلك العودة (١) .

الفصل الثاني

العودة إلى الذهب على أساس إلغاء النقود المتدهورة القيمة

وإيجاد نقود جديدة

ماهية هذا الحل : يتضمن هذا الحل إلغاء القوة الشرائية للنقود الورقية ذات القيمة المتدهورة ، وذلك بتقرير عدم قبولها في الدفع إطلاقاً ، أو قبولها ولكن بقدر ضئيل جداً من قيمتها الاسمية ، وهو ما يكاد يعادل إلغاءها ، وتنشأ في الوقت ذاته وحدة جديدة من النقود المعدنية أو حتى من الورقية . ولكن بضمانات جديدة لتحل محل النقود القديمة في التداول . وفي الغالب تسمى وحدة النقود الجديدة

(١) فريزر ، في (Great Britain and The Gold Standard) ، ص ٩٤

باسم جديد يختلف عن اسم وحدة النقود القديمة ، كما حدث أثناء الثورة الفرنسية على أثر تدهور قيمة النقود الورقية المعروفة باسم assignats فقد حل محلها نقود باسم جديد هو : الفرنك ^(١) . ومن المحقق أنه متى كان إصدار النقود الورقية لسد حاجة الحكومة الى المال فان في إلغائها ما يتضمن أفلاس تلك الحكومة . ومن أهم البلدان التي سلكت هذا المسلك عند العودة إلى الذهب بعد الحرب العظمى : ألمانيا ، والنمسا . وهذا ما تفصله فيما يأتي .

§ الاصلاح النقدي الألماني

النظرية الاقتصادية التي قام عليها الاصلاح النقدي في ألمانيا : لم يكن الاصلاح الألماني في سنة ١٩٢٣ وليد الظروف الاقتصادية فحسب وإنما كان أيضا وليد نظرية نقدية اشتهر بها بعض علماء الاقتصاد في ألمانيا ، وفي مقدمتهم الأستاذ « كناپ » (Knap) ^(٢) ومبنى هذه النظرية التفرقة بين وجهتين للنقود : فمن الوجهة الداخلية تعتبر النقود قبل كل شيء ذات صفة قانونية ، فهي تعبر عن إرادة الحكومة التي أصدرتها ، وهي تستمد قوتها في التداول من إقرار الشارع الذي قضى بجعلها أداة للوفاء بين الجميع . وتلك فكرة تستمد أصولها من آراء بعض الكتاب في القرون الوسطى ^(٣) . وأما من الوجهة الخارجية فالنقود تعتبر ممثلة لوزن معين من المعدن الخالص وبخاصة من الذهب الذي أصبح العملة العالمية ، ولذلك كان لزاما أن ترتبط وحدة النقود

(١) انما يلاحظ أن الفرنك وقت انشائه كان يمثل ورا مينا من الفضة

(٢) أنظر في ذلك : Fourgeaud, La Dépréciation et La

Révalorisation du Mark Allemand ، ص ١٩٥ وما بعدها

(٣) راجع ماوردناه عن ذلك آتيا ، ص ٩

بوزن معين من المعدن لكي يتحقق ثبات قيمتها بالنسبة للنقود الأجنبية. ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن قيمة النقود في الداخل لا تتوقف على ما يتوافر فيها من الضمان المعدني على حين أنها في الخارج تتوقف قبل كل شيء على هذا الضمان .

وقد لعبت هذه النظرية دوراً كبيراً في الإصلاح النقدي الألماني في ذلك الحين ، فقد حاول واضعوه أن يؤثرُوا في قيمة النقود من الوجهتين الداخلية والخارجية وفقاً لما تقدم . فأما من الوجهة الداخلية فمن طريق إعادة الثقة إلى نفوس الجمهور ، وذلك بجعل إصدار النقود مستقلاً عن حاجة الميزانية وتحديد مقدار ما يصدر منها تحديداً دقيقاً . وأما من الوجهة الخارجية فمن طريق تحديد سعر صرف ثابت بين المارك والدولار الذهبي الذي كان معتبراً وقتئذ أفضل عملة دولية . وها نحن أولاء نستعرض معالم هذه الإصلاح فيما يأتي :

إنشاء الرنتنبنك : ما حل خريف سنة ١٩٢٣ حتى كان المارك الألماني الورقي قد بلغ دور النزع ، وأصبحت آلة الإصدار رغماً عن سرعة سيرها عاجزة عن تزويد التداول الداخلي بما هو في حاجة إليه من النقود كما بينا آنفاً^(١) . وكان واضحاً أن كل وسيلة لتحسين قيمة المارك الورقي أوحى وقف تدهوره غير مجدية ، وأن الأمر يتطلب عملاً حاسماً . ولم يتردد مجلس الريشتاج يومئذ في منح الحكومة سلطة مطلقة هي بمثابة ديكتاتورية مالية لإجراء الإصلاح المنشود . وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ قراراً بإنشاء مؤسسة مصرفية اسمها الرنتنبنك (Rentenbank) برأس مال

(١) راجع ص ٢٢٧

قدره ٢٤٠٠ مليون من الماركات يضاف اليه احتياطي قدره ٨٠٠ مليون . وهذا المبلغ لا يكتب به فعلا وإنما يمثله دين برهن بنسبة ٤٪ من قيمة الملكية الزراعية والصناعية في ألمانيا ، أى أن رأس مال البنك والاحتياطي إنما هما دين في ذمة أصحاب الأراضي الزراعية والمصانع بمقدار ٤٪ من قيمة ملكية كل منهم ، وهذا ما يعادل ٣٢٠٠ مليون من الماركات . ومقابل هذا الدين خول للرتنبك أن يصدر سندات اسمها « rentenbriefe » تكون بدورها ضمانا لاصدار نوع جديد من النقود الورقية اسمها « rentenmark » تعادل كل وحدة منها ماركا ذهبيا . ولهذه النقود الجديدة صفتان أساسيتان : (الأولى) أنها محدودة في كميته ، إذ أن مقدار ما يصدر منها محدد بمقدار الضمان وهو ٣٢٠٠ مليون من الماركات (الثانية) أنها ثابتة في قيمتها ، إذ أن الرتنبك يعادل ماركا ذهبيا ، وحددت نسبة بين المارك الورقي والرتنبك مقدارها : ارتنبك = ١٠٠٠ مليار مارك ورقي

ولكى تظل النقود الجديدة بأمن من التضخم ، وحتى لا تضعف ثقة الجمهور فيها في المستقبل ، تقرر ألا تقترض الحكومة من الرتنبك سوى مبلغ قدره ١٢٠٠ مليون تستخدمه في سد عجز ميزانيتها خلال الوقت اللازم لاعادة التوازن فيها ، ولكنها حرمت على نفسها كما حرمت على بنك الريخ أن يخصم أذون الخزانة ، وبذلك لم يعد اصدار النقود الورقية خاضعا لحاجة الحكومة إلى المال .

يد أن اتخاذ الملكية الزراعية والصناعية ضمانا للرتنبك كان فذاً في نوعه ، ولا ريب أنه يختلف اختلافا كبيرا عن اتخاذ الذهب الذي هو الضمان العادي للاصدار . ومع ذلك فالجمهور لم يعر ذلك كبراهمية ولم يتردد في قبول النقود الورقية الجديدة بقبول حسن ، إذ كان

يتوق إلى أى نوع من العملة الثابتة . ومع أن المارك الورقي ظل هو النقود القانونية وأن قبول الرنتمارك كان اختيارياً إلا أن قرار الحكومة بقبول الرنتمارك فى الخزائن العامة بقيمته الاسمية ساعد كثيراً على انتشاره فى التعامل واحتفاظه بقيمته .

غير أن تنفيذ برنامج الإصلاح كما وضع أولاً ما لبث أن اصطدم ببعض العقبات وأهمها صعوبة توازن الميزانية العامة ، فقد كانت الإيرادات فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٣ لا تعادل سوى ٠.٨ ٪ من المصروفات . ولذلك كان يتعين أحداث ثورة فى النظام المالى العام والتخلص من قيود بعض القواعد القانونية المقررة وبخاصة تلك التى تقرر بأن المارك الورقي هو أداة وفاء الالتزامات جميعاً أياً كان الوقت الذى نشأت فيه ، فقد كان من جراء ذلك أنه خلال الوقت الذى ينقضى بين إخطار الممول بأداء الضريبة وأدائها فعلاً يفقد المبلغ المقرر الجزء الأكبر من قوته الشرائية نظراً لسرعة تدهور المارك الورقي ، لذلك كان لابد من إصلاح مالى واسع النطاق يكمل الإصلاح النقدى وهذا ما عمدت الحكومة الى تحقيقه فى حزم وسرعة ، فقد أصدرت قرارين أحدهما فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ والثانى فى ١٩ منه ، وبمقتضى ذلك أعيد تقدير الضرائب على أساس الذهب ، وتقرر أن يكون أدائها بالماركات الورقية ولكن على أساس سعرها بالمارك الذهبى . ومعنى ذلك استعمال الحكومة للمارك الذهبى كنقود تبادلية ، وفى ذلك ما يشعر بأن المارك الورقي لم يعد هو مقياس القيمة .

ولم يمض إلا قليل من الزمن حتى أخذ الإصلاح المالى يؤتى ثماره ، فقد زادت الإيرادات العامة سريعاً ، فمن ٣١٢ مليوناً من الماركات الذهبية فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ زادت الى ٥.٣ مليوناً فى

يناير سنة ١٩٢٤ ، ثم ظلت تتراوح بين ٤٥٠ و ٥٩٥ مليوناً في الأشهر التالية ، وساعد على إصلاح حالة الميزانية ماعدت اليه الحكومة من ضروب الاقتصاد الشديد في المصروفات وفي مقدمتها الاستغناء عن عدد عظيم من الموظفين والعمال حتى لقد بلغ عدد من استغنت عنهم نحو ٣٨٧.٠٠٠^(١) .

وقد انصرف الاهتمام بعد ذلك الى التثبيت الخارجى ، واستخدمت في ذلك وسائل ثلاث : (١) وضع سوق الصرف تحت رقابة بنك الريخ الذى قرر أن يكون صرف الرتتمارك بالدولار بسعر ثابت مقداره ٤.٤٠ رتتمارك لكل دولار (٢) تكوين احتياطى من الصكوك الأجنبية ، ولكنه مالبث أن استنفد على أثر اشتداد عجز الميزان التجارى ، وما أدى اليه من زيادة طلب شراء تلك الصكوك (٣) المعونة الخارجية ، وهى التى بفضلها أمكن إنشاء بنك جديد لمصم الصكوك الأجنبية اسمه « Goldskontobank » .

افتاء بنك (Goldskontobank) ووظيفته : اشهر هذا البنك باسم بنك شاخت (Schacht) نسبة الى المالى الألمانى المشهور الدكتور شاخت الذى لعب أكبر دور فى الاصلاح النقدى الألمانى بعد الحرب . وقد أنشئ هذا البنك فى ربيع سنة ١٩٢٤ برأس مال قدره عشرة ملايين من الجنيهات الانجليزية اكتب بنصفها بنك الريخ بفضل قروض قدمتها اليه رقابة مالية بريطانية ، واكتب بالنصف الآخر الجمهور . والى الخمسة الملايين التى قدمتها النقابة البريطانية يضاف عشرة ملايين أخرى قدمتها البنوك البريطانية على شكل اعتمادات يستخدمها البنك الجديد فى إعادة المصم . وهذا يبين خطر الدور الذى قامت به الأموال الأجنبية

(١) وذلك من بين ١٢٠٠.٠٠٠ موظفا وعاملا كانوا فى خدمة الحكومة فى ذلك

الحين - واليد ، فى (La Monnaie) ، ص ٢٠٤

في إنشاء هذا البنك وتسييره ، ولكن زمام قياده مع ذلك كان في أيدي بنك الريخ . أما وظيفته الرئيسية فكانت تنحصر في خصم الصكوك الأجنبية وإصدار نقود ورقية مقابلها تحتفظ في التداول بقيمة ثابتة بفضل جعلها قابلة للصرف دائماً بصكوك في حكم الذهب (devises - or) وكان أكبر الظن أن افتقار السوق الداخلية في ألمانيا إلى النقود سوف يحمل التمويل الذين كانوا يحتفظون بمقادير كبيرة من الصكوك الأجنبية على استبدالهم بها تلك النقود الجديدة مادامت قيمتها مضمونة كما رأيت . وهذا ما حدث فعلاً ، وكان من نتائجه ازدياد مالدي بنك الريخ من الصكوك الأجنبية والذهب زيادة مطردة ، وهو الأمر الذي مكن له من استعادة مركزه كوزع للائتمان في ألمانيا^(١) .

مشروع داوز وعودة ألمانيا إلى نظام الذهب : على أنه 'كان لابد من خطوة أخيرة لإقامة الإصلاح النقدي في ألمانيا على قواعد ثابتة ، وجعله يئامن من نتائج عجز الميزان التجاري في المستقبل . وقد كانت تلك إحدى المسائل التي عالجتها لجنة الخبراء في باريس في سنة ١٩٢٤ ، ثم جاء مشروع داوز المشهور (Plan Dawes) فكان من أهم نتائجه عقد قرض في الخارج لحساب ألمانيا مقداره ٨٠٠ مليون من الماركات الذهبية يكون دعامة يرتكز عليها النظام النقدي الجديد في ألمانيا ، وفي ذلك مايدل على اهتمام الحلفاء بحالة ألمانيا النقدية واعتقادهم أن قدرتها على الوفاء بديون التعويضات وغيرها تتوقف إلى حد كبير على مبلغ ثبات نظامها النقدي .

وكان الدور الأخير في الإصلاح صدور قانون ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٤ الذي يشبه من وجوه كثيرة القانون النقدي الأساسي الصادر

(١) بونيه ، في (Les Expériences Monétaires) ، ص ٨٤ - ٨٥

في سنة ١٩٠٩ . وبمقتضى ذلك أصبحت وحدة النقود في ألمانيا من جديد هي المارك الذهبي ووزنه $\frac{1}{2790}$ كيلو جراما من الذهب الخالص ، وهذا يعادل تماما وزن المارك الذهبي القديم . وظل بنك الريخ (الريشسبنك) محتفظا وحده مع استثناءات قليلة الأهمية بحق إصدار أوراق البنكنوت ، وذلك بضمان قدره ٤٠ ٪ ذهبيا يتألف من ٣٠ ٪ ذهبيا عينا و ١٠ ٪ صكوكا في حكم الذهب (devises - or) على أن يسحب المارك الورقي القديم من التداول تدريجيا وذلك باستبداله بالبنكنوت الجديد (الريشمارك Reichsmark) بنسبة : اريشمارك لكل ١٠٠٠ مليار مارك ورقي . أما الريشمارك فيظل في التداول مدة لا تتجاوز عشر سنوات . وأما أوراق (notgald) ^(١) فتسحب حالا من التداول . وللقضاء على السبب الرئيسي للتضخم تقرر ألا يجوز لبنك الريخ أن يقرض الحكومة مبالغ تزيد عن ١٠٠ مليون ريشمارك . وقد خول لبنك الريخ الحق في أن يصرف أوراق البنكنوت إما بمسكوكات ذهبية وإما بسبائك الذهب وإما بصكوك الذهب ، ولكنه فعلا لم يكن يصرفها بمسكوكات ذهبية ، ولذلك ظل الذهب غير مستعمل في التداول الداخلي ، واقتصر الأمر على صرف أوراق البنكنوت بسبائك الذهب أو بصكوك الذهب في المعاملات الخارجية . وفي ذلك ما يكفي لثبات قيمة وحدة النقود الأهلية .

وقد استطاع بنك الريخ خلال السنين التالية أن يحتفظ بالنسبة القانونية بين أوراق البنكنوت والاحتياطي الذهبي ، وعاد إلى الميزانية العامة توازنها بفضل زيادة الإيرادات وتقصص المصروفات ، بل لقد كان في ميزانتي ١٩٢٤ - ١٩٢٥ و ١٩٢٥ - ١٩٢٦ فائض في

الارادات ، وبالجملة نجح الاصلاح التقدى فى ألمانيا فى ذلك الحين
نجاحا فاق ما كان يتوقعه أشد الناس تفاؤلا

بعض نتائج هذا الاصلاح : بيد أن هذا الاصلاح لم يمر دون
أن يترك وراءه فى الاقتصاد الألمانى نتائج كان من السهل التنبؤ
بها ، فقد كانت لازما أن يودى بالفائدة التى كانت تعود على
الصناعة الألمانية من جراء تدهور قيمة المارك فى الخارج ، إذ كان
هذا التدهور بمثابة اعانة تصدير للمنتجين الألمانين ومدعاة لتفوقهم فى
ميدان المنافسة الدولية (١) . ويكفى فى الدلالة على ذلك أن نذكر أن
مستوى الأثمان فى ألمانيا مقدراً بالذهب كان فى عهد التضخم أقل كثيرا
من مستوى الأثمان العالمى ، ولكنه منذ الاصلاح ارتفع كثيرا . فبعد
أن كان الرقم القياسى لأثمان الجملة مقدراً بالذهب ٦٨ فى يونيو سنة ١٩٢٣
إذا به يصل إلى ١٥٤ فى يولية سنة ١٩٢٥ ، ولذلك أخذت الصناعة
الألمانية تنجس عن أسواقها الخارجية ، وتخرج مركز كثير من البيوت
الصناعية الكبرى ، وعمل على اشتداد الحالة ارتفاع سعر الخصم
والفائدة عموما ، وقد بلغ من تدهور تجارة الصادرات أن كان العجز فى
الميزان التجارى فى النصف الأول من سنة ١٩٢٥ $٢\frac{1}{4}$ ملياراً من
الماركات الذهبية . غير أنه كان يعوض عن هذا العجز تدفق رؤوس
الأموال الأجنبية الى ألمانيا للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة فيها ،
وقد استمر هذا التدفق فى السنوات التالية . وهذا وإن كان له تأثير
حسن فى الميزان الحسابى إلا أنه كان يحمل بين طياته خطراً
كبيراً ، إذ كان يكفى أن يلم حادث من الحوادث الاقتصادية أو السياسية
يلقى الذعر فى نفوس الممولين الأجانب حتى يسارعوا إلى سحب رؤوس

(١) راجع فى ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٦١ - ١٦٢

أموالهم من ألمانيا ، ومن ثم يأخذ الذهب في التسرب إلى الخارج بمقادير كبيرة تضعف الاحتياطي الذهبي في بنك الإصدار وتهدد النظام النقدي بالانهيار ، وقد جاء سير الحوادث بعد ذلك مؤيداً هذه الحقيقة .

ونريد أخيراً أن نشير إلى ما اتخذته الحكومة الألمانية من القرارات بشأن الديون الخاصة والعامة مما يحصل بموضوع الإصلاح النقدي ، فقد صدر قانون في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤ يقضى بأن تقوم الديون العادية القديمة بمقدار ١٥ ٪ من قيمتها ذهباً ، والديون العقارية بمقدار ٢٥ ٪ . وفي شهر يولية سنة ١٩٢٥ صدر قانون جديد فسجل النسب السالفة في الديون الخاصة ، وأما في الديون العامة فقد تقرر استبدال سندات قرض عام جديد بسندات الديون العامة القديمة على أساس نسبة مقدارها ٢٥ مارك ذهبياً من السندات الجديدة مقابل ١٠٠٠ مارك ذهبي من السندات القديمة ، ومعنى ذلك تقويم الديون العامة القديمة بمقدار ٢٥ ٪ من قيمتها ذهباً ^(١) . وهذا وإن يكن فيه ترفيه عظيم عن الميزانية العامة إلا أن فيه أيضاً قضاء على دخل وثروة الطبقة المتوسطة من حملة السندات العامة .

§ الإصلاح النقدي النمساوي

ترهور الكورون النمساوي . عند ما وضعت الحرب أوزارها كانت قيمة الكورون النمساوي قد بلغت من التدهور مبلغاً عظيماً . وقد كانت كل دولة من الدول خلفاء مملكة النمسا والمجر القديمة قد بصمت في سنة ١٩١٩ مالدنيا من النقود الورقية بنحاتها الخاص لتحتفظ لها داخل

(١) أنظر في تفصيل ذلك فورجو (Fourgeaud) ، في المرجع السابق الذكر ،

حدودها بالسعر القانوني ، وبذلك أصبحت هناك كورونات نمسوية وأخرى تشيكوسلوفاكية وغيرها مجرية ... الخ . وكانت مصائرها بعد ذلك متباينة . فأما الكورون النمسوي — وهو الذي يعني هنا — فقد واصل سيره في طريق التدهور بسرعة كبيرة ، وكان ذلك نتيجة طبيعية للافراط في إصداره ، فقد زاد التداول منه من ١٣٠٢ ملياراً في أول يناير سنة ١٩٢٠ الى ١٢٠٠٦ ملياراً في آخر سنة ١٩٢١ ثم الى ٤٠٨٠ ملياراً في آخر سنة ١٩٢٢ . وكان الباعث الرئيسى على ذلك استمرار عجز الميزانية وثقله حتى لقد بلغ مقدار هذا العجز في آخر سنة ١٩٢٢ ٣٥٣٣ ملياراً ، وكان يقابل ذلك زيادة مطردة في قروض الحكومة من البنك المركزى . وقد كان حدوث التضخم النقدى في النمسا مصحوباً بتدهور قيمة الكورون في الداخل والخارج ، وبكافة النتائج الخطيرة التى تنشأ عن هذه الظاهرة ، والتى كانت فى شدتها شبيهة بما كانت عليه فى ألمانيا مما تحدثنا به آنفاً .

عصبة الأمم والاصطراع النمسوي : وإذا كانت معاهدة الصلح سلخت من النمسا نحو أربعة أخماس سكانها وأراضيها فقد كانت إعادة التوازن الاقتصادى والمالى فيها من أصعب الأشياء ، وكانت من أجل ذلك شديدة الافتقار الى المعونة الخارجية . وقد أمدتها عصبة الأمم بتلك المعونة ولكن بشروط قاسية ، فقد تم الاتفاق فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ على أن تُمنح النمسا اعتمادات كبيرة فى الخارج ولكن بشرط أن يكون استخدام هذه الاعتمادات خاضعاً لاشراف مراقب عام تعاونه لجنة مؤلفة من ممثلى الدول ، وأن يكون هذا الاشراف باسم عصبة الأمم التى تعهدت بأن تصدر لحساب النمسا قرضاً بمبلغ ٦٠ مليوناً من الكورونات الذهبية يستخدم

جزء منه في سداد بعض الديون التي كانت على النمسا لبعض الدول من قبل ، والجزء الآخر لسد ما سوف يكون من عجز في الميزانية العامة خلال السنتين التاليتين . وقد كان في وجود هذا الاشراف مساس كبير باستقلال النمسا وسيادتها ولكنها قبلت ذلك أملا في التخلص من مساوئ التضخم وويلاته ، وكان مقدراً أنه في خلال سنتين تستطيع الحكومة أن تعيد الى الميزانية العامة توازنها ، ولكنها بالرغم من استغنائها عن عدد كبير من الموظفين وانقاص الرواتب والأجور وزيادة الضرائب لم تستطع تحقيق التوازن المنشود ، وجاءت ميزانية سنة ١٩٢٥ بعجز مقداره ٥٧٦ ملياراً

غير أنه بالرغم من عجز الميزانية ظل سعر الصرف خلال ذلك ثابتاً تقريباً ، وكان الفضل في ذلك راجعاً الى السياسة التي انتهجها البنك الاهلي النمساوي منذ سنة ١٩٢٢ ، فقد كان يشتري الذهب بالكورونات الورقية بسعر ثابت ، كما كان يبيع الصكوك الأجنبية بالكورونات الورقية بسعر ثابت . وكان هذا السعر يعادل $\frac{1}{3}$ من قيمة الكورون الذهبي . وقد تسجل تدهور قيمة الكورون رسمياً بصدر قانون ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، فقد قضى بإيجاد وحدة نقود جديدة هي الشلن (Shilling) النمساوي وهو يعادل $\frac{1}{3}$ الكورون الذهبي القديم ، ويستبدل بالكورونات الورقية على أساس أن : ١ شلن = ١٠.٠٠٠ كورون ورقية^(١) . وتقرر أن يكون الشلن مؤقتاً مجرد نقود تعدادية ، بمعنى أن التعاقد يكون بالشلنات ولكن الوفاء يكون بالكورونات الورقية على أساس السعر السالف الذكر ، وفرض

(١) والشلن يشتمل على ٢١١٧ جراماً من الذهب عياره $\frac{9}{10}$

على البنك الأهلي النمساوي أن يحتفظ مقابل أوراقه المصرفية بضمان قدره ٢٠ ٪. يتألف من الذهب والصكوك الأجنبية التي في حكم الذهب ، وقد ارتفعت نسبة هذا الضمان بعد ذلك بفضل الصكوك التي حصل عليها البنك من اعتمادات فتحت له في الخارج .

ومهما يكن من الأمر فقد ظلت النمسا بعد هذا الإصلاح تعاني صعابا كثيرة ، فقد زاد عدد العمال العاطلين فيها ، واشتد عجز ميزانها التجاري ، وتعذر عليها أداء أثمان ما تشتره من الخارج من المواد الغذائية والأولية ، وظلت في حاجة شديدة الى الاعتمادات الأجنبية التي كانت توافرها تارة وتمتنع عليها تارة أخرى . وليس ثمة شك في أن تجزئة مملكة النمسا والمجر على النحو الذي قضت به معاهدة الصلح هي المسئولة عن هذه الحالة ، فقد جعلت من النمسا دولة صغيرة ذات عاصمة يبلغ عدد سكانها نحو ثلث عدد السكان جميعا تعتمد في تغذيتهم على الواردات الأجنبية دون أن يتوافر لها من مصادر الثروة ومن حسن قبول جيرانها ما تستطيع معه أن تصدر من المنتجات الأهلية ما تدفع به قيمة وارداتها (١)

(١) من أحسن ما يرجع اليه في هذا الموضوع : Layton et Rist, Rapport à la Société des Nations sur la Situation Economique de l'Autriche, 1925 .

الفصل الثالث

العودة الى الذهب على أساس قيمة أقل من القيمة الأصلية

لوحة النقود الأهلية

ماهية هذا الحل : ينحصر هذا الحل في إعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب على أساس قيمة أقل من القيمة الأصلية لوحة النقود القديمة ، وذلك بجعل وحدة النقود المعدنية التي تصرف بها النقود الورقية تشتمل على وزن من الذهب أقل من الوزن القديم . وعادة يتبع هذا الحل عند ما يطول عهد تدهور النقود الورقية حتى تصبح كل الأمان وكل العلاقات الاقتصادية تتلاوم مع هذا التدهور ، ومن ثم يخشى أن يحدث الرجوع إلى وحدة النقود المعدنية بقيمتها الأصلية انقلابا شبيها بالانقلاب الذي أحدثه تدهورها . وحتى اذا لم يطل أمد هذا التدهور فان الرجوع الى وحدة النقود القديمة بقيمتها الأصلية يصبح مستحيلا إذا كان التدهور عظيما . ومهما يكن من الأمر فاتباع هذا الحل يسجل إفلاس الدولة افلاسا جزئيا إذا كان إصدار النقود الورقية لسد حاجاتها المالية .

ومن أشهر الدول التي انتهجت هذه الخطة في إصلاح نظامها النقدي بعد الحرب العظمى : بلجيكا وفرنسا ، وهذا ما تفصله فيما يلي .

§ الاصلاح النقدي البلجيكي

المحاولة الأولى في سبيل العودة الى الذهب^(١) : بعد أن لبثت بلجيكا عشر سنوات تقريبا تعاني شدة التضخم النقدي حاولت في سنة ١٩٢٥ أن تعود إلى نظام الذهب. ولكن لما كان التضخم قد طال أجله وكان الفرنك الورقي البلجيكي قد بلغ من التدهور درجة كبيرة فقد بدا للقائمين بالاصلاح أن يحتفظوا نهائيا بهذا التدهور وأن يثبتوا الفرنك البلجيكي على أساس قيمته في ذلك الحين ، ولذلك اتجهت النية الى إجراء ين اعتبر كل منهما مكلا للآخر : (الأول) وقف تدهور الفرنك البلجيكي في الخارج ، وذلك بتحديد سعر ثابت بين النقود الأجنبية الذهبية ، وإيجاد احتياطي كاف للنقود الورقية من الذهب ومن صكوك الذهب (الثاني) اعتبار تدهور الفرنك الورقي في الداخل نهائيا وذلك بإنشاء وحدة نقود جديدة هي البلجا (Belga) تشتمل على مقدار من الذهب يعادل تقريبا ما كان يشتمل عليه الفرنك البلجيكي القديم ولكنها تعادل خمسة من الفرنكات الورقية

غير أن هذا البرنامج لم يصادف في أول الأمر نجاحا ، وكان الفشل نصيب المحاولة الأولى التي قام بها وزير المالية جانسن (Jansen) في شهر اكتوبر سنة ١٩٢٥ ، فانه بعد أن استطاع أن يثبت سعر الفرنك البلجيكي على أساس ١٠٦ فرنكا لكل جنيه انجليزي وأن يحتفظ بهذا التثبيت خلال عدة شهور أفلت الأمر من يده ، وانطلق الفرنك البلجيكي في طريق التدهور مرة أخرى . وكان ذلك راجعا الى الحقيقة

(١) للوقوف على تفاصيل الاصلاح النقدي البلجيكي أنظر : L. Franck, La Stabilisation Monétaire en Belgique, 1927; Chlepner, La Stabilisation du Franc Belge (Revue d'Economie Politique, No. 1, 1927)

الآتية : وهى أن الحكومة البلجيكية كانت تعتمد فى اجراء هذا الاصلاح على قرض فى الخارج قدره ١٥٠ مليوناً من الدولارات ، ولكنها قبل أن تحصل عليه سارعت الى تثبيت سعر الفرنك . ثم حدث بعد ذلك أن فرضت البنوك الانجليزية والأمريكية لهذا القرض شروطاً قاسية لم يسع بلجيكا قبولها ^(١) ، وعلى ذلك لم يعقد هذا القرض . وإذا كان الميزان الحسابى يومئذ فى غير صالح بلجيكا فقد أخذ مالى البنك الأهلى البلجيكى من الذهب والصكوك الأجنبية يتناقص سريعاً ، وانتهى الأمر بعجز البنك عن الاستمرار فى صرف الفرنكات البلجيكية بالدولارات بسعر ثابت ، ومن ثم عاد الفرنك البلجيكى سيرته الأولى من التدهور ، وساعد على ذلك عجز الحكومة عن تحقيق التوازن الحقيقى فى الميزانية العامة ، وتركها بين أيدي الجمهور ديناً سائراً (Dette flottante) عظيماً يهدد فى كل وقت بالتضخم النقدى ^(٢) .

وقد كان لفشل هذه التجربة نتائج سيئة ، إذ أخذت رؤوس الأموال على أثر ذلك تفر من بلجيكا سراعاً وترفع الأثمان فيها ارتفاعاً شديداً ، وبلغ من تدهور الفرنك البلجيكى فى الخارج أن أصبح الجنيه الانجليزى فى شهر يولية سنة ١٩٢٦ يساوى فى بورصة بركسل ٢٣٧ فرنكاً بلجيكياً ، كل ذلك بينما كان خصوم تثبيت العملة فى البلاد الأخرى يستغلون فشل التجربة البلجيكية لتثييط عزائم دعاة التثبيت عندهم

المحاولة الثانية فى سبيل العودة الى الذهب ونجاحها : يد أن هذا الفشل

(١) وكان هذا الموقف التعسفى من جانب تلك البنوك ناشئاً بالأخص عن عدم اطمئنانها الى وجود برلمان بلجيكى أغلبيته من الاشتراكيين

(٢) وقد بلغ مقدار هذا الدين فى شهر مارس سنة ١٩٢٦ ١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكاً منها ١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكاً كانت تستحق الوفاء فى ديسمبر من تلك السنة —

Foreign Banking Systems, edited by Parker Willis ، ص ١٩٩

لم يفت في عضد البلجيكيين ، وظلوا يرقبون الفرص لاعادة التجربة على دعائم أقوى . وأتيح لهم تحقيق بغيتهم على أيدي الصيرفي البلجيكي المشهور فرانكي (Franqui) فانه ما كاد يعهد اليه بوزارة المالية حتى وضع برنامجا شاملا لتثبيت الفرنك البلجيكي وصدر به أمر ملكي في ١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، وفي هذه المرة بحج البلجيكيون في تثبيت عملتهم .

وقد مرت حركة الاصلاح بعدة أدوار فبدأت بصدر قانون في ١٣ يولية سنة ١٩٣٦ يمنح الحكومة سلطة مطلقة خلال ستة شهور لاتخاذ من الوسائل ما تراه كفيلا لتطهير المالية العامة وتثبيت العملة الأهلية ، وكان ذلك بمثابة ديكتاتورية مالية . وقد استندت الحكومة على هذا القانون لضغط المصروفات وتحقيق التوازن في الميزانية ، وبذلك وضعت حداً لاقتراض الحكومة من بنك الاصدار ، وهو الأمر الذي كان يدعو الى استمرار التضخم . وفي شهر أغسطس من تلك السنة عمدت الحكومة إلى تحويل الدين السائر الى دين مربوط تحويلاً إجبارياً ، وذلك عن طريق استبدال أذون الخزانة العامة ذات الستة الشهور والخمس السنوات والتي كان يحل أجلها في أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ بأسهم ممتازة أصدرتها شركة السكك الحديدية البلجيكية . وقد كانت تلك السكك ملكاً للحكومة فجعلتها بين أيدي شركة مساهمة واستخدمت أسهمها الممتازة في تحقيق عملية التحويل السالفة الذكر . وبجانب ذلك عمدت الحكومة الى مفاوضة البنوك الأجنبية للحصول على بعض الاعتمادات ولاصدار قرض بمبلغ ١٠٠ مليون دولار . ولما نجحت هذه المفاوضات واطمأنت الحكومة إلى توافر مقدار كبير من الصكوك الأجنبية لسد أي عجز في الميزان الحسابي دخل

الاصلاح النقدي في دوره الأخير . وتحقق ذلك باتخاذ الاجراءات الآتية :

(١) إيجاد وحدة نقود جديدة تستعمل كنقود تعدادية بجانب النقود الورقية ، وتعرف بوزن معين من الذهب يقترب من الوزن الذي كانت تشتمل عليه وحدة النقود المعدنية القديمة ، ولكنها تستبدل بعدد من وحدات النقود الورقية المتداولة . هذه الوحدة الجديدة هي البلجا (belga) وهي تعادل وزنا من الذهب مقداره ٢٠٩٢١١ ر . جراما ، وتستبدل بالفرنكات البلجيكية الورقية بنسبة : ١ بلجا = ٥ فرنكات ورقية ، وتتخذ أساسا لتعيين سعر الصرف البلجيكي في الخارج .

(٢) إيجاد غطاء من الذهب لأوراق البنكنوت بمقدار كاف ، وقد كان الغطاء المعدني قبل الحرب بنسبة الثلث من أوراق البنكنوت فقرر أن يكون في المستقبل بنسبة ٤٠ ٪ ، وأن يكون بنك الاصدار ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بسبائك الذهب أو بصكوك في حكم الذهب .

(٣) سداد الدين الذي كانت الحكومة البلجيكية اقترضته من بنك الاصدار وقدره ٦٧٧ مليارا من الفرنكات ، وقد كان سداد الجزء الأكبر منه عن طريق المقاصة ، وذلك على أثر رفع قيمة ما كان في خزانة البنك الأهلي البلجيكي من الرصيد الذهبي وإعادة تقديره على قاعدة أن الفرنك الذهبي القديم يساوي ٧ فرنكات تقريبا بحسب النظام الجديد ، ومن ثم استولت الحكومة على الربح الناشئ من إعادة التقدير واستخدمته في سداد ما عليها .

(٤) تثبيت سعر الصرف على أساس التعادل ، ويلاحظ هنا أنه

لا كانت البلجا تعادل وزنا من الذهب قدره ٢٠٩٢١١ ر. فان سعر التعادل بينها وبين الدولار الأمريكى يكون : ٧٩١٩ ر بلجا ، وبينها وبين الجنيه الانجليزى ٣٥ بلجا ، وإذا كانت البلجا تساوى فى الداخل ٥ فرنكات ورقية ، فالجنيه الانجليزى يساوى تبعاً لذلك عند التعادل ١٧٥ فرنكا ورقيا . وللمحافظة على سعر البلجا فى المعاملات الخارجية على هذا الأساس تقرر إيجاد احتياطى من الصكوك الأجنبية للتأثير بها فى سعر الصرف ، وذلك بعرض مقدار منها للبيع تخفيضاً لسعر الصرف إذا ارتفع ، وشراء مقدار منها رفعا لسعره إذا انخفض . وفوق ذلك فقد استطاع البنك الأهلى البلجيكى أن يحصل على اعتمادات هامة فى بنوك الاصدار الكبرى فى البلاد الأجنبية لاستخدامها فى الغرض ذاته . بيد أن تثبيت قيمة العملة البلجيكية على أساس السعر المتقدم لم يكن اعتبارا وانما لوحظ فيه اعتبارات هامة هى :

(١) مقدار المتجمع من الذهب ومن الصكوك التى فى حكم الذهب : ذلك أن قوام عملية التثبيت هو استبدال النقود الورقية بالذهب أو بصكوك الذهب بسعر محدد ، وعلى ذلك فكلما كان سعر التثبيت أغلى تطلب الأمر احتياطيا أكبر من الذهب ومن صكوك الذهب . فلتثبيت الفرنك البلجيكى مثلا عند سعر قدره ١٢٥ فرنكا للجنيه الانجليزى يتعين توافر مقدار من الذهب أكثر مما يلزم لتثبيته عند سعر قدره ١٧٥ فرنكا . وقد قدر فى ذلك الحين أن مافى متناول بنك الاصدار من الذهب يستلزم أن يكون سعر التثبيت حوالى ١٧٥ فرنكا .

(٢) متوسط سعر الصرف وقت التثبيت : ذلك أنه إذا حدد سعر الصرف النهائى عند حد أقل من متوسط سعر الصرف فى السوق وقت التثبيت فانه

يخشى أن يؤدي رفع قيمة العملة في الخارج على هذا النحو إلى عجز في الميزان التجاري ينشأ عنه طلب متزايد للصكوك الأجنبية ، ومن ثم يتعرض الاحتياطي المكون من هذه الصكوك ومن الذهب إلى خطر الاستنفاد ، فضلا عما ينجم عن ذلك من إثارة أزمة اقتصادية في الداخل تفضي بمستوى الأثمان إلى الهبوط ، وذلك كي تصبح قيمة النقود في الداخل وقد ارتفعت معادلة قيمتها في الخارج . ولقد كان متوسط سعر الدولار والجنيه الانجليزي بين أول يولية و ٢٠ أكتوبر في بروكسل ٣٦ فرنكا للأول و ١٧٥ فرنكا للثاني ، ولذلك جعل التثبيت القانوني بحيث يسجل الأمر الواقع .

(٣) مقدار ما يفي بحاجة البلد من النقود : فانه لا يحسن أن يكون التثبيت عند حد يؤدي إلى الاكثار أو الانقاص من النقود بما لا يتفق مع حاجة البلد الحقيقية ، وتلك مسألة تقديرها من الصعوبة بمكان . ومهما يكن من الأمر فانه على أساس سعر التثبيت البلجيكي كانت كمية النقود المتداولة في بلجيكا مقدرة بالذهب تعادل تقريبا ما كان متداولاً منها قبل الحرب . غير أنه إذا أدخلنا في حسابنا أن سرعة تداول النقود قد زادت بعد الحرب وأن ذلك كان يدعو إلى نقص في كمية النقود المتداولة ، إلا أنه يقابل ذلك اعتبار آخر وهو زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع مستوى الأثمان مقدراً بالذهب عما كان عليه قبل الحرب ، وهو ما كان يدعو إلى زيادة كمية النقود المتداولة . من أجل ذلك ظلت كمية النقود واحدة تقريبا في الحالتين .

وقد نجح الاصلاح النقدي البلجيكي تلك المرة نجاحا عظيما ، فقد ظل سعر البلجا في الخارج ثابتا خلال السنوات التالية ، وعادت الثقة إلى النفوس ، فعاد الناس إلى الادخار وتكوين رؤوس الأموال ،

وزاد النشاط الصناعى ، كما زادت الإيرادات من الضرائب . ولئن كان مستوى الأثمان فى الداخل قد ارتفع قليلا عقب الإصلاح فقد كان ذلك أمراً لا مندوحة عنه لاجتاد التلاؤم بين مستوى الأثمان فى الداخل وسعر الصرف فى الخارج . وقد ضربت بلجيكا بهذا الإصلاح مثلاً صالحاً للدول الأخرى التى ظلت حالتها النقدية غير مستقرة ، وبالأخص فرنسا وإيطاليا اللتين كانت ظروفهما المالية تماثل من وجوه كثيرة ظروف بلجيكا ، ولذلك فانه لم ينقض من الزمن إلا القليل حتى أخذت كلتا الدولتين تسير فى الطريق الذى تقدمتهما فيه بلجيكا .

§ الإصلاح النقدى الفرنسى

حركة الشئيت الفعلى فى فرنسا : لم تستطع فرنسا بعد الحرب مباشرة أن تعود إلى نظام الذهب بالرغم من رغبتها فى ذلك . وكان قصورها عن بلوغ مبتغاها راجعاً إلى استمرار العجز فى ميزانيتها بسبب الأموال الطائلة التى أنفقتها فى تعمير المناطق المتخربة وأداء معاشات الحرب وما تتطلبه حركة تشرح عمال واسعة النطاق ، وأيضاً إلى تردد المجالس النيابية التى توالى عليها فى فرض الضرائب الضرورية لمواجهة هذه النفقات . وبالرغم من بعض محاولات لاعادة التوازن إلى الميزانية ووقف الاقتراض من بنك فرنسا فقد ظلت الحالة النقدية فى اضطراب عظيم كما أثبتنا آنفاً^(١) .

وما حلت سنة ١٩٢٦ حتى كانت أزمة الفرنك قد بلغت أقصى

مداها ، وكان أهم مظهر لها ارتفاع سعر الصرف باطراد ، حتى لقد بلغ سعر الجنيه الانجليزي في بورصة باريس في ٢٠ يولية سنة ١٩٢٦ ٢٤٣ فرنكا ، وكان حدوث ذلك مصحوبا بارتفاع عظيم في مستوى الائتمان في الداخل وزيادة في كمية النقود المتداولة . وقد أحدث كل ذلك تأثيراً كبيراً في الأفكار في داخل البلاد وخارجها ، وسرى إلى أذهان كثير من الناس أن حظ الفرنك من التدهور سوف يكون كحظ المارك الألماني والكورون النمسي . من أجل ذلك اشتدت حركة هروب رؤوس الأموال الى الخارج ، وكثر تقديم أذون الخزانة الفرنسية لاسترداد قيمتها ، حتى أصبح يتعذر على الخزانة أن تفي بتعهداتها رغما من كثرة القروض التي اقترضتها من بنك فرنسا وزيادة الحد الأقصى لما يصدره من أوراق البنكنوت تبعاً لذلك المرة تلو الأخرى^(١) .

وفي وسط الاضطراب والقلق العام تولى زمام الحكم الوزير الفرنسي بوانكاريه ، وكان مشهوراً بدقة إدارته ومضاء عزيمته ، فكان قبضه على دفة الحكم داعياً إلى الطمأنينة بعد القلق والثقة بعد الخوف . ولم تمض سوى أيام قلائل حتى كان الجنيه الانجليزي قد هبط سعره إلى ٢٠٠ فرنك ثم واصل سيره في طريق الهبوط بعد ذلك حتى بلغ ١٢٠ فرنكا . وكان في الاستطاعة أن يهبط إلى مادون ذلك ولكن كان يخشى أن يؤدي ارتفاع قيمة الفرنك بهذا المقدار العظيم الى أزمة اقتصادية شديدة ، يصحبها تدهور كبير في الائتمان واضطراب في العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ، كما كان يخشى أن يؤدي

(١) وقد بلغ مقدار هذه القروض في آخر ديسمبر سنة ١٩٢٥ ٣٤٣ مليارات من

الفرنكات بينما بلغ مقدار البنكنوت المتداول ٤٩٨ مليارات

ذلك إلى زيادة عبء الدين العام ، لاسيما وأن جزءاً كبيراً منه كان نشأ أثناء تدهور قيمة الفرنك .

ولقد كان ارتفاع قيمة الفرنك وقتئذ راجعاً بالأخص إلى عودة رؤوس الأموال الفرنسية الكثيرة التي كانت فرت إلى الخارج في عهد الوزارات السابقة ، وإلى حركة مضاربة شديدة على ارتفاع قيمة الفرنك من جانب الممولين الأجانب بسبب الثقة التي ولدتها في النفوس وزارة بوانكاريه ، ومن هذا يظهر واضحاً تأثير العامل النفساني في سعر الصرف . وساعد على ذلك القوانين المالية التي أصدرها البرلمان الفرنسي في ٦ أغسطس سنة ١٩٢١ فقد خولت الحكومة سلطة واسعة في إصلاح المالية العامة واتخاذ ما تراه من الوسائل للدفاع عن الفرنك ، كما قضت بإنشاء هيئة اسمها : « Caisse de gestion des bons » وظيفتها الاشراف على العمليات الخاصة بأذون الخزانة ولا سيما من حيث أداء فوائدها ، وتحويل الديون الناشئة عنها تدريجاً من ديون سائرة - تهدد في كل وقت بالتضخم - إلى ديون مربوطة ، وقد مدت هذه الهيئة بموارد خاصة كان من أهمها الدخل الناشئ عن احتكار الحكومة لصناعة الدخان^(١) .

وفي ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ صدر قانون ينحول لبنك فرنسا أن يشتري النقود الذهبية والفضية التي في حيازة الجمهور بسعر أعلى من قيمتها الاسمية ، وكذلك أن يشتري الصكوك في السوق المالية . وقد كان لشراء الذهب ميزتان : (١) تمكين بنك فرنسا من زيادة رصيده الذهبي استعداداً لليوم الذي تعاد فيه قابلية صرف البنكنوت بالذهب (٢) تحويل رأس مال عاطل على شكل ذهب مكتنز إلى رأس مال يمكن الانتفاع به ،

(١) أنظر في ذلك : Revue d'Economie Politique, vol. XI i X, No. 6

ذلك أن أوراق البنكنوت التي كان يدفعها بنك فرنسا في شراء الذهب كانت لا تلبث أن توظف في إحراز سندات الدين العام .

أما شراء الصكوك فقد كان الغرض منه تمكين بنك فرنسا من تكوين احتياطي من الصكوك الأجنبية للتأثير به في سعر الصرف ، والتطرق من ذلك الى تثبيتته تثبيتا فعليا . وقد نجح بنك فرنسا في إحراز احتياطي كبير من هذه الصكوك بفضل وفرة رؤوس الأموال الفرنسية التي عادت إلى وطنها وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، ومن ثم استطاع أن يقبض على ناصية سعر الصرف ، فيبيع ويشترى صكوك التسويات الدولية بسعر ثابت مقدراه ١٢٤ فرنكا وبضعة سنتيمات للجنيه الانجليزي .

ومن هنا يبدأ عهد التثبيت الفعلي للفرنك (*stabilisation de fait*) وهو الذي ظل قائما حتى صدور قانون الاصلاح النقدي المشهور في يونيه سنة ١٩٢٨ الذي قضى بالتثبيت القانوني (*stabilisation de droit*) وقد كانت الحكومة الفرنسية في سياستها النقدية إجمالا تسترشد بالمبادئ التي قررتها لجنة من الخبراء كانت تألفت في ٣١ ماي سنة ١٩٢٦ للنظر في وسائل إصلاح الحالة النقدية^(١) ، فقد أشارت في تقريرها بضرورة تثبيت الفرنك ، وكشروط أساسية لذلك يتعين إعادة التوازن في الميزانية العامة وفي الميزان الحسابي . ثم إنها رأت أن يمر هذا التثبيت بأدوار ثلاثة : ففي الدور الأول يكتفى بالعمل على جعل سعر الفرنك يقرب بقدر المستطاع من السعر المرغوب فيه ، وذلك بتنفيذ برنامج مالي وسياسي عام يعيد الى النفوس الثقة في العملة الأهلية . وفي الدور الثاني يثبت الفرنك^(٢) تثبيتا فعليا ، وذلك بواسطة بنك فرنسا الذي

(1) Rapport du Comité des Experts, Paris 1926

(٢) التثبيت المقصود هنا هو تثبيت قيمة الفرنك في الخارج أي تثبيت سعر الصرف

يأخذ على عاتقه شراء وبيع الصكوك الأجنبية بسعر ثابت ، ولذلك كان لازماً أن يتوافر لديه احتياطي كبير من هذه الصكوك . وفي الدور الثالث يثبت الفرنك تثبيتاً قانونياً ، وذلك بإصدار قانون يعين وحدة النقود الأهلية ، ويبين مقدار ما تشتمل عليه من الوزن والقياس ، وأن يكون ذلك على أساس سعر التثبيت الفعلي مع ملاحظة مقتضيات الحالة التجارية المتغيرة بين أنصار رفع سعر قيمة الفرنك وأنصار التثبيت القانوني على أساس سعر التثبيت الفعلي : بيد أنه إبان عهد التثبيت الفعلي كان في فرنسا تياران فكريان متعارضان : تيار يميل إلى رفع قيمة الفرنك ، وتيار يميل إلى التثبيت القانوني على أساس سعر التثبيت الفعلي . وقد كان أنصار الرأي الأول يستندون على طائفة من الحجج أهمها ثلاثة : (١) أن التثبيت على أساس السعر الذي وصل إليه الفرنك بالنسبة للذهب فيه ظلم فادح لحملة السندات العامة ولغيرهم من أصحاب الدخل الثابت ، كما أن فيه ضمناً بمعنى العبث بحرمة التعاقد ، على حين أن إرجاع الفرنك إلى قيمته الأصلية فيه معنى احترام العهود والمحافظة على قدسيتها .

(٢) أن في رفع قيمة الفرنك ما يقوى من نفوذ الدولة المالي ويزيد من الثقة فيها في المستقبل ، وهم يضربون مثلاً لذلك ما فعلته إنجلترا من رفع قيمة الجنيه الإنجليزي تدريجاً حتى عاد إلى قيمته الأولى ، وكيف كان ذلك معزراً لنفوذ إنجلترا المالي ورافعاً لرأسها بين الدول .

(٣) أن في رفع قيمة الفرنك ما يؤدي إلى خفض نفقات المعيشة ، وفي ذلك فائدة للمستهلكين وللعمال خاصة ، كما أنه يمكن من الحصول على السلع الأجنبية بثمان رخيص نظراً لارتفاع قيمة الفرنك في الخارج ، ثم هو فوق ذلك يخفف من عبء الديون الأجنبية التي نصح على

دفعها ذهباً .

وعلى ذلك يرد أنصار التثبيت القانوني على أساس السعر الذي وصل اليه الفرنك بما يأتي :

(١) أن السندات العامة التي تدهورت قيمتها بسبب التدهور النقدي قد تداولت بين أيدي عدد كبير من الناس ، ولذلك وزعت الخسارة الناشئة عن ذلك بين الجميع ، فإذا رفعت قيمة الفرنك بعدئذ وأفضى ذلك بقيمة هذه السندات إلى الارتفاع كان في ذلك اعتناء لأصحابها الحاليين بلا مبرر ، إذ أن كثيراً منهم قد اشتراها بالثمن البخس . وهذا فضلاً عما يحدثه ذلك من زيادة عبء الدين العام وتعذر جباية نفس القدر من الضرائب بالنقود التي ارتفعت قيمتها ، ومن ثم يصبح توازن الميزانية العامة متعذراً .

وأما بالنسبة لأصحاب الدخل الثابت الذين ارتبطوا مع غيرهم من الأفراد بعقود سابقة ، فانه اذا كان فريق منهم يضار من جراء تثبيت الفرنك على أساس السعر الذي وصل اليه لأن عقودهم كانت أسبق في وجودها على تدهور قيمة الفرنك ، كبعض الدائنين برهن أو بدون رهن ، غير أن فريقاً آخر قد تعاقد على أساس قيمة الفرنك المتدهورة فإذا رفعت قيمة الفرنك كان في ذلك اعتناء له وافتقار للذين تعاقدوا معه بلا مبرر . ويقول الأستاذ فيشر في هذا الصدد : إن كل العقود لا تفتقر الى حل واحد لتحقيق العدالة ، وإن استقراء آجال العقود القائمة بين أن منها ما يرجع أجله الى يوم ، ومنها ما يرجع الى شهر ، ومنها ما أجله سنة ، ومنها ما هو عشر سنوات ، ومنها ما هو قرن ، وأن الأغلبية الكبرى ذات آجال قريبة . وعنده أن متوسط أجل العقود القائمة قريب جداً من العهد الحاضر ، وقد قدر متوسط أجلها في الولايات

المتحدة قبل الحرب بما يقرب من السنة (١) ، ومعنى ذلك أن أغلب الدخل الناشئ عن هذه العقود متلائم مع مستوى الأثمان الحاضر أو هو قريب التلاؤم منه .

(٢) أن القول بأن رفع قيمة الفرنك يؤدي الى تعزيز نفوذ الدولة المالى ويدعم الثقة فيها إنما يكون صحيحا اذا كان يراد إرجاع الفرنك الى قيمته الأصلية ، بينما أنه لا يؤثر شيئا في نفوذ فرنسا المالى كون الفرنك يثبت على أساس سعر قدره ١٢٤ فرنكا أو ١٠٠ فرنك للجنيه الانجليزى فانه في الحالتين يكون ذلك مضعفا لنفوذ الدولة المالى وللثقة فيها . قد يكون هناك محل لهذا القول لو أن الفرنك كان متدهورا بنسبة : ٥ أو ١٠٪ من قيمته ، إذ كان يستطيع حينئذ إرجاعه الى قيمته الأصلية بدافع الرغبة في صون سمعة الدولة المالية ، أما والفرنك متدهور بما يزيد عن ٨٠٪ من قيمته فلا مجال للدلاء بالحجة السابقة . وما كان التمثيل بانجلترا في هذا الصدد إلا قياساً مع الفارق ، لأن الجنيه الانجليزى لم يبلغ من التدهور مثما بلغ الفرنك الفرنسى ، وفوق ذلك فقد دفعت انجلترا مقابل إرجاع الجنيه الانجليزى الى قيمته الأولى ثمناً غالباً ، فقد كسدت صناعاتها وبارت تجارتها واشتدت وطأة البطالة فيها الى غير ذلك مما يبينه آقا (٢) .

(٣) أن القول بأن رفع قيمة الفرنك يؤدي الى تحسين حال العامل لأنه يفضى بنفقات المعيشة الى الانخفاض لا ينظر فيه الى حال العامل إلا من ناحية واحدة ، ذلك أن ارتفاع قيمة الفرنك يؤدي من

(١) من مقال للأستاذ فيشر ، واردة في كينز في (Monetary Reform) ، ص

١٤٨ - ١٤٩

(٢) راجع ص ٢٥٣ - ٢٥٤

ناحية أخرى الى هبوط أجور العمال ، لأنه اذا كان الفرنك المرتفع القيمة يشتري من السلع مقداراً أكثر فكذلك هو يشتري من العمل مقداراً أوفر . يضاف الى ذلك ما يحدثه ارتفاع قيمة النقود من هبوط أثمان المنتجات وما يصحبه من نقص الانتاج وإفلاس بعض المشروعات ومن ثم انتشار البطالة بين العمال . وفضلا عن ذلك فان العمال والموظفين ومن اليهم قلما يقبلون في أوقات هبوط الأثمان تخفيض أجورهم ، فيؤدى النزاع بينهم وبين أصحاب الأعمال والسلطات العامة الى إثارة القلاقل والاضطرابات .

وأخيرا فان صح القول بأن ارتفاع قيمة الفرنك يؤدى الى الحصول على الواردات بالثمن الرخيص إلا أنه يؤدى من الجهة الأخرى الى نقص عظيم في قيمة الصادرات .

والى الاعتبارات المتقدمة تضاف الملاحظات الآتية : وهى أن رفع قيمة الفرنك فى ذلك الحين بمقدار ٢٠ ٪ . مثلا كان من شأنه أن يؤدى الى خسارة قدرها ٢٠ ٪ من قيمة الصكوك التى اشتراها بنك فرنسا أى حوالى ١٠ مليار فرنك ، كما يؤدى الى نقص بالنسبة نفسها فى القيمة الاسمية للذهب المتجمع فى بنك فرنسا وللصكوك الأجنبية التى اشتراها ، وفى ذلك إنقاص لقيمة الاحتياطى الضامن لأوراق البنكنوت ، لا سيما إذا لوحظ أنه لم يكن هناك ما يدعو إلى نقص المقدار المتداول منها ، ومعنى ذلك ضعف ضمان البنكنوت وتعريض الإصلاح النقدي للخطر . وفوق ذلك فان دين الحكومة الفرنسية إزاء بنك فرنسا كان يظل فى هذه الحالة عظيما إذ لم تكن تستفيد كثيرا من إعادة تقدير الرصيد الذهبى فى بنك فرنسا كما سنبين بعد (١) .

ومهما يكن من الأمر فقد رجحت في النهاية كفة القائلين
بالثبوت القانوني على أساس سعر الثبوت الفعلي ، وعدلت الحكومة
نهائيا عن رفع قيمة الفرنك ، وصدر قانون ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨
الذي يسجل فقدان الفرنك $\frac{1}{3}$ قيمته الأصلية تقريبا

التبوت القانوني (العودة الى الذهب) ^(١) : جاء قانون
٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ الخاص بالثبوت القانوني في فرنسا مشتملا على
عدة نصوص ، منها ما هو خاص بالنظام النقدي الفرنسي الجديد ، ومنها
ما هو خاص ببنك فرنسا باعتباره المهيمن على السوق النقدية في فرنسا ،
والحق بذلك ثلاث اتفاقيات عقدت بين الحكومة وبنك فرنسا .
وقوام ذلك كله ما يأتي :

(١) العودة إلى نظام الذهب على أساس قيمة الفرنك في ذلك
الحين ، فقد عرّف القانون الجديد وحدة النقود في فرنسا بما يأتي « وحدة
النقود الفرنسية هي الفرنك وهو يشمل على ٦٥٠٥ ملليجرام من
الذهب عياره $\frac{900}{1000}$ » وبالمقارنة بين ما يشمل عليه الفرنك الجديد
من الذهب وما كان يشمل عليه الفرنك القديم يتضح أن الأول
يشتمل على كمية أقل من الثاني بمقدار ٤٩٢٤ مرة . وهذا النقص
في وزن الفرنك الجديد يعادل مقدار تدهور قيمة الفرنك الورقي في
ذلك الحين ، وفي ذلك معنى الاحتفاظ نهائيا بهذا التدهور ، إذ أن
ارجاع قابلية صرف البنكنوت بالذهب إنما هو على أساس وزن
الفرنك الجديد . وهذا الصرف يكون بالنقود الذهبية متى سكت أو
بالسبائك في المركز العام لبنك فرنسا مع تعيين حد أدنى لما يجوز

(١) أنظر في ذلك : La Réforme monétaire française في Revue

أن يصرفه ، وهذا الحد يعين من وقت إلى آخر باتفاق وزارة المالية مع البنك (وقد حدد مقداره وقتئذ بمبلغ ٢١٥٠٠٠ فرنك أو ما يربو قليلا على ١٢ كيلو جراما من الذهب الخالص) ومعنى ذلك قصر حق صرف البنكنوت بالذهب على التجار والصيارفة الذين يريدون أداء ديون كبيرة في الخارج .

(٢) تعديل طريقة إصدار البنكنوت ، فقد كانت الطريقة المتبعة منذ سنة ١٨٧٠ تقوم على تعيين حد قانوني أقصى لما يستطيع بنك فرنسا أن يصدره من أوراق البنكنوت ، وقد دلت التجارب أثناء الحرب العظمى وبعدها على أنه ليس في هذه الطريقة ضمان كاف ضد التضخم وذلك : (أولا) لأن ما يحدده القانون هو مقدار أوراق البنكنوت وليس مقدار الائتمان الممثل في حساب ودائع البنك (وثانياً) لسهولة رفع هذا الحد الأقصى كلما أرادت الحكومة . لذلك تقرر أن يستبدل بهذه الطريقة طريقة تعيين احتياطي من الذهب بنسبة معلومة من أوراق البنكنوت والالتزامات الحالة التي في ذمة البنك ، ومقدار هذه النسبة ٣٥ ٪ .

(٣) إعادة تقدير الرصيد المعدني الذي في بنك فرنسا على أساس قيمة الفرنك الجديدة^(١) ، وقد أدى ذلك إلى زيادة هذا الرصيد بما يقرب من خمسة أمثاله . وإذا كان للفرنك الجديد — ولو أن وزنه لا يعادل سوى $\frac{1}{5}$ وزن الفرنك القديم — نفس قوة الإبراء التي للفرنك القديم فقد أصبح لازماً أن تكون الزيادة الناشئة عن إعادة التقدير — وقدرها ٢٤ ملياراً — ملكاً للدولة ، التي استخدمتها في أداء ما عليها من

(١) المادة (١) و (٢) من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة وبنك فرنسا والملحقة بالقانون .

دين لبنك فرنسا . وعلى هذا النحو استطاعت الدولة أن تخلص من هذا الدين دون أن تدفع شيئا ^(١) .

ومن أهم مايلفت النظر في الاصلاح النقدي الفرنسى أنه تحقق دون التجاء إلى قروض أجنبية مع أنه إبان تدهور الفرنك الشديد كان الاعتقاد السائد أن فرنسا لا تستطيع أن تثبت عملاتها دون معونة تواتها من الخارج ، ولكن هذه المعونة كانت متوقعة على تسوية الديون التى على فرنسا لحلفائها ، وإذ كانت فرنسا لم تقبل أن تصادق على اتفاقيتي لوندرة ووشنجتن الخاصتين بتلك الديون فقد منعت عنها تلك المعونة ، وكان ذلك من أسباب تأخر الاصلاح النقدي الفرنسى .

نتائج الاصلاح النقدي الفرنسى : اختلف الاصلاح النقدي الفرنسى عن الاصلاح الانجليزى فى نقطة أساسية : هى أن تثبيت الجنيه الانجليزى كان على أساس قيمة فى الخارج أعلى من قيمته فى الداخل على حين أن تثبيت الفرنك الفرنسى كان على أساس قيمة فى الخارج أقل من قيمته فى الداخل ، وهذا مايعبر عنه الاقتصاديون بقولهم إن الجنيه الانجليزى كان مقوما فى الخارج بأكثر من قيمته (overvalued) وإن الفرنك كان مقوما بأقل من قيمته (undervalued) .

وهذه القلة فى تقويم الفرنك يرجع أصلها الى عهد تدهور الفرنك تدهوره الشديد ابتداء من سنة ١٩٢٣ ، فان هبوط قيمة الفرنك فى الخارج لم يكن يعقبه سوى هبوط بطيء فى الداخل وبدرجة أقل من الهبوط الخارجى ، أى أن الأثمان فى الداخل لم تكن ترتفع

(١) بل أنها بمقتضى ذلك اقلبت من مدينة الى دائرة ، فقد نصت المادة ٤ من الاتفاقية السالفة الذكر على أن مايتبقى بعد ذلك يقيد فى الجانب الدائن من حساب الدولة فى البنك .

بمقدار ارتفاع سعر الصرف ، ولذلك زادت الصادرات الفرنسية زيادة جعلت الميزان التجارى فى صالح فرنسا مع أنه كان عادة فى غير صالحها (١) .

ولما أن ثبت الفرنك تثبيتاً فعلياً على أساس ٢٥.٥٠ فرنكا للدولار كان لا يزال هناك فرق محسوس بين قوة شراء الفرنك فى الخارج وقوته فى الداخل ، كما يتضح ذلك من مقارنة الرقم القياسى لأثمان الجملة مقدرة بالذهب فى كل من الولايات المتحدة وفرنسا ، فقد كان الرقم القياسى لأثمان الجملة فى الولايات المتحدة فى الربع الأول من سنة ١٩٢٧ ١٤٦ بينما كان فى فرنسا فى الوقت نفسه ١٢٩ . وقد ظل هذا التباين بين قوة شراء الفرنك فى الخارج وقوته فى الداخل قائماً وقت التثبيت القانونى ، وفى شهر يونيه سنة ١٩٢٨ كان الرقم القياسى لأثمان الجملة فى الولايات المتحدة ١٤٠ بينما كان فى فرنسا ١٢٤ (مقدراً بالذهب) (٢) . وهذه حال كان من شأنها أن تكسب فرنسا تفوقاً على منافساتها فى عالم التجارة الدولية ، وبذلك كانت موضع انتقاد شديد فى الأوساط الأجنبية وبخاصة الإنجليزية والأمريكية .

وقد كان أهم ما يمتاز به الحالة النقدية فى فرنسا ابتداء من عهد التثبيت الفعلى تدفق الذهب عليها من الخارج كما تدل على ذلك زيادة الرصيد الذهبى فى بنك فرنسا زيادة تنطق بها الأرقام الآتية (٣) :

(١) كان مقدار زيادة الصادرات على الواردات فى فرنسا فى سنين ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ على التوالى بملايين الفرنكات ١٥٥٨ ، ١٦٦٠ ، ٨٠ ، ٨٧٥ .

(٢) زولوتاس ، فى (L'Etalon - Or) ، ص ١٩٣ .

(٣) زولوتاس ، فى المرجع السالف الذكر ، ص ١٨٧ .

مقدار الرصيد الذهبي في بنك فرنسا في آخر كل عام

(بملايين الفرنكات)

١٩٢٧	١٨١٢٦	١٩٣٠	٥٣٥٧٨
١٩٢٨	٣١٨٣٨	١٩٣١	٦٨٨٦٣
١٩٢٩	٤١٦٦٨		

ويرجع السبب الرئيسى في ورود هذه الكية العظيمة من الذهب الى فرنسا الى الخطة المالية التى أنتهجها « بوانكاريه » عند ما أراد تثبيت قيمة الفرنك الفرنسى ، فانه لم يلجأ إلى التثبيت القانونى دفعة واحدة ، بل ترك فترة طويلة تمر عمل خلالها على تحسين سعر الفرنك ، فأغرى ذلك الأجانب من الممولين على المضاربة على صعود قيمته دون أن يتعرضوا لمخطر كبير ، وساعد على ذلك الثقة التى ولدها في النفوس تقلد الوزير الفرنسى الكبير زمام الحكم مما دعا الى عودة أغلب رؤوس الأموال الفرنسية التى كانت رحلت الى الخارج في عهد الوزارات السابقة ، وبذلك تجمع لدى بنك فرنسا مقادير عظيمة من الصكوك الأجنبية القابلة للصرف بالذهب ، فأخذ يحولها تدريجاً الى ذهب ، وبذلك زاد ما في خزائنه من المعدن النفيس على حين نقص ما في خزائن البنوك الأخرى . وكان ينتظر بعد تثبيت الفرنك تثبيتاً قانونياً أن تغادر فرنسا رؤوس الأموال الأجنبية التى دخلتها بفعل المضاربة . ولكن الذى حدث كان عكس ذلك ، فان وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية وانتشار الاضطرابات المالية والسياسية في بلدان كثيرة مع استقرارها نسبياً في فرنسا ، كل ذلك وما اليه كان داعياً الى بقاء هذه الأموال في فرنسا ، كما حمل اليها رؤوس أموال

جديدة أجنبية لا تجد الثقة والطمأنينة في بلادها الأصلية^(١) .
وإذ كان بنك فرنسا يؤدي ثمن جانب كبير مما يرد إليه من
سبائك الذهب بأوراق البنكنوت فقد كان لزاما أن يكون تدفق
الذهب مصحوبا بزيادة كبيرة في كمية البنكنوت المتداول كما تدل على
ذلك الأرقام الآتية :

مقدار البنكنوت المتداول في فرنسا في آخر كل عام
(بملايين الفرنكات)

١٩٢٧	٥٦٣٠١	١٩٣٠	٧٦٤٣٦
١٩٢٨	٦٢١٨١	١٩٣١	٨٥٧٢٥
١٩٢٩	٦٨٥٧١		

يبد أن زيادة التداول النقدي لم تكن بنسبة زيادة الرصيد الذهبي
في بنك فرنسا ، فقد كان مقدار نسبة هذا الرصيد الى النقود المتداولة
في آخر سنة ١٩٢٧ ٢٢ر٥ ٪ فأصبح مقدارها ٣ ر ٨٠ ٪ في آخر
سنة ١٩٣١ ، وفي ذلك دليل على أن جزءا كبيرا من الذهب الوارد
الى فرنسا ظل عاطلا في خزائن البنك .

ومهما يكن من الأمر فقد كان ينتظر أن تؤدي زيادة التداول
النقدي إلى ارتفاع مستوى الأثمان في فرنسا ، ولكن الذي حدث
كان على خلاف ذلك ، فقد أخذ مستوى الأثمان فيها منذ ذلك الحين
في الهبوط . ويعزى ذلك الى أن جزءا كبيرا من أوراق البنكنوت
التي أصدرها بنك فرنسا كان نصيبه الاكتناز ، وتلك عادة درج عليها
الجمهور في فرنسا منذ الأزمنة الماضية ، ولذلك كان مقدار البنكنوت
المتداول في فرنسا عادة أكثر نسبيا منه في البلاد الكبيرة الأخرى .
ولم تضعف هذه العادة عند الفرنسيين إلا في عهد التضخم النقدي

(١) Boris, Problème de l'Or et Crise Mondiale ص ٦٥ - ٦٨

ولكنها عادت سيرتها الأولى بعد تثبيت الفرنك وعودة الثقة إلى النفوس .
ويقدر النقات اليوم أنه بين الثمانين مليار فرنك من أوراق البنكنوت
المصدرة يوجد نحو أربعة وعشرون ملياراً في حالة اكتناز^(١) .

يضاف الى ذلك أن سياسة بنك فرنسا النقدية إبان هذا الوقت كان
من شأنها أن تحول دون ارتفاع الائتمان ، ذلك أن بنك فرنسا بالرغم
من تدفق الذهب إليه ظل يحفظا بسعر خصم مرتفع نسبيا ، مع أنه
كان ينتظر وقد زاد لديه الرصيد الذهبي أن يعود إلى خفض سعر
الخصم ، وبذلك يرخص الائتمان ويزداد النشاط الاقتصادي ومن ثم
ترتفع الائتمان ، كما أت في خفض سعر الخصم ما يقف تدفق الذهب
من الخارج لانصراف رؤوس الأموال الأجنبية عن التثمين في البلد الذي
انخفض فيه سعر الفائدة^(٢) . ولكن رغبة بنك فرنسا في الحيلولة دون
ارتفاع مستوى الائتمان حملته على الاحتفاظ بسعر خصم لا يتناسب مع
رصيده الذهبي .

وقد كان من أثر تجمع الذهب في فرنسا حرمان البلاد الأخرى
من جزء كبير من رصيدها الذهبي ، ومن ثم كان داعيا الى نقص
الوسائل النقدية المختلفة المرتكزة على هذا الرصيد ، وهو ما أفضى
بمستوى الائتمان في تلك البلاد الى الهبوط ، وكان عاملا من العوامل
التي تضافرت على إحداث الأزمة العالمية الكبرى ، وانتهيار نظام الذهب
في البلاد الأخرى كما سيأتي بيانه .



(١) Richard Lewinsohn, Histoire de la Crise ، ص ٢٠٩

(٢) راجع سياسة سعر الخصم وتأثيرها في المعاملات الدولية في كتابنا « التجارة

الدولية » ، ص ١٦٦

قطرة منامية في الاصطراح القرى في الرول الأفرى : والى هنا
نقف فى استعراض الحلول المختلفة التى اتبعها الدول فى العودة الى
نظام الذهب ، وقد يكون من الخير سرد تاريخ الاصلاح النقدى فى
دول أخرى مثل السويد ، والروسيا ، والمجر ، وإيطاليا ،
وتشيكوسلوفاكيا ، وغيرها . ولكننا نكتفى بإبداء بعض الملاحظات
العامّة إذ لا يتسع مجال هذا المؤلف لأكثر من ذلك . ومع هذا
فالحلول التى اتبعها تلك الدول لا تختلف عن الحلول التى عرضنا لها
إلا فى بعض التفاصيل .

السويد : فالسويد سلكت فى العودة إلى نظام الذهب نفس السبيل
الذى سلكته إنجلترا ، مع ملاحظة هذا الفارق ، وهو أن ظروفها
الاقتصادية كانت أفضل كثيرا من ظروف إنجلترا لعدم اشتراكها
فى الحرب العظمى ، ولذلك كانت إعادة قابلية صرف البنكنوت فيها
بالذهب على أساس القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية أقل عناء
منها فى إنجلترا .

الروسيا : أما الروسيا فتاريخها النقدى منذ الحرب يماثل من
وجوه كثيرة تاريخ ألمانيا والنمسا ، فقد أعلن فيها السعر الإلزامى
منذ بداية الحرب ، وأفرط فى إصدار النقود الورقية حتى بلغ مقدار
المتداول منها فى أكتوبر سنة ١٩١٦ عشرة أمثال ما كان عليه قبل
الحرب ، وكان حدوث ذلك مصحوبا باختفاء النقود المعدنية وارتفاع
الائتمان . ويقول اللورد دايرنون (Lord d'Abemon) إن قيام
الثورة البلشفية فى الروسيا كان ناشئا الى حد كبير عن تغيرات قوة
شراء النقود^(١) .

(١) واردنى ، Fisher, The Money Illusion ، ص ١٠٠

وقد استمر التضخم النقدي في عهد الحكومة البلشفية حتى تجاوز الحد المعقول ، ولذلك أصدرت الحكومة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ قرارا يقضى بإيجاد وحدة نقود جديدة هي روبل جديد ، تعادل قيمته ١٠٠٠ ر. من الروبلات القديمة . غير أن هذه الوحدة الجديدة لم تلبث أن تدهورت بدورها وأصبحت في المعاملات تعد بأرقام فلكية . ولذلك تقرر إجراء إصلاح جديد بوحدة نقود جديدة هي : التشيفونetz (tchervonetz) يصدرها بنك الدولة ويضمنها احتياطي من الذهب بنسبة ٢٥ ٪ من قيمتها ، ومع ذلك فلم تلبث هذه الوحدة الجديدة رغما عن كونها أقوى ضمانا من أخواتها أن تدهورت بدرجة محسوسة .

بولترا : أما بولندا فاتها ما كادت تظهر باستقلالها حتى اشتعلت نار الحرب بينها وبين روسيا السوفيتية ، فكان ذلك سببا في زيادة الصعاب التي تعترض كل دولة حديثة في سبيل تنظيم شئونها السياسية والنقدية . ومن ثم لبثت الحكومة البولندية سنين عديدة تعتمد على آلة الاصدار في الحصول على ما يعوزها من المال ، ولذلك زاد التداول من النقود الورقية من ٣١٦ر٥ مليونا من الماركات في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٩ الى ١٢٥٣٧١ر١ ملياراً في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ . وكان حدوث ذلك مصحوبا بكل نتائج التضخم التي عرفناها : فمن تدهور في الصرف البولندي حتى أصبح الدولار الأمريكي الذي كان يساوي ١١٠ ماركا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٩ يساوي ٦٣٧٥٠٠٠ر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، الى ارتفاع بليغ في الائتمان في الداخل ، الى نقص في قيمة النقود المتداولة مقدرة بالذهب ، حتى لقد هبط

مقدارها من ٨٣٥ مليون دولار في آخر سنة ١٩٢٠ الى ١٩٥ مليون في آخر سنة ١٩٢٣ (١) .

ولما اشتد الخطب عمد الناس في حالات كثيرة - كما حصل في ألمانيا - الى النص في عقودهم على أن يكون الدفع على أساس الذهب ، ولكن ذلك لم يكن كافيا لمعالجة الاضطراب العام ، ولذلك عمدت الحكومة الى عمل حاسم ، فقررت إيجاد وحدة نقود جديدة اسمها : زلوتي (Zloty) تعادل قيمتها قيمة فرنك ذهبي ، وتستبدل بالنقود الورقية على أساس أن الزلوتي = ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مارك بولندي . وقد استطاعت بولندا أن تحتفظ بقيمة الزلوتي في الخارج طوال سنة ١٩٢٤ دون أن تمس الاحتياطي من الصكوك الأجنبية الذي كونه للمحافظة على تلك القيمة . غير أن قيمة الزلوتي لم تلبث بعد ذلك أن سارت في طريق الهبوط ابتداء من شهر يولية سنة ١٩٢٥ ، حتى أصبح الدولار الأمريكي في نوفمبر من تلك السنة يعادل ٩٠٤٠ زلوتي بعد أن كان سعره عند التعادل ١٨٥ (٢) .

ولما رغبت الحكومة البولندية في سنة ١٩٢٧ في تثبيت قيمة الزلوتي لم تر ضرورة لارجاعه الى قيمته الأصلية بل ثبتته على أساس ٥٠٪ تقريبا من تلك القيمة . ويقول الأستاذ فيشر في صدد ذلك : إن بولندا باتباعها هذا الحل أحسنت صنعا إذ استطاعت بذلك أن تتلافى شر البطالة والكساد اللذين منيت بهما إنجلترا بسبب ارجاع الجنيه الانجليزي الى قيمته الأصلية (٣) .

(١) بونيه في (Expériences Monétaires) ، ص ١٣٠ - ١٣١

(٢) وقد كان ذلك راجعاً الى استنفاد الاحتياطي المخصص للمحافظة على سعر الصرف بسبب استيراد مقادير عظيمة من حبوب من الخارج على أثر حصول عجز كبير في الحصول البولندي وتعذر الحصول على اعتمادات كافية في الخارج

(٣) فيشر ، في (Money Illusion) ، ص ٩٤ - ٩٥

إيطاليا : وأما إيطاليا فقد كان الإصلاح النقدي فيها يشبه في جوهره الإصلاح النقدي في بلجيكا وفرنسا . وترجع مقدمات الإصلاح الإيطالي الى العهد الذي تسلم فيه الفاشيست زمام الحكم في سنة ١٩٢٢ ، فقد كان هناك عجز في الميزانية العامة قدره ١٥٧٦٠ مليون ليرة فتمكنت الحكومة الفاشيستية أن تخفضه في السنة التالية إلى ٣٠٢٩ مليون ، كما استطاعت أن تنقص البنكنوت المتداول بمقدار ١٨٠٠ مليون . وقد ظلت جهود الحكومة الفاشيستية في السنوات التالية منصرفة إلى ضغط النفقات العامة وزيادة الإيرادات حتى تسنى لها أن تعيد الى الميزانية توازنها ، كما استطاعت أن تحول دينها السائر المؤلف من أذون الخزانة الى دين مربوط (١) .

ولما اطمأنت الحكومة من تلك الناحية شرعت في آخر سنة ١٩٢٥ في تثبيت الليرة تثبيتاً فعلياً عن طريق تدخلها في سوق الصرف ، مستخدمة لهذا الغرض الاعتمادات الكثيرة التي استطاعت الحصول عليها بسهولة في الأسواق الخارجية ، ولكنها لم تقف عند ذلك ، بل عمدت في سنة ١٩٢٧ الى استخدام هذه الاعتمادات في رفع قيمة الليرة (Révalorisation) ، ولكن ذلك لم يلبث أن أحدث كل النتائج التي تلازم عادة كل عملية من هذا القبيل ، فقد تدهورت تجارة إيطاليا الخارجية ، وضعف انتاجها ، وزاد عدد العمال عاطلين فيها ، وانتشر روح التذمر بين العمال على أثر محاولة تخفيض أجورهم .

ازاء ذلك لم يتردد رئيس الحكومة الفاشيستية في النكوص على عقبيه ، فبعد أن كان يدعو الى رفع قيمة الليرة حتى تعود الى

(١) من مقال في موضوع نظام النقود والائتمان في إيطاليا ، في Foreign

(Banking Systems, edited by Parker Willis ، ص ٧٧٣ وما بعدها)

أصلها ، وبعد أن استطاع فعلا أن يرفع قيمتها بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا اكتفى بأن تثبيتا فعلياً خلال بضعة أشهر على أساس ٩٠ ليرة للجنيه الانجليزي ، ثم قرر الدول نهائياً عن سياسة رفع قيمة الليرة ، وأصدر في ديسمبر سنة ١٩٢٧ قراراً بتثبيت العملة الإيطالية تثبيتاً قانونياً وإعادة صرف أوراق البنكنوت بالذهب على أساس ٧ر٩١٩ جراماً من الذهب الخالص لكل ١٠٠ ليرة . وبمقتضى ذلك يكون سعر الليرة عند التعادل : ٩٢ر٤٦ ليرة للجنيه الانجليزي و ١٩ ليرة للدولار الأمريكي . وقد كان في ذلك اعتراف بما كانت تقضى به الضرورة من تثبيت العملة الإيطالية تثبيتاً يسجل فقدان الليرة جزءاً من قيمتها الأصلية .

تشيكوسلوفاكيا : وكذلك كان الاصلاح النقدي في تشيكوسلوفاكيا يشبه من وجوه كثيرة الاصلاح النقدي في إيطاليا ، فقد بذلت الحكومة التشيكوسلوفاكية عقب انتهاء الحرب جهداً عظيماً في تحسين قيمة عملتها ، وذلك باتهاج سياسة مالية قاسية ، قوامها ضغط المصروفات وزيادة الضرائب ، وبفضل ذلك استطاعت أن تنقص كمية النقود الورقية المتداولة بمقدار الثلث تقريبا . ولكن هذه السياسة لم تحدث نتيجةها الطبيعية من حيث هبوط الائتمان ، ولذلك يروق لمخصوم الانكماش أن يشيروا الى تلك التجربة في معرض الحاجة ليثبتوا عدم صلاح سياسة الانكماش ، ولكنهم في ذلك يغفلون عن أن الوسائل النقدية الأخرى لم تنقص إبان ذلك الوقت كما نقصت النقود الورقية ، بل أنها كانت في سنة ١٩٢٦ أكثر منها في سنة ١٩١٩ ^(١) . وفضلاً عن ذلك فقد ظل الخوف من التضخم قائماً ، ولذلك لم

(١) بونه ، في (Expériences Monétaires) ، ص ١١٩ - ١٢٠

تحسن قيمة الكورون التشيكوسلوفاكي ولم تهبط الأثمان كما كان متظرا .

يبد أنه في أواخر سنة ١٩٢١ جعل ميزان تشيكوسلوفاكيا الحسابي يتحسن سريعا بسبب وفود رؤوس أموال كثيرة من الخارج اجتذبتها السياسة المالية الحكيمة التي كانت تسير عليها يومئذ الحكومة التشيكوسلوفاكية ، وذلك وسط حكومات كثيرة كانت لا تزال تمنع في سياسة التضخم النقدي . ولذلك فسرطان ما تحسن سعر الكورون التشيكوسلوفاكي ، واستطاع بنك الإصدار بفضل ما تجمع لديه من الذهب ومن الصكوك الأجنبية أن يثبت سعر الصرف بين حدى ٢٠ ر ٢ و ٣٠ ر ٣ دولار لكل ١٠٠ كورون .

الباب السابع

انهيار نظام الذهب الجديد

ما كادت عشر سنوات تنقضي على انتهاء الحرب العظمى حتى كانت أغلبية الدول قد عادت إلى نظام الذهب ، واسترد ملك النقود عرشه المفقود . ولئن كانت تلك الدول لم تحجم عن بذل جهود مالية مفضية في سبيل عودة الذهب ، فذلك لظنها أنها سوف تنعم في ظل حكمه بانتظام الحالة النقدية واستقرارها استقراراً لا غناء عنه للتقدم الاقتصادي . ولكن الملك الذي عقدت عليه الآمال الكبار ما لبث أن خيب ظنون أنصاره ، فقد عاد بصفات غير صفاته الأولى ، وبعد أن كان ملكاً دستوريا يسير على نظام مقرر أصبح مستبداً لا يتقيد بقانون أو نظام^(١) ، حتى غدا الاحتفاظ بحكمه عبثاً ثقيلاً على بعض الدول .

ولما اشتدت وطأة حكمه لم تر تلك الدول مندوحة من خلعه عن عرشه ، وكان في مقدمتها إنجلترا التي كانت أسبق الدول إلى اتباع نظام الذهب في القرن التاسع عشر . وما كادت إنجلترا تخرج عن هذا النظام في شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ حتى حذا حذوها دول أخرى كثيرة ، ولم يستطع الاحتفاظ به إلا قليل منها . وبذلك تحطم هذا الدرع الذي عاش الانسان داخله سنين عديدة في مأمن من أخطار كثيرة . ويتحطمه ظفر الانسان بحرية جديدة ، ولكنه

(١) وقد استعرنا هذا التثنية من « السير سولتر » في كتابه : (Recovery)

حيث عقد فصلاً لنظام الذهب جعل عنوانه : « Gold, Tyrant or Constitutional

Monarch » ، ص ٥٥ .

أيضا أصبح معرضا لأخطار جديدة (١) .

فما هي العوامل التي أدت إلى انهيار سلطان الذهب في العهد الأخير وما هي نتائج ذلك في الحياة الاقتصادية ؟ هذه وأمثالها أسئلة تجول بخاطر كل باحث . وللإجابة عنها يتعين بادئ ذي بدء أن تفصل سير نظام الذهب في الأوقات العادية لتتطرق من ذلك إلى الكشف عن الأسباب التي أدت إلى اختلال سيره وتقويض سلطانه .

الفصل الأول

سير نظام الذهب في الأوقات العادية

خصائص نظام الذهب وصفته الرومية : من خصائص نظام الذهب أن تكون وحدة النقود في الدولة تساوى وزنا معيناً من الذهب ، ولذلك يصفه هوتري (Hawtry) بأنه نظام قوامه ربط قيمة النقود في الدولة بقيمة الذهب (٢) ، وقد كان ذلك يتحقق قبل الحرب عن طريق سك نقود ذهبية من وزن وعيار محددین وجعل النقود الورقية

(١) سولتر ، في كتابه (Recovery) ، ص ٨١

(٢) هوتري ، في (The Gold Standard) ، ص ٣١

قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية . أما بعد الحرب فقد اختفت المسكوكات الذهبية من التداول ، وأصبح عماد نظام الذهب قابلية صرف النقود الورقية بالسبائك الذهبية (Gold bullion standard) أو بصكوك قابلة للصرف بالذهب بسعر محدد (Gold exchange standard)

وأيا كان الشكل الذى يتخذه نظام الذهب فهو يعتبر قبل كل شيء نظاما دوليا ، وظيفته الأولى تثبيت سعر الصرف بين الدول التى تسير عليه (أو بعبارة أدق : حصر تقلبات سعر الصرف بين هذه الدول فى دائرة ضيقة) ، وتحقيق التوازن فى الميزان الحسابى بينها . وقد كانت قبل الحرب يسير سيرا منتظما ويؤدي وظيفته فى هدوء وبحالة مرضية ولكى نبين كيفية سيره نقول : لما كان الغرض من عملية الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب تسوية دين بينها بنقود قوامها الذهب فإن من يشترى لهذا الغرض صكاً فى أحدها مسحوبا على الآخر إنما يشترى حق الحصول فى البلد الآخر على مبلغ من الذهب ، وهو يدفع ذلك بنقوده الأهلية وهى أيضا تمثل مبلغا من الذهب ، ولذلك فإن كل عملية صرف بين هذه البلاد هى فى الواقع عملية استبدال مقدار من الذهب ممثل فى عدد من وحدات النقود الأهلية بمقدار آخر من الذهب ممثل فى عدد من وحدات النقود الأجنبية .

ويخلص من ذلك أنه متى كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية معادلا طلبها فإن سعر الصرف يتحدد تبعاً للنسبة بين كيتى الذهب الخالص الذى تشتمل عليه وحدة النقود فى الدولتين بحسب وزنهما القانونى ، وهى تلك الحالة التى يقال فيها بأن سعر الصرف عند التعادل . أما إذا كان طلب الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على عرضها فإن سعر الصرف يرتفع فوق التعادل ، ولكنه فى ارتفاعه لا يتجاوز حداً يصبح عنده قل

الذهب إلى الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك في تسوية الديون الخارجية ، وهذا ما يعرف « بحد خروج الذهب » . وأما إذا كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على طلبها فإن سعر الصرف يهبط ، ولكنه في هبوطه لا يتجاوز حداً يصبح عنده نقل الذهب من الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك في التسوية الدولية ، وهذا ما يعرف « بحد دخول الذهب » . وقد كانت تقلبات سعر الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب محصورة بين حدين متقاربين لا تتجاوزهما .

وقد كان من مادة بنوك الاصدار أنه متى بلغ سعر الصرف جد خروج الذهب أوقاربه وخشيت أن يؤدي ذلك إلى استنفاد رصيدها الذهبي عمدت إلى رفع سعر الخصم ، ونسجت على منوالها البنوك الأخرى نظراً لما بينها من وثيق الارتباط ، فلا يلبث ارتفاع سعر الخصم أن يجذب من الخارج رؤوس أموال كثيرة تغد إلى البلد لشمر في العمليات ذات الآجال القصيرة ، وهذا من شأنه أن يزيد الجانب الدائن في الميزان الحسابي ، ويؤدي في النهاية إلى تخفيض سعر الصرف ، ومن ثم يحقق الغرض المنشود من حيث وقف تسرب الذهب إلى الخارج ، بل وأحياناً من حيث عودة ما تسرب منه كله أو بعضه .

وإذا لم تكن حركة رؤوس الأموال كافية لإعادة التوازن وظل سعر الخصم مرتفعاً مدة كافية ، فانه لا تلبث أن تبرز إلى الميدان قوى اقتصادية تعمل على تعديل الميزان التجاري في صالح الدولة ، ومن ثم تحقق التوازن المطلوب . ذلك أنه متى فقد البلد جانباً من احتياطيه الذهبي أدى ذلك إلى نقص في كمية البنكنوت المتداول وفي الاعتمادات التي تفتحها البنوك لعملائها ، وذلك نظراً للعلاقة بين الرصيد الذهبي

ومقدار البنكنوت من جهة ، وبين مقدار الرصيد النقدي في البنوك وقدرتها على إنشاء الاعتمادات من جهة أخرى ^(١) ، فلا يلبث نقص الوسائل النقدية وغلاء الائتمان أن يؤدي إلى هبوط أثمان السلع والخدمات لنقص طلب المستهلكين من جهة ، ولانصراف كثير من الممولين عن إنشاء المشروعات أو لتقليلهم الانتاج من جهة أخرى . ومتى هبطت الائتمان أدى ذلك إلى زيادة الصادرات ونقص الواردات . وهذه النتائج يضاعف من قوتها أن تسرب الذهب الى بلد آخر يثير فيه قوى تحدث أثرها في اتجاه مضاد للأول . ذلك أن زيادة الرصيد الذهبي في هذا البلد يؤدي الى زيادة كمية البنكنوت والاعتمادات ، كما يؤدي الى هبوط سعر الخصم ، إذ كان من عادة بنوك الاصدار متى تدفق عليها الذهب أن تعمد الى خفض سعر خصمها فتحذو حذوها البنوك الأخرى ، فلا يلبث هبوط سعر الخصم وزيادة الوسائل النقدية أن يفضيا بالائتمان الى الارتفاع ، ومتى ارتفعت فإن الواردات تأخذ في الزيادة والصادرات في النقصان . وهكذا من الناحيتين تعمل القوى الاقتصادية على إعادة التوازن .

وعلى هذا النحو كان سير نظام الذهب قبل الحرب كفيلا بتحقيق التوازن في الميزان الحسابي وجاعلا في مكنة كل بلد أن يؤدي ماعليه للخارج بفضل ما يثيره من التغيرات في حركات رؤوس الأموال وفي الميزان التجاري . وإذ كان مجرد هذه التغيرات كافيا لتحقيق التوازن فقد حدا ذلك بكثير من الكتاب الى نعت سير هذا النظام « بالأتوماتيكي » (automatique) ^(٢) أي أنه يحدث التوازن المنشود من تلقاء نفسه

(١) راجع ما أوردناه عن ذلك آتياً ، ص ٨٣

(٢) أنظر من قبيل ذلك : فريزر ، في كتابه : (Great Britain and the

Gold Standard) ، ص ٥ ، وسولتر ، في (Recovery) ، ص ٦٢

وبأقل ما استطاع من التقلقل . فإذا كان عدم التوازن وقتيا وبدرجة قليلة كانت حركة رؤوس الأموال كافية لاعادة التوازن ، وإذا كان عدم التوازن عميقاً كان تغير حركة التجارة الدولية زعيماً بأحداث التوازن ، وكان سير نظام الذهب من القوة بحيث يستطيع احداث التغير المطلوب .

يبد أن سير هذا النظام ولو أنه « أتوماتيكي » إلا أنه يتطلب توافر بضعة شرائط لانتظام سيره ، وقد عبرت لجنة مكيلان (Mac Millan's Committee)^(١) عن هذه الحقيقة أحسن تعبير بقولها « إن نظام الذهب كنظام دولي لا يستطيع أن يؤدي وظيفته أياً كانت الشرائط ومهما تغيرت السياسات ، بل أن هناك أصولاً لذلك إذا لم تراعى أحدث نظام ذهبي نتائج غير مرغوب فيها بدلاً من النتائج المرغوبة » وهذه الأصول سوف تبدو جلية من خلال البحث في أسباب انهيار نظام الذهب في العهد الأخير وهو ما نعرض له الآن .

الفصل الثاني

أسباب انهيار نظام الذهب الجديد

بيان هذه الأسباب أهم ما يلتفت النظر في موضوع العودة الى الذهب بعد الحرب أن أغلب الدول لم تسترد هذا النظام بشكله القديم ، إذ بعد أن كان نظام المسكوكات الذهبية هو

(١) Mac Millan's Committee on Finance and industry ، تقرير

السائد قبل الحرب أصبح نظام الصرف بالذهب هو المتغلب بعد الحرب . وقد كان هذا الشكل يتضمن بطبيعته عيوباً خطيرة كان لها اثر كبير في انهيار نظام الذهب . يضاف الى ذلك أن عهد ما بعد الحرب كان يحمل بين طياته عوامل كثيرة أفسدت سير هذا النظام وأخلت بشرائطه . وهاتين أولاء نستعرض هذه العوامل جميعاً فيما يأتى : (١) انتشار نظام الصرف بالذهب (٢) احتشاد الذهب فى الولايات المتحدة وفرنسا (٣) انعدام التوافق بين مستويات الائتمان (٤) اضطراب حركات رؤوس الأموال الدولية (٥) الافراط فى الحماية الجمركية (٦) الذعر المالى . وسنبين فيما يلى ما كان لكل منها من الأثر فى انهيار نظام الذهب الجديد .

§ ١ - انتشار نظام الصرف بالذهب

الدُّسُطال المختلفة التى اتخذها نظام الذهب بعد الحرب : إذا نظر المتأمل فى نظام الذهب بعد الحرب وجد أنه اتخذ ألواناً وصوراً مختلفة ، وأفضل ما يتبع للتفرقة بينها هو النظر الى الطريقة التى تصرف بها أوراق البنكنوت بحسب التشريع النقدى فى كل بلد . ومن تلك الوجهة نستطيع أن نقسم البلاد المختلفة الى الأقسام الآتية^(١) : (١) البلاد التى يكون بنك الاصدار فيها ملزماً بأن يصرف أوراق البنكنوت بالذهب وحده ، وذلك مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والسويد والنرويج والدانمرك وكندا والبرازيل

(١) زولوتاس ، فى (L'Etalon - Or en Théorie et en Pratique) ،

ص ١٥٣ وما بعدها

والمكسيك ، وهذه البلاد تقسمها على أقسام ثلاثة :

(١) فمنها ما يكون بنك الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بمسكوكات ذهبية ، وذلك مثل الولايات المتحدة والسويد والنرويج . فهي من الوجهة القانونية تتبع نظام المسكوكات الذهبية . غير أنه في التداول الداخلى لم تكن هذه المسكوكات موجودة فعلا بدرجة كافية ، إذ كان من أثر اعتياد الأفراد التعامل بأوراق البنكنوت أثناء الحرب أن ظلوا يتعاملون بها بعد الحرب ، وانتهى الأمر بأن أصبحت بنوك الاصدار فيها تصرف أوراقها إما بسبائك الذهب وإما بصكوك الذهب ، وأصبح نظامها من الوجهة الفعلية نظام سبائك الذهب أو الصرف بالذهب أو خليط من الاثنين .

(ب) ومنها ما يكون بنك الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بمسكوكات ذهبية أو بسبائك ذهبية ، مثل فرنسا والدانمرك وكندا . فنظامها من الوجهة القانونية خليط من نظام المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية ، غير أن بنك الاصدار فيها ظل يصرف أوراقه بسبائك الذهب وحدها ، ولذلك انتهى الأمر بأن أصبح نظامها من الوجهة الفعلية نظام سبائك الذهب .

(ج) ومنها ما يكون بنك الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بسبائك ذهبية مثل بريطانيا العظمى والبرازيل والمكسيك . فهي من الوجهة القانونية تتبع نظام السبائك الذهبية ، وقد ظلت كذلك من الوجهة الفعلية إذ كانت أوراق البنكنوت فيها تصرف لدى الطلب بذهب غير مسكوك .

(٢) البلاد التي يكون مصرف الاصدار فيها ملزما بأن يصرف أوراق البنكنوت بالذهب أو بصكوك الذهب ، وذلك مثل ألمانيا

وسويسرا وفنلندا ورومانيا وإيطاليا وبلجيكا والهند والجزائر وسيام
وهذه البلاد نفسها على قسمين :

(١) فمنها ما يكون لبنك الاصدار فيها أن يصرف أوراق البنكنوت
إما بالمسكوكات الذهبية أو بالسبائك الذهبية أو بصكوك الذهب ، وذلك
مثل ألمانيا وسويسرا وفنلندا ، فنظامها من الوجهة القانونية خليط من
نظام المسكوكات الذهبية وسبائك الذهب والصرف بالذهب . غير أنه
من الوجهة الفعلية لم يكن بنك الاصدار فيها يصرف أوراق البنكنوت
إلا بسبائك الذهب أو صكوك الذهب ، ولم يتح لها أن تحقق ما كانت
تأمله من صرف أوراقها بالمسكوكات الذهبية ، ولذلك انتهى نظامها
النقدي بأن أصبح من الوجهة الفعلية خليطاً من نظام سبائك الذهب
والصرف بالذهب .

(ب) ومنها ما يكون بنك الاصدار فيها ملزماً بأن يصرف أوراق
البنكنوت بسبائك الذهب أو بصكوك الذهب ، وذلك مثل بلجيكا وإيطاليا
والهند ، فنظامها من الوجهة القانونية خليط من سبائك الذهب والصرف
بالذهب . وقد ظل كذلك من الوجهة الفعلية ، إذ كانت البنوك فيها
تصرف أوراق البنكنوت تارة بسبائك الذهب وتارة بصكوك الذهب
(٣) البلاد التي يكون بنك الاصدار فيها ملزماً بأن يصرف أوراق
البنكنوت بصكوك الذهب وحدها ، وذلك مثل مصر واليونان وبلغاريا
واستونيا وفلسطين ومدينة داتزج الحرة ، فنظامها من الوجهة القانونية
نظام الصرف بالذهب . وقد ظل كذلك من الوجهة الفعلية ، إذ لم تكن
بنوك الاصدار فيها تصرف أوراقها إلا بصكوك الذهب

ومن هذا البيان يتضح أن نظام الصرف بالذهب كان أكثر أشكال
نظام الذهب انتشاراً بعد الحرب ، إذ لم يكن هناك سوى عدد قليل من

البلاد أهمها إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا هي التي كان الذهب العيني وحده عماد نظامها النقدي، ومع ذلك فإذا استثنيت الولايات المتحدة التي كانت يجرى التداول فيها ببعض شهادات ذهبية تعتبر بطبيعتها كالذهب سواء بسواء، فإن الذهب لم يكن موجوداً في التداول الداخلي في هذه البلاد وإنما لدى بنك الإصدار فقط. أما البلاد الأخرى فقد كان نظامها خليطاً من نظام سبائك الذهب والصرف بالذهب، أو مكوناً من نظام الصرف بالذهب وحده، وكان احتياطي بنوك الإصدار فيها يتكون معظمه أو بعضه من صكوك الذهب، التي كان جزء كبير منها مودعاً في الخارج على شكل حساب دائن في البنوك الأجنبية.

وقد كانت من أهم الأسباب التي دعت إلى انتشار نظام الصرف بالذهب، رغبة كثير من الدول في زيادة رصيدها الذهبي، استعداداً للعودة إلى نظام الذهب، مع خشيتها أن يؤدي الاكثار من طلب الذهب إلى ارتفاع قيمته ومن ثم ينخفض مستوى الأثمان وينعدم ثبات قيمة النقود. وقد كان مؤتمر جنوه الاقتصادي في سنة ١٩٢٢ قد أبدى خوفه من خطر اشتداد طلب الذهب النقدي بعد الحرب، ولذلك اقترح اتباع نظام الصرف بالذهب كوسيلة للاقتصاد في استعمال الذهب، وصادف هذا الاقتراح قبولا لدى أغلب الدول. وكان أهم ما يميز حركة الإصلاح النقدي بعد الحرب : (أ) عدم استعمال الذهب في التداول الداخلي (ب) انتشار نظام الصرف بالذهب. ويفضل ذلك استطاعت السياسة النقدية في السنوات الأولى بعد الحرب أن تتجنب نتائج اشتداد طلب الذهب للأغراض النقدية، ولكنها من الجهة الأخرى استهدفت لمخاطر نظام الصرف بالذهب وعيوبه.

عيوب نظام الصرف بالذهب : وتنحصر أهم عيوب نظام الصرف بالذهب فيما يأتي :

(١) إضعاف سير نظام الذهب ، فرؤوس الأموال التي تخرج من الولايات المتحدة مثلا لتدخل البلاد ذات نظام الصرف بالذهب من شأنها أن تزيد الرصيد النقدي في هذه البلاد ، ولكن دون أن يقابل ذلك نقص في الرصيد النقدي في الولايات المتحدة . ذلك أن بنك الإصدار الذي يستقبلها بدخلها في حساب رصيده ويصدر مقابلها أوراق بنكنوت أو اعتمادات جديدة بينما يتركها وديعة في نيويورك حيث تظل قاعدة للائتمان فيها ، ومعنى ذلك أن المقدار الواحد من الذهب يكون في وقت واحد قاعدة للائتمان في بلدين ، وفي ذلك ما يؤدي إلى تضخم الائتمان في العالم . وفوق ذلك فإن نظام الصرف بالذهب يؤدي إلى الفصل بين حركات رؤوس الأموال وحركات الذهب ، كما حدث في سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ حيث تدفقت على أوروبا رؤوس أموال كثيرة من الولايات المتحدة دون أن يترك ذلك أثراً كبيراً في الرصيد النقدي في الولايات المتحدة ، وبذلك ظل الذهب النقدي موزعاً توزيعاً سيئاً بين دول العالم المختلفة^(١).

(٢) استهداف البلاد التي تتخذ عملتها أساساً للنظام النقدي في البلاد الأخرى لخطر الخروج عن قاعدة الذهب بسبب ذلك ، وليس أدل على هذا مما أصاب إنجلترا بعد الحرب العظمى ، فقد اتخذت بلاد كثيرة الجنيه الإنجليزي غطاءً لنقودها الورقية بدلا من الذهب ، فكان من أثر ذلك أنه لما تزعزعت الثقة في الجنيه الإنجليزي تهافت

(١) Les Doctrines Monétaires à l'Epreuve des Faits ، (مجموعة محاضرات خريجي مدرسة العلوم السياسية في باريس عن سنة ١٩٣٢) ، ص ٢٠٩ - ٢١١

بنوك هذه البلاد على بنك إنجلترا لاستبدال الذهب بما تملك من الجنيهات الانجليزية ، وكان من جراء ذلك أن فقد بنك إنجلترا في مدة وجيزة مقداراً عظيماً من رصيده الذهبي ، وكان هذا من أقوى الأسباب التي دعت الى انهيار نظام الذهب في إنجلترا .

(٣) استهداف البلاد التي تسير على نظام الصرف بالذهب الى الخروج عن نظام الذهب بمجرد انهيار هذا النظام في البلد الذي اتخذت عملته أساساً لنظام الصرف بالذهب . وهذه حالة شوهدت في أجلى صورة عند ما خرجت إنجلترا عن قاعدة الذهب في سنة ١٩٣١ ، فقد كان علي الدول التي اتخذت الجنيه الانجليزي أساساً لعملتها أن تتبع أحد حلين كلاهما شر ، فاما أن تتبع مالدتها من الجنيهات الانجليزية المتدهورة القيمة بالذهب وتحمل الخسارة الناجمة عن ذلك ، وإما أن تظل محتفظة بالجنيهات الانجليزية ومن ثم تتبع نقودها خطى الجنيه الانجليزي في تدهوره (١) .

(٤) استهداف البلاد التي تحتفظ برصيداها على شكل حساب دائن في بلد أجنبي يسير على نظام الذهب لخطر استيلاء الغير على هذا الرصيد في حالة حرب أو ما أشبه .

تلك هي إجمالاً عيوب نظام الصرف بالذهب ، وقد أبرزتها الحوادث

(١) وقد كانت فرنسا في مقدمة البلاد التي منيت بخسارة جسيمة من جراء خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب ولو أن فرنسا لم تكن تسير على نظام الصرف بالذهب ، وسبب ذلك احتفاظ بنك فرنسا ضمن رصيده بمقدار كبير من الجنيهات الانجليزية ، وقد بلغ مقدار خسارته من ذلك مليارين من الفرنكات ، وكذلك كانت حال بنك هولندا الذي بلغت خسارته من جراء تدهور الجنيه الانجليزي نحو ٣٠ مليون فلوران ، ينا بلغت خسارة بنك بلجيكا نحو ٦٥٠ مليوناً من الفرنكات البلجيكية - Lewinsohn, Histoire de la

الآخيرة للعيان في أوضح صورة ، مما جعل كثيرا من الاقتصاديين يقرر أن اتباع هذا النظام كان السبب الرئيسى في انهيار قاعدة الذهب في العهد الأخير

§ ٢ — احتشاد الذهب النقدي في الولايات المتحدة وفرنسا

تجمع الذهب ومبسه في الولايات المتحدة وفرنسا : عند ما أخذت الدول بعد الحرب تعود الواحدة بعد الأخرى الى نظام الذهب كان ثمة خوف ألا تكفى كمية الذهب النقدي في العالم للوفاء بحاجات الدول المختلفة ، وأن ينجم عن اشتداد طلب الذهب ارتفاع قيمته ومن ثم يحدث هبوط عام في الأثمان ، ولذلك ظهرت حركة قوية ترمى الى الاقتصاد في استعمال الذهب ، وذلك بالأخص عن طريق سحبه من التداول الداخلى واتباع نظام الصرف بالذهب . وكان أكبر الظن أن في ذلك ما يكفى لدرء خطر قلة الذهب النقدي العالمى ، لولا أن ظهر خطر آخر هو احتشاد أغلبية هذا الذهب في بلدين اثنين هما الولايات المتحدة وفرنسا ، حتى لقد بلغ مقدار المتجمع فيهما في سنة ١٩٣١ نحو ٢/٣ الذهب النقدي العالمى ، وهو الأمر الذى أدى الى ندورة الذهب النقدي في البلاد الأخرى . ولم تكن الولايات المتحدة وفرنسا في حاجة الى هذا المقدار العظيم لأغراضهما النقدية ، ولهذا ظل جزء كبير منه عاطلا في خزائهما . وقد قدر بعض الاخصائيين في سنة ١٩٢٨ أن ١/٤ الذهب الذى تملكه بنوك الفيدرال ريزرف في الولايات المتحدة لا يتفع منه بشيء ، وكذلك ٢/٣ الرصيد الذهبى في بنك فرنسا (١) .

(١) Boris, La Question de l'Or et La Crise Mondiale ، ص ٦٣

وقد كان ذلك راجعا الى السياسة النقدية العامة التي اخطتها كلتا الدولتين لنفسها ، وهى الحيلولة دون اتخاذ المقادير الجديدة من الذهب الوارد اليها قاعدة لاصدار مقادير جديدة من الوسائل النقدية تزيد عن حاجة التداول الداخلى ، وذلك حتى لا يرتفع مستوى الأثمان فيها عن مستواها فى الدول الأخرى ، وحتى لا ينشأ عن ذلك تدهور تجارة صادراتها . وقد كان فى حبس الذهب على هذا النحو خسارة كبيرة للولايات المتحدة وفرنسا ، إذ أن تركه عاطلا فى خزائن البنوك معناه ضياع الفائدة التى كانت تنجم لو أنه اتخذ قاعدة لاصدار وسائل نقدية جديدة . على أن نتائج ذلك كانت أشد خطراً فى البلاد الأخرى ، فقد قدر بعض الباحثين أن كل ١٠٠ فرنك من الذهب تدخل فرنسا (أو أمريكا) تودى إلى إلغاء ٧٠٠ أو ٨٠٠ من الوسائل النقدية فى البلاد الأخرى . ولذلك كان تسرب الذهب الى الولايات المتحدة وفرنسا مصحوبا بحركة انكماش نقدى شديد فى البلاد التى يخرج منها ، وداعيا الى هبوط الأثمان فيها .

أسباب تجمع الذهب النقوى فى الولايات المتحدة ونتائج : ومن السهل ادراك الأسباب التى دعت الى احتشاد الذهب النقوى فى الولايات المتحدة ، فقد كان ذلك راجعا بالأخص الى مركزها الممتاز كدائنة للدول الأخرى ، إذ خرجت دول الحلفاء من الحرب وفى ذمتها دين ثقل للولايات المتحدة يمثل قيمة ما اقترضته منها أثناء الحرب ، وما ابتاعته من السلع الأمريكية مما لم تدفع ثمنه ، وقد زاد عبء هذا الدين بعد الحرب بسبب استمرار البلاد الأوربية فى شراء مقادير كبيرة من المواد الأولية والغذائية من الولايات المتحدة ، فكان من أثر ذلك أن أصبح هناك فائض كبير فى ميزان أمريكا الحسابى . غير

أنه كان يقل من مقدار هذا الفائض الأموال التي يتفقها السياح الأمريكيون في الخارج ، والتفقات التي تؤديها الولايات المتحدة نظير نقل جانب من بضائعها على سفن البلاد الأخرى وبخاصة السفن البريطانية . بيد أنه رغمًا من ذلك كان لا يزال هناك فائض كبير في ميزان أمريكا الحسابي يتعين على الدول الأخرى أن تؤديه إليها ذهباً . والجدول الآتي بين مقدار الذهب المتجمع في الولايات المتحدة بين سنتي ١٩١٥ و ١٩٣٠ (١) :

(بملايين الدولارات)

١٩١٥	٢٣١٢	١٩٢٣	٢٢٤٤
١٩١٦	٢٨٤٣	١٩٢٤	٢١٩٩
١٩١٧	٣١٥٥	١٩٢٥	٣٣٩٩
١٩١٨	٣١٦٠	١٩٢٦	٢١٦٢
١٩١٩	٢٩٩٤	١٩٢٧	٣٣٧٩
١٩٢٠	٢٩٢٦	١٩٢٨	٢١٤١
١٩٢١	٣٦٦٠	١٩٢٩	٢٢٨٤
١٩٢٢	٣٩٢٢	١٩٣٠	٥٩٣

ومن هذا الجدول يتبين أن أكبر مقدار من الذهب تجمع لدى الولايات المتحدة خلال تلك المدة كان في سنة ١٩٢٤ حيث بلغ مالديها نحو ٤٥ ٪ من مجموع الذهب النقدي العالمي ، وبذلك أصبح زمام نظام الذهب في قبضة يدها ، ومن ثم فقد هذا النظام صفته « الأتوماتيكية » بمعنى أنه كان إذا عمدت الولايات المتحدة إلى زيادة التداول النقدي فيها أدى ذلك إلى هبوط قيمة الدولار ، وهبطت تبعاً لذلك قيمة الذهب نظراً لارتباط قيمته بقيمة الدولار ارتباطاً وثيقاً . وفي ذلك الحين لم

(١) زولوتاس في (L'Etalon - Or) ، ص ١٦٢

تكن حركة الاصلاح النقدي قد بدأت بعد في أغلب الدول ، ولذلك كان يتعين عليها أن تدخل في حساباتها هذا الموقف ، وذلك بالعمل على جعل قوة شراء عملتها متمشية مع قوة شراء الدولار ، وذلك حتى تستطيع الاحتفاظ بقاعدة الذهب ، وحتى لا تتعرض لخطر تسرب رصيدها الذهبي الى الولايات المتحدة .

وقد بين بعض الاقتصاديين وفي مقدمتهم الأستاذ كاسل (Cassel)^(١) أن نظام الذهب بعد الحرب لم يكن يماثل إلا في الظاهر فقط نظام الذهب قبل الحرب ، وذلك لأن قيمة الذهب لم تكن هي التي تحدد قيمة الدولار وإنما قيمة الدولار هي التي كانت تحدد قيمة الذهب . ولم يتردد في القول بأن الدولار أصبح في حد ذاته عملة مستقلة ، وأن قوته الشرائية أصبحت خاضعة للسياسات المصرفية بغض النظر عن قيمة الذهب ، وبذلك صارت قيمة الذهب تابعة لقيمة الدولار وليس العكس . وقد استند الاقتصادى السويدى في إبداء هذا الرأى على حقيقتين : (الأولى) أن الولايات المتحدة قد جمعت من الذهب مقادير من الوفرة بحيث صار في مقدورها أن ترسل منها الى الخارج كميات عظيمة دون أن يؤدي نقص الغطاء الذهبي فيها بالضرورة الى نقص الوسائل النقدية المتداولة (الثانية) أن الولايات المتحدة قد أصبحت من الغنى بحيث تستطيع أن تستورد من الذهب مقادير وفيرة دون أن يقابل ذلك بالضرورة أى تعديل في كمية النقود المتداولة .

ويؤخذ على هذا الرأى أن فيه شيئاً من المغالاة ، وهو إن يكن صحيحاً في الوقت الذى لم يكن نظام الذهب متبعا إلا في قليل من البلاد ، إلا أنه يفقد جزءاً كبيراً من قوته عند ما يكثر عدد البلاد التي

تتخذ الذهب نظاما لها . ذلك أنه إذا عمدت طائفة منها ولا سيما إذا كانت قوية اقتصاديا إلى رفع سعر الخصر فيها ، ومن ثم أحدثت هبوطا في مستوى أثمانها ، فإن الذهب يأخذ في التدفق إليها تدفقا من شأنه أن يحمل الولايات المتحدة في النهاية على حماية رصيدها الذهبي باتخاذ وسائل تؤدي إلى هبوط مستوى الأثمان فيها أيضا . كما أنه إذا عمدت طائفة من هذه البلاد إلى رفع مستوى الأثمان فيها ارتفاعا يؤدي إلى تسرب مقادير كبيرة من الذهب منها إلى الولايات المتحدة فإن هذه لا تستطيع أن تظل طويلا ممتنعة عن توظيف جانب من رؤوس أموالها في الخارج ، وهذا ما عمد إليه الأمريكيون بين سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٨ ، وأسفر عن نقص - بدرجة ما - في رصيد أمريكا الذهبي كما يتضح من الجدول المتقدم (١) .

يبدو أنه بعد سنة ١٩٢٨ عاد هذا الرصيد إلى الزايد من جديد ، وكان ذلك في أول أمره ناشئا عن موجة النشاط الأمريكي التي تقدمت أزمة سنة ١٩٢٩ ، فقد حلت التمويل الأمريكيين على سحب جانب كبير من رؤوس أموالهم في الخارج لتوظيفها في بلادهم ، كما جذبت إلى أمريكا جانبا كبيرا من رؤوس الأموال الأوربية التي وفدت إليها للاستفادة من حركة ارتفاع الأسعار فيها . وأما بعد سنة ١٩٢٩ فقد كان ذلك ناشئا عن الأزمة المالية العنيفة التي أرغمت كثيرا من الصيارفة والتمولين الأمريكيين على سحب رؤوس أموالهم في الخارج ، لتغطية مراكزهم في الداخل ، وأيضا لجعلها بآمن من أخطار جديدة . وقد استمر تدفق الذهب إلى أمريكا خلال سنتي ١٩٣٠

(١) إنما يلاحظ أن هذا النقص قلل من مقداره اتباع نظام الصرف بالذهب في كثير

من البلاد الأخرى ، وذلك للأسباب التي يناها آتقا

و ١٩٣١ بمقادير عظيمة حتى أصبحت الدول المدينة مهددة باستنفاد رصيدها الذهبي وكان ذلك باعثا لها إما على وضع قيود على تصدير الذهب ، وأما على وقف قاعدة الذهب إطلاقا .

أسباب تجمع الذهب النقدي في فرنسا ونتائج : وأما في فرنسا فقد كان تجمع الذهب النقدي بعد سنة ١٩٢٩ راجعا الى أسباب أشرنا إليها في معرض الكلام عن حركة الإصلاح النقدي فيها . ويكفي هنا أن نذكر أنه إبان عهد التضخم النقدي الذي تقدم حركة الإصلاح اجتماع للفرنسيين في الخارج رؤوس أموال وفيرة أودعوها في البنوك الأجنبية لخوفهم من استمرار تدهور قيمة الفرنك الفرنسي ، وساعد على حدوث ذلك ما كان عليه ميزان فرنسا الحسابي في ذلك الحين ، إذ كانت دائنة للخارج بمقدار أرباح وفوائد رؤوس الأموال الفرنسية المثمرة في البلاد الأجنبية ، وبمقدار ما يتبقى لها من أقساط ديون التعويضات بعد خصم ما كانت تدفعه من أقساط ديون الحرب التي عليها .

فلما بدأت حركة الإصلاح النقدي وعادت إلى النفوس الثقة في العملة الفرنسية أخذ الفرنسيون يستردون جانبا كبيرا من رؤوس أموالهم في الخارج ، بينما جعلت رؤوس أموال أجنبية كثيرة لانجذاب الثقة والطمأنينة في بلادها الأصلية تلقى عصا التسيار إلى فرنسا . وكان من أثر ذلك أن زاد الرصيد الذهبي في فرنسا بين سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٩ بنسبة الضعف تقريبا ، وواصل الذهب انسياجه إليها خلال السنوات التالية ، ولكن بدرجات متفاوتة ، فقد كان كما ساور الفرنسيين شيء من الخوف وعدم الثقة في النظم النقدية والمصرفية في بعض البلاد الأجنبية ، أو انتابهم نوبة من نوبات الخوف السياسي التي اشتهر بها الشعب الفرنسي بعد الحرب ، سارعوا إلى سحب حسابهم الدائن في الخارج

وعملوا بذلك على اشتداد تدفق الذهب إلى خزائن بنك فرنسا .
وقد كان مما يزيد الأمر خطراً أن الفرنسيين لم يكونوا يسمرون
أموالهم في الخارج لآجال طويلة وإنما لآجال قصيرة ، وكان
أغلبها يتخذ شكل ودائع يودعها الفرنسيون في الخارج ابتغاء
الحصول على سعر فائدة أعلى قليلاً من سعرها في بلادهم ، وإذا
كانت هذه الودائع معرضة للسحب في كل وقت فقد كان
ذلك مصدر خطر كبير على البلاد المودعة فيها . ولئن كان سحب
الأمريكيين لأموالهم في الخارج ابتداء من سنة ١٩٢٩ من أهم أسباب
الأزمة الأوربية وانهايار نظام الذهب ، فقد كانت حركة المد والجزر
في حساب الودائع الفرنسية في الخارج من أهم أسباب عدم استقرار
الحالة النقدية ، ومن ثم كانت عاملاً آخر من عوامل تلك
الأزمة (١) .

§ ٣ — انعدام التوافق بين مستويات الأثمان

الخطأ الذي ارتكبتها بعض البهرو بصدد ذلك : كثيراً ما أشار
الاقتصاديون إلى الحقيقة الآتية وهي : أن انتظام سير نظام الذهب
كنظام عالمي يتطلب توافقاً بين مستويات الأثمان في البلدان التي تأخذ
به ، ولذلك كان لزاماً عند العودة إلى نظام الذهب أن يكون ذلك
على أساس سعر بمقتضاه تكون قوة شراء وحدة النقود الذهبية داخل
البلد تعادل قوة شرائها في البلدان الأخرى ذات نظام الذهب . بيد
أن كثيراً من الدول لم تراعى هذه الحقيقة عند اصلاح نظامها النقدي

(١) من مقال في صحيفة التيمس في موضوع اكتناز الذهب في فرنسا ، عدد

بعد الحرب ، فانك لتجد من الدول من عاد الى نظام الذهب على أساس وحدة نقود ذات سعر يجعل قوة شرائها في الداخل أعلى منها في الخارج (وقد كانت قوة الشراء في الخارج بعد الحرب تقدر بمستوى الأثمان في الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك مثل فرنسا وبلجيكا واليونان ، على حين أن دولاً أخرى بعكس ذلك أجرت إصلاحها النقدي على أساس سعر يجعل وحدة نقودها ذات قوة شراء في الداخل أقل منها في الخارج ، وذلك مثل بريطانيا العظمى وبلاد اسكتلندا . وقد أشار إلى ذلك الأستاذ « ريست » (Rist) بقوله : « إن هناك أخطاء كثيرة ارتكبتها بعض البلاد عند اختيار سعر تثبيت عملتها حيث تغلبت اعتبارات خاصة بالنفوذ والتقاليد على الاعتبارات الاقتصادية والمالية البحتة » (١) .

ويكفي لتبيين ما كان لهذه السياسة من الأثر السيء في سير نظام الذهب بعد الحرب أن نتلمس ذلك في حالة بلدين اثنين هما : بريطانيا العظمى وفرنسا .

(فأولاً) أثر هذه السياسة في بريطانيا العظمى : عند ما عادت بريطانيا العظمى إلى نظام الذهب في سنة ١٩٢٥ على أساس سعر التعادل القديم كان مستوى الأثمان في الداخل أعلى منه في الخارج ، فقد كان الرقم القياسي لأثمان الجملة وقتئذ في إنجلترا ١٧١ على حين كان بين الولايات المتحدة ١٦٣ ، وقد استمر التباين في مستوى الأثمان في البلدين قائماً في السنوات التالية كما يتضح من الجدول الآتي :

(١) ريست ، في مقاله : (Le mécanisme de l'étalon - or-a-t-il été)

(? faussé — عدد خاص من مجلة Revue d'Economie Politique ، ص ١٤)

الرقم القياسي لأثمان الجملة في كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة

الرقم الأساسي : ١٠٠ في سنة ١٩١٣

السنة	بريطانيا العظمى	الولايات المتحدة	مقدار الفرق
	Board of Trade	Bureau of Labour	
١٩٢٥	١٥٩	١٤٨	١١
١٩٢٦	١٤٨	١٤٣	٥
١٩٢٧	١٤٢	١٣٧	٥
١٩٢٨	١٤٠	١٣٩	١
١٩٢٩	١٣٧	١٣٧	صفر
١٩٣٠	١٢٠	١٢٤	٤
١٩٣١	١٠٤	١٠٥	١

ومن هذا يتبين أن مستوى الأثمان في إنجلترا ظل أعلى منه في الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٢٨ ، وقد أحدثت هذه الحال أثرها الطبيعي في ميزان إنجلترا التجاري ، فنقصت صادراتها وزادت وارداتها ومن ثم اشتد العجز في ميزانها التجاري . وقد كان مقدار هذا العجز ٣٢٤ مليوناً من الجنيهات في سنة ١٩٢٤ فأصبح ٢٨٤ مليوناً في سنة ١٩٢٥ و ٤٧٥ مليوناً في سنة ١٩٢٦ ، ثم أخذ في السنوات التالية يتقلب بين الزيادة والنقصان ، ولكنه على كل حال كان دائماً أكثر منه في سنة ١٩٢٤ .

ومثل هذا العجز الشديد في الميزان التجاري من شأنه أن يدعو الى تسرب الذهب الى الخارج تسرباً يخشى منه على نظام الذهب . ويكفي هنا أن نشير الى أنه بين شهرى أغسطس ١٩٢٥ وفبراير ١٩٢٦ بلغ مقدار ما نقده بنك إنجلترا من الذهب ٥٩٥٠٠٠ ر. ٢٠ جنيه . وقد كان ينتظر بعد ذلك أن تظل حركة تسرب الذهب في اطراد ، ولكن حال

دون ذلك وفود مقادير كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى إنجلترا، فقد كانت عودة إنجلترا على أساس القيمة الأصلية للجنيه الانجليزي سببا في إعادة الثقة إلى نفوس الممولين، ومن ثم اجتذبت إلى سوق لوندرة رؤوس أموال أجنبية كثيرة، وساعد على ذلك أن سعر البنك في لوندرة خلال سنين ١٩٢٥ و ٢٦ و ٢٧ ظل باطراد أعلى منه في كل من الولايات المتحدة وهولندا وسويسرا بمقدار ١ ٪ ، يضاف إلى ذلك أن تدهور الفرنك تدهورا شديدا في سنة ١٩٢٦ كان سببا في التجاء رؤوس أموال فرنسية كثيرة إلى إنجلترا .

ومهما يكن من شيء فغاية ما نريد أن نقرره هنا هو أن وجود التباين بين مستوى الأثمان في إنجلترا ومستواها في الخارج بسبب العودة إلى نظام الذهب على أساس السعر القديم للجنيه الانجليزي كان سببا في اشتداد العجز في ميزان إنجلترا التجاري، ومن ثم كان باعثا على تسرب الذهب منها إلى الخارج تسربا كان ينتظر أن يكون مطردا لولا أن حالت دون ذلك حركة وفود رؤوس أموال أجنبية كثيرة إلى إنجلترا .

(وثانيا) أثر هذه السياسة في فرنسا : كانت عودة فرنسا إلى نظام الذهب على أساس يفاير الأساس الذي عادت عليه إنجلترا ، فيينا كانت عودة إنجلترا على أساس سعر تعادل يجعل قيمة الجنيه الانجليزي في الخارج أعلى منها في الداخل ، كان سعر التعادل الذي ثبت على أساسه الفرنك الفرنسي يجعل قيمة الفرنك في الداخل أعلى منه في الخارج ، أي أن مستوى الأثمان داخل فرنسا مقدرا بالذهب كان أقل منه خارجها ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد كان التفاوت موجودا قبل تثبيت الفرنك ، وظل قائما بعد تثبيته فعليا في سنة

١٩٢٦ وقانونا في سنة ١٩٢٨ كما يتضح من الجدول الآتي :

الرقم القياسي للأثمان الحملة في كل من فرنسا والولايات المتحدة

الرقم الأساسي : ١٠٠ في سنة ١٩١٣

السنة	فرنسا	الولايات المتحدة	مقدار الفرق
١٩٢٤	١٣٤	١٤١	٧
١٩٢٥	١٣٨	١٤٨	١٠
١٩٢٦	١١٩	١٤٣	٢٤
١٩٢٧	١٢٨	١٣٧	٩
١٩٢٨	١٢٩	١٤٠	١١
١٩٢٩	١٢٦	١٣٨	١٢
١٩٣٠	١١٠	١٢٤	١٤
١٩٣١	٩٢	١٠٥	١٣

وقد أحدث هذا التفاوت أثره الطبيعي في ميزان فرنسا التجاري ، إذ كان انخفاض مستوى الأثمان فيها سببا في زيادة صادراتها وانقلابها من دولة ذات ميزان تجارة غير موافق إلى دولة ذات ميزان تجارة موافق ، وظل الأمر كذلك حتى سنة ١٩٢٧ . ولكن في سنة ١٩٢٨ انتاب العجز ميزان فرنسا التجاري وظل العجز قائما خلال السنوات التالية ، وذلك رغما عن استمرار انخفاض مستوى الأثمان فيها (مقدراً بالذهب) عن مستواها في الخارج . ويعزو بعض الاقتصاديين ^(١) ذلك إلى حركة تدفق رؤوس الأموال إلى فرنسا في ذلك الحين ، إذ أن ذلك يؤدي في العادة إلى زيادة الواردات من البضائع ، بينما أن وقف حركة تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ، وهي التي كانت شديدة قبل تثبيت الفرنك ، تؤدي في العادة إلى نقص الصادرات . ولكن ذلك ليس معناه انعدام تأثير التباين في مستوى الأثمان في حركة الصادرات

(١) زولوتاس ، في كتابه المشار اليه آتقا ، ص ١٨٦

والواردات من البضائع حتى في هذه الحالة ، فمن المحقق أن الصادرات الفرنسية كانت تصبح أقل والواردات أكثر لو لم يوجد هذا التفاوت في الأثمان .

وصفوة القول أن تثبيت عملة بعض البلاد على أساس سعر لم تلاحظ فيه العلاقة بين مستوى الأثمان في الداخل والخارج كان خطأ كبيراً ، وقد نشأ عنه اضطراب عظيم في المعاملات الدولية وما يتبع ذلك من سوء توزيع الذهب النقدي واختلال سير نظام الذهب . وقد كان مما يزيد الأمر سوءاً أن هذه الظاهرة لم تكن قاصرة على بريطانيا العظمى وفرنسا بل أن دولاً أخرى كثيرة لم تراع عند العودة إلى نظام الذهب تلك العلاقة بين مستوى الأثمان في الداخل والخارج ، وكانت تحمل نصيبها من الوزر في إفساد سير نظام الذهب .

§ ٤ - اضطراب حركات رؤوس الأموال الدولية

إن اضطراب حركات رؤوس الأموال الدولية وما كان لها من الأثر السيئ في سير نظام الذهب يمكن النظر إليه من نواح ثلاث : (١) اختلال التوازن بين رؤوس الأموال ذات الآجال الطويلة ورؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة . (٢) تقاعس الدول الغنية عن تقديم القروض الأجنبية بمقادير كافية . (٣) انعدام الانسجام في حركات رؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة .

(١) اختلال التوازن بين رؤوس الأموال ذات الآجال الطويلة ورؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة : ظلت سوق رؤوس الأموال الدولية بعد الحرب العظمى يهيمن عليها عاملان خطيران :

(أ) النزعة الى المضاربة ، وذلك على أثر تقلقل النظم النقدية في بلاد كثيرة وتعرض سعر الصرف للتقلبات الشديدة . ومع أن الحالة النقدية أصلحت بعد ذلك في بلدان كثيرة وعاد سعر الصرف هدوءه فإن هذه النزعة ظلت مع ذلك متمكنة من النفوس (ب) عدم استقرار الحالة السياسية والاقتصادية في أغلب البلدان .

وقد كانت أولى نتائج هذه الحالة فقدان التوازن بين رؤوس الأموال ذات الآجال الطويلة ورؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة ، فبينما كانت سوق الأولى تعاني نقصا شديداً في العرض كانت سوق الثانية مكتظة برؤوس الأموال المعروضة ، وقد بدأ أثر ذلك واضحاً في تباين سعر فائدة النوعين من رؤوس الأموال ، فقد ظل هذا التباين عظيماً مع أنه لو حدث في الأوقات العادية لكان خليقاً بإحداث حركة انتقال من سوق رؤوس الأموال القصيرة الأجل الى سوق رؤوس الأموال الطويلة الأجل ، ولأدى ذلك الى حدوث التوازن بين النوعين ، ولكن تغلب العاملين السابقين الذكر حال دون ذلك . وقد كان من أثر زيادة الأخطار التي يتعرض لها المقرضون لآجال طويلة - سواء من حيث اشتداد خطر تقلب قيمة النقود في الداخل وسعر الصرف في الخارج أو من حيث التعرض لأخطار المورانور يوم - أن صاح أحد الصيارفة قائلاً ، وقد سأله أحد عملائه في الخارج أن يقرضه قرصاً لثلاث سنوات ، « إن قرصاً لثلاث سنوات الآن يعادل قرصاً لمائة وخمسين سنة قبل الحرب (١) » .

(١) التقاعس في تفريم القروض الأجنبية : ما كادت الحرب تضع أوزارها وينصرف العالم الى تنظيم شؤونه الاقتصادية حتى بدت الحاجة ماسة في بلاد كثيرة الى عقد قروض ذات آجال طويلة تستعين بها علي إصلاح

ما خربته الحرب ، وعلى انشاء مشروعات جديدة ، وتنظيم الانتاج تنظيمًا علميًا وإيجاد التناسق بين المشروعات المختلفة . وإذا كانت رؤوس الأموال غير متوافرة في هذه البلاد بدرجة كافية فقد أدت زيادة طلب الاقتراض الى ارتفاع سعر الفائدة فيها ، وكان ينتظر أن يكون هذا الارتفاع كافيا لاجتذاب رؤوس الأموال من البلاد الأخرى ، كما كانت الحال قبل الحرب ، حيث كان هناك بلاد مقرضة تكثر فيها رؤوس الأموال ويميل سعر الفائدة فيها الى الهبوط وأخرى مقرضة يميل فيها سعر الفائدة الى الارتفاع ، وكان هناك تيار من رؤوس الأموال يتجه من الأولى الى الثانية لاجتذاب التعادل في سعر الفائدة بينها . أما بعد الحرب فقد كان ارتفاع سعر الفائدة في البلاد التي اشتدت حاجتها الى رؤوس الأموال غير كاف لحمل التمويل في البلاد الأخرى على توظيف أموالهم لآجال طويلة في البلاد الأولى ، وذلك بسبب ما كان يسود العالم من الاضطراب النقدي والاقتصادي والسياسي .

ومع ذلك فانه بالرغم من قلة الثقة التي كانت بادية في أول الامر لم يلبث تباين سعر الفائدة بين البلاد المختلفة أن أدى الى ظهور تيار من رؤوس الأموال يتجه نحو البلاد ذات سعر الفائدة المرتفع ، ويزداد اندفاعا كلما توطدت دعائم النظم النقدية والاقتصادية ، وبمضي الزمن جعل هذا التيار يحدث نتيجة طبيعية من حيث تقليل التفاوت في سعر الفائدة بين البلاد المقرضة والبلاد المقرضة ، حتى خيل للباحث في وقت ما أن التوازن قد عاد الى أسواق رؤوس الأسواق المختلفة .

ولكن ذلك لم يدم طويلا ، فمنذ حوالى منتصف سنة ١٩٢٨ - وهو الوقت الذي اندفعت فيه الولايات المتحدة في غمار النشاط الاقتصادي العظيم الذي تقدم أزمة سنة ١٩٢٩ - أخذ كثير من الدول

الدائنة يقبض يده عن اقراض الدول المدينة ، وفي الوقت نفسه أخذ تيار شديد من رؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة يتجه نحو الولايات المتحدة تحت تأثير ارتفاع سعر الفائدة فيها بسبب النشاط العظيم والمضاربة الشديدة . ومنذ منتصف سنة ١٩٢٩ أخذت حركة رؤوس الأموال تتجه من جديد نحو البلاد المدينة ، ولكن ذلك لم يدم سوى أشهر قليلة ، إذ أخذت الثقة تضعف سريعا منذ منتصف سنة ١٩٣٠ ، وانتهى الأمر بأزمة الائتمان الشديدة التي وقعت في صيف سنة ١٩٣١ ، وأدت إلى خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب .

وإذا أنت نظرت الى البلاد المقرضة بعد الحرب العظمى وجدت أنها تشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وبلاجيكا وهولندا وكندا وسويسرا والسويد . أما البلاد المقرضة فتشمل بالأخص ألمانيا ودول أوربا الوسطى وأستراليا وجمهوريات أمريكا الجنوبية وبالجملة بقية العالم ما عدا روسيا . والجدول الآتي يبين حركات رؤوس الأموال في بعض البلدان الكبيرة خلال المدة التي يتناولها البحث^(١) .

ميزان الوارد (+) والصادر (-) من رؤوس الأموال

(بملايين الدولارات)

١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
١٧٣ —	٥٨٠ —	١٠٩٩ —	٢٠٦ —	١٩٦ —
١٢٧ +	٣٨٥ —	٥٦٩ —	٥٧٤ —	١١٢ —
—	٥٠٤ —	٢٣٧ —	٢٠ +	٢٥٢ +
٣٣ —	٦٥ —	١٩ —	٧١ —	٢٦ —
١٥١ +	١٠٧٢ +	١٠٠٧ +	٥٥٣ +	١٤٨ +

ولسنا نبغى هنا الدخول فى تفاصيل حركات رؤوس الأموال خلال هذه المدة ، وإنما نريد فقط أن نبين ماكان لهذه الحركات غير المنتظمة من الأثر السىء فى نظام الذهب .

ولا يضاح ذلك نقول : إن من المتفق عليه عند الاقتصاديين أن البلاد الدائنة هى التى يكون فى ميزانها الحسابى قاض يقابله عجز فى الميزان الحسابى لتلك التى يطلق عليها اسم البلاد المدينة ، فإذا لم تقرض الأولى قاضها إلى الثانية تعين على هذه أن تؤدى ما هنالك من عجز فى ميزانها الحسابى بذهب تبعث به إلى البلاد الدائنة . وهذا بفرض أن هذه الدول تسير جميعا على نظام الذهب . وعلى هذا يأخذ الرصيد الذهبى فى الزايد فى البلاد الدائنة ، وفى الناقص فى البلاد المدينة ، حتى يأتى وقت تضطر فيه البلاد المدينة أن تخرج عن قاعدة الذهب (١) .

لهذا كان تقاعس البلاد الدائنة عن إقراض البلاد المدينة ابتداء من سنة ١٩٢٨ ، وبالأخص منذ سنة ١٩٣٠ ، مؤديا إلى تدفق الذهب وصكوك الذهب من الثانية إلى الأولى تدفقا عرض النظام النقدى فى البلاد المدينة لخطر شديد . وفيما يلى جدولان يبين أولها التغيرات الطارئة على أرصدة الذهب فى آخر كل عام فى البلاد الدائنة والمدينة ، ويبين ثانيهما النقص الطارئ على الأرصدة من الصكوك فى البلاد المدينة (٢) .

(١) نعم ان هناك طريقة أخرى تستطيع بها البلاد المدينة أن تؤدى ما عليها ، وذلك بزيادة الصادرات من البضائم ، ولكن ذلك يستلزم من جانب البلاد الدائنة قبول زيادة الواردات فيها ، وهذا شرط لم يكن متوافرا فى أغلب البلاد الدائنة لشدة حرصها على حماية أسواقها الداخلية

(١) وقد استعرنا هذين الجدولين من زولوتاس ، فى (L'Étalon - Or en Théorie et en Pratique) ، ص ٢٠٠

أرصدة الذهب (بملايين الدولارات)

البلاد	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١
	المقدار	%	المقدار	%
البلاد الدائنة	٦٢٠٦	٦٣	٧٦٩١	٧٠
البلاد المدينة	٣٧١٣	٣٧	٣١٨٧	٣٠

أرصدة الصكوك في البلاد الأجنبية (بملايين الدولارات)

١٩٢٨	١٤٣٣	١٩٣٠	١٥٠
١٩٢٩	٣٣٢	١٩٣١	٦٢٣

ومن هذين الجدولين يتبين أن أرصدة الذهب قد تزايدت في البلاد الدائنة خلال تلك المدة بينما تناقصت في البلاد المدينة ، كما تناقصت أيضا في هذه البلاد أرصدة الصكوك الأجنبية تناقصا كبيرا . إنما يلاحظ بشأن هذه الصكوك أن ما طرأ عليها من نقص كبير في عام ١٩٣١ لم يكن ناشئا عن أسباب خاصة بحركة الاقتراض فحسب ، بل كان ناشئا أيضا عن رغبة بلاد كثيرة كانت تسير على نظام الصرف بالذهب في التخلص من هذا النظام .

(٣) انصرام الانسجام في مرافق رؤوس الأموال القصيرة الأجل :
لحركات رؤوس الأموال الدولية ذات الآجال القصيرة أثر خطير في سير نظام الذهب ، إذ تقوم بوظيفة المنظم لكمية النقود التي يحتاج إليها التعامل في البلاد التي تسير على هذا النظام . ولكنها كي تستطيع أداء تلك الوظيفة يتعين وجود التضامن بين الأسواق النقدية المختلفة ، بمعنى أنه إذا ارتفع سعر الخصم في واحدة منها عنه في الأخرى حمل ذلك رؤوس الأموال الأجنبية على الوفود الى هذه السوق من جهة ، ووضع حدا لتسرب الذهب منها الى الخارج من جهة أخرى . بيد

أن هذه النتيجة لا يتسنى تحقيقها الا اذا كانت الأمور مستقرة والثقة مدعمة في السوق النقدية ، وهذا شرط كان متوفرا في أغلب البلاد ذات نظام الذهب قبل الحرب ، ولكنه كاد ينعدم في نظام الذهب الجديد بعد الحرب ، فقد ظل كثير من أسباب القلق والاضطراب يسود الحالة الاقتصادية والسياسية والنقدية جميعا . ولهذا لم يعد في وسع حركات سعر الخصم في حالات كثيرة أن تجتذب رؤوس الأموال من جهة الى أخرى ، وأن تحدث النتائج النقدية المنشودة . وأصبحت رؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة تحت تأثير الجوف وعدم الثقة تتحرك حركات هوجاء لا تخضع فيها لتقلبات سعر الخصم ، وبدلا من أن تقصد البلاد التي تشتد فيها الحاجة الى رؤوس الأموال ويرتفع فيها سعر الخصم جعلت تتجه نحو البلاد التي تكثر فيها رؤوس الأموال ويهبط سعر الخصم ولكن توافر فيها أسباب الثقة والطمأنينة . وقد كان من شأن هذه الحركات الهوجاء أن قوضت ركنا خطيرا من الأركان التي يستند عليها نظام الذهب وهو سياسة سعر الخصم^(١) ، كما كانت من أهم الأسباب التي دعت الى تجمع الذهب في عدد قليل من البلدان وحرمان الأخرى منه كما بينا آنفا .

§ ٥ — الافراط في الحماية الجمركية

سوء أثر الحماية الجمركية في سير نظام الذهب : خلفت الحرب وراءها طائفتين من الدول إحداهما دائنة والأخرى مدينة ، وكان هناك سنويا أقساط عظيمة هي أقساط ديون الحرب وديون التعويضات يتعين على الدول المدينة أن تؤديها الى الدول الدائنة ، وقد زاد عبء

(١) راجع في تفصيل ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ص ١٣٧ وما بعدها

هذه الديون بما أضيف إليها من قروض جديدة عقدت بعد الحرب لأغراض مختلفة . وإذا كانت الديون الدولية إنما تسوى بواسطة الكيالات وما إليها من صكوك الدفع الدولى ، فقد كانت لزاما على الدول المدينة أن تتلمس أسباب الحصول على هذه الصكوك من مصادر مختلفة أهمها ثلاثة : (١) زيادة الصادرات من البضائع والخدمات والأوراق المالية (٢) نقص الواردات من البضائع والخدمات والأوراق المالية (٣) عقد القروض الأجنبية (١) .

وأنت إذا تركت جانبا مسألة عقد القروض الأجنبية وجدت أن تعديل الميزان التجارى فى الدول المدينة بما يسمح لها بأداء ديونها يتحقق فى نظام الذهب - فى الأوقات العادية - من تلقاء نفسه بمجرد فعل القوى الاقتصادية . ذلك أنه متى زاد طلب الصكوك الأجنبية فى الدول المدينة ارتفع سعر الصرف ، فىكون ارتفاعه مشجعا على التصدير ومثبطا عن الاستيراد ، وإذا لم يكن ذلك كافيا قامت سعر الصرف يواصل ارتفاعه حتى يبلغ حد خروج الذهب ، فىحمل ذلك بنك الإصدار على رفع سعر الخصم لحماية لاحتياطيه الذهبى ، فىكون ارتفاعه داعيا الى هبوط الأثمان ، ومن ثم يؤدى ذلك الى زيادة الصادرات ونقص الواردات (٢) .

لذلك صح القول بأن سير نظام الذهب فى الأوقات العادية قمين بتعديل الميزان التجارى بما يسمح بأداء الديون الدولية . بيد أن نجاح نظام الذهب فى القيام بتلك الوظيفة متوقف الى حد كبير على السياسة الجبركية التى تتبعها الدول الدائنة ، فهذه إذا لم تقم العقبات

(١) للرجوع الى تفصيلات أوفى فى هذا الموضوع أنظر كتابنا « التجارة الدولية » ،

ص ١٧١ - ١٧٥ .

(٢) أنظر فى تفصيل ذلك كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ١٠٣ - ١٠٥ .

في سبيل زيادة الواردات اليها من الدول المدينة (أو من دول أخرى تباعها الدول المدينة سلعا) مكنت لنظام الذهب من تأدية وظيفته ، ولكنها إذا عمدت الى رفع رسومها الجمركية وأمعنت في سياسة حماية التجارة تعذر على الدول المدينة أن تحصل على الصكوك اللازمة لأداء ما عليها ، اللهم إلا عن طريق الاقتراض من الخارج ، فإذا لم يتح لها ذلك لم يبق أمامها سوى الاعتراف من رصيدها الذهبي وأداء ما عليها ذهبا الى الدول الدائنة ، وهذه حال اذا استمرت مدة كافية أدت الى خروج الدول المدينة عن نظام الذهب .

ومامن شك في أن السياسة الجمركية التي جرت عليها الدول الدائنة بعد الحرب كانت مشبعة بروح الحماية الشديدة ، وقد بلغت هذه الحماية أقصى مداها في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ رفعت رسومها الجمركية منذ سنة ١٩٢٠ ثلاث مرات وغالت في ذلك غلوا كبيرا ، مع أنها أصبحت منذ الحرب أكبر الدول الدائنة ، وكان خليقا بها من أجل ذلك أن تجعل رسومها الجمركية أكثر اعتدالا .

§ ٦ — الذعر المالي

وأخيرا نصل الى السبب المباشر في انهيار نظام الذهب ، وهو الذعر المالي . ولقد أثبتنا من قبل عند البحث في حركات رؤوس الأموال أن ضعف الثقة من شأنه أن يثير من جانب رؤوس الأموال حركات هوجاء تشل فعل سياسة سعر الخصم ، وتعرض نظام الذهب للخطر ، فإذا ما تحول ضعف الثقة الى ذعر مالي أصبح انهيار نظام الذهب

يكاد يكون محققاً^(١) .

مصرعات الزعر المالي في سنة ١٩٣١ : ولقد كان صيف ١٩٣١ من تلك الوجهة شديد الوطأة على نظام الذهب ، فقد اجتمع فيه من أسباب عدم الثقة ما تحول سريعاً الى زعر مالي شديد كان فيه القضاء الأخير على نظام الذهب . وقد اعتاد الباحثون أن يرجعوا بداية هذا الذعر الى انهيار بنك « Credit-Anstalt » في ١٤ مايو سنة ١٩٣١ ، وقد كان أكبر بنوك النمسا وأعظمها أثراً في تمويل مشروعاتها الصناعية ، إذ كان يسيطر على ما يناهز ثلاثة أرباعها^(٢) ، فكان ذلك نذيراً للمتمولين الأجانب بخطورة الحالة في أوروبا الوسطى ، وحافزاً لهم على سحب رؤوس أموالهم من النمسا ، ثم من ألمانيا وغيرها من دول أوروبا الوسطى .

يبد أن تلك الحركة لم تكن لتمتد ويشدد خطرها لو لم يكن هناك مقدمات ساعدت على انبثاق الذعر والقلق بين المتمولين ، فقد كانت وطأة الأزمة العالمية في أوروبا الوسطى شديدة خلال شتاء سنة ١٩٣١ ، حتى لقد تجاوز عدد العمال العاطلين في ألمانيا وقتئذ خمسة الملايين على حين بلغ عدهم في النمسا ٥٠٠.٠٠٠ مع أن عدد سكانها جميعاً لا يتجاوز الستة الملايين ، وقد كسدت صناعاتها وبارت تجارتها وأدى ذلك إلى عجز كبير في ميزانيتها العامة أثار مخاوف الناس وهواجسهم

(١) وأنت ترى أن نظام الذهب بالشكل الذي كان سائداً به يقوم بطبيعته على الثقة إذ يتضمن وجود جزء كبير من التداول النقدي يبلغ نحو ٦٠ ٪ أو أكثر لا يقابله غطاء من الذهب ، ولذلك فإنه عند ما يفقد الجمهور أو المتمولون الأجانب الذين لهم ودائع في بلد تتهم في عمله الأهلية ، ويطلبون صرف أوراق البنوك أو الودائع بالذهب ، فإنه يستحيل على البنك المركزي أن يجد لديه من الذهب ما يكفي لذلك وهو ما يؤدي الى وقف قعدة الذهب

(٢) أنظر في تفاصيل انهيار هذا البنك : Lewinsohn, Histoire de la

وارتسم أمامهم شبح التضخم النقدي المخيف ، وقد كانوا قريبى العهد به ، ولا يزالون يذكرون مساوئه . وبجانب تلك الصعاب المالية أخذت تبدو فى الأفق الألماني نذر الاضطراب السياسى ، وذلك على أثر تقدم حزب النازى وتسرب الخوف من تقلده زمام الحكم لاسيما وقد كان يتوعد بالكف عن أداء أقساط الديون الأجنبية وديون التعويضات . وزاد الطين بلة ما أذاعته حكومتا ألمانيا والنمسا فى شهر مارس سنة ١٩٣١ خاصة بعقد اتحاد جرمنى بينهما ، فقد أثار ذلك عاصفة من الاستياء فى الأوساط السياسية ، وأغضب فرنسا بنوع خاص ، إذ رأت فيه خطوة أولى فى سبيل تحقيق الاتحاد السياسى بين الدولتين (Anschluss) وهو ما كانت تعمل سياسة فرنسا الخارجية منذ سنة ١٩١٨ على منعه ، فترك ذلك كله أثرا سيئا فى نفوس التمويل الأجانب ، فلما وقع حادث (Credit - Anstalt) كانت النفوس مهيأة لاتباع أول ناعق .

انتشار أعراض عزم الثقة : وما حل صيف سنة ١٩٣١ حتى كانت أعراض عدم الثقة قد تقشت فى العالم طرا ، ولم تسلم من أخطارها بلاد مثل فرنسا والولايات المتحدة مع ما كان لهما من مركز رفيع ممتاز . ففى فرنسا أغلق بنك أوستريك (Oustric) أبوابه على حين اضطرب بنك آدم (Banque Adam) - وهو من أقدم البنوك المحلية فى فرنسا وأكثرها فروعاً - إلى وقف الدفع مؤقتا ، بينما كانت منشآت مالية أخرى تعاني صعبا شديدا . وقد استولى الخوف على التمويل الفرنسين فتهافتوا على المصارف يسحبون ودائعهم ، حتى لقد قدر ما اكتزوه من أوراق البنكنوت وقتئذ بنحو ١ المتداول ، وكان ذلك باعثا للبنوك الفرنسية على سحب مالها من رؤوس أموال ذات آجال قصيرة فى

م - ٤١ - اقتصاد

سوق لوندرة مما أدى إلى هبوط كبير في الرصيد الذهبي لبنك إنجلترا ولم تكن حال الولايات المتحدة بأحسن من ذلك ، فقد أخذت حركة الافلاس تنتشر بين بنوكها سريعاً ، فأغلق كثير منها أبواب خزائنه ، وكان هذا الاغلاق نهائياً بالنسبة لبعضها ومؤقتاً بالنسبة للبعض الآخر وذلك ريثما تعود الثقة والطمأنينة الى النفوس . وقد عمدت بنوك الفيدرال ريزرف وقتئذ ، علاجاً لهذه الحالة ، الى اصدار نحو ١٠٠٠ مليون دولار من أوراق البنكنوت ، وهو الأمر الذي أدى الى نقص كبير في مقدار الذهب الحر فيها ، وأثار الشكوك في الخارج من حيث مقدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بنظام الذهب . وهكذا كان التآمل في صيف سنة ١٩٣١ سواء ولى وجهه شطر أوروبا أو أمريكا صادف تلقاً واضطراباً (١) .

ألمانيا مركز العاصفة : بيد أن مركز العاصفة الحقيقي كان ألمانيا ، إذ كانت محملة فوق ديون التعويضات بأعباء ديون ثقيلة ذات آجال قصيرة تدن بها بالأخص للولايات المتحدة وإنجلترا وسويسرا وهولندا ، وقد بلغ ماسحب من هذه الديون خلال الشهور السبعة الأولى من سنة ١٩٣١ نحو ٢٩٠٠ مليون من الماركات ، مما أدى الى فقد بنك الريخ أكثر من ٢٠٠٠ مليون مارك من رصيده الذهبي ، علي حين أصبحت البنوك التجارية مهددة بأشد الأخطار ، لاسيما وقد اندفعت بلا روية في توظيف جانب كبير من القروض ذات الآجال القصيرة التي حصلت عليها في الخارج في عمليات ذات آجال طويلة ، مما جعلها عاجزة عن سحبها في الوقت المناسب . وقد تبين بجلاء وقتئذ أن الاستمرار في سحب رؤوس الأموال الأجنبية من ألمانيا واستنفاد

(١) فريزر في (Great Britain and the Gold Standard) ص ٩٢ - ٩٣

الذهب من خزائن بنك الريخ لا يلبث أن يؤدي إلى خروج ألمانيا عن قاعدة الذهب ، ويجعلها غير قادرة على نقل أى مبلغ لحساب ديون التعويضات أو غيرها ، ولذلك اقترح الرئيس هوفر في ٢٠ يولية سنة ١٩٣١ اصدار موراتوريوم بتأجيل أقساط ديون التعويضات وديون الحرب لمدة سنة ، ولكن فرنسا ترددت في قبول هذا الموراتوريوم ، وبذلك ضاع ما كان منتظرا من حسن تأثيره النفساني . وقد استمرت حركة سحب رؤوس الأموال الأجنبية من ألمانيا على أشدها حتى اضطر بنك « Darmstadter National Bank » وهو من أكبر البنوك الألمانية أن يفاق أبوابه في ١٣ يولية ، فاستولى على الجمهور الألماني جزع عظيم ، وتهافت الناس على البنوك يسحبون ودائعهم فأصبحت مأخوذة بين نارين : حركة السحب الداخلي وحركة السحب الخارجي ، وأصبح النظام المصرفي في ألمانيا على شفا جرف هار . ازاء ذلك قررت حكومة الريخ اغلاق البنوك يومين عمدت خلالها الى اجراء عملية تطهير عامة بين البنوك ، فقررت ادماج الضعيف منها في القوى ، وأمدتها بالأموال اللازمة تارة على شكل قروض وتارة على شكل مشاركة مالية . أما بالنسبة للديون الأجنبية فقد صدر موراتوريوم بتأجيل أغلبها لمدة ستة شهور ، وأعقب ذلك إجراءات أخرى اتخذت لمنع فرار رؤوس الأموال الى الخارج وتنظيم توزيع الائتمان في الداخل (١) .

سربانه الزعر المالي الى انجلترا وغرومها عن قاعدة الذهب :
وقد كان للآزمة المصرفية في ألمانيا واطلان الموراتوريوم السالف الذكر رد فعل شديد في انجلترا ، إذ كان لبنوكها رؤوس أموال

كثيرة وظفتها في ألمانيا ، وقد بلغ مقدارها في الوقت الذي توقفت فيه ألمانيا عن الدفع نحو ٧٣ مليون جنيه قروضا ذات آجال طويلة و ٩٠ مليون جنيه قروضا ذات آجال قصيرة . فلما تجمدت هذه القروض في ألمانيا أثار ذلك مخاوف الممولين الأجانب الذين لهم رؤوس أموال مودعة أو موظفة في سوق لوندرة ، واشتد الخوف على أثر نشر تقرير لجنة تحقيق مصرفي في شهر مايو سنة ١٩٣١ ، إذ تبين منه أنه في شهر مارس من تلك السنة كان على إنجلترا للخارج من الديون القصيرة الأجل ٤٠٧ مليوناً من الجنيهات ، بينما أنها لم تكن دائنة إلا بمقدار ١٥٣ مليوناً ، ثم جاء تقرير لجنة مكميلان (Mac Millan's Committee) المشهور ضغثاً على إباله ، إذ كانت روح التشاؤم تبدو جلية من خلال بحثه في حالة إنجلترا المالية والصناعية ، فاستولى الرعب على البنوك والممولين الأجانب ، وسارعوا الى سحب رؤوس أموالهم الموظفة في سوق لوندرة ، وساعد على اشتداد هذه الحركة وجود طائفة أخرى من الممولين والصارفة الأجانب كانوا يحتفظون دائماً برصيد دائم في سوق لوندرة لاستخدامه وقت الضرورة ، فلما تجمد ما لهم من قروض في ألمانيا والنمسا عمدوا الى الاغتراف من رصيدهم في لوندرة . وقد كانت ضغط هذه الحركة شديداً على رصيد الذهب في بنك إنجلترا فبلغ ما فقدته من الذهب خلال النصف الثاني من شهر يونية أكثر من ٣٠ مليون جنيه ، حتى اضطر الى طلب المعونة من زميله بنك فرنسا وبنك القيدرا ل ريزرف في نيويورك فقدموا له اعتماداً بمبلغ ٥٠ مليوناً من الجنيهات ، ولكنه لم يلبث ان استنفد ، فعاد بنك إنجلترا الى الاقتراض من زميله السالف الذكر ، فلم يضئنا عليه هذه المرة أيضاً بالمساعدة ، وقدموا له اعتماداً

جديداً بمبلغ ٨٠ مليوناً من الجنيهات . ولم يكن هذا صادراً عن مجرد رغبة البنكين في مد يد المساعدة لزميل لهما فحسب ، بل كان صادراً أيضاً عن عاطفة حب الذات ، أذ كان جزء كبير من رصيد بنك فرنسا مؤلفاً من الجنيهات الانجليزية ، فكان يخشى إذا تدهور الجنيه الانجليزي أن يؤدي ذلك الى خسارة كبيرة تحمل به ، كما كانت كل من فرنسا والولايات المتحدة تخشى خطر الاغراق الذي سوف ينشأ عن تدهور قيمة الجنيه الانجليزي في الخارج (exchange dumping) إذا خرجت انجلترا عن قاعدة الذهب .

غير أن حركة سحب رؤوس الأموال من سوق لوندرة ظلت من الشدة بحيث استنفدت أيضاً الاعتماد الثاني ، واضطر بنك انجلترا أن يخطر الحكومة الانجليزية في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣١ بأنه أصبح يستحيل عليه تقديم الذهب . وعلى أثر ذلك قررت الحكومة في اليوم التالي وقف العمل بالنص الوارد في قانون نظام الذهب الصادر في سنة ١٩٢٥ ، والذي بمقتضاه كان يتعين على بنك انجلترا أن يبيع الذهب بسعر معين ، وعرض على البرلمان مشروع قانون بذلك ، فأقره في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ . وبذلك تم خروج انجلترا عن نظام الذهب ، ولم تنقض سوى أيام قلائل حتى كان الجنيه الانجليزي قد فقد حوالى ٣٠ ٪ من قيمته الأصلية (١) .

وقد كتب يومئذ « ريست » (Rist) الاقتصادي الفرنسي المشهور يصف هذا الحادث ويعلق عليه بقوله : « لقد سقط الجنيه الانجليزي

(١) ويلاحظ أن بنك انجلترا كان لا يزال لديه وقت خروجه عن نظام الذهب نحو ١٢٠ مليون جنيه من الذهب ، ولكنه صرح وقتئذ أنه لا يستطيع التصرف في هذا الرصيد بسبب الاعتمادات التي حصلت عليها انجلترا في الولايات المتحدة وفرنسا

كجندى عظيم وهو يدافع عن ثبات عملات أوروبا الوسطى . لقد كان
للوندره أموال كثيرة تجمدت في ألمانيا والنمسا ، ولذلك أصبح يستحيل
عليها خلال الأشهر الأخيرة أن تقابل سحب رؤوس الأموال الأجنبية
منها باستدعاء رؤوس أموالها من الخارج . وقصارى القول أن لوندرة
لم تكن تدافع عن عملتها فحسب ، وإنما أيضا عن عملات كثير من دول
أوروبا ، وقد كان سقوط الجنيه الانجليزي نتيجة زعر لامبرر له ^(١) .
ونحن وإن كنا نوافق الأستاذ ريست على أن الذعر المالى هو السبب
المباشر لسقوط الجنيه الانجليزي إلا أن اختلال سير نظام الذهب بعد
الحرب - للأسباب التى أوردناها آنفا - كان هو أس الداء ومصدر البلاء .

الفصل الثالث

الاضطراب النقدي العام

أُرْ فُروج انجلترا عنه نظام الذهب فى الدول الأُخرى :
أحدث خروج انجلترا عن قاعدة الذهب فى سنة ١٩٣١ دويا شديداً
فى العالم كله ، ووصفه الكتاب يومئذ بأنه أعظم حادث اقتصادى وقع
بعد الحرب العظمى . وإذ كانت انجلترا معتبرة بمثابة قطب الرحى من
النظم النقدية القائمة على الذهب ، فقد أدى عدولها عن قاعدة الذهب
إلى تصدع أركان هذه النظم جميعا ، وظهر أثر ذلك فى موضعين :

(١) مجلة Economist ، فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٣١

(١) تدهور قيمة الأرمصة القرينة المكونة من الجنيهات الإنجليزية :

فقد كانت هناك بلاد كثيرة تسير على نظام الصرف بالذهب كما تقدم
متخذة الجنيه الإنجليزي أساساً لعملتها ، ولذلك كان جزء كبير من
احتياطها النقدي ممثلاً بالجنيهات الإنجليزية ، وذلك مثل مصر واليونان
وبلغاريا واستونيا وغيرها . كما كانت هناك بلاد تسير على نظام خليط
من سبائك الذهب ومن الصرف بالذهب ، وذلك مثل بولونيا وبلجيكا
 وإيطاليا ، وهذه أيضاً كان جزء كبير من احتياطها ممثلاً بالجنيهات
الإنجليزية . وكذلك كانت هناك بلاد تسير على نظام سبائك الذهب ،
ولكنها مع ذلك كانت تحتفظ ضمن احتياطها النقدي بمقدار كبير
من الجنيهات الإنجليزية وذلك مثل فرنسا . فلهذا البلاد جميعاً تخرج
مركزها النقدي بسبب فقدان أرصدها جزءاً كبيراً من قيمتها على
أثر تدهور قيمة الجنيه الإنجليزي . بيد أن ذلك وحده لم يكن كافياً
لخروجها عن نظام الذهب ، وتلك التي هجرت منها هذا النظام إنما
هجرت بدافع من بواعث أخرى أضيفت إلى ذلك .

(٢) خروج بلاد كثيرة عن نظام الذهب إما قانوناً وإما فعلاً .
ومن تلك الوجهة نستطيع أن نقسم البلاد المختلفة إلى الأقسام الآتية :

(أ) بلاد أوقفت نظام الذهب رسمياً : ويأتي في مقدمتها السويد
والنرويج والدانمرك . وقد كان خروج هذه البلاد السكنديناوية عن
نظام الذهب راجعاً بالأخص إلى عاملين : (أ) سحب مقادير
كبيرة من الذهب منها وتحويلها إلى فرنسا (ب) ارتباطها
بانجلترا في المعاملات التجارية بروابط وثيقة ، فكان من شأن
تدهور قيمة الجنيه الإنجليزي - لو أن هذه البلاد ظلت محتفظة بقاعدة
الذهب - أن يؤدي إلى تدهور تجارة صادراتها إلى انجلترا

وقد حذا حذو هذه البلاد فنلندا والبرتغال . أما خارج القارة الأوربية فقد اقتفت أغلب المستعمرات البريطانية والممتلكات المستقلة إثر انجلترا في وقف نظام الذهب ، ولم يتخلف عن ذلك الا افريقية الجنوبية نظراً لأنها أعظم البلاد منتجات الذهب ، ولذلك كانت تحرص على المحافظة على قيمة المعدن النفيس ومكانته ، ومع ذلك فقد اضطرت آخر الأمر أن تخرج بدورها عن هذا النظام (سنة ١٩٣٣) وذلك تحت ضغط انكماش مزايد في تجارة صادراتها . أما كندا فكانت من المهارة بحيث استطاعت أن تتخذ لها طريقاً وسطاً بين الجنيه الانجليزي والدولار الأمريكي ، وذلك لقربها من الولايات المتحدة ولما بين البلدين من روابط تجارية وثيقة ، فخرجت عن نظام الذهب ولكنها لم تجعل عملاتها تبلغ من التدهور مبلغ الجنيه الانجليزي .

ومن البلاد المستقلة التي تبعت انجلترا في الخروج عن نظام الذهب مصر والأرجنتين وبوليفيا واليابان . وقد كان خروج اليابان ناشئاً بالأخص عن استمرار تناقص الرصيد الذهبي في بنك اليابان الأهلي من جهة ، وعن رغبتها في انعاش تجارة الصادرات فيها بعد إذ اشتدت منافسة البضائع البريطانية لها من جهة أخرى .

(ب) يورد قيرت تجارة الصكوك فيها في سبيل الامتطاط ظاهراً

بنظام الذهب : وبأني في مقدمة هذه البلاد المانيا ، ويجرى مجراها بلاد أخرى كثيرة تذكر منها : النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا واليونان ويوجوسلافيا ورومانيا وبلغاريا وليتوانيا واستونيا . وهي ترمى من وراء هذا التقيد الى إيجاد توازن مصطنع بين عرض الصكوك المستخدمة في التسويات الدولية وطلبها ، والاحتفاظ تبعاً بذلك بثبات قيمة العملة في المبادلات الخارجية احتفاظاً إسمياً . وأهم المسائل التي يتناولها التقيد .

ما يأتي : (١) تصدير رؤوس الأموال الى الخارج على شكل صكوك أو نقود أهلية (٢) بيع الصكوك وقاء لأثمان بضائع مستوردة (٣) بيع الصكوك لأجل السياحة في البلاد الأجنبية (٤) شراء الصكوك الأجنبية لاتقاء خطر تدهور قيمة العملة الأهلية .

وتباين درجة هذا التقييد قوة وضعفا تبعا لتباين البلاد وظروفها الاقتصادية . وقد يصل حده الأقصى فتلقى حرية الاتجار بالصكوك ويهد الى البنك المركزي أو هيئة مالية أخرى باحتكار شرائها وبيعها ، وفي هذه الحالة لا يستطيع الحصول عليها إلا من تلك الهيئة وبالسعر الذي تحدده ، كما يصبح المصدرون ملزمين بأن يبيعوها كل ما يتوافر لهم من هذه الصكوك وبالسعر المحدد . على أن مثل هذا الاحتكار لا يتسنى وجوده إلا من الوجهة القانونية فقط ، ذلك أنه لا يكاد يوجد في إحدى الدول حتى يقوم الى جانبه ما يعرف بالبورصة السوداء (Black Bourse) للمعاملات غير القانونية ، وفيها تباع وتشتري الصكوك بسعر يختلف عن السعر القانوني . ولم تستطع دولة ما أن تقضي على هذه البورصات ولو أنه أتيح لبعضها أن يمحصر نشاطها في دائرة ضيقة ، على حين أن دولا أخرى اعترفت بجزءها ازاءها وأباحت التعامل فيها باذن خاص ، كما هي الحال الآن في النمسا ، حيث أصبح للمصدرين والمستوردين الذين يحرزون أذنا خاصا من البنك الأهلي أن يتعاملوا بسعر هذه البورصات (١) .

ومهما يكن من الأمر فإن البلاد التي تتبع هذه الطريقة لا تعد من

(١) أنظر في تفصيل هذا الموضوع : Einzige, Exchange Control

الفصلين المباشر والحادي عشر - Questions monétaires de l'heure présente,

(عدد خاص من مجلة الاقتصاد السياسي الفرنسية) ص ٤٢ - ٦٨ - ومقال في

Le Monde Nouveau ، ص ١٠٤ - ١١٥

الوجهة القطبية سائرة على نظام الذهب ، ذلك أنه متى أصبحت البنوك المركزية غير ملزمة بأن تباع الذهب أو صكوك الذهب بسعر ثابت وبكمية غير محددة فإن نظام الذهب لا يعود قائماً . ومن أهم الأسباب التي حدثت بالبلاد السالفة الذكر إلى اتباع هذه الطريقة بدلا عن الخروج إطلاقاً عن نظام الذهب هو خوفها من نتائج نظام النقود الورقية الإلزامية بالشكل الذي ساد به من قبل ، وأيضاً لأن أغلبها مدين للخارج بمبالغ طائلة ، وكثير من هذه الديون منصوص فيه على الدفع بالذهب أو هو لبلاد كانت تدير على نظام الذهب ، ففي الخروج عن قاعدة الذهب ما يؤدي إلى زيادة أعباء هذه الديون ، بينما هي تستفيد من جراء هبوط قيمة الجنيه الانجليزي بالنسبة للديون التي تدفع بتلك العملة (ج) بهرود امتنعت بقاعدة الذهب : وهذه تشمل فرنسا وهولندا وسويسرا وبلجيكا ، وكذلك إيطاليا وبولندا مع بعض التحفظات ، ومن تلك الدول تكون ما يسمى بكتلة الذهب (Bloc-Or) . غير أن أغلبها ظل مع ذلك مهدداً بالخروج عن قاعدة الذهب ، فهولندا كانت عدة مرات على قاب قوسين أو أدنى من هذا الخروج بسبب نزوح جانب كبير من رصيدها الذهبي إلى فرنسا ، على حين كان اشتداد وطأة الأزمة في سويسرا باعثاً لها على التفكير أكثر من مرة في العدول عن قاعدة الذهب ، بينما اضطرت بلجيكا أخيراً أن تخرج عن هذه القاعدة . ولا يزال كثير من الكتاب يبدى ارتياحه في إمكان استمرار البلاد الباقية على نظام الذهب ، وذلك بسبب ما تتحمله من انكماش شديد في تجارة صادراتها ، وما تصادفه من صعاب في موازنة ميزانياتها . وتعتبر فرنسا زعيمة كتلة الذهب وأشدّها تصميمًا على الدفاع عن هذا النظام مهما عظمت التكاليف وجلت التضحيات ، كما يعتبر الفرنك

الفرنسي في الوقت الحاضر أقوى العملات دعامة وأفضلها مركزاً . وقد ظلت فرنسا وسط الاضطراب النقدي العام ملاذ الخائفين من الممولين في البلاد الأخرى يرسلون اليها بأموالهم كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً .

(ر) الولايات المتحدة الأمريكية : كانت أزمة الجنيه الانجليزي في صيف سنة ١٩٣١ مثيرة لأزمة مثلها في الدولار الأمريكي ، فقد سرت أعراض ضعف الثقة من الجنيه الانجليزي الى الدولار الأمريكي . وإذا كان كثير من البنوك والممولين في البلاد المختلفة يحتفظون بأرصدة لهم ممثلة بالدولارات الأمريكية فقد عمدوا الى تصفيتهم واستبدال الذهب بها ، فنشأ عن ذلك ضغط شديد على الرصيد الذهبي في الولايات المتحدة ، وأخذ الذهب يتدفق منها الى الخارج حتى خيل لبعض الناس يومئذ أنها على وشك الخروج عن نظام الذهب ، ولكنها مع ذلك ظلت محتفظة به الى عام ١٩٣٣ حيث عدلت عنه بدورها .

يبدو أن خروج أمريكا عن قاعدة الذهب لم يكن ضرورة قضت بها ظروف خارجية قاهرة كما في حالة إنجلترا . وفي هذا المعنى يقرر معهد البنوك في أمريكا (The American Institute of Banking) ما يأتي :

« لأمراء في أنه في الوقت الذي خرجت فيه الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب كان مركزها الاقتصادي الدولي من القوة ورصيداها الذهبي من الوفرة بحيث لم يكن في مقدور أي ضغط خارجي أن يضطرها الى هذا الخروج » (١) .

فهى إذاً أسباب داخلية التي جرفت نظام الذهب في أمريكا : فقد تجمعت طبقة الزراع في الولايات المتحدة مرارة الفقر المدقع بسبب

تدهور أسعار الحاصلات الزراعية تدهوراً بليغاً ، فهوت قوتهم الشرائية الى الحضيض وعجزوا عن سداد ديونهم ، وأصبحت تلك الديون لا تناسب مع قيمة حاصلاتهم ومزارعهم ، فأفلس كثير من دائيهم من بنوك ومعاهد مالية . وكان من أثر ذلك ومع الارتباط الوثيق بين تلك البنوك وسائر البنوك والمعاهد الأمريكية أن اختل النظام المصرفي من أساسه ، حتى أنه عند ماتسلم الرئيس روزفلت زمام الحكم كان كثير من البنوك قد أفلس ، وعدد عديد على شفا الافلاس ، كل ذلك بينما كان انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وضعف القوة الشرائية حائلين دون تصريف منتجات الصناعة ، فتكدست السلع ، واشتد الكساد ، وبلغت البطالة درجة مخيفة ، حتى لقد بلغ عدد العمال العاطلين في أوائل سنة ١٩٣٣ ١٤ مليوناً .

ازاء ذلك كان طبعياً أن يجعل الرئيس روزفلت رفع الأسعار همهم الأول ، لاعتقاده أنه متى زادت كمية النقود التي يحصل عليها الزارع أو الصانع ثمناً لنتائجه سهل عليه سد نفقاته وأداء ديونه ، وزادت قوة الشراء العامة ، فيحل النشاط محل الكساد .

وقد كانت الولايات المتحدة دائماً موطناً صالحاً للدعوة الى التضخم وبخاصة في المناطق الزراعية ، ولكن تلك الدعوة لم تنشط في وقت مثلما نشطت في ذلك الحين ، وقد وجدت لها بين أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب أنصاراً كثيرين أشداء . وقد كان الرئيس الجديد قد جمع حوله لفيفا من كبار الاخصائيين في المسائل الاقتصادية والمالية أطلق عليهم اسم « عصابة الرؤوس المفكرة » (Brain Trust) ، وهؤلاء كانوا يعتقدون أن ثبات قيمة الدولار أصبحت غير ضرورية ، بل غير مرغوب فيها ، وأنه متى تغيرت الظروف الاقتصادية الأساسية وجب

أن تتغير قيمة النقود تبعاً لذلك ، وإذا كان مستوى الأثمان قد هبط كثيراً بسبب الأزمة فقد أصبحت قيمة الدولار الذهبي غير متلائمة مع هذا المستوى ، ولذلك قالوا بتخفيض قيمة الدولار كي تعود الأثمان الى مستواها الأول .

وقد صادفت هذه الآراء قبولا لدى الرئيس روزفلت ، ولم يبق إلا أن يصدر قرارا بوقف نظام الذهب ، حتى يتسنى له تخفيض قيمة الدولار ، وتم له ذلك في ١٩ إبريل سنة ١٩٣٣ ، حيث تقرر إلغاء قابلية صرف أوراق البنكنوت بالذهب ، كما ألغيت حرية تصدير الذهب وهي التي لم تكن قائمة فعلا منذ بضعة أسابيع ، وأعد مشروع قانون أصبح نهائيا في شهر مايو وبمقتضاه خول للرئيس أن يصدر ثلاثة مليار دولار نقودا ورقية جديدة ، وأن يخفض قيمة الدولار الى حد مقداره ٥٠ ٪ من قيمته الأصلية (١) .

وقد أثار خروج الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب عاصفة من الاستياء في أوروبا لأن هذا الخروج كان بمحض إرادتها ، وعُدد عملها يومئذ انتهاكا لحزمة ثبات قيمة النقود وعبثا بحقوق الدائنين (٢) .

(١) وقد صدر هذا القانون على شكل ملحق بسيط لقانون جديد خص بمساعدة الزراع ، وفي ذلك مايشعر بأن تخفيض قيمة الدولار انما هو بقصد مساعدة الزراع وتوزيع ضائقتهم — Lewinsohn, Histoire de la Crise ، ص ١٢٩ — ١٨٠

(٢) غير أنه يلاحظ من جهة أخرى أن تخفيض قيمة العملة في الولايات المتحدة لم يكن من شأنه أن يحدث من المساويء مثلما يحدث اذا انبع في بعض بلاد أوروبا ، حيث يشر معظم مدخرات الأفراد في قروض الحكومات وأمثالها من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت ، نعم ان إلغاء جزء من ديون تبايع قيمتها ١٣٠ بليون دولار لصالح المدينين هو تضحية ثقيلة الوطأة على الدائنين ، الا أنه يجب ألا يغيب عن البال أن أولئك الدائنين كانوا على يقين من أنه اذا بقي الدولار عند سعره القديم فن الجانب الأكبر من الديون المطلوبة لهم سوف يفقد بلا مرد ، فلانخفاض في قيمة العملة من شأنه أن يبعث في نفوسهم أملا في الحصول على جزء على الأقل من ديونهم — تقرير صاحب السيادة أحمد عبد الوهاب باشا عن التجربة الأمريكية للانعاش الاقتصادي ، صحيفة التجارة والصناعة ، إبريل سنة ١٩٣٤

مؤتمر النقد والاقتصاد العالمي والاضطراب النقدي : وقد حدث بعد ذلك بقليل أن عقد مؤتمر النقد والاقتصاد العالمي في صيف سنة ١٩٣٣ ، فكان في مقدمة المسائل الواردة في برنامج أعماله المسألة النقدية . وقد دارت بشأنها مناقشات طويلة بين ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا كان من نتيجتها اعداد مشروع اتفاق ثلاثي أساسه تثبيت مؤقت لأسعار الدولار والجنيه الانجليزي والفرنك الفرنسي ، ولكن الرئيس روزفلت أبى إقرار هذا المشروع ، وفاجأ المؤتمر بقرئته التاريخية المشهورة التي يقول فيها : « إن متانة الاقتصاد الداخلي لأمة من الأمم لأعظم شأنا في رفاهيتها من السعر الذي تساويه عملتها في المبادلة بعملات الأمم الأخرى . دعوني أصارحكم فأقول إن الولايات المتحدة ترمى الى الوصول الى الدولار الذي يكون له من قوة الشراء ومن الصلاحية والمقدرة لسداد الديون بعد جيل ما نرجو أن نوفق له في القريب العاجل »^(١). وهكذا أظهر الرئيس روزفلت بجلاء أن الذي ينبغي الوصول إليه ليس ثبات قيمة العملة في المبادلات بعملات الأمم الأخرى (أو بعبارة أخرى ثبات سعر الصرف) وإنما ثبات قوة شرائها في الداخل بعد رفع مستوى الأسعار .

وقد أحدثت هذه البرقية ضجة أخرى في دوائر المؤتمر ، وعدت بمثابة ثورة على قواعد النقد المقررة ، وإليها يعزى إخفاق المؤتمر إذ كان المسلم به أن تثبيت العملة شرط ضروري لكل إصلاح أو اتفاق اقتصادي . وقد أجابت على النظرية الأمريكية فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وسويسرا باجتماعها مع بعضها بعضا بصفتها « كتلة الذهب »

(١) تقرير صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا عن مؤتمر النقد والاقتصاد العالمي، ص ١٩

تحت رئاسة وزير مالية فرنسا ، وتماهدت بأنها ستظل تحافظ في المستقبل على حرية سير نظام الذهب على أساس القيمة الحالية لنقودها الأهلية . أما إنجلترا فقد اتجهت ميولها في طريق وسط بين النظرية الأمريكية ونظرية كتلة الذهب ، فبينما كانت ترى مصلحتها المالية في تثبيت سعر عملاتها في المبادلات الخارجية إذ بها تلحظ من ناحية أخرى أن انتعاش صناعتها مرتبط بالارتفاع العام في مستوى الأثمان ، ولذلك وجهت همها بعد ذلك إلى الاحتفاظ بأكثر قدر مستطاع من ثبات سعر الصرف مع العمل على رفع مستوى الأثمان بمقدار يسير^(١)

الفصل الرابع

بعض نتائج التطور النقدي الأخير

منذ أن خرجت إنجلترا عن نظام الذهب ودائرة البلاد التي هجرته تتسع تدريجاً بينما تنكش دائرة البلاد التي ظلت محتفظة به . وفي الحق أن هذا النظام لم يعد اليوم متبعا بأكمله إلا في فرنسا وسويسرا وهولندة ، أما بقية البلاد فقد هجرته إما صراحة وإما ضمنا بالتجائها إلى تقييد تجارة الصكوك فيها . وقد تفرع عن هذا التطور جملة من النتائج النقدية والاقتصادية نستعرضها فيما يأتي :

(١) التنافس بين نظام الذهب ونظام الاسترليني : لم يكن إطلاق عملات أغلب البلاد في العهد الأخير من عقال الذهب مصحوبا بتضخم نقدي شديد كما حدث أثناء الحرب العظمى ، بل لقد كان هم

(١) تقرير سعادة احمد باشا عبد الوهاب المشار اليه آتقا ، ص ٢١

هذه البلاد متجها إلى تحقيق درجة من الثبات في قيمة نقودها في الداخل أى في مستوى الأثمان العام . وقد التفت طائفة منها حول بريطانيا العظمى ، وجعلت عملتها تفتق خطوات الجنيه الاسترليني في صعوده وهبوطه . ومن تلك البلاد السويد والنرويج والدانمرك وفنلندا والبرتغال ومصر وأغلب البلاد التابعة للإمبراطورية البريطانية وإلى حد ما اليابان . ولئن كانت هذه البلاد لم تكون بينها رسميا « كتلة الاسترليني » التي يطالب بها كثير من الاقتصاديين ، إلا أن بنوكها المركزية في تعاون وثيق مع بعضها بعضا ، وأظهر ما يكون هذا التعاون بين بريطانيا العظمى والبلاد السكنديناوية .

وقد أوجد التناف عملا هذه البلاد حول الجنيه الاسترليني نظاما نقديا خاصا يعتبر في حد ذاته منافسا خطيرا لنظام الذهب ، ذلك أن أولى وظائف نظام الذهب إيجاد علاقة ناجحة بين عملات البلاد التي تسير عليه ، وهذا ما يحققه إلى حد كبير نظام الاسترليني . وإذا ظلت هذه الطريقة ناجحة من الوجهة العملية فانه لا يعود بتلك البلاد حاجة ملحة إلى العودة إلى نظام الذهب ، على الأقل ما لم يعقد اتفاق دولي يقيم نظام الذهب في المستقبل على قواعد تحول دون اختلال سيره مرة أخرى .

(٢) التنافس بين الجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي .
عند ما أوقفت أمريكا نظام الذهب تنبأ كثير من الكتاب بأن التسابق سوف يقوم بين الاسترليني والدولار في سبيل التخليص ، حتى لا تنز إحدى الدولتين الأخرى في الاستيلاء على الأسواق الخارجية .
يد أن انخفاض قيمة الدولار في الخارج لم يلبث أن عوض عنه -
إلى حد كبير - ارتفاع مستوى الأثمان داخل الولايات المتحدة ،

وبذلك خف ضغط هبوط الدولار على الصادرات الانجليزية . ومع ذلك ظلت انجلترا ترقب عن كثب تطورات الحالة النقدية في أمريكا ، غير مترددة في تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني كلما خشيت خطر هبوط قيمة الدولار الأمريكي ، ولكنها كانت دائما تحرص على أن يكون هذا التخفيض بالتدريج وبهدوء يختلف كثيرا عن التقلبات الفجائية العنيفة التي كانت تنتاب الدولار الأمريكي^(١) .

(٣) العرول عمه نظام الصرف بالذهب : لقد تكلمنا آتفا عن نظام الصرف بالذهب ، وبينما ما يوجه اليه من الانتقادات ، وما كان له من الأثر في انهيار نظام الذهب في بعض البلاد . وقد كان كل من الجنيه الانجليزي والدولار الأمريكي أساس العملة في أغلب البلاد ذات نظام الصرف بالذهب ، فلما ظهرت أعراض عدم الثقة بالجنيه الانجليزي سارعت بنوك مركزية كثيرة الى تصفية ما لديها من الجنيهات الانجليزية ، وأدى ذلك الى زيادة الصعاب التي كان يواجهها بنك إنجلترا في ذلك الحين ، ثم ما لبثت أن امتدت أزمة عدم الثقة من الجنيه الانجليزي الى الدولار الأمريكي ، فحولت أرصدة كثيرة بالدولارات الى ذهب ، وسرت هذه الحركة الى كافة الأرصدة المكونة من عملات أجنبية ، مما أدى الى نقصانها بدرجة كبيرة وزيادة الأرصدة من الذهب كما يتضح من الجدول الآتي^(٢) .

(١) Lewinsohn, Histoire de la Crise ، ص ١٩٥ - ١٩٦

(٢) زولوتاس ، في (L'Etalon - Or) ، ص ٢٣٨

الأرصدة من الذهب والصكوك الأجنبية (بالملايين)

يولية سنة ١٩٣٢		سبتمبر سنة ١٩٣١		
أرصدة أجنبية	ذهب	أرصدة أجنبية	ذهب	
٦٠٦٨	٨٢٠١٠٠	٢٢٧٠٦	٥٩٣٤٦	بنك فرنسا (فرنكات)
٥٦	٢٠٧	٣٤١	١٦٩٩	البنك الأهلي السويسري (فرنكات سويسرية)
٦٩	٩٨٠	٢١٩	٧٠٢	بنك هولندا (جولدن)
—	١٣١٤١	٤١١٩	٧٩٤١	البنك الأهلي البلجيكي (فرنكات)
٤٦	٤٨٤	١١٦	٥٦٨	بنك بولندا (زلوتي)
١٣٠	٨٣٢	١٣٩	١٣٠١	بنك الريخ (ريثمارك)
١٤٢٠	٧٤٣٧	٢٩٣٧	٧٢١٨	بنك إيطاليا (ليرة)
٤٣	١٤٩	٢٠٢	١٩٠	البنك الأهلي النمساوي (شلن)
٤٠٧	٤٩٤	١٨٦٥	٤٩١	بنك اليونان (درخمة)

يبد أن بنوك الاصدار الواردة في هذا الجدول تنقسم الى قسمين :

(ا) بنوك حولت أرصدها من الصكوك الأجنبية الى ذهب لتأمين شر تدهور قيمة هذه الصكوك في المستقبل ، وهذه تشمل بنوك بلجيكا وهولندا وفرنسا وسويسرا (ب) بنوك أنقصت هذه الأرصدة ولكن دون أن يقابل ذلك زيادة في أرصدها من الذهب ، وهذه تشمل بنوك بلاد كان ميزانها الحسابي في غير صالحها فعدت الى سد العجز فيه باستخدام هذه الصكوك بدلا من الذهب . ومهما يكن من شيء فانه في الحالتين يشاهد نقص كبير في الأرصدة المكونة من الصكوك الأجنبية . ومن ذلك تبدو واضحة تلك التزعة الى تصفية نظام الصرف بالذهب والعدول عنه نهائيا . وبعبء جدا أن يسترد هذا النظام مكانته في المستقبل بعد الذي وضع من مساوئه .

(٤) ظهور أمارات الانتعاش في البعز التي عرفت عن قاعدة

الذهب : كان من أم مظاهر الأزمة العالية الكبرى هبوط مستوى الأمان العام ، وكان الاعتقاد السائد أن حركة الأعمال لا يرجى لها انتعاش إلا اذا وقعت حركة الهبوط وعادت الأمان الى الصعود . فلما خرجت إنجلترا عن قاعدة الذهب في سنة ١٩٣١ شوهد عقب ذلك ارتفاع عام في الأمان فيها لم يلبث أن امتد إلى البلاد التي حدثت حذوها في الخروج عن نظام الذهب ، كما يدل عليه الجدول الآتي :

بريطانيا المعظمى	السويد	فلندا	النرويج	الدانمركة	
٩٩	١٠٧	٧٩	١١٧	١٠٩	سبتمبر سنة ١٩٣١
١٠٤	١٠٨	٨٢	١١٩	١١٣	أكتوبر سنة ١٩٣١
١٠٦	١١٠	٨٧	١١٩	١١٧	نوفمبر سنة ١٩٣١
١٠٦	١١١	٩٢	١٢٢	١١٩	ديسمبر سنة ١٩٣١
١٠٦	١٠٩	٩٤	١٢٣	١١٨	يناير سنة ١٩٣٢
١٠٥	١١٠	٩٣	١٢٣	١١٩	فبراير سنة ١٩٣٢
١٠٥	١٠٩	٩٢	١٢٢	١١٧	مارس سنة ١٩٣٢

وقد أحدث ذلك انتعاشا محسوسا في الحالة الاقتصادية . وقد قدر بعض الباحثين أن درجة النشاط في الإنتاج والتجارة والنقل في إنجلترا قد طادت في سنة ١٩٣٣ إلى ما كانت عليه تقريبا في سنة ١٩٣٠ ، حتى صناعة الفحم التي كانت دائما موضع التشاؤم في إنجلترا بعد الحرب أصابها بعض الانتعاش ، كل ذلك ينما نقص عدد العمال العاطلين بمقدار ٣ المليون خلال سنة ١٩٣٣ (وقد كان عددهم في صيف سنة ١٩٣٢ ثلاثة ملايين تقريبا) ، وكذلك بدت علامة التحسن في حالة المالية العامة

ففي الوقت الذي خرجت فيه إنجلترا عن نظام الذهب كان في الميزانية البريطانية عجز قدره ١٠٪ ، فمالبت أن زال هذا العجز بعد ذلك وتحول إلى فائض قدره ٣١ مليوناً من الجنيهات في ربيع سنة ١٩٣٤ ، وقد ظهر التحسن أيضاً في ميزان إنجلترا الحسابي ، فقد كان به من العجز ما يبلغ حوالي ١٠٠ مليون من الجنيهات ، فما جلت سنة ١٩٣٤ حتى كانت معالم هذا العجز قد اختفت تماماً . وقد نقص العجز في ميزان إنجلترا التجاري بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٢١ بمقدار ١٥٠ مليوناً ، بينما كان دخل رؤوس الأموال الانجليزية المثمرة في البلاد الأجنبية والمستعمرات يتزايد باطراد . كل ذلك جعل بعض مؤرخي الأزمة العالمية يقول : « إن إنجلترا وقد كانت الأولى في سلوك طريق التدهور النقدي الوعر كانت الأولى أيضاً في اجتياز أبعد نقطة في الأزمة . وعلى خلاف ما كانوا يتنبأون به من أن مرض إنجلترا الاقتصادي سوف يكون غير قابل للشفاء خلال سنين عديدة ، فما هي ذي إنجلترا اليوم في عنقوان النشاط الاقتصادي (١) . »

وكذلك الحال في الولايات المتحدة فإنها ما كادت تغادر مرساها الذهبي حتى اتجهت الأثمان فيها نحو الصعود ، غير أنها لم تسر في ذلك على وتيرة واحدة ، فبينما اشتد ارتفاع أثمان المواد التي تتناولها المضاربة كالمواد الأولية كانت المنتجات الأخرى تسير الهويئنا في طريق الصعود ، ثم مالبت أن تبين أن قوة شراء الجمهور لم تجار الأسعار في ارتفاعها كما كان يرجى ، ولذلك خشي أن تكتظ الأسواق بالسلع البائرة ، وأن يؤدي ذلك إلى تدهور جديد في الأثمان . ولذلك عمدت الحكومة إلى

طائفة من التدابير المالية ابتغاء تحقيق الأغراض الآتية^(١) :

(١) زيادة قوة الاستهلاك حتى تجارى الأسعار في ارتفاعها (ب) تقليل عدد العمال العاطلين وذلك بالأخص عن طريق الاقلال من ساعات العمل والقيام بالمشروعات ذات المنفعة العامة (ج) العمل على جعل ارتفاع الأسعار في الحاصلات الزراعية أسرع منه في المنتجات الصناعية بحيث تصبح قوة شراء الزراع أعظم من قوة شراء الصناع والتجار .
وقد نجحت هذه التدابير في تقليل عدد العمال العاطلين بنحو مليونين أو ثلاثة ملايين ، ولكنها لم تنجح في رفع أسعار الحاصلات الزراعية بدرجة كافية ، ولذلك اشتدت مطالبة الزراع بالتضخم النقدي وتخفيض قيمة الدولار لرفع الأسعار . ولتحقيق ذلك عمدت الحكومة إلى تحديد سعر رسمي تشتري به هيئة الانتعاش المالي الذهب من المناجم الأمريكية ، ولكنه ما لبث أن تبين أن تحديد سعر الذهب الذي يستخرج من مناجم الولايات المتحدة على قلته بالنسبة لما يستخرج من سائر أنحاء العالم ليس له أثر في سوق الصرف الخارجى ، وأن قيمة الدولار فيها تميل إلى الارتفاع بينما يراد خفضها برفع سعر الذهب . ولذلك كان لزاما أن يشتري الذهب من غير أمريكا أيضا . وقد نجحت هذه التدابير في الجملة في خفض قيمة الدولار في المعاملات الخارجية .

وأخيرا روى أن من أهم شرائط الانتعاش تحقيق درجة من الثبات في سوق الصرف ، فطلب الرئيس روزفلت الى مجلس الأمة أن يمين الحد الأعلى لاعادة تقدير الدولار بنسبة ٦٠ ٪ من سعره الذهبي ،

(١) من احسن ما يرجع اليه في هذا الموضوع محاضرة سماعة احمد عبد الوهاب باشا وتقريره عن التجربة الأمريكية العظمى ، صحيفة التجارة والصناعة ، ابريل سنة ١٩٣٤ ،

وكان القانون الذى صدر من قبل فى الربيع قد جعل الحد الأدنى للدولار بنسبة ٥٠ ٪ . وفى أول فبراير سنة ١٩٣٤ حدد الرئيس روزفلت قيمة الدولار الجديدة بنسبة ٥٩٦ ٪ من قيمته الأصلية ، وقد اختير هذا الرقم ليكون السعر الجديد للذهب ٣٥ دولاراً للأوقية الخالصة . وتنفيذاً لهذه السياسة تقرر أن يعهد الى بنك الفيدرال ريزرف فى نيويورك بشراء كل ما يقدم اليه من الذهب بسعر محدد . وبذلك أصبح فى نيويورك سوق حرة للذهب ، وفى ذلك ما يشعر بالرجوع الى ضرب من ضروب قاعدة الذهب تختلف عن القاعدة القديمة فى أن سعر الدولار بالذهب قابل للتغير من آن الى آن .

يبدو أنه لم يحن الوقت بعد لاصدار حكم عن قيمة التدابير الأمريكية الأخيرة ونصيبها من النجاح أو الفشل . غير أننا إذا اتخذنا ارتفاع الأسعار مقياساً لذلك فلا يسعنا إلا التسليم بنجاحها الى حد كبير ، كما يدل على ذلك جدول الأسعار الآتى (١) .

(١) League of Nations, World Economic Survey سنة ١٩٣٣ -

السعر الأساسي : متوسط سنة ١٩٣٢ = ١٠٠

السنة	متوسط آمان الجلة	القمح	القطن	السكر	الصوف	المطاط	البترول	التصدير
١٩٣٣								
يناير	٩٤	٩٢	٩٧	٩٢	٩٥	٨٨	٧٢	١٠٣
فبراير	٩٢	٩٦	٩٤	٩٤	٩٤	٨٥	٦٤	١٠٧
مارس	٩٣	١٠٤	٩٩	١٠٢	٩٢	٨٨	٦٤	١١١
ابريل	٩٣	١٢٨	١٠٩	١٠٦	٩٧	١٠١	٦٤	١٢٤
مايو	٩٧	١٤٩	١٣٤	١١٢	١٢٤	١٣٣	٥٨	١٦٤
يونية	١٠٠	١٤٧	١٤٧	١١٧	١٤٩	١٥٨	٦٢	٢٠١
يولية	١٠٦	١٨٧	١٦٧	١١٩	١٦٨	٢٠٠	٨٠	٢١١
أغسطس	١٠٨	١٦٨	١٤٨	١١٨	١٧٧	١٨٧	٩٦	٢٠٣
سبتمبر	١٠٩	١٦٤	١٥٠	١٢٣	١٨٥	١٨٨	١١٠	٢١١
أكتوبر	١١٠	١٥٨	١٤٩	١١٤	١٩٥	١٩٧	١١٦	٢١٨
نوفمبر	١١٠	١٦٦	١٥٦	١٠٩	١٩٥	٢٢٣	١٢١	٢٤٢
ديسمبر	١٠٩	١٥٧	١٥٨	١١٠	٢٠٠	٢٣٧	١٢١	٢٤١
١٩٣٤								
يناير	١١١	١٦٦	١٧٣	١٠٩	٢٠٠	٢٥٠	١٢١	٢٣٧
فبراير	١١٤	١٧٤	١٩١	١١٤	٢٠٠	٢٧٨	١١٦	٢٣٦
مارس	١١١	١٦٨	١٩١	١١٥	١٩٩	٢٩٦	١١٦	٢٤٢

(٥) اشتداد حركة تغيير الواردات : وثريد أخيراً أن تذكر ما كان للتطور النقدي الأخير من أثر في ارتفاع موجة الحماية الجمركية واشتداد تقييد الواردات ، ولم تكن تلك الحركة قاصرة على البلاد التي أرادت الاحتفاظ بنظام الذهب في ظل حماية جمركية شديدة تدفع عنها خطر منافسة البلاد ذات العملات المتدهورة ، بل كانت حركة عامة تناولت أغلب البلاد ، وكان في مقدماتها تلك التي أرادت أن تقيّد تجارة

الصكوك فيها ابتغاء الاحتفاظ اسما بنظام الذهب ، فقد كان هذا التقييد يتضمن بالضرورة تقييد الواردات ، وكان ذلك يحدث بأحدى طريقتين : (الأولى) ألا تقدم صكوك التسويات الدولية إلا لأداء أثمان الواردات من المواد الضرورية (الثانية) أن توزع هذه الصكوك بمقادير معلومة بين الأنواع المختلفة من الواردات .

وبجانب ذلك اتبعت بلاد كثيرة نظام الحصص (Système du Contingentement ^(١)) على حين عمدت بلاد أخرى في سبيل المحافظة على ميزانها التجاري الى ايجاد نظام خاص للمقاصة بمقتضاه تدفع قيمة ما تستورد بقيمة ما تصدر ، بينما كانت بلاد كثيرة تحرم استيراد مواد الترف ، وغيرها تمن في رفع الرسوم الجمركية . وتلك النزعة العامة الى العزلة الاقتصادية لم تسلم منها بلاد ظلت سنين طويلة تنتهج خطة حرية التجارة مثل انجلترا وهولندا ، فقد عمدت كل منهما في العهد الأخير الى فرض رسوم جمركية حامية .

ولقد قيل بأن تلك الأساليب المختلفة من الحماية إنما هي للمحافظة على ثبات قيمة النقود في المعاملات الخارجية ومنعها من التدهور ، مع أن تلك الأساليب بطبيعتها تؤدي الى أشد الاضطراب النقدي . وقد نجم عنها تدهور التجارة الخارجية ، وعجز البلاد المدينة عن أداء ما عليها من الديون للخارج . ذلك أن الوسيلة الطبيعية لأداء تلك الديون هي تصدير المنتجات والخدمات الأهلية ، فإذا رفضت البلاد الدائنة - بما تقيم من الحواجز الجمركية - أن تقبل هذه المنتجات والخدمات اضطربت الحالة الاقتصادية في البلاد المدينة ، وأصبحت الصكوك التي تحصل عليها من تجارة صادراتها قليلة لا تكفي لأداء

(١) راجع في تفصيل هذا النظام كتابنا « التجارة الدولية » ، ص ٢٢٠

ديونها ودفع قيمة وارداتها من المواد الضرورية . وبذلك تصبح مأخوذة بين أمرين : فاما أن تبقى بالتزاماتها الخارجية وبذلك تجعل تمويل الاقتصاد الأهلي بالمواد الضرورية متعذرا ، وإما أن تمتنع عن الوفاء بالتزاماتها لتضمن الحصول على تلك المواد . وقد آثرت أغلب البلاد المدينة الأمر الثاني ، ومن هنا نشأت حركة وقف دفع الديون الدولية وإعلان موراتوريوم بشأنها في أغلب الحالات .

(١)

الفهرس

صحيفة

—	كلمة افتتاحية
١	أم المراجع التي أشير إليها في الكتاب
١	الباب الأول : معلومات أساسية
١	الفصل الأول : وظائف النقود
١٢	الفصل الثاني : النقود المعدنية
٥٣	الفصل الثالث : النقود الورقية
٦٩	الفصل الرابع : أبدال النقود
٧٠	§ الشيكات
٨٧	§ الكيالات والسندات تحت الأذن
٩٢	الباب الثاني : قيمة النقود
٩٣	الفصل الأول : نظرية كمية النقود
٩٦	§ نظرية الكمية في شكلها الأول
١٠٢	§ نظرية الكمية في شكلها الثاني
١٠٦	§ نظرية الكمية في شكلها الثالث
١١٣	الفصل الثاني : التضخم والانكماش
١٢٣	الفصل الثالث : الآثار المترتبة على تقلبات قيمة النقود
١٢٦	§ أثر تقلبات قيمة النقود في توزيع الثروات
١٣٧	§ أثر تقلبات قيمة النقود في حالة الانتاج
١٤٠	الباب الثالث : النظم النقدية
١٤٢	الفصل الأول : نظام المعدن الفردي ونظام المعدنين

(ب)

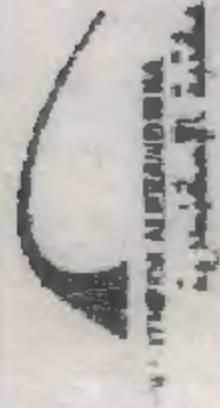
صحيفة

- ١٤٨ الفصل الثانى : الأشكال المختلفة التى يتخذها نظام الذهب
- ١٥٤ الفصل الثالث : مناقشة النظم النقدية
- ١٧٠ الباب الرابع : السياسات النقدية المختلفة فى العالم منذ القرن التاسع عشر
- ١٧٦ الفصل الأول : عهد نظام المعدنين
- ١٨١ الفصل الثانى : عهد تدهور الفضة
- ١٩٤ الفصل الثالث : انتصار نظام المعدن الفردى الذهبى
- ٢٠٤ الباب الخامس : الحرب العظمى والنظم النقدية
- ٢٠٦ الفصل الأول : الحرب العظمى والنظام النقدى الانجليزى
- ٢١٤ الفصل الثانى : الحرب العظمى والنظام النقدى الفرنسى
- ٢٢٠ الفصل الثالث : الحرب العظمى والنظام النقدى الألمانى
- الفصل الرابع : الحرب العظمى والنظام النقدى فى
- ٢٣٠ الولايات المتحدة
- ٢٤١ الفصل الخامس : الحرب العظمى والنظام النقدى المصرى
- ٢٦٧ الباب السادس : العودة إلى الذهب
- الفصل الأول : العودة الى الذهب على أساس
- ٢٦٩ القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية
- ٢٦٩ § الاصلاح النقدى الانجليزى
- الفصل الثانى : العودة الى الذهب على أساس إلغاء النقود
- ٢٧٩ المتدهورة القيمة وإيجاد نقود جديدة
- ٢٨٠ § الاصلاح النقدى الألمانى
- ٢٨٨ § الاصلاح النقدى النمساوى

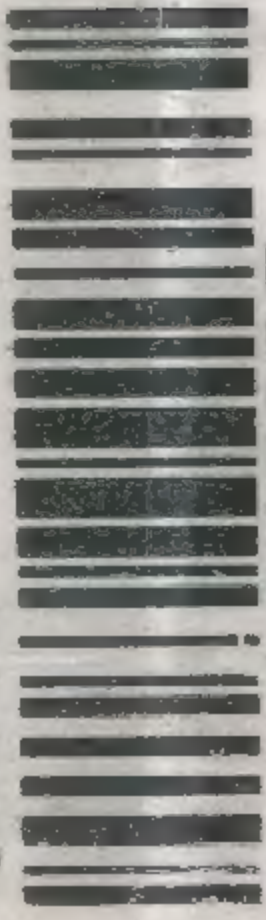
(ج)

صحيفة

- الفصل الثالث : العودة الى الذهب على أساس قيمة أقل
٢٩٢ من القيمة الأصلية لوحدة النقود الأهلية
- ٢٩٣ § الاصلاح النقدي البلجيكي
- ٢٩٩ § الاصلاح النقدي الفرنسي
- ٣٢٠ الباب السابع : انهيار نظام الذهب الجديد.
- ٣٢١ الفصل الأول : سير نظام الذهب في الأوقات العادية
- ٣٢٥ الفصل الثاني : أسباب انهيار نظام الذهب الجديد
- ٣٢٦ § ١ - انتشار نظام الصرف بالذهب.
- ٣٣٢ § ٢ - احتشاد الذهب النقدي في الولايات المتحدة وفرنسا
- ٣٣٨ § ٣ - انعدام التوافق بين مستويات الائتمان
- ٣٤٣ § ٤ - اضطراب حركات رؤوس الأموال الدولية
- ٣٤٩ § ٥ - الافراط في الحماية الجمركية.
- ٣٥١ § ٦ - الذعر المالي
- ٣٥٨ الفصل الثالث : الاضطراب النقدي العام
- ٣٦٧ الفصل الرابع : بعض نتائج التطور النقدي الأخير . .



Bibliotheca Alexandrina



0235995